حوار الفكر
HIWAR ALFIKR
57-56
2021 آب

هل يتحول العراق الى فاعل اقليمي دولي؟

مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل بنائها في العراق

مجلة فصلية فكرية تصدر عن المعهد العراقي للحوار

المشرف العام
الشيخ د. همام باقر حمودي

رئيس التحرير
عباس راضي العامري

نائب رئيس التحرير
د. علي عبد الامير ساجت

الهيأة الاستشارية

معالي أ.د. صالح الحسناوي — أ. د. عامر حسن فياض
د. مظهر محمد صالح — د. يوسف محمد صادق
أ. د. صلاح الجابري — أ. د. عبد الجبار احمد
د. فرح ضياء — د. حيدر سعيد

هيئة التحرير

د. كمال محمد الخيلاني — د. علي طاهر الحمود
د. عادل بديوي — د. علي فارس حميد
د. كرار انور البديري — د. سهاد اسماعيل العزاوي
عباس عبود سالم — د. خالد عبد الاله عبد الستار
جمال ناصر الزيداوي

الترجمة
قسم الترجمة في المعهد العراقي للحوار

الادارة والعلاقات
حسن محسن حسن - عبد الله رشيد - مصطفى كريم الحيدري

. رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ١٠٦١
. معتمدة في نقابة الصحفيين العراقيين تحت الرقم ٤٥٦
. جميع الحقوق محفوظة
- لا يحق إعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون استئذان ادارتها
- لا يحق الاقتباس من المواد المنشورة في المجلة من غير ذكر المصدر
- الافكار الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد او مجلة حوار الفكر

07905400123
Head@hewariraq.com
Hewarelfikr@gmail.com

هل يتحول العراق الى فاعل اقليمي دولي؟؟ 4
عباس راضي العامري

المقومات السياسية لبناء الدولة العراقية الفاعل..... 8
أ.م. د فاتن محمد رزاق

الوسائلُ الناجعة لجعل العراق دولةً فاعلةً..... 22
م. د. هند قاسم محمد - م. د. نيران عدنان كاظم

مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل بنائها في العراق 44
م.م.سالي سعد محمد

الخطوات الإجرائية لبناء الدولة في العراق ما بعد 2003.... 60
أ.م.د طارق عبد الحافظ الزبيدي

مجال العام .. ضرورة لتعزيز الدولة الفاعلة في العراق..... 70
أ.م.د عبد العزيز عليوي العيساوي

تعديل النظام السياسي العراقي كآلية من آليات التحول إلى دولة فاعلة..... 78
أ.م.د. مصدق عادل طالب

معززات الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003 .. دراسة في دور أمن الطاقة..... 86
أ.م.د سعد عبيد السعيدي - م.م. مها عبد الكريم زينل

الدولة الهشة ورأس المال الاجتماعي «رؤية سوسيوتنموية»..... 116
أ.د. ثناء محمد صالح - الباحثة نور خالد علي

مسارات تحول العراق إلى فاعل إقليمي 128

د.علي الدباغ

الرؤية التأسيسية للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.. الانتقال من نصف ميثاقية الى ميثاقية كاملة 140

د. منتصر العيداني

جيوبولتيك شرق المتوسط في المدرك الاستراتيجي الروسي 154

م.د. شاكر رزيج محمد - أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين

حراك الأقطاب من خلال صراع المحاور بين المساحات والنقاط: العراق منطقة التلاقي 174

أ.م.د. باسم كاظم خلف اللامي

تدبيرُ السياسة: العراق في تحديات ورهانات التحول إلى دولة فاعلة 182

عقيل سعيد محفوض

آليات تعزيز الدور الإقليمي العراقي 192

أ.م.د. أركان إبراهيم عدوان

كيف تكون مؤثراً على الجغرافيا السياسية من دون كسب الحلفاء؟ الهزيمة الذاتية لفن الحكم الاقتصادي الصيني في العالم..... 208

أودري وونغ - ترجمة : ميس سمير صبري

صورة الدولة عبر الإعلام الرقمي: مسارات التشكيل 218

د. محمد وليد صالح

وثيقة الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي 2021دراسة وتحليل.....222

دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية النزاع الايراني - الامريكي إنموذجا....240

دور اللجان النيابية في تفعيل اداء مجلس النواب.....258

« اللعبة الطويلة : استراتيجية الصين العظمى لإزاحة النظام الأمريكي.....272

من المحزن جداً ان تنعى عزيزاً لكنه القدر الذي يقرر وما علينا الا التسليم بالنتيجة، لعدم قرتنا على ان نساهم في المدخلات الا بقدر ما نستطيع ..

ان تصف بلدك ، وطنك، جنتك الارضية بانها دولة (هشة) او (ضعيفة) او (فاشلة) فهذا محزن جداً ... لكنه الواقع يا اصدقائي .. فثمة معايير دولية لا يمكن ان تتخلف عنها الدول التي تريد ان تفلت من غياهب ظلمة الهشاشة والضعف والفشل .. ومع شديد الاسف دخل العراق درجات هذا الضعف بشكل مختلف ومتباين لكنه ظل – كدولة – يوصف به وبمقدار عال. فالسياسات الإقليمية ومنطق التفاعل بين القوى الأساسية فيه جعلت من العراق منطقة تصارع لنفوذها بحيث يصعب على العراق أن يتخطى تناقض القيم بين الدول المجاورة له، ويصعب عليه أن يكون مجالاً للتسوية في ظل إحتدام المعادلة الصفرية التي تحكم نوايا دول الجوار.

رئيس التحرير
عباس راضي العامري

المهم هنا ليس البكاء على الاطلال وندب الحظ لاننا كنخبة صرنا قادرين على التاثير في المدخلات بل ان النخبة العراقية تتمتع بفرصة تاريخية لتحويل العراق الى دولة فاعلة داخلياً وخارجياً ومنسجمة مع بيئتها الدولية ومتفاعلة معها. وهذا الأمر يفرض أن تتبنى النخبة منطق توظيف الفرص أو صناعتها في بيئة مضطربة تتطلب التفكير بطريقة تخرج فيها العراق من مسارات التفكير المستحكمة التي فرضتها طبيعة المدخلات الخاصة بنشوء النظام السياسي بعد عام 2003

هل يتحول العراق الى فاعل اقليمي دولي؟

والإنتقال نحو منطق التفكير بإبراز مدخلات جديدة قائمة على أساس تعزيز صورة العراق بكونه ذو مكانة مهمة تمكنت من تجاوز التحديات التي رافقت وجوده وبقاءه. المعهد العراقي للحوار يعكف منذ سنة كاملة على كتابة ستراتيجية شاملة لتحول العراق الى دولة فاعلة والخروج من مأزق الفشل والضعف والهشاشة الذي رسمته سياسات خارجية ولا زالت تسهر الليالي وتصرف الاموال من اجل تحقيقه منذ استقلال العراق وقيام المملكة العراقية والى هذا اليوم .فتناقض المصالح الذي يعد سمة متأصلة في البيئة الإقليمية التي تحيط العراق تستهدف إستمرار هشاشة الدولة العراقية لتكون لديها فرص أكبر في إستثمار مصالحها وتعزيز قدرتها على الإستمرار في صراعات قيمية قائمة في الأساس تكوين وجودها كدول في المنطقة، ومن ثم فإن تحول العراق إلى دولة فاعلة سيؤثر بشكل كبير على إستمرار وجودها كأنظمة سياسية حاكمة في دول هذه المنطقة، فالعراق تاريخياً لم يتمكن من تحقيق إستقرار مستدام على النحو الذي تشهده دول المنطقة ولعل مايفسر ذلك هو إرتباط وجود هذه الأنظمة بهشاشة الوضع في العراق وإضعاف فاعلية دوره كدولة فاعلة في المنطقة.

كشفت وثائق رفعت عنها السرية في الولايات المتحدة من ان 14 مؤسسة استخبارية عربية واقليمية ودولية تعمل من اجل ان لا يكون العراق سوقاً اقتصادية مستقرة ولا بيئة امنية ايجابية وذلك لعدة مبررات واسباب تعتبرها تلك البلدان ضمن مصلحتها القومية. فالأساس في تفسير الإستراتيجيات الإقليمية هو مدى قابلية الدول الإقليمية للعراق من جذب الفرص عوضاً عنه، لأن تحول العراق إلى دولة جاذبة إقتصادياً أو أمنياً سيسهم في فقدانها ميزة تنافسية مقترنة بهشاشة العراق كدولة.

لعنة النفط والموقع البحري

يتميز العراق بميزات مهمة تجعله محط انظار الدول ذات الستراتيجيات الأمنية

الكبرى في المنطقة وفي مقدمتها القوى العظمى (بريطانيا وفرنسا والمانيا سابقاً، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وغيرها حالياً)، لكن الدول الاكثر ايلاماً للعراق هي الدول التي يشترك معها ابناء هذه الارض بمشتركات الدم والدين واللغة والاخوة والمصير حيث عملت اجهزة مخابرات هذه الدول جاهدة على تهشيم كل خطوة ايجابية يقوم بها العراق لئلا يكون العراق ميناء دولياً او سوقاً نفطية عالمية او جزء مهما من طريق الحرير خصوصاً عبر منفذه البحري وقناته الجافة التي توصله باوربا.

تقترن أهمية العراق في ميزاته الجيوبوليتيكية التي تجعله محط إهتمام الدول الكبرى، غير أن معادلة القوة في المنطقة تقوم على أساس أن أي فاعلية لدور عراقي يفقد جواره الإقليمي ميزته التنافسية، وهذا مايجعل هذه الدول تبحث عن السبل التي يمكن عن طريقها إضعاف قيمة هذه الميزات عن طريق مشاريع إستراتيجية تؤسس لميزات جديدة تكتسبها هذه الدول وتحرم العراق من إمكانية توظيف قدراته، الأمر الذي يجعل العراق في ديمومة الهشاشة وعدم القابلية على توظيف ميزاته الجيوبوليتيكية في هذا المجال.

ما هي الدولة الفاشلة؟

تصبح الدولة فاشلة إذا فقدت سلطتها و قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها، وحين تكون عاجزة عن حقها في (احتكار استخدام العنف)، المشروع في اقليمها. وتكون هشة وضعيفة حين تفقد شرعيتها في اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها، وايضاً حين تعجز عن توفير المعقول من الخدمات العامة او تعجز عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في الأسرة الدولية.

في تقرير لمجلة «فورين بوليسي –بالتعاون مع «منظمة الصندوق من أجل السلام» عام 2014 جاء العراق في المرتبة 13 ، فقد استخدم التقرير 12 معيارا رئيساً سياسياً

و إقتصادياً و إجتماعياً لقياس أبرز الدول الضعيفة في العالم وقياس مدى فشلها. ومن اهم هذه المؤشرات جاءت المؤشرات السياسية والمتمثلة في فقدان شرعية الدولة بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية، إضافة إلى عدم التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان وفقدان الأمن وإحتمال قيام حرب أهلية. أما المؤشرات الإقتصادية فهي غياب التنمية الإقتصادية المستدامة لدى الجماعات المتباينة، وتراجع المؤشرات الكبرى كالدخل القومي والميزان التجاري وسعر صرف العملة الوطنية. بينما تركزت المؤشرات الإجتماعية في تصاعد الضغوط الديموغرافية والحركة السلبية والعشوائية للأفراد واللاجئين.

إن البحث في إعادة تشكيل المدخلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تحكم المنطق الخاص بأداء الدولة هو معيار مهم في عملية إنتقال العراق من دولة هشة إلى دولة فاعلة فضلاً عن إعادة حساب الفرص التي يمكن أن يتم توظيفها أو صناعتها في البيئة الإقليمية والدولية، فالمزايا التي يمتلكها العراق يجعله مؤهلاً لأداء هذا الدور مع ضرورة أن يتبنى الخبراء والنخبة العراقية هذا الهدف كمسار لأداء صانع القرار.

إن حوار بغداد الرابع هو ملتقى للنخبة السياسية التي ترى أن فاعلية العراق تكمن في توظيف موارده وإعادة تقييم منطق التفاعلات في البيئة الإقليمية، فالحسابات الإستراتيجية تفرض علمياً وعملياً أن العراق دولة ذات وزن إستراتيجي مهم لايمكن تهميشه في أي مستوى للتفاعل في محيطه الخارجي، إلا أن توظيف الفرص بحاجة إلى خيارات مدروسة تتصف بالحكمة والواقعية وفهم منطقي للتفاعلات وحركة المصالح في البيئة الإقليمية والدولية.

المقومات السياسية لبناء الدولة العراقية الفاعلة

أ.م. د فاتن محمد رزاق
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

الملخص

شهد العراق بعد عام 2003 مجموعة من المتغيرات الخارجية والداخلية (أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) والتي أثرت في مكانته الإقليمية والدولية بل الداخلية التي كادت ان تلقي به في مرحلة انهيار الدولة ولتعصف به بين شتى أنواع مسميات ادبيات السياسة والاجتماع من دولة (ضعيفة، رخوة او هشة، فاشلة، عميقة...) ليترجح واقعه وتاريخه بين تلك الوقائع والمسميات رغم اختلاف المتخصصين والباحثين عن هذه المفاهيم والتسميات التي يضعها البعض، خاصة الولايات المتحدة الاميركية، في إطار اثبات وبرهان الشرعية الدولية على تدخلها في تلك البلدان سواء أكانت ضعيفة او منهارة ؛ وما العراق إلا إحدى الدول التي كانت متأرجحة بين هذه الانواع بدءا من الاحتلال الاميركي وانهيار المؤسسة العسكرية والامنية بشكل عام وما ترتب عليها من تغييرات وتطورات وأزمات متعددة، لها الاثر في تفكك الاجهزة الادارية والامنية وانهيار الوظائف الاقتصادية للدولة وفقدان الاجهزة الإدارية للكثير من الكفاءات العلمية التي هاجرت بسبب الارهاب والعنف والتهجير، كل هذه العوامل ساهمت في اضعاف مكانة العراق وإبعاده عن دوره الفاعل ليتحول من دولة فاعلة الى دولة غير فاعلة، بل البعض وصفها باللادولة او ما قبل الدولة نتيجة لعمليات السلب والنهب وانهيار البنى كافة التي رافقت الاحتلال.. لذلك كانت فرضية البحث / تفترض ان العراق من الدول غير الفاعلة لأسباب ومعوقات متعددة تتطلب مقومات ومستلزمات سياسية لتفعيل دوره.

المقدمة

لقد واجهت الدولة المعاصرة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين مجموعة من المتغيرات التي ادت الى تحولها وتغير أدوارها ووظائفها بفعل العولمة والتطور التكنولوجي والمعلوماتي، وهو ما انعكس على آراء المدارس السياسية (الواقعية والتعددية الليبرالية والماركسية)ما بين مؤكد لدور الدولة المركزي وفاعليتها وما بين موزع للأدوار والسيادة مع فاعلين دوليين ومحليين، وقدر تعلق الامر بدراستنا فإن العراق شهد بعد عام 2003 مجموعة من المتغيرات الخارجية والداخلية (امنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) والتي اثرت في مكانته الاقليمية والدولية، بل الداخلية التي كادت ان تلقي به في مرحلة انهيار الدولة ولتعصف به بين شتى انواع مسميات ادبيات السياسة والاجتماع من دولة (ضعيفة، رخوة او هشة، فاشلة، عميقة...) ليترجح واقعه وتاريخه بين تلك

الوقائع والمسميات رغم اختلاف المتخصصين والباحثين عن هذه المفاهيم والتسميات التي يضعها البعض، خاصة الولايات المتحدة الاميركية، في اطار إثبات وبرهان الشرعية الدولية علىتدخلها في تلك البلدان سواء اكانت ضعيفة او منهارة ؛ وما العراق إلا احدى الدول التي كانت متأرجحة بين هذه الانواع بدءا من الاحتلال الاميركي وانهيار المؤسسة العسكرية والامنيةبشكل عام وما ترتب عليها من تغييرات وتطورات وازمات متعددة، لها الاثر في تفكك الاجهزة الادارية والامنية وانهيار الوظائف الاقتصادية للدولة وفقدان الاجهزة الإدارية للكثير من الكفاءات العلمية التي هاجرت بسبب الارهاب والعنف والتهجير، كل هذه العوامل ساهمت في اضعاف مكانة العراق وإبعاده عن دوره الفاعل ليتحول من دولة فاعلة الى دولة غير فاعلة، بل البعض وصفها باللادولة او ما قبل الدولة نتيجة لعمليات السلب والنهب وانهيار البنى كافة التي رافقت الاحتلال، لذلك نتساءل: كيف يمكن للعراق ان يعيد مكانته المفقوده؟ هل هي لأسباب ومتغيرات دولية ادت الى تراجع سيادته وضعفه ؟ ام اسباب ومتغيرات داخلية اثرت في دوره ومكانته في المجتمع الدولي؟ وهل يمكن ان نصفه دولة قوية، او ضعيفة، او رخوة، او فاشلة، او...؟ وما مستلزمات معايير ومؤشرات القوة والضعف في اطارها النظري، والواقعي لنموذجنا (العراق) ؟ ما مستلزمات (سياسية) بناء الدولة الفاعلة؟ كل هذه التساؤلات ستجيب عليها دراستنا من خلال رؤية علمية سياسية حيادية.

فرضية البحث / افترضت ان العراق من الدول غير الفاعلة لأسباب ومعوقات متعددة تتطلب مقومات ومستلزمات سياسية لتفعيل دوره.

أما منهجية البحث / لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف انواع الدول والمنهج التحليلي لمعرفة المستلزمات او المقومات (السياسية) اللازمة لبناءالدولة الفاعلة.

وهو ما استوجب تقسيم بحثنا على ثلاثة مباحث، فكانت هيكليته مقسمة على:- (مقدمة، مبحث اول يتناول/ مفهوم الدولة الفاعلة وغير الفاعلة.

أما المبحث الثاني/ يتناول معايير ومؤشرات الدولة الفاعلة او نقيضتها الدولة غير الفاعلة، وما اسباب ومؤشرات وصف العراق بهذه الانواع.

ويتناول المبحث الثالث الاخير/ سبل المستلزمات (السياسية) والمعالجات لتفعيل دور العراق اقليميا ودوليا، بعد ان نبين المتغيرات الداخلية وتحدياته وكيفية معالجتها، ومن ثم نختم البحث بالخاتمة والتوصيات).

المبحث الأول : مفهوم الدولة الفاعلة

يعد تحديد المفاهيم وتفريق المصطلحات من الأسس المهمة في معالجة أي دراسة قيد البحث، ولطالما اعتدنا في أدبيات العلوم السياسية على تعريف المفاهيم والمصلحات بدلالة تفكيك المركب الذي يتكون منه المصطلح إلا أننا في دراستنا هذه سنعتمد على التعريف بدلالة النقيض وبدلالة المفاهيم المقاربة .

لقد اعتمدت كلاسيكيات الدراسات السياسية والقانونية على تعريف الدولة بأنها كيان معنوي سياسي قانوني يضم مجموعة من الأفراد ويستقرون في إقليم معين ذي سلطة ذات سيادة[١] وتتخذ الدولة أشكالا متعددة يمكن تقسيمها :[٢]

دولة تامة السيادة

1. من ناحية السيادة

دولة ناقصة السيادة (المحمية ، التابعة ، نظام الإشراف الدولي)

موحدة بسيطة (مركزية إدارية محلية ، لا مركزية إدارية النظام فيدرالي)

2. من الناحية الدستورية القانونية

دولة مركبة (اتحادية فيدرالية ، كونفدرالية ، اتحاد شخصي.....)

بالرغم من هذه التقسيمات السياسية القانونية إلا أنه في الآونة الأخيرة ظهرت في أدبيات العلوم السياسية تصنيفات أخرى للدولة (الدولة العميقة ، الدولة الرخوة أو الهشة ، الدولة الضعيفة ، الدولة القوية والفاعلة) .

وعليه نتساءل: ما المقصود بالدولة الفاعلة ؟ يمكن القول إنه إذا اعتاد استخدام مصطلح الدولة الفاعلة أو القوية في اطار النظام الدولي والعلاقات الدولية فإننا نتساءل عن تعريفها ليس فقط على المستوى الدولي الخارجي بل على المستوى الداخلي للدولة لطالما ارتبطت قوى الدولة الخارجية ومكانتها الدولية بالقوة والمتغيرات الداخلية .

إذن يمكن تقسيم الدول على قسمين:[٣]

أ.تقسيم الدول وفقاً للنظام الدولي، وتقسم على :

1. الدولة القوية القانعة : وتمتاز بالقوة بكل مكوناتها السياسية ، الاقتصادية ، الأمنية ، وهي راضية عن بنية النظام الدولي وتسعى للحفاظ عليه .

2. الدولية القوية غير القانعة : وهي الدول غير الراضية عن النظام الدولي وتوجد في الدول الكبرى وتسعى إلى تفسير النظام الدولي بما يخدم مصلحها، وفي الوقت نفسه تصنع استراتيجيات تمنع الدول الصغرى من الصعود .

3.الدول الضعيفة القانعة وغير القانعة : وهي التي ترتبط بشبكة مصالح مع دول قوية قانعة وغير قانعة وتبني سلوكياتها ومصالحها استناداً إلى التحالفات، ومن الدول القانعة (لبنان ، مالي ...) أما غير القانعة (سوريا ، كوريا الشمالية ....).

ب.تقسيم الدول وفقاً للمقومات والمتغيرات الداخلية:

لقد اختلف الباحثون والمتخصصون في تقسيم الدول وتحديد مقومات قوتها وفعاليتها أو ضعفها وفقاً للأسس والمعايير الداخلية والخارجية، فقسمت على:[٤]

1.الدولة الضعيفة أو الهشة : وهي الدول التيرغم امتلاكها حق استخدام القوة واحتكارها لكنها تعاني من العجز في تقديم بعض الوظائف مثل حكم القانون ، الرعاية الاجتماعية ، الشرعية، الرفاهية، أي أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متدهورة .

2.الدول المتجهة للفشل : وهي الدول التي تمتلك القوة بشكل محدود جداً وغير قادرة على السيطرة على حدودها رغم قدرتها على تدابير الرعاية العامة والهياكل الدستورية والديمقراطية، ولكن في الحقيقة هي لا توفر جميع الخدمات للكل، ولا تسيطر على كل أراضيها، ولكنها تمتلك قدرة معينة لإدارة الدولة .

3.الدول المنهارة : وهي الدولة التي تعاني من انحلال تراكمي تتأثر وتتآكل فيها كل هياكل الدولة، وهذا الانهيار يحدث في نقطة لا يمكن العودة منها، أي أنها عملية انفجار للمجتمع المنظم .

4.الدولة الرخوة : هي الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها لعدم احترام الناس للقانون ولأن كبار السلطة والمال لا يبالون به والصغار يتلقون الرشاوى. أما الفقراء فيتم قمعهم.[٥]

5.الدولة الفاشلة : هي دولة ذات سيادة لكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة بل أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي[٦] ، وقد تواجه فشلاً ذريعاً

أو انهيار الدولة وهذا لا يعني بالضرورة الفوضى، فالواقع يتم استبداله بقوة داخلية سياسية ، قومية ، طائفية تسعى اصلاً لتغيير النظام السياسي كلياً أو جزئياً، وتطرح نفسها فاعلاً دولياً، فإن فشل الدولة هنا يؤدي إلى كيانات ما قبل الدولة مثل الطائفية ، القبلية أو نشوء جماعات جديدة (حركات الاحزاب ، عصابات...) تتولى الوظائف الأساسية التي فشلت في القيام بها مثل (الحماية ، الرعاية ، التنمية) بسبب فشلها بنيوياً أو بسبب تدخل دولي هو الذي حد من امتداد سلطتها إلى بعض اقاليمها، وعندما تفشل الدولة يعمل فاعلون من غير الدول باستراتيجيات مختلفة يمكن استخلاص أهمها :[٧] أ.تقدم نفسها كبديل للدولة ومؤسساتها كحالات الثورات.. (الجيش الحر في سوريا) .

ب.التحالف مع دول أخرى من خلال التعاون أو التبعية كما هو حالة البعض في علاقتها مع إيران .

ت.دخول فاعلين عنيفين في صراع مسلح مفتوح للسيطرة على الدولة.. (حالة ليبيا) .

ث.استغلال الاضطهاد الديني القومي الطائفي .

ج.الدخول في تحالف مع بقايا نظام الدولة الفاشلة.. (سوريا ، اليمن..)

ح.استغلال الظروف السياسية والدولية لدعم اجندتها.[٨]

6.الدولة الفاعلة : يمكن تعريفها بدلالة النقيض للدولة الفاشلة بأنها الدولة المتماسكة أو القابلة للحياة والتي تستطيع أن تحافظ وتسيطر على حدودها الاقليمية وتؤمن مستوى لائقا من الخدمات (الصحية والتعليمية...) لشعبها، وهي دولة تملك بنية تحتية واقتصادية عاملة وفاعلة، وكذلك تمتاز بقدرتها على تطبيق وحفظ القانون والنظام فهي صاحبة نظام سياسي داخلي مستقر ومتماسك اجتماعياً.[٩]

وكذلك يمكن تعريفها بدلالة المفاهيم المقاربة (الدولة القوية) التي تعرف بأنها الدولة التي تمتلك القوة الكافية لحماية نفسها داخلياً وخارجياً، وكذلك من المعارضة ، كما تمتلك الدولة القوية القدرة على التغيير في المجتمع في حين تفتقر الدولة الضعيفة إلى تلك القدرة التي تمتلكها في فرض إرادتها، كما تمتلك الدولة القوية والفاعلة القدرة على الضبط الاجتماعي عن طريق الاذعان والمشاركة والتوعية.[١٠] أما مرتكزات أو المبادئ السياسية للدولة القوية فهي:[١١]

أ.ضمان الحرية للجميع .

ب.المساواة وتكافؤ الفرص .

ت.التعددية السياسية .

ث.الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني .

ج.حياد جهاز الإدارة العامة .

ح.لا مركزية الحكم المحلي .

خ.المساءلة والمحاسبة .

د.الانتخابات الحرة النزيهة .

ذ.حرية تداول البيانات والمعلومات .

إذن يمكن القول إن الدولة القوية الفاعلة هي القادرة على حفظ امنها واداء وظائفها على العكس من الدول غير الفاعلة (الضعيفة والهشة والفاشلة و...)

المبحث الثاني : معايير الدولة الفاعلة

إن فاعلية الدولة وقوتها الداخلية والخارجية تستند إلى مجموعة من الأسس والمعايير التي تدل على قوتها، وهي مرتبطة مع بعض، خاصة المعايير السياسية، والتي تتمثل بـ :[١٢]

أ.القدرة الدبلوماسية والتي تتمثل بوجود مؤشرين هما :

1.حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلي).

2.حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأخرى

(التمثيل الخارجي).

ب.القدرة السياسية والتي تتمثل بـــ :

1.مستوى الحريات المتاحة من ناحية التعددية السياسية وحقوق الإنسان، فكلما توفرت مستويات أعلى من الحريات واحترام حقوق الإنسان دل ذلك على قوة الدولة وفعاليتها السياسية .

2.الاستقرار السياسي وغياب العنف من المؤشرات المهمة التي تدل على قوة الدولة وفعاليتها .

3.نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية وهو عنصر يدل على مدى اهتمام الشعب بالعملية السياسية ومدى ثقافته السياسية، فكلما زادت المشاركة دل على قوة الدولة.[١٣]

4.مدى كفاءة الحكومة .

5.مدى فعالية البرلمان من حيث المساءلة والتمثيل .

ت.الإدارة الوطنية : وهي تجسيد الإدارة الدولة، وتتجسد في ثلاثة عناصر أساسية :

1.القيادة السياسية .

2.الأهداف الاستراتيجية .

3.حجم القاعدة العلمية .

إن امتلاك القيادة السياسية لرؤية متكاملة تؤدي إلى ارادة وطنية قوية أو ضعيفة وعند قدرتها على ترجمة الاهداف الاستراتيجية فإن ذلك يعد مدخلاً لإرادة وطنية صلبة، ويمثل العلم المدخل الصحيح لتمكين القيادة السياسية من تحقيق الاهداف الاستراتيجية.[١٤]

كما تقاس قوة الدولة وفاعليتها بمؤثرات أخرى غير سياسية (اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية) والتي تتعلق بالتماسك المجتمعي وشعور الفرد بالولاء للوطن وليس لمنتميات أخرى ، وكذلك يقاس بمدى قوة اقتصادها وتنوعه وتوفر الأمن الغذائي والمائي والصحي ...[١٥]

أما معايير ومؤشرات الدولة غير الفاعلة فقد استندت التحليلات الأخيرة وركزت على ضعف الهيكلة الاقتصادي والبنيوي، فاعتمدت على تقديم المساعدات والمعونات الخارجية لمعالجة نقاط ضعفها وكرست الجهود لتحقيق التغيير في هذه الدول، إلا أن الدراسات الأخيرة أكدت أن ضعف فاعلية الدولة أو فشلها لا يستند على الخلل البنيوي الاقتصادي فقط، بل ربطته بظروفها السياسية وشرعية الدولة وقدرتها على اختراق المجتمع بشكل فعال وحفظ أمن الدولة الخارجي والداخلي، أي ما يتعلق بأنظمتها السياسية وبضعف قدرتها في التأكيد على سيادتها في الساحة الدولية خاصة من الناحية السياسية والاقتصادية والتي تمتد آثارها في علاقاتها الدولية والداخلية والهجرة والنزوح[١٦]، وعليه يمكن أن نحدد مؤشرات فشل الدولة أو ضعف فاعليتها بما يأتي:[١٧]

فقدان الشرعية السياسية (غياب المشاركة ، تظاهرات ، فساد...)

1. مؤشرات سياسية وهي تتعلق بـــ غياب دولة

القانون وانتهاك حقوق الإنسان (حكم دكتاتوري أو عسكري أو عنف سياسي ومدني)

غياب الشفافية والمحاسبة السياسية (غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة وعدم الالتزام ببنود اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد)

تراجع قدرة الدولة عن تقديم الخدمات العامة

تدخل دول أخرى أو فاعلين ..... خارجيين (متطرفين ، امراء حرب ، عصابات مسلحة)

2.مؤشرات اقتصادية

غياب التنمية ركود اقتصادي واللجوء للقروض والمساعدات مشاريع وهمية

تفوت طبقي وتهميش الشباب والنساء
تدهور اقتصادي وغياب الرقابة والمحاسبة (سوء الإدارة والفساد).

3.مؤشرات اجتماعية هجرة ونزوح

ثأر عنصري وجرائم لا يعاقب مرتكبوها
زيادة السكان وسوء توزيعهم وقلة الموارد الاقتصادية لهم.[١٨]

وهنا نتساءل بعد أن بينا مؤشرات ومعايير الدولة الفاعلة والدولة الفاشلة أياً من تلك المعايير والمؤشرات متواجدة في العراق ؟؟ هل العراق دولة فاعلة أم فاشلة ام متجهة نحو الفشل ؟ يمكن القول ان العراق كبقية دول العالم قد مر بمتغيرات خارجية عبرت عن مجموعة من الازمات التي جعلته يتأرجح ما بين دولة (ضعيفة ، فاشلة ، عميقة ، رخوة ....)، لكنه لم يكن بدولة فاعلة خاصة بعد عام 2003 سواء اكان على المستوى الداخلي ، الاقليمي ، الدولي .

إن ازمتنا الراهنة اليوم في اغلب دول العالم، ومن ضمنها العراق، هي ازمة القوة الفاعلة، وإن كانت في النهاية هي ازمة السيادة الوطنية أو القطرية، فكل وحدة قطرية ذات سيادة اليوم تمثل مقلب نفايات للدول الاخرى او مقلبا لتصدير الازمات الى تلك الدول، وهذا ما عانى منه العراق بعد 2003 فتم انزال تلك الوحدات السيادية واختزال الفعل السياسي لها الى دور ومرتبة الشرطة المحلية التي تصارع من اجل قليل من القانون والنظام اللازم لحركة المرور، فقد أدى تقليص مهام الدولة الى تدهور الثقة الشعبية بقدرة الحكومات على التعامل الفعال [١٩]مع التهديدات المتعددة للوضع الوجودي لمواطنيها، فليس الأمر مجرد اخفاق حزب سياسي أو آخر، وتغيير الوجوه لا يؤدي الى تغيرات جوهرية في السياسات الحكومية، ولا يؤدي الى تغييرات في حجم الصعاب المرتبطة بالصراع من اجل البقاء في ظل ظروف من اللايقين البالغ.[٢٠]

إن ازمتنا اليوم لا تختلف عن أزمة الكثير من الدول المتضررة من النظام الرأسمالي والتي ترجع إلى عنصرين:

1.عدم القدرة على اتخاذ قرارات ملموسة على المستوى الاقتصادي.

2.عدم القدرة على تقديم خدمات اجتماعية، وهذا بدوره ادى الى سياسات التقشف والى تحرير السوق وتحول في الصلاحيات المؤسسية، كل ذلك من اجل ضمان وجود جهاز الدولة والحفاظ عليه وعلى امتيازاته التي صارت متعددة، وهنا تدخل الدولة في ازمة ولا تكون دولة راعية للمواطن بل تصبح احدى الطفيليات التي تتغذى على اجساد مواطنيها فلا تنشغل إلا ببقائها بل تطلب المزيد دوماً وتعطي القليل في المقابل[٢١]، وهذا ما مثلته الحكومات المتعاقبة والقيادات السياسية التي حاولت الحفاظ على الوضع القائم بما يخدم مصالحها .

إن أحد اسباب تراجع دور العراق وجعله دولة ضعيفة وفاشلة غير فاعلة وفقاً للتسميات المعاصرة اليوم هو انفصال (السلطة السياسية) وهو احد اسباب عجز الدولة عن القيام بمهامها، وهذا الانفصال (نجم عنه غياب القوة الفاعلة القادرة على فعل كل ما تتطلبه كل ازمة، فالسلطة تعني القدرة على فعل الاشياء وكانت السياسة تعني القدرة على تحديد الاشياء التي ينبغي فعلها وتحديد الاشياء التي يجب تجنبها على مستوى عالمي ..... العولمة وتحرير السوق جردت الدولة من سلطتها، فالصدع البائس بين المحلي والعولمي قد افضى الى حكم (الدولة بلا دولة) الذي يحدث عبر الحكومة، ويسبب شللا للنظام الديمقراطي التمثيلي على المستوى المحلي بحيث يتحول الى مجرد تعريف للامور الإدارية

اليومية ويعجز عن التعامل مع المشكلات التي تفرضها السلطة العولمية، واصبحت المدن والدول، على حد تعبير زيجمونت باومان، مقلب نفايات كبرى أي (ارهاب وعنف ، هجرة ونزوح ، ازمات داخلية متعددة، وهذا ما يعانيه العراق اليوم.[٢٢]

إذن هذا الانفصال بين السلطة والسياسة رغم تواجد السياسة تحديدا ما يجب فعله وتجنبه على المستوى الوطني والدولي، إلا أن العراق قد عانى من انفصال السياسة عن السلطة، أي عدم قدرة النظام السياسي بحكوماته المتعاقبة على اداء ادوار ووظائف الدولة بما هو معروف في الواقع السياسي .

إن تأثير العولمة والتطور التكنولوجي قد أفضى الى تراجع دور الدولة وهذا ما نعانيه اليوم في بلدنا فضلاً عن العامل الأهم وهو التفسير الذي شهده العراق بعد عام 2003، حيث ادى استخدام القوة العسكرية الخارجية الى تفكك الدولة العراقية وانهيار النظام السياسي، حيث شمل هذا الانهيار كل البنى (السياسية ، الاقتصادية ، الامنية ...) وتمثل بـــ:[٢٣]

1.تفكك الاجهزة الامنية والادارية حيث شمل هذا التفكك المؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية والطواقم القيادية والوسطى للجهاز الاداري .

2.انهيار الوظائف الاقتصادية الخدمية للدولة وما نتج عنه من نهب وسلب لأملاك الدولة ومرافقها الادارية .

3.هجرة الكثير من الكفاءات العلمية او طلبها التقاعد بسبب الأوضاع الامنية، ما ادى الى ضعف الجهاز الاداري .

إذن قبل ان نتحدث عن فعالية الدولة بعد هذا التفكك الذي رافق الاحتلال الامريكي البريطاني عام 2003 لابد من معرفة مشكلة (وجود الدولة وبنائها)، فحالة بناء الدولة تتطلب مجموعة من العناصر والاركان من اجل اعادة البناء، وقبل التحدث عن تلك المستلزمات في المبحث الثالث لابد من معرفة ما هي المشكلات التي تواجه (اعادة بناء الدولة اولاً) ثم تفعيل دورها لتكون (دولة فاعلة ثانياً)، ويحدد (د.علي عباس مراد) مشكلة اعادة بناء الدولة العراقية بعدة نقاط اساسية، وهي :[٢٤]

1.(الهوية الوطنية) وتعد المحور المركزي الاول والوحيد في عملية بناء الدولة ونظام الحكم فيها، وهي العملية التي تتأسس على هوية مجتمعية موحدة وليس بالضرورة واحدة، فالهوية الوطنية السياسية في أية دولة تصنع صنعاً، وهذا ما كان يجب أن يعمل به في العراق بعد عام [٢٥]2003.. لقد سعت القوى الخارجية المختلفة الى التفكك (تفكيك الدولة والهوية الوطنية) ونقل الصراع في داخل النظام الواحدة، فإحياء الهويات العرقية والطائفية يعجل زوال الدولة الوطنية لتغليب الكيانات الاثنية المتعددة، ولا يدور الصراع بين تلك المكونات لأسباب حضارية او ايديولوجية او رؤى حداثية بقدر مايكون للاستئثار بسلطة الدولة من خلال اذكاء التناقضات المجتمعية المحلية باعتبار أن نشوء هذه البلدان، ومن ضمنها العراق، لم كن قائماً على الأسس التقليدية في بناء الدول او مجتمعاتها من اضعف النسيج المجتمعي.[٢٦]

2.الخلاف حول بعض الفقرات الدستورية ومشكلة الصراع على سيادة والموارد بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان .

3.عمليات العنف (الارهاب القوى وجماعات غير رسمية وغير قانونية ذات اهداف ومسميات مختلفة (ارهاب ، جهاد ، مقاومة ...).

4.مشكلة الحركات الاجتماعية (تظاهرات ، احتجاجات شعبية ، عصيان مدني ....) للمطالبة بالحقوق والخدمات ومحاربة الفساد.[٢٧]

من اصداراتنا

5.الفساد الحكومي (الإداري الذي يقوم على استخدام السلطة العامة للمصلحة الخاصة والربح، أي استعمال الوظيفة للمكسب الشخصي بإجراءات تخالف الشرعية القانونية.[٢٨]

إذن يمكن القول ان هناك علاقة بين قوة وفاعلية الدولة دولياً وقوتها واستقراراها الداخلي، فكلما كانت تتمتع بالاستقرار زاد من قوتها ومكانتها الدولية، لكن العراق وبعض دول العالم اليوم تعاني من أزمات متعددة المشاكل تتعلق بالبنى الهيكلية وسوء الادارة والفساد، وضعف الهوية الوطنية والانفصال السلطة عن السياسة أو لأسباب ومتغيرات خارجية رافقها تغيير.

المبحث الثالث : مقومات الدولة الفاعلة

تستلزم إعادة بناء الدولة العراقية وفعاليتها الوطنية والدولية إعادة الثقة بين المواطن والسلطة السياسية، وبقدرة الدولة على القيام بواجباتها، ويشترط لتحقيق الإدارة الفعالة للواقع الاجتماعي شرطان أساسيان، هما:[٢٩]

1.السلطة (القدرة على فعل الأشياء) .

2.السياسة (القدرة على تحديد الاشياء وما يجب فعله وتجنبه عالمياً ووطنياً)، أي أن فعالية الدولة تعتمد في قدرتها على تحديد وفعل الأشياء، وهذا ما افتقرته الدولة العراقية اليوم بسلطتها وقياداتها السياسية، فهي تحدد ولم تفعل، تضع برامج ولم تنفذ، وهذا العجز في سلطتها أدى إلى ما يسمى (دولة بلا دولة) كما يسميه زيجمونت، فالحكومة عاجزة عن التكيف مع المتغيرات الدولية (العولمة والتطور التكنولوجي)، وعن المتطلبات التنظيمية الجديدة مما يجعلها تلجأ إلى مشاركة جماعات أخرى لتعالج هذا الانفصال (دولة عميقة)، وهذا بدوره أدى إلى ظهور معاداة ورفض السياسة والنظر إليها كلعبة قذرة، فظهرت الشعبوية الوطنية (تظاهرات اجتماعية شعبية) الرافضة للسياسة، فبدلاً من استخدام معاداة السياسة كان من المفترض القول (معاداة الحزبية) التي تحكم، وهذا واقع الحال العراقي اليوم، ولكن هذا الرفض وفقاً لآراء بعض المتخصصين والباحثين يمهد لظهور شخصيات كارزمية قادرة على جذب الجماهير، وتمكن من بروز دكتاتورية

الرجل القوي نتيجة لتدهور علاقة الدولة والمواطن.[٣٠] فالدولة هنا توجه رعاياها وهي ليست مسؤولة عنهم، بل أن الحكومات اليوم تلجأ إلى المرونة والتسويف أو ما تسميه (تسويات)، وهذا ما يؤدي إلى سخط الجماهير أو ظهور (حركة الساخطين)، وهذا ما شهدته ثورات الربيع العربي وبعض المحافظات العراقية، فالناس فقدت الثقة في الخلاص من الأعلى (الحكومات)، ولجأت الى الشارع ليجري تعميم الفعل السياسي[٣١]، كما أن للقيادات السياسية دورا كبيرا في قوة الدولة وفعاليتها، فاستعداد القادة السياسيين لقبول الرأي الآخر واحترامه وعدم التضييق، وكذلك قبول التنوع والطرح واستيعاب غير المألوف منه إذا كان ينطلق من الثوابت المتفق عليها في الدولة التي لا تقبل الخلاف والجدل، هو من الأساسيات في استقرار الدولة وزيادة قوتها[٣٢]، كما أن الصمود أمام التحديات الخارجية وتدخلات الدول الأخرى يتطلب قيادات قادرة سياسياً على إتقان مهارات الحوار والتفاوض والتحليل واستثمار الفرص والظروف والأحداث والوقائع وعمق التصور والوعي الناضج والثبات على المواقف المبدئية، والتخطيط الاستراتيجي والمرونة النسبية دون التنازل عن المكاسب المتحققة استسلاماً للتهديدات أو المغريات القوية، كل ذلك له دور في مواجهة أي ضغوط دولية تقلل من احترام الدولة وعقيدتها السياسية أو مبادئها العليا.[٣٣]

إن وجود نظام سياسي متماسك متجاوب مع تطلعات مواطنيه يتصف بالعدل والتسامح والمؤسسات الحديثة والقبول الداخلي والخارجي والحركة والمرونة أمام التحديات المعاصرة والأزمات الواقعة، له دور في زيادة قوة الدولة سياسياً، ولا ننسى أهمية وجود اقتصاد قوي متنوع يحقق التنمية الشاملة المستدامة قائم على الكفاءة والعدالة في الإنتاج والتوزيع، أو مجتمع متماسك وطنياً يحترم التنوعات المختلفة وينمي الولاء للوطن ويتمتع فيه المواطن بالحرية والعدالة والمساواة، فضلاً عن قوة عسكرية مدربة ومجهزة بأحدث الأسلحة وقادرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية[٣٤]، كل هذه العوامل لها دور مهم في فعالية الدولة كونها مستلزمات أساسية لتأكيد قوتها وفعاليتها .

إن التخلص من أسس الدولة الفاشلة لا يتم إلا ببناء أسس دولة مدنية ديمقراطية اتحادية تعتمد المواطنة، تكون بدايتها القطيعة التامة مع نظام المحاصصة الطائفية الإثنية المنتج المستمر للأزمات والفشل، فلا بد من عمل وتنسيق جاد وواسع لجميع الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية ذات التوجهات المدنية الديمقراطية من أجل خلق تحالف واسع لتغيير موازين القوى في الانتخابات القادمة، وكذلك يستلزم التحول الديمقراطي تحولا اقتصاديا من نظام الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع زراعياً وصناعياً.[٣٥]

ولابد هنا من تطوير الروح الديمقراطية في أنشطة وفعاليات الجهاد الإداري بما يضمن احترام المصالح الفعلية للمواطن العراقي بالاستناد إلى أسس وطنية قائمة على الكفاءة والمسؤولية والنزاهة بعيداً عن روح الانتماء الطائفي والحزبي ..... أي بالاعتماد على التكنوقراط في إدارة مؤسسات الدولة بما يضمن احترام المصالح الفعلية للمواطن.[٣٦]

إن تفعيل أسس المواطنة يتطلب التأكيد على تنشئة سياسية اجتماعية وطنية تحترم الجميع، وتبتعد عن الصراعات الحزبية والطائفية التي تكسب الجماهير ثقافة عصبية تقوم على اقصاء الاخر وعلى ثقافة العنف، فتنحرف التنشئة عن معايير القيم الصحية إلى قيم ضيقة تساهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن، ما يمهد للعنف السياسي وتدخل البلاد في فوضى كبيرة

تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً وأمنياً، وتضعف من دوره ومكانته الدولية.[٣٧]

إذن يمكن القول إن إعادة بناء الدولة وفاعليتها الدولية والوطنية يستلزم مجموعة من الأسس والمستلزمات السياسية والاقتصادية الاجتماعية التي تعمل على معالجة أزماتها المتكررة وتعيد دورها الاقليمي والدولي متمثلة باعتماد أسس وطنية قائمة على تعزيز روح المواطنة، وعلى كفاءة ووطنية القيادات السياسية، وعلى دولة ديمقراطية مدنية تحترم كل المكونات المجتمعية من خلال إعادة ثقة المواطن بالسلطة، ومن خلال ربط السلطة بالسياسة، ما يسهم في تكوين دولة قوية موحدة فاعلة دولياً .

الخاتمة

لقد أثر تحول دور الدولة ووظائفها على قوة الدولة وفاعليتها لوجود اكثر من فاعلين دوليين علىالمستوى الدولي، فكان للعولمة والنظام الراسمالي الليبرالي وما رافقه من دور للشركات المتعددة الجنسية اثرهما الكبير في تغير تلك الادوار وتراجعها، وان كان ذلك ينطبق على البلدان الرأسمالية فإن الدول الاسيوية والافريقية ذات الانظمة غير الرأسمالية او المختلطة قد تأثرت بتلك التحولات ، إلا ان تراجع الدور العراقي الاقليمي والدولي وكثرة ازماته وضعف بنيتيه الهيكلية وادائها وتفكك هويته الوطنية كان لأسباب متعددة منها مايتعلق بالاحتلال وتبعاته، ومنها مايتعلق بتراكمات النظام السابق، ومنها مايتعلق بالتغيرات الرأسمالية العولمية الدولية، وعليه فإن الدراسة توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات:-

-لم يعد مفهوم الدولة وشكلها ذلك المفهوم الكلاسيكي بتقسيمه دولة كاملة او ناقصة السيادة او دول موحدة ومركبة، بل ظهرت تسميات معاصرة متعددة (الدولة القوية والفاعلة والفاشلة، الضعيفة الرخوة والهشة، العميقة...)، واغلب الدول غير الفاعلة تقترب من مفهوم الدول الناقصة السيادة التي تعاني من تدخل دولي او جماعات وقوى بديلة عن الدولة ووظائفها او عجزها عن ادارة الدولة ومؤسساتها.

-لاتعني الدولة الفاعلة والقوية هي التي تتمتع بالقوة العسكرية والاقتصادية فقط بل يستند الى معايير ومؤشرات متعددة تتعلق بقوة اقتصاده وتنوعه وتماسكه السياسي والاجتماعي، وشرعية نظمها وقوة اجراءاتها التنظيمية والامنية، وباستنادها الى اسس وطنية ديمقراطية مدنية.

-كان للاحتلال وماتبعه من فوضى وتفكيك للدولة العراقية ومؤسساتها اثره البارز في ضعف دور الدولة العراقية.

-يعد العراق من الدول غير الفاعلة على الساحة الدولية، وذلك لأزماته والتحديات المستمرة التي يعاني منها (امنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) تمثلت بالعنف والارهاب وغياب دولة القانون، وانتهاك حقوق الانسان والضعف في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وكثرة البطالة والهجرة والنزوح، وتهميش الشباب والنساء، وتكريس الحزبية والطائفية والفساد الحكومي وضعف التمثيل الدبلوماسي والتي جعلته يتأرجح ما بين دولة هشة وضعيفة وعميقة وفاشلة .

-ضعف العراق في الساحة الاقليمية والدولية يرجع لانفصال السياسة عن السلطة، أي عجز الحكومات والقيادات السياسية عن امتلاك القدرة على اتخاذ القرار السياسي الداخلي في سياسته الداخلية والخارجية، ما سبّب عجزا في اداء المهام وانعدام ثقة المواطن بقياداته وحكوماتها المتعاقبة.

التوصيات

-إن اعادة دور ومكانة الدولة وطنياً ودولياً يستلزم وجود دولة مدنية يكون الولاء فيها للوطن، وليس للانتماءات الفرعية، وعلى الحوار والمصالحة الحقيقية واتباع التوازن الاقليمي مع دول الجوار كافة.

-إعادة تقوية العلاقات العربية، خاصة الخليجية، وذلكللثقل الاقليمي التي تتمتع به تلك الدول والمعروفة بعلاقاتها القوية مع اكبر قوة عالمية.

-انشاء مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعزز من قوة العراق السياسية والاقتصادية، خاصة مع الدول الكبرى الفاعلة.

-إتباع سياسة وطنية محايدة تبتعد فيها عن الصراع والتنافس الاقليمي والدولي.

-إنشاء مجلس خاص يتولى ادارة الأزمات، مهمته معالجة مؤشرات الازمات قبل حدوثها.

-اعتماد الدبلوماسية المتعددة المسارات (الدينية، التعليمية...).

الهوامش:

1. سمير عبدالله حسن ، مبادئ علم السياسة ، منشورات جامعة دمشق ، 2008 ، ص122 .
2. المصدر نفسه ، ص146 .
3. احمد السيدخيرالله ، ، أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 20،العدد الثالث،الجزء الثاني، جامعة بورسعيد،2019 ، ص164.
4. انور محمد فرج، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة : دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الاوسط، مجلة دراسات قانونية وسياسية، السنة الخامسة ، العدد 9، حزيران 2017، ص279-ص280.
5. ليدية زحنون ونسيمة حامق ، الدولة الفاشلة واشكالية إعادة بنائها ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري ، 2017 - 2018 ، ص24 .
6. مارتن غريفيشس وتيري اوكلاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، 2008 ، ص221.
7. أنور محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص280-ص281.
8. المصدر نفسه ، ص282 .
9. مارتن غريفيشس وتيري اوكلاهان ، مصدر سبق ذكره ، ص221.
10. رشدي بوزكري ، المواطنة ودورها في بناء الدولة القوية (الكويت نموذجاً) ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، 2013-2014 ، ص36.
11. المصدر نفسه ، ص40 .
12. هايل عبد المولى طشطوش ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الحامد للنشر ، عمان ، 2012 ، ص160 .
13. المصدر نفسه ،ص 163.
14.المصدر نفسه ، ص164.
15. سالم محمد عبود ، سعد عبدالستار طالب ، الأمن الوطني بين البطالة والتنمية ، بغداد ، 2012 ، ص110 .
16. مجموعة باحثين ، السياسات الهشة ، مركز الدراسات الدولية والإقليمية ، 2016 ، ص1 .
17. ليدية زحنون ، مصدر سبق ذكره ، ص26-27 ؛ وكذلك ينظر : مارتن غريفتش ، مصدر سبق ذكره ، ص222 ؛ وكذلك ينظر : هاشم نعمة فياض، مصدر سبق ذكره ، ص101-103.
18. ليدية زحنون ، مصدر سبق ذكره ، ص28 ؛ وكذلك ينظر : هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص102 .
19. زيجمونت باومان وكارلو بوردوني ، حالة الأزمة ، ترجمة حجاج ابو جبر ، الشبكة العربي للابحاث والنشر ، بيروت ، 2018 ، ص31.
20.المصدر نفسه ، ص26-27.
21. المصدر نفسه ، ص20 ؛ وكذلك ينظر : هاشم نعمة فياض ، دراسات في الدين والدولة ، بغداد ، ص98 .
22. زيجمونت باومان ، مصدر سبق ذكره ، ص21.

23. لطفي حاتم ، العولمة الرأسمالية والكفاح الوطني الديمقراطي ، بغداد ، 2018 ، ص118.

24. علي عباس مراد ، مشكلات اعادة بناء الدولة في البلدان العربية حالة العراق 2003 – 2015 ، دار قناديل للنشر ،بغداد ، 2016 ، ص26.

25. المصدر نفس ، ص77.

26. هاشم نعمة فياض ، مصدر سبق ذكره ، ص 98–99.

27. علي عباس مراد ، مصدر سبق ذكره ، ص 13.

28. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره ، ص 166–168.

29. زيجمونت باومان ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

30. المصدر نفسه ، ص 23.

31.زيجمونت باومان ، مصدر سبق ذكره ، ص34 و ص27 .

32. فهد بن محمد الشفحاء ، الأمن الوطني تصور شامل ، دار الجامعة للطباعة ، عمان ، 2014 ، ص110 .

33. المصدر نفسه ، ص109.

34. فايز محمد الدويري ، الأمن الوطني ،عمان ، 2013 ، ص97 .

35.هاشم نعمة فياض ، مصدر سبق ذكره ، ص110.

36. لطفي حاتم ، مصدر سبق ذكره ، ص119 .

37. فايز محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص181 .

الوسائلُ الناجعة لجعل العراقِ دولةً فاعلةً

م. د. هند قاسم محمد
كلية الإسراء الجامعة / قسم القانون

م. د. نيران عدنان كاظم
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

المقدمة

إن ما مرَ به العراق يبدو كأول نظرةٍ مساراً طويلاً للوصولِ إلى الديمقراطيةِ المنشودة ، لكن قياساً بما مرت به الدولُ العظمى من عملياتِ التحول والبناء والاستقرار نجدهُ مدة قليلة جدا ، ونحتاجُ إلى أضعافِ تلك المدة لكي نمنح المسارَ الديمقراطي فرصةَ للوصول إلى ما نشدو إليه .. لكن مع كل هذا يجب أن لا نتناسى التحديات الكبيرة والكثيرة التي مرت على العراق والتي لم يستطع بسببها التقاطَ أنفاسه لبناءِ أساسيات الاستقرار والتقدم والوصول إلى الديمقراطية الحقيقية التي تهدفُ إلى تحقيقِ كل ما هو أفضل بالنسبةِ للدولة والمجتمع .

وللوصولِ إلى النتيجة المنشودةِ من عنوان البحث (عراقٌ مستقرٌ ودولةٌ فاعلةٌ) نحن بحاجةٍ للدولةِ العصرية المؤهلة من دون غيرها لضبطِ توازن المصالح وحدود وحريات الجميع عبر تشريعاتٍ دستورية وقانونية متوازنةٍ في ظل مناخٍ يتسمُ بالأمن الجماعي والاستقرار السياسي لتدعيم الأسس السياسية والأمنية. أما من الناحيةِ الاقتصادية فإن أهم الأسس هي التنمية في كل مفاصل الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الأساس الاجتماعي الذي يدورُ حولَ تنشئةٍ اجتماعيةٍ صحيحة ونبذ الولاءات الفرعية والالتفاف حول الهوية الوطنية الجامعة عبر التخلصِ من الفَقر والبطالِ والبدء بتنشئةٍ اجتماعية تبدأ من المراحل الأولى للدراسةِ لكي ننشئ جيلا واعيا مثقفا يستطيعُ الإلمامَ بكل ما يحقق له عيشاً كريماً ليساهم في استقرارِ العراق .

وللإلمام بالموضوع ، قدمت هذه الدراسة البسيطة والمتواضعة والتي قسمت على مبحثين ، ركزَ المبحثُ الأول على أسباب عدم فاعلية الدولة العراقية ، حيث قسم على مطلبين ، ركز الأولُ على الاسباب السياسية والأمنية. أما المطلبُ الثاني فركزَ على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ، وركز المبحثُ الثاني من البحثِ على وسائل التفعيل والنجاحِ التي يحتاجُها العراقُ للوصول إلى الاستقرارِ عبر مطلبين : الأول وسائل سياسية أمنية، والثاني وسائل اقتصادية اجتماعية، وانتهى البحث بخاتمة .

ومن الله التوفيق ...

المبحث الأول

مؤشرات عدم الفاعلية للدولة

هناك مجموعةٌ من المؤشرات تُقاسُ بها فاعليةُ الدولة من عدم فاعليتها، فمن خلال سياستها الداخلية مع المواطنين، ونبذها استخدام العنف في حل المشكلات الداخلية والخارجية وإضافة نهج حضاري جديدٍ إلى سجلها الحضاري لتفخر به أجيالٌ قادمة ، فنظامُ حكم

آمن واقتصادٌ مستقر يولدُ ظروفا مجتمعية مستقرةً للفرد ، وعند إسقاط تلك المؤشراتِ على العراق، يُعد دولةً غير فاعلة، وان حكومته لا تؤدي وظائفها بالشكل المطلوب ، إذ أن معاييرَ الحكم الصالح والحكم السليم أو الحكم الرشيد، أو الحكم الجيد والتي بدأت تستخدمُ منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسساتِ الأمم المتحدة لإعطاءِ حكم قيميّ على ممارسات السلطةِ السياسية لإدارة شؤونً المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، لا ينطبق أي منها على العراق وحكومته .

المطلب الأول : المؤشرات السياسية والأمنية

إن الحكمَ الصالح والسليم هو الحكمُ (*) الذي تقومُ به قياداتٌ سياسية منتخبة وكوادرُ إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقديم الخدمات للمواطنين وبتحسين نوعيةِ حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم، وهو الذي يتضمنُ حكماً ديمقراطياً فعالاً ، إذ أن له علاقة وثيقة بمفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالديمقراطيةُ بمعناها التنافسي الايجابي تضمنُ تداولَ السلطة، وتداولُ السلطة يضمنُ بدوره نوعاً من الاستمرارية في عمل المؤسسات والوضوح والشفافية في إدارة الشأنِ العام، وهذا الأمرُ من الأهميةِ بمكانٍ لتحقيقِ التنمية البشرية لان تداولَ السلطةِ في العمق يعني إعادةَ توزيع القوة بشقيها السلطة والثروة لمصلحة أفرادِ المجتمع والتحول من استخدام وسائل القوة إلى نوعٍ من الأنساق الخاصة بالحكم الصالح المؤسساتي والحافظ لحقوقِ جميع المواطنين (١) ، سنحاولُ أن نقفَ على أهم المؤشرات التي تجعل من العراق دولةً غير فاعلةٍ، وأهمها:

١- ضعفُ تطبيق القانون وليس ضعف القانون ، يتمثلُ هذا المؤشر بعدم وجودِ آليات لفرضِ النظام أو فرض القانون ، من خلال فقدانِ آليات الضبطِ الأمني القادرة على فرض النظام والقانون، حيث لا توجد قواتٌ نظامية يعتد بها، سواءً لحفظِ النظام العام، أو لمواجهةِ الحركات المسلحة، أو لحمايةِ الحدود الدولية، أو تأمينِ المياه الإقليمية، وبفعل وَهن المؤسسة العسكرية، إذ أن حكمَ القانون في الدولة يتجلى بمرجعيةِ القانون وسيادتهِ على الجميع من دون استثناءٍ انطلاقاً من حقوقِ الإنسان بشكلٍ أساسي، وهو الإطارُ الذي ينظمُ العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهةٍ ثانية. كما انه ينظم العلاقاتَ بين المؤسسات في الدولة ويحترمُ فصلَ السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمنُ هذه القواعد الحقوقية العدالةَ والمساواة بين المواطنين، وهذه تتطلبُ وضوحَ القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق(٢)، ويلاحظُ على الدولةِ العراقية انقسامُ المؤسسة الأمنية لعدةِ مؤسسات غير منسجمةٍ في العمل ، ولا يمكن الاعتمادُ عليها في حصر السلاح بيد الدولة ومواجهةِ الحركات المسلحة وضبط فرض القانون وحماية الحدود .

٢- عدمُ الفصل بين المصلحتين العامة والخاصة وبين المال العام والخاص ، وغالباً ما يتم استخدامُ الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحةٍ خاصة، إذ أن التوافقَ هنا يرمز إلى القدرةِ على التوسطِ والتحكيم بين المصالح المتضاربة من اجل الوصولِ إلى إجماعٍ واسع حول مصلحةِ الجميع، وإن أمكن حولَ المصلحةً العامة، والسياسات العامة (٣)، وهذا ما عملتْ به بعضُ القوى السياسية في العراق باستغلالها موارد الدولة لمصالحها الخاصة ، واستغلال المناصب التي تشغلها لتسهيلِ الأعمالِ الخاصة بها .

٣- ضعفُ وعدمُ شفافية قاعدة المعلومات التي تستندُ عليها عمليات صنع القرار وصنع السياسات العامة ، أي فقدان الشفافية في رسم السياسات العامة وتنفيذها،

والشفافيةُ تعني هنا توفيرَ المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاعِ على المعلومات الضروريةِ والموثوقة مما يساعد على اتخاذِ القرارات الصحيحة في مجال السياسات العامة، وتبرزُ أهميةُ توفير المعلومات الإحصائية عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام، وأهميتها في تصويبِ السياسات الاقتصادية ونشر هذه المعلومات بشكل صحيح ودوري يساعدُ على توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهةٍ، ومن اجل التخفيف في الهدر ومحاصرة الفساد من جهةٍ أخرى [٤].

٤- عدمُ وجود معارضة فعالة، فالكلُ مشاركٌ في العملية السياسية ولا يوجد مَن يُقاطع ، الأمرُ الذي يجعل الدولة والعمليةَ السياسية في خطر، لان عمليةَ توزيع المناصب والمغانم السلطوية تتم بالتوافقِ مما يؤثر على أسلوبِ وعمل الحكومة والعملية السياسية، وهذا يتجسدُ في عددٍ من الوزارات التي تتكونُ منها التشكيلاتُ الحكومية في ظل الحكوماتِ المتعاقبة ابتداءً من حكومةِ السيد نوري المالكي الأولى إلى حكومةِ السيد مصطفى الكاظمي، حيث نلاحظُ العددَ غير المعقول من الحقائب الوزارية، بينما نلاحظُ إن عددَ الوزارات في أغلب الدول الديمقراطية ذات الأنظمة البرلمانية لا تتجاوز ٢٥-٢٨ وزارةً كحد أقصى، لكن ما حدثَ في العراق هو عكس ذلك ، فتتشكلُ الحكومة بعددٍ كبير من الوزارات ، ومن ثم فإن هذه الوزارات كانت تعكسُ كلَ أطياف الشعب العراقي بغض النظر عمن هو فائزٌ ومَن هو الخاسر؟ [٥].

وهذا ينعكسُ أيضاً على عمليةِ الرقابة البرلمانية، وبما إن عملية توزيع المناصب تتم من طريقِ التوافق السياسي وحتى عملية إصدار القوانين والقرارات التي تهم الصالح العام أصبحت تتم من طريقِ التوافقِ السياسي بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، فما المانعُ من أن تكون الرقابةُ البرلمانية أيضا خاضعةً لعملية التوافق السياسي، وهذه نتيجةٌ منطقية، لان عملية التجنيد السياسي للأشخاصِ تمت عن طريق التوافقِ السياسي، فلمَ لا تكون، ومن ثم نلمسُ حجمَ تأثير الديمقراطية التوافقية على عملية مراقبةِ هؤلاء الأشخاص (الوزراء) تتم بالتوافقِ السياسي أيضا ودورها في إعاقةِ عمل الحكومةِ والبرلمان والعملية السياسية برمتها [٦].

٥- اهتزازُ شرعيةِ الحكم وضعف ثقة المواطنين به، مما قد يدفعُ إلى انتشار القمع ومصادرةِ الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط، إذ أن مفهومَ الشرعية يعني مقبوليةَ النظام السياسي في أوساط الشعب، ومدى تحقيق هذا النظام لتطلعات وآمالِ ومتطلبات المواطنين، وهذا لا يتأتى إلا من خلال سلطةٍ سياسية يختارها المواطنون وتكون نابعةً من إرادتهم، وفي بلدٍ متعدد المذاهب والطوائف والقوميات مثل العراق يتطلب تحقيقُ الديمقراطية فيه ارتباطاً مع مختلف التياراتِ الاجتماعية، وكلما ابتعد النظامُ السياسي عن احتوائه لهذه التعددية وقعَ النظامُ أكثر في أزمةِ الشرعية، بل وتظهرُ العديد من المشكلات السياسيةِ التي عادةً ما تنتهي بمَاس تمسُ استقرار الدولة، ويكون المواطنُ العراقي هو المتضررَ الأساسي في هذه المعادلة، وهذا الأمرُ تكرر على مر التاريخ السياسي في العراق ، وأيضاً ما حصلَ بعد عام ٢٠٠٣ عندما اتفقت الأطرافُ العراقية على الاعتماد على التوافقية كصيغةٍ للحكم، ولإخراجِ العراق من دوامة العنف الذي شهدهُ بعد التغيير؛ وذلك لإرضاء جميع الأطراف بحيث لا يكون فيها أي طرف غالبا أو مغلوبا، إلا أن الممارسات التي رافقت العمليةَ السياسية والتي حددتها سلطاتُ الاحتلال آنذاك، والقوى السياسية العراقية انعكست سلبا، وهذا ما أثبتته موجات الاحتجاجات التي اجتاحت العراق في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٤ و٢٠١٩

والتي كانت تطالب بتوفيرِ الخدمات، والحدِ من الفساد، وتعزيز مستويات المعيشة، وتحسينِ الأداء الحكومي وغيرها، ولم تصل لحد المطالبةِ بإحداثِ تغييرٍ شاملٍ في النظام السياسي.. لقد أعطت هذه التظاهرات انطباعا بوجودِ خمس فرضياتٍ في مدى شرعية نظام الحكم ومدى شرعيةِ النظام السياسي. (٧)

–إن الانتخابات البرلمانية، وقبلها الاستفتاء على الدستور، قد تعرضت لتزويرِ إرادةِ الشعب، وهذه الفرضيةُ قال بها البعضُ في وقتها.

–إن إرادةَ الشعب قد تعرضت للتضليلِ في الانتخابات والاستفتاء، عبر تخويفهِ من الآخر، وإثارةِ الحس العاطفي لديه للولاء للفئة المجتمعية (طائفية أو قومية أو مناطقية) علىٍ نحوٍ غير مسبوق.

–إن النظام الانتخابي الذي اُعتمد كان سيئاً ولا يعكس إرادةَ الناخبين ، إنما جاءَ بالشكل الذي يخلقُ معضلة الاختيار بين الأنا والآخر والفراغ، فجاءَ التصويتُ لكتلٍ وليس لأشخاصٍ، والتصويتُ لكتل في إطار الفئة وليس في إطار البرنامج الانتخابي.

– إن المحيط والواقع السياسي الموجود في العراق قد أسهمَ في إنهاءِ جانبٍ من شرعية النظام الحاكم والنظام السياسي.

– إن الأداء السياسي للحكومة وأداء الجهاز التنفيذي قد أنهى شرعيةَ النظام الحاكم وأنهى شرعية النظام السياسي.

٦– إن معيار التوافقية الذي أصبح سمةً لازمت النظام السياسي منذ عام ٢٠٠٣ ، يقرُ بتعدد مراكز القوى الطائفية والقومية والمذهبية، أي بالانقسامات العمودية في المجتمع، وفي سعيها إلى طمأنةِ هذه القوى على حقوقها وحرصها على مصالحها، فإنها قد تندفعُ إلى تشريعِ الطائفية السياسية، بحجةِ منع هيمنةِ طرف (طائفة أو مذهب او قومية) على الأطراف الأخرى، ومن ثم إعفاء الدولة من مسؤوليتها في حمايةِ المواطن وتكريس حكم القانون. كما تشير تجربةُ العراق والتي تتشابه إلى حدٍ ما مع التجربةِ اللبنانية، إلا أن المحاصصة الطائفية (٨) والسياسية لا تمنع زعماءَ الأحزاب الطائفية والمذهبية من السعي إلى تغيير حجمِ الحصص كلما تغير ميزان القوى الداخلي (العسكري، الاقتصادي، الديموغرافي... الخ) لصالح أحدِ الأطراف، أو الاستقواء، في سبيل ذلك، بالمراكز الإقليمية والدولية، ما يعني دعوة هذه المراكز إلى التدخلِ في تفاصيل ترتيبات الحقلِ السياسي الوطني، لذا ينبغي الحذرُ من اختزال (التوافقية) إلى تشريعٍ لعملية تقاسمِ السلطة بين زعماء الطوائف وقادة الأحزابِ السياسية، عبر وضعهم على رأسِ مؤسسات الدولة، واستخدامهم هذه المواقع لتكريسِ وإشاعة الزبائنية لإنتاج وإعادةِ إنتاج الولاء للزعيم السياسي او الطائفي ، وفي ظل نظامِ تنامي المحاصصة الطائفية التي يغذيها النظام السياسي بحكم ولائه لطائفة أو مذهبٍ معين تشعرُ بقية المذاهب والطوائف بأنها مستضعفةٌ، وتتشكل لديها قناعةٌ بأن هذا النظام لا يشكل إطارا للتوافق، بل يجسد الدكتاتورية الطائفية بكل معانيها، وهنا تأخذُ المشكلةُ أبعادا خطيرة تضر بسيادة الدولة، حيث تلجأ القوى المضطهدة المشكلة من طوائف ومذاهب مختلفة إلى بدائل أخرى من أجل جلبِ وضمان حقوقها، وذلك أما من طريق اللجوء لإسقاط النظام السياسي، وهذا ما يؤدي إلى ظاهرةِ التسلح أو الاستقواء بالطرف الخارجي من أجل إضعافِ وإسقاط النظام السياسي، وهذا ما يؤدي إلى المساس باستقرارِ وسيادة الدولة.(٩)

٧– ضعفُ الثقة بين القوى السياسية العراقية ، حيث شهدت الكتلُ البرلمانية حالةً من تراجع الثقة فيما بينها والتي ابتدأت قبل انتخابات ٢٠٠٥/١٢/١٥ لتأتي

الانتخابات وتفرض أزمةً آثارها قائمة حتى الآن، وإذ ان ما يظهر لنا هو وجود اتفاق نسبي، إلا أننا ما زلنا نشاهد بعضَ الكتل البرلمانية لا تؤمن بممارسات الكتل الأخرى، بل ونراها تعارض أي تصرفٍ أو مبادرة يقدم عليها الطرف الآخر، الأمرُ الذي يولد حالةً من التشتت الفكري الذي ينعكس على مشاريع القوانين التي تخضع للتصويتِ عليها داخل البرلمان، ومن ثم تعزيز الأزمة واتخاذها بصيغتها النهائية [١٠]، نستنتجُ من ذلك أن شرطَ التوافق في المؤسسة التشريعية يعد آليةً مُعطلةً للقرار السياسي والتشريعي، ومُعطلة للدور الرقابي[١١] الذي يعد صمامَ الأمان من تعسف السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية، وذلك لأن من أهم مميزات النظام الديمقراطي هو وجود المعارضةِ المشاركة في العمل السياسي من خلال البرلمان، وهي بهذا المعنى جهةٌ رقابيةٌ على الحكومة تنتقد أداءها وتقوّمه وتنبهها إلى مواطن الخلل، إلا أن نظامَ المحاصصة التوافقية يلغي دورَ المعارضةِ الواقعية لان لها قدماً في الحكومة وقدماً في المعارضة ومصالح مع الحكومة تحجم الدور الرقابي ، فضلاً عن عدم قدرة البرلمان على ضمان ممارسة آليات الرقابة والمساءلة إزاء الحكومة بالرغم من تضمين النصوص القانونية لذلك، وهذا يعودُ إلى أن الأغلبية البرلمانية المسيطرة على الحكومة لا تميل إلى نقدِ الحكومة؛ ذلك أن النقدَ الذي سيوجهه أيُ عضوٍ برلماني ضمن مكون الأغلبية المُشكلة للحكومة يسري في أبعاده إلى نقد سلوكِ حزبه الخاص، أو أقرب حلفائه الأساسيين، وفي كلتا الحالتين فهو فعلٌ يرمي إلى تعطيل عمل الحكومة وإضعافها، أو بيان السلبيات التي تتحكم بعملها، ومن ثم فإن أي عملٍ من هذا النوع لا يمثل فعلا ايجابيا لعملِ الحكومة، كما في أغلب الكتل، وبفعل ضغوطاتها تحث أعضاءها على التزامِ الصمت.[١٢]

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

قد ترجح عدم فاعلية الدولة بمؤشرات غير السياسية والأمنية لكنها مكملة لها، وهي المؤشراتُ الاقتصادية والاجتماعية ، فنلاحظُ إن ضعف أو غياب التنمية والفقر تحديداً يعدُ من أهم عوامل عدم الاستقرار، وعدم الفاعلية، فالفقرُ في جوهره يمثلُ شرط الحاجة أو العوز، لاسيما في موارد الرزق أو الممتلكات المادية ، والتطور الاقتصادي أو إعادة التوزيع الاجتماعي للثروة هو الذي يوفر الحل المناسب لدولة فاعلة ومستقرة ناجحة .

ويعكسُ الاقتصاد العراقي صورةَ التخلف وتدهور الأوضاع في العراق على مدار عقودٍ من الزمن ، إذ إن المؤشر الاقتصادي للدولة يبين عدم فاعليتها ، لكونه: اقتصادا ريعيا، فعلى الرغم من إن الاقتصادَ العراقي يتميز بموارده المتنوعة، إلا إنه ظل يعاني من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي، وكانت السياسات الاقتصادية المتبعة التي اُعتمدت خلال العقودِ الماضية سبباً في عدم تحقيقِ النمو الاقتصادي المطلوب؛ بسبب الاعتماد على القطاع النفطي فقط، فمنذ نصفِ قرن بدأت مظاهرُ الاقتصاد الريعي بالظهور بصورة تدريجية؛ وذلك من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى سواء من ناحية عوائده التي تشكل أكثر من ٩٠٪ لحصيلةِ الصادرات أم من خلال قوة العمل في هذا القطاع، وهو المصدر الأساس أو الوحيد لتمويل الميزانية العامة للدولة وبرامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي منذ الخمسينيات من القرن الماضي حتى الآن.[١٣]

وأدى هذا الأمرُ إلى تأثر إسهام القطاعات الاقتصادية والزراعية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا جعل من العراق دولةً ريعية، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على دخلٍ ريعي يتأتى من مادة أولية وهي النفط، لذلك

تعتمد الدولة في هذه الحالة على دخل مستديم يأتي من الخارج، وتعتمدُ الدولة الريعية على سياسات توزيعية بدلاً من السياسات الإنتاجية ، لان الريع يتأتى من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاع إنتاجي قوي. كما أن الحكومة تكون هي المتلقي الرئيسي لهذا الريع ، فضلا عن كون تلك الدولة هي المشغل الرئيسي لأفراد المجتمع، مما يجعلها بيروقراطيةً متضخمة وغير كفوءة، مما يؤدي في النهاية إلى إخراج أفراد المجتمع من الحيز السياسي، وبالتالي نجد صعوبةَ ظهور مجتمع مدني نشيط، يميز فاعلية الدولة من عدمها ، وذلك بسبب الاستقلال المالي للدولة وقابليتها في ترويضِ المعارضة وتجنب المساءلة بسبب ضعف القاعدة الضريبية، لأنها لا تعتمد على أخذ الضريبة من الأفراد، وهذه من المؤشراتِ الأساسية والأولية التي تؤشر عدم فاعلية الحكومات العراقية المتعاقبة .

يساعدُ الاقتصاد الريعي على قيام النظام الأبوي والذي يمكن النظام الحاكم من السيطرة على المجتمع[١٤]، لأنه يسيطر على مردوداتِ الريع، ويحاول أن يعطل الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي، لأنه ليس من مصلحةِ الحكومة ظهور طبقات صناعية وزراعية مستقلة تصبح منافسةً له وتشاركها في اتخاذ القرار بالشأن الاقتصادي للدولة، لذلك تحاول الدولة الريعية إقامة مشاريع وهميةٍ أو عديمة الجدوى الاقتصادية، والعراق كان ولا يزال يزخر بهذا النموذج من الاستثمار الحكومي الفاشل [١٥] ، وبالتالي تفقدُ الدولة الريعية القدرة على تأسيس نموذج تنموي ناجح، وتميل إلى الفساد وانعدام الكفاءة في إدارة الاقتصاد أحادي الجانب المعتمد على ريع النفط والمتمثل برأسمالية الدولة، وتستطيعُ الجهة الماسكة بالسلطة الاستمرار بالحكم من خلال أداة يوفرها الريع الخارجي وهي شراء الذمم والولاءات بإعطاءِ المكرمات والاستجابة إلى التذمر الشعبي بزيادة الأجور والرواتب وتوسيع الهبات (تقاعد، مخصصات شهداء، معونات فقراء، هبات إلى شيوخ عشائر، وسياسيين، بل حتى المفصولين من الخدمة المدنية.. الخ) .

ووصلت مظاهر الدولة الريعية في العراق للسنواتِ الأخيرة إلى مرحلة متقدمة جداً، وبالرغم من قيام حكومة منتخبة، ومجلس نواب، وتبني مؤسسات ديمقراطية ودستورية، إلا أن السمة الريعية ما زالت مؤثرةً من خلال التوسع بالاستخدام الحكومي والتحالفات القبلية وانتشار الفساد، لا بل حتى أن الطبقة المتوسطة (فئة الموظفين والمتقاعدين ومتسلمي الإعانات الحكومية) ازداد اعتمادها على الدولة.. إن تبعية هذه الشريحة للدولة، ومن ثم غياب مجتمع مدني وعدم رسوخِ مؤسسات المجتمع المدني بصورةٍ صحيحة وسلمية، يعد أحد أسباب الإبقاء على الحال نفسه [١٦]، لذلك فإن السمة الريعية للاقتصاد والدولة العراقية [١٧]، تمثل مؤشرا واضحا لعطل أجهزة ومؤسسات الدولة وتحدياً أمام عملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية لان الثروة النفطية ستبقي على مدى عقودٍ قادمة تمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي، ومن ثم فإن الطريقةَ التي سيتم بواسطتها استغلال وتوزيع هذه الثروة ستحدد إلى مدى كبير فاعلية الدولة من عدمها.[١٨]

ولا ننسى إن هناك الكثير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي، الذي يدفع نحو الاعتماد على الربح الريعي، فضلا عن وجود أولويات تتعارضُ مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها ، وهذا ما أُشر في العراق منذ ٢٠٠٣. والمؤشر الآخر هو انتشار ظاهرة الفساد السياسي والإداري وآلياته، بسبب عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها، أو بسبب جهل المواطن أو خوفه

ولأسبابٍ كثيرة، وإذا كان امتلاك السلطة يدفعُ أصحابها إلى استغلالها في غير الغايات التي منحت لهم من أجلها، ومن ثم ممارسة الفساد، فإن الأفرادَ قد يساعدون على انتشار الفساد، إما بسبب الجهل وإما بسبب الخضوع لضغوط معينة، وإما لقضاء أغراضٍ مادية خاصة بأساليب ملتوية، وعدم تطبيق المعايير العلمية في اختيار الموظفين، ولا سيما القياديين منهم، عن طريقِ اعتماد أسلوب المحاصصة والاعتبارات السياسية، وعدم تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتنازع السلطات، وضعف العمل الجماعي، وتفشي النزعة الفردية في إدارة المؤسسات، وعدم وضوح الرؤية حول إجراءاتِ التعاون والتنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية بشأن تقويض ظواهر الفساد، والتغاضي عن معاقبةِ كبار المسؤولين المتهمين بالفساد أو سوء الإدارة واستغلال المنصب الذي أدى إلى انهيارِ منظومة القيم الأخلاقية، واستخفاف أفراد المجتمع بالقوانين النافذة في مختلف المجالات الحياتية والتنظيمية.(١٩)

إن دائرة الفساد الإداري والمالي في العراق تزداد وتتسع يوما بعد يوم، ومن أهمِ الظواهر التي تؤشر هذا الفساد:(٢٠)

–تعطيل القوانين والتعليمات وانتشار الفوضى والعشوائية في إشغالِ الوظائف العامة وإسنادها إلى محدودي الكفاءة.

–تشكيل لجان (المناقصات، المشتريات، الاستيراد، ووضع جداول الكميات والتسعير) من غير ذوي الاختصاص.

– شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.

–شيوع ظاهرة الرشوة، حتى إنها أضحت تبدو من جملةِ «المستمسكات» المطلوبة في أية معاملة.

–المحسوبية والمنسوبية والولاء في شغل الوظائف والمناصب بدلا عن الجدارة والكفاءة والمهارة المهنية والنزاهة.

–غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.

–ضعف أجهزة الرقابة والأداء، فهي لا تعدو أن تكون شكليةً، أما نتائجها فتهمل .

وما تجدر الإشارة إليه أن الطبيعة الريعية الخدمية للاقتصادِ العراقي والمقترنة بالفساد وظواهره بصورة كبيرة في المجتمع العراقي أدت إلى نمو فئة اجتماعية وسياسية تعتمدُ في نشاطها على معادلة زواج السلطة برأس المال، وهذه الفئة تقوم بنشاط ناقل للثروة، الأمرُ الذي ساعد على نمو فئة بيروقراطية رأسمالية متموضعة في الشرائح البيروقراطية الحكومية والسياسية والعسكريةِ والأمنية التي تنحدر في الأساس من الفئات الوسطى والفقيرة، وإن تشكل هذه الفئة ونموها جاء نتيجةَ حيازتها على جهاز الدولة، أي إنها تملك الدولة من خلال سيطرتها على مفاصل الدولة وأجهزتها، وبسبب عمليةِ استغلال المال العام المنهجة الكبيرة فقد حصلت هذه الفئة على حصة كبيرة من ثمار النمو الاقتصادي المرتفع والناجم بالأساس من تعاظم الريوع النفطية ، وأخيراً يمكن القول إن الفساد يعد من مؤشراتِ عدم فاعلية الدولة ومؤسساتها، وذلك لأنه يضعف القانون، ويعطل عمل الرقابة البرلمانية، ويولد تمييزا أمام القضاءِ، ويضعف روح المواطنة.

وبالانتقال إلى المؤشر الآخر، وهو البطالة، نجد أنها تمثلُ مصدرا من مصادر التوتر الاجتماعي، وتخلق أزمة بين المجتمع والسلطة، لكونها من معوقاتِ التنمية، ومغذية للعنف والتطرف والإرهاب، وتوسعها يعني توسعا لدائرة الفقر، الأمر الذي ينعكس سلباً على فاعليةِ الدولة، وذلك لأن استشراء الفقر والبطالة في المجتمع يولد حالة من الإحباط والذل لدى الأفرادِ والجماعات، اللذين بدورهما يقودان إلى التطرف والاستياء والانتقام من الآخر المتمايز

اجتماعياً وطبقياً، ومن ثم فإن انتشارَ العنف المجتمعي يقوض مساعي الدولة لمكافحة البطالة والفقر، والحد من أسبابها ونتائجها على حدٍ سواء، وذلك بسبب تصدع أركانها وتلاشي قدرتها بالتدريج على وضع الخطط الإستراتيجيةِ وتنفيذها، وعليه فإن فعالية الدولة تصبح متوقفة ومتعرقلة بدون معالجة مشكلة الفقر والبطالة، وإجراء اصلاحاتِ اقتصادية، وذلك لأن الفقر والبطالة يولدان الخوف من الجوع، الأمر الذي ينافي وجود حد أدنى من الحسِ الوطني، حيث كيف يكون الاهتمام بشؤون الدولة عندما تكون المشكلة الأساسية اليومية هي تدبير لقمة العيش، وحالة البطالة والجوع هذه والانشغال وراء الحصول على العمل وتوفير لقمة العيش لا تعني سوى تهميش أعداد متزايدة من المواطنين، بسبب انشغالهم بهموم الحياة والعيش، وبذلك يغيب أي اهتمام لديهم بمسألةِ وجود دولة فاعلة تقدم لهم أفضل الخدمات .[٢١]

وأخيراً فالفقر في العراق الذي هو نتيجة ضعف النمو الاقتصادي الذي يأتي هو الآخر كنتيجة منطقية لازمت النظام السياسي والاقتصادي في العراق، ولمنطقِ علاقات الإنتاج السائدة وبنية السلطة الحاكمة، وفي الوقت الراهن لم تستطع الحكومة العراقية وضع آلياتٍ لمعالجة الأسباب الفعلية الكامنة التي أنتجت هذه الحالة من الفقر والحرمان بصورة علمية فعالة. كما إنها لا تكشف عن طبيعة العلاقات الاجتماعية، وعلى رأسها علاقات الملكية وبنية السلطة التي أفرزت هذه الحالة من فقر وتهميش اجتماعي واسع النطاق،[٢٢] فالفقر هو النتيجة المنطقية لتحويل الثروة من الفقراء وتمركزها بيد قلةٍ قليلة، وبمعنى آخر أن الفقر ليس قدرا بقدر ما هو نتاج بنية السلطة ومنظومة علاقات الإنتاج السائدة وهيكل الملكية.

وإن تفاقم مستويات الفقر في العراق ينعكس بصورةٍ سلبيةٍ على فاعلية الدولة وعملها، ومن ثم على إدارة الدولة ومؤسساتها، وذلك لأن المجتمعات الفقيرة لا تستطيع أن تصرف الكثير على مجالات الصحة والتعليم وغيرها. كما أن المجتمعات الفقيرة لا تتمتع بمستوى عالٍ من الاستقرار، الأمرُ الذي يعرقل ويوقف من عجلة الديمقراطية، ومن الضمانات المهمة لتحويلِ الحرية من مجرد وهمٍ إلى واقع هو توفير ظروف اقتصادية وثقافية ملائمة للفرد، وهو أمرٌ لا يمكن تحقيقه في دولٍ يعاني الأفراد فيها من الفقر مثل العراق.[٢٣]

لذلك فإن التدهور الاقتصادي في العراق ينعكس سلباً على الحالة المجتمعية للدولة، فالفقر يولد الخوف، والخوف يربي الشك، وهنا يبدأ الحاكمون بالخشيةِ من الحرية لأنهم يشعرون بأن المحكومين لم يعودوا في يسر، وأنهم لم يعودوا يؤمنون بأساليبهم في الحكم، وأنهم –أي المحكومين– يتطلعون إلى شيء جديد، ويتوقون إلى أوضاع تمكنهم من القضاء على العوزِ، فإذا لم يعمل الحاكمون على إصلاحِ النظم الاقتصادية بالطرق السلمية اضطروا إلى إسكاتِ المحكومين بالقوة ولجأوا إلى العنف ليتمكنوا من المحافظة على سلطاتهم وامتيازاتهم.[٢٤]

المبحث الثاني

الوسائل المطلوبة لدولةٍ عراقيةٍ فاعلةٍ

ترتبط فاعلية الدولة بمجموعةٍ من الآليات والوسائل الواجب على الدولةِ الاعتماد عليها لتحقيقِ الهدف المنشود، وهذا ما سيُبحث من خلال جملةٍ من الوسائل السياسية والأمنية في المطلبِ الأول، والوسائل الاقتصادية والاجتماعية في المطلبِ الثاني.

المطلب الأول : الوسائل السياسية والأمنية

نصَ الدستور العراقيّ النافذ لعام ٢٠٠٥ في ديباجته

على أن العراقيين باتوا راغبين في تعزيز فكرة إقامة دولة يحكمها القانون [٢٥]، وهذا القانونُ لا يمكن أن يكون حاكماً إلا من خلال المؤسساتِ التي يحكمها القانون نفسه وتعمل به، حيث لا يمكننا تصوّر مؤسسة تسعى لتطبيق القانون، ولا يحكمها القانون، وقد عزّز ما جاء في المادة الأولى من دستور ٢٠٠٥ ما تم ذكرهُ في ديباجة الدستور أعلاه، فقد نصت المادة الأولى من الدستور على أن العراق دولة ديمقراطية، ومفهوم الديمقراطية يتناغم بشكل كليّ مع المؤسسة الفاعلة التي تعمل بكل الوسائل لتحقيق المنجز[٢٦]، لذلك سنطرحُ البعض من الوسائل لعملية سياسية فعالة وصحيحة :

أولاً : اعتماد المؤسساتية وحكم القانون: إن من أهم الوسائل المطلوبة لفاعليةِ أجهزة الدولة ومؤسساتها هي كيفية إعطاء قوة للقانون وتنفيذه والالتزام به من قبل المؤسساتِ الحكومية وغير الحكومية، ومن ثم الالتزام به وتطبيقه من قبل كل من هم تحت مظلة الدولة، سواءً أفراداً كانوا أم مؤسسات، والحكوماتُ الذكية لا تتخلى عن مؤسسات الدولة الكبيرة لتبني هياكل جديدة تماماً، بل تعملُ على إصلاحها، فالعراقُ لا يحتاج إلى مزيد من المؤسسات، بل يحتاج إلى استغلال الأفضل للخبرات .

ومن تلك المؤسسات، على سبيل المثال، المحكمة الاتحادية العليا والمفوّضية العليا المستقلة للانتخابات، فالمحكمة الاتحادية والتي تُعد واحدةً من أهم المؤسسات المُعوَّل على تطويرِ أدائها لضمان قوة القانون وسيادته، وذلك من خلال القيام بواجباتها الدستورية المنصوص عليها في دستور ٢٠٠٥، من أجل النهوض بدورها الدستوريّ في تفسير النصوص الدستورية، والفصل في المنازعات الحاصلة بين مؤسسات الدولة وسلطاتها المختلفة، وبالتالي سنطبقُ سيادة وقوة القانون على أي مؤسسةٍ من مؤسسات الدولة.[٢٧] أما مفوّضية الانتخابات، باعتبارها صمام الأمان الحافظ لوصولِ المستحقين إلى سدة المسؤولية سواءً على مستوى الانتخابات البرلمانية أم المحلية، ومفوّضية الانتخابات هي الآلية التي من خلالها يعبّر الشعب عن صوته، والتي تحفظ للمواطنين حقهم في إبداء أصواتهم تجاه مرشحيهم؛ ومن ثم فإن المواطن يصوّت، وهو يعلم أن صوته محترم، وسيذهب إلى حيث أراد.. ومن الهيئاتِ ذات الأهمية الاستثنائية هي هيئة النزاهة؛ لما لها من دور في الحفاظ على المال العام، وعدم هدره [٢٨]، إذ ان عملها بشكل شفافٍ ونزيهٍ سيعطي انطباعا بأن القانون هو الأقوى في الدولة، وهذا يحتاج إلى إعادة النظر في المحاصصةِ الموزعة في تلك المؤسسات لجعلها أكثر فاعلية وأداء واجباتها بشكل شفاف بعيدا عن المصالح الجهويةِ التي أنتجتها تلك المحاصصة ، ولنتصوّر أن هذه المؤسسات وغيرها نهضت بدورها، وطوّرت أداءها تحت سقف القانون، فبلا شك سيكون مردود هذا التطوّر إيجابياً لفاعلية الدولة وتقديم المنجز بأفضلِ صورة، وبالتالي استقرار نظام سياسي عانى ما عانى في السنوات السابقة وتطبيق حقيقي للمواطنة، ومفهوم المؤسسة الحامية والخادمة للمجتمع قد تحقق أيضاً، ونحن في العراق بأمسّ الحاجة لذلك .

ثانياً : تعزيز المنجز السياسي ذو البعد الاستراتيجي طويل الأمد، وان يستطيع صانعُ القرار تحقيق الإجماع الاستراتيجي لاستكمال بناء مشروع الدولة العراقية الحديثة، وألا نستمر برؤية كلاسيكية لإدارة الدولة، ومن ثم يزداد عدد الضحايا في العمليات الإرهابية ، والعمليات التخريبية التي تطول البنى التحتية مثل تفجير الأبراج الكهربائية في فصل الصيف، وغيرها من التنظيمات الإرهابيةِ المعادية للنظام الديمقراطي في عراق ما بعد ٢٠٠٣ والتي تعمل على تهديدِ الاستقرار السياسي للدولة

العراقية، مما ينعكس على المواطن العراقي[٢٩]، وإيلاء أهمية لتحقيق التوافق الوطني بشأن المشتركاتِ العراقية في حدود الثوابت الوطنية والبنود الدستورية والانطلاق في حيز المشترك في النوايا إلى رحابِ الإدارة والتطبيق في سياق ميثاق شرف وطني واتفاق سياسي والتزامات قانونية وأخلاقية ذات أهداف واضحةٍ، إذ أن تجارب الدول قد أثبتت أنه لا سبيل للإصلاح الأمني والإداري والاقتصادي والتنموي من غير إرادةٍ سياسيةٍ جماعية تجعل من هذه الإرادة أداة للعمل الحازم والرقابة الجادة والمحاسبة المُشددة على أن يوكل للمؤسساتِ الدستورية الرقابية مراقبة حسن التنفيذ والأداء والمراجعة والتقويم. وتأسيساً على ذلك لابد من أن تسلم السلطة والمناصب العليا إلى قادةٍ سياسيين ورجال دولة يعملون على مستوى الوطن وليسوا رجال سلطة على مساحة مكونٍ أو حزب ، وهذا يتطلب بالمقابل إيجاد معارضة حقيقية للحكومة، فلا يمكن أن تنجح حكومة يكون الكل مشاركاً بها، والتساؤلُ الذي يمكن إثارته في هذا الإطار هو: هل علاقة الحكومة بالمعارضة هي علاقة صِدام بالضرورة، وهل يفترض أن تنتقد المعارضة كل ما يصدر عن الحكومة من قرارات وسياسات ؟.. وللإجابةِ عن هذا التساؤل يمكن القول إن هناك جوانب وقضايا قد تكون من عوامل التوافق بين الحكومة والمعارضة، إذ إنهما ينتميان إلى نظام واحد، ولابد أن يسعى كلاهما إلى تحقيق المصلحة العليا والإبقاء على الثابتِ الوطني، وإن اختلفت في الأساليب المتبعة، وكلاهما يعمل على تعظيم دور الدولة وفعاليتها في كل المجالاتِ الداخلية والخارجية ، وهذا يتطلبُ بناء توافق سياسي بين القوى والمكونات الرئيسة في العراق للخروج من أزمة التعطيل والشلل في المؤسسةِ التشريعية والقرار السياسي الذي أضحى أحد مؤشرات الواقع السياسي.[٣٠]

ثالثاً : وعلى المستوى الأمني تكمن حاجة العراق في وجودِ قواتٍ أمنية محترفة تثق بها كل مكونات الشعب العراقي ، وقيادات أمنية لها القدرة على إدراكِ الواقع والتحسب للمتغيرات وتوظيف الإمكانات وبناء مقتربات مضمونة لتنمية القوى والقدرات المستهدفة، وتتطلبُ تلك الإدارة [٣١] فهما عاليا لمضامين السياسة الوطنية وأهدافها والموارد المادية والبشرية المتاحة والأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ ما ترصفه من استراتيجيات أمنية، فلا يكفي أن يكون هناك عزمٌ على مواجهة الخروقات الأمنية، بل العمل على تقليل تكرارها وحدتها، فضلا ًعن خلق شركاء لضمانِ النظام والاستعداد في الداخل والأهلية لدى الشعب لصيانتهما باعتبارهما قاعدتي الأمن ، فضلا عن بناء عقيدةٍ عسكريةٍ عراقية تمتد عمودياً من أعلى التنظيمات السياسية في الدولة وتتدرج حتى أدنى المستويات العسكرية ليصل أثرها الى ثلاثة مستويات (الاستراتيجي والعملياتي والتعبوي)، وضرورة جعل الأهداف السياسية في بوتقة العقيدةِ العسكرية بغية معرفة القوات الأمنية على أي ارض تقف، وما مهامها الأساسية، وما الذي تهدفُ إليه من أهداف، وطالما أن الأمن يعد مستودع الأهداف ومحرك السياسة الخارجية ومعيار استقرار الدولة ستكون مهمة الأمن تشاركيةً تستوعب الجميع وتتسق مع الاتجاهات الديمقراطية حيث بناء الدولة، شعباً وأرضاً، وحمايتها من الأعداء [٣٢]، أيضا نحتاج إلى مركزية الأمن والقوة العسكرية والقرار العسكري الأمني، حيث تقوم عملياتُ الدفاع ومكافحة الإرهاب والأخطار التي تواجه البلد على أساس طبيعة العلاقة المركزية التي تحكم قطاعات وتشكيلات المؤسسة العسكرية، فخيارات الأمن الوطني في مواجهة التحديات ينبغي أن تتجه نحو تعزيزِ المركزية في القرار العسكري والأمني مع منح التقديرات الاختصاصية للقادة الميدانيين

من دون أن تتحول ممارساتهم إلى قرارات منافسة لمركزية الأمن الوطني في مكافحة الإرهاب.[٣٣]

رابعاً:- مكافحة أو الحد من الفسادِ المستشري في مفاصل الدولة العراقية، فالفساد حجر عثرة في طريق التنمية ويقوض أمن المجتمعات الحديثة. كما أنه يقلل الثقةَ في المؤسسات العامة، حيث يفرض الفساد المتغلغل بلا قيود في مؤسسات الدولة تحديات كبيرة على كفاءةِ تلك المؤسسات والفاعلية التشغيلية لها، ويمثل خطراً على أمن المواطنين. كما أنه يهدد آلياتَ الحكم الديمقراطي، وإذا ما أردنا استئصال الفساد بشكل نهائي، فلابد من وضع إستراتيجية تشتمل على عدةِ إجراءات يتم تنفيذها على وفق مراحل لحين الوصول إلى الهدف الذي يقضي بالتخلص من هذه الآفة وتتضمن المرحلةُ الأولى إطلاقَ حملة توعوية شعبية من اجل تنبيه عامة الناس إلى خطورة الأفكار والآراء التي تروج للفسادِ وتسوغ الممارسات التي تنطوي على سرقة المال العام، وتفنيدها وعدّهُ عملا مشيناً ترفضه الأديان كافة، ويتنافى ومنظومة الأخلاق الإنسانية، إذ من الممكن تقليل التكاليف المتكبدة جراء الفساد من خلال تطبيقِ مبادئ وآليات وممارسات الحكم الرشيد التي أثبتت نجاحها، فهناك مجموعة من الخيارات المتاحة بشأن المساعي الراميةِ لتقليل الفساد، ومنها بناء النزاهة وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة.[٣٤]

ومن الأمور المشجعة في مساعي مكافحة الفساد هو تدويلُ القضية، وذلك من خلال الاتفاق الذي تم توقيعه بين الحكومة العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبموجب بنودِ الاتفاق تعمل الأمم المتحدة على توظيف محققين دوليين لمساعدة نظرائهم العراقيين على التحقيقِ في قضايا الفساد الأكثر تعقيداً، ويُعد هذا التعاون مهما جداً لأسباب عديدة، منها أن تاريخ العراق مع الشموليةِ أدى إلى ضعفٍ في خبرة المحققين المحليين في التعامل مع قضايا الفساد الحكومي والمؤسساتي من هذا النوع، مما يستدعي الحاجة إلى خبرات دولية، كما سيؤدي التعاون مع المحققين الدوليين إلى اكتسابِ التحقيقات للشرعية الدولية، مما يجعل التنسيق مع الحكومات، فضلاً عن التعاون، يؤدي إلى زيادة شرعيةِ التحقيقات على المستوى المحلي، وهذا أمرٌ غاية في الأهمية في بلد عادة ما توصف فيه تحقيقات الفساد بالانتقائية وغير العادلة.[٣٥]

إن إيجاد آليات فعالة للرقابة المؤسسية من شأنه أن يؤدي دوراً مركزياً في الحفاظ على سيادة القانون وضمان تقديم الفاسدين للمساءلة، وتعزيز المؤسسات ومواصلة الخطوات نحو مزيدٍ من الشفافية والتمحيص، فضلاً عن أن إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام والانفتاح عليهما من المفاتيح المهمة لبناء ثقة الجمهور.

المطلب الثاني : الوسائل الاقتصادية والاجتماعية

يمكن للعراق أن ينجح نجاحاً كبيراً لإنقاذ الدولة وتحفيزها إذا ما عرفنا أن العراق واحدٌ من دول العالم الغنية، وأحد أهم أسباب هذا الغنى هو النفط الذي يمتلكه العراقُ، فالمواردُ الموجودة إن استُغلت بشكل ناجح ستكون من أهم عوامل الفاعلية العالية للدولة [٣٦]، فمن الممكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجالِ التوزيع المباشر لقسم من العائدات النفطية على العراقيين الذين حُرِموا من نعمةِ الاستفادة من النفط، وسيجعلهم يشعرون أن مؤسسات الدولة عازمةٌ فعلا على تحقيق نتائج إيجابية على واقعِ حياتهم، ويجعل الدولةَ القائمة بعد عام ٢٠٠٣ أكثر رسوخاً وثباتاً؛ ومن ثم ستنجح التجربةُ بأكملها.. إن الواردات الضخمة التي يتحصل عليها العراق من عائدات بيع النفط إذا ما انعكست بشكلٍ إيجابيّ على المواطنين العراقيين من خلال تقديم الخدمات الصحية، التعليمية،

الضمان الاجتماعيّ، وغيرها من خدمات جيدة تتناسب ومدخولات النفط العالية والمتزايدة سنوياً، سيكون لها أثر كبيرٌ وواضحٌ في الاستقرار العام للدولة.[٣٧]

ويمكنُ للعراق الاستفادة من موارده الماليةِ الكبيرة في خلق شكلٍ متناغم بين الدولة ذات الصيغة الديمقراطية، والاقتصاد الحديث القائم على تحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين العراقيين، ويمكن الاستفادة من تجارب دول لها باعٌ في الاستفادة القصوى من مفاهيم الاقتصاد الحديث من دون الأخذ بالأنموذج الأميركي البريطاني الرأسماليّ، أو ما يُعرَف بالرأسمالية المتوحشةِ التي ترفض رفضاً قاطعاً تدخُّل الدولة حتى في الجوانب ذات الأبعاد الاجتماعية.[٣٨]

يمكن التخفيف من وطأة معاناة العراقيين من خلال التوزيعِ العادل للموارد على المواطنين العراقيين كافة؛ وستنعكس هذه الموارد إيجاباً على كل المكوّنات المجتمعيةِ العراقية، مما يهدمُ الحدودَ بين اندماج هذه المكوّنات وانصهارها في بوتقة العراق بصفته المعطي كدولةٍ لكل العراقيين، خصوصاً أن الدستور العراقيّ قد وضع معايير مهمة لتوزيع الثروة بين العراقيين، يمكن إجمالُها بالآتي[٣٩]:

-إن النفط والغاز هو ملكٌ لكل العراقيين، بغضّ النظر عن العِرق، أو الدين، أو المذهب، أو القومية، أو مكان تواجد النفط والغاز في محافظات دون أخرى .

-يتم توزيع الواردات المتحصَّلة للخزينة العراقيةِ بشكلٍ مُنصِف بين المحافظات والأقاليم، وحسب التوزيع السكانيّ، ونسبة المحرومية للمناطق التي حُرِمت من التنمية .

إن نجاحَ العراق في استغلال وارداته بوسائل ناجحة مقتبسةٍ من دول ناجحة في هذه المجالات سيجعل من العراق بلداً بعيداً عن الضغوطِ الخارجية التي تمارَسُ على الدول المحتاجة للإعانات والاستدانة[٤٠]، لأن وارداته تكفيه، وبذلك يصبح قراره مستقلاً، ومعبّراً بشكلٍ أكبر عن توجُّهات المجتمع العراقيّ، وإن موارد العراق المتوافرة يمكن أن تسهم في تثبيت أركان نظامه السياسيّ القائم بعد عام ٢٠٠٣، إضافة إلى أنها ستسهم بشكل مؤكد في إعادة بناء الإنسان العراقيّ ثقافياً، أو فكرياً، وجعله أكثر قدرةً على استيعاب التغييرات الحاصلة في العالم، فالعراق إضافة إلى موارده المالية لديه إمكانيات بشرية كبيرة، وذات أثر في المستوى العلميّ والأكاديميّ، واستغلال العامل البشريّ بشكلٍ فاعلٍ سيسهم في عملية إنتاج المواطن الواعي، والعامل، والكفء، والمتخصّص، ومن ثم سينعكس ذلك على شكلِ المنظومة السياسية والقرار الاقتصادي على مستوى الدولة والناتجة عن وعي المواطن المدني.[٤١]

لذلك يحتاج العراق إلى رؤية اقتصادية تكون عاملاً أساسياً من عوامل التلاحم المجتمعيّ، حيث ربطت الدراسات العلمية الحديثة وبشكل واضح بين مفهومي التنوّعِ العرقيّ والنمو الاقتصاديّ، فلكل من هذين المفهومين تأثير مباشر في الآخر، ومن الممكن أن تخلق النجاحاتُ الاقتصادية والتنموية مجتمعاً متماسكاً بما يؤدي حتماً إلى دولة أكثر فاعلية وبالتالي أكثر قوةً.[٤٢]

ولا يمكن ان نغفل إن تحقيق إنجازات اقتصادية وتنموية كبيرة يستدعي، وبلا شك، صرفَ مبالغ طائلة من الأموال، وفي دولة مثل العراق عانت من غيابِ الرقابة لأعوام طويلة قبل عام ٢٠٠٣، وتفتقر إلى مؤسسات راسخة في مكافحة الفساد حتى بعد عام ٢٠٠٣، لذا نحن بحاجةٍ إلى مزيد من الجهود لضبط ومراقبة صرف هذه الأموال ولإعطاء أنموذج ناجح عن دولة تحترم مواطنيها، وتحافظ على حقوقهم .

وإن العراق بتنوّعه المجتمعي لا يشكّل ظاهرةً غير مألوفةٍ على صعيد العالم، فكثيرٌ من دول العالم ذات تنوّع

مجتمعيّ كبير، وقد استطاعت هذه الدول من خلال التنمية الاقتصادية صهر كل هذا التنوّع في بوتقةِ الدولة، وأصبح التنوّع عاملَ قوة بدلاً من أن يكون عاملَ ضعف، والتجربة الماليزية من النماذج العالمية الناجحة حيث تتنوّع الأعراق والأديان في ماليزيا، لكن أنموذجها الاقتصاديّ القائم على احترام كل المكوّنات المجتمعية، واعتبارها عناصرَ فاعلة في التطوّر الاقتصاديّ، وتأمين عناصر النمو المتوازن لكل القطاعات، وتقليل التفاوت المجتمعيّ اقتصادياً، والعمل على تنميةِ الموارد البشرية الخلّاقة، والعمل على مبدأ التكامل الوطنيّ، واعتماد الأساليب العلمية في التطوّر الاقتصاديّ، هذا الأنموذجُ كان ناجحاً جداً في رفع شأن الدولة الماليزية بكل مكوّناتها المجتمعية، والعراق يمكن أن يستفيد من هذا الأنموذج الناجح.(٤٣)

سنغافورة قصة نجاح أخرى يمكن للعراق الاستفادة منها، فقد أصبحت في غضونِ ثلاثة عقود واحدة من أفضل دول العالم نمواً وحضارة، هذه الجزيرة المليئة بالتحديات أصبحت دولةً، دخْل الأفراد فيها من أعلى الدخول في العالم، وقد ساعد اقتصادها وتنميته على بناءِ الدولة.(٤٤)

نحتاج أيضا الى إن نطوّر الوعي المجتمعيّ ووضع أسسٍ واضحة لتطوير هذا الدور، وأهمّ هذه الأسس هي التنشئة (٤٥)، وبالتالي سيكون لكل مواطن دور، ولن يصبح المواطنون أرقاماً انتخابية فقط، بل سيكونون أدوات فاعلة لإحداث التغيير نحو الأفضل، ليكون ذلك من وسائل الدولة التي تعتمدُ عليها لجعلها أكثر فاعليةً ونجاحا، وندعو هنا إلى اختزال زمن التطوّر من خلال قراءةِ تجارب دول ناجحة، والاستفادة منها بذلك، إذ إن العراقيين بحاجة إلى إيجاد مشتركات مجتمعية جديدة كمفهومِ المواطنة والعيش المشترك وتقبل التنوع والاختلاف، ومَشاركة الجميع في الوطن وتقديم المصلحة العراقية من اجل خلق شكلٍ جديد من مفاهيم الاندماج.. إن تطوّر الوعي المجتمعيّ سيؤدي بالضرورةِ إلى تماسك مجتمعيّ داخليّ لإحداث التغيير نحو الأفضل، وخارجيّ لحماية الدولة من العدوان، ففي مجتمعٍ متطوّر ذي ثقافة واعية ستشارك كل الطبقات في القرارِ السياسي والاقتصادي للدولة بما يخدم المصالح العامةِ ومصلحة الدولة.(٤٦)

إن ما ذكر سابقا من جوانب اقتصادية واجتماعية لا يتحقق إلا بربطِ ذلك بوسائل فعالةٍ، ومهمةٌ على المؤسسات الحكومية الأخذُ بها :

١-القضاء على الفقر المُدقَع والجوع، من خلال تقليلِ أو إلغاء وجودِ أُسَرٍ تقع تحت مستوى خط الفقر، وفي بلدٍ مثل العراق يمتلك إمكانيات مادية كبيرة يكون هذا هدفاً واجبَ التنفيذ، خصوصاً مع وجود أُسَر كثيرة جداً تقع تحت مستوى خط الفقر.(٤٧)

٢-المحاسبة، أي وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاعات الخاصة، كذلك القدرةُ على محاسبة المسؤولين عن إداراتهم للموارد العامة، ولاسيما تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام وحماية مصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.(٤٨)

٣-إن الاقتصاد الوطني هو بين خيارين: أما الاستمرارُ بالسلوك الريعي الاستهلاكي الحالي والتمتع بعوائد النفط وتدهور التنمية واستنزاف مستقبل البلاد الاقتصادي، أو تصحيحُ المسار الإنمائي للبلاد بحصر عوائد النفط ، ولاسيما الاستثمارات الجديدة منها وبنسبٍ مرتفعة لا تقل عن ٧٥ ٪ لمصلحةِ الموازنة الاستثمارية شريطة توافر حسن التنفيذ والأداء الصحيحين.(٤٩)

٤-حسنُ الاستجابة التي تعني قدرةَ المؤسسات والآليات على خدمةِ الجميع وتلبية حاجاتِ المجتمع دون استثناء.

٥-الفعالية التي ترمي الى توافرِ القدرة على تنفيذ المشاريع

بنتائج تستجيبُ إلى احتياجاتِ المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد.[٥٠]

٦-الرؤية الإستراتيجية، وهي الرؤيةُ المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الرامية إلى تحسينِ شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.[٥١]

٧-التوزيعُ العادل بين دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص في صياغةِ السياسات والخطط الاقتصادية وتقويمها ومتابعة تنفيذها وتوفير الشفافية التامة في كلّ ما يتعلّقُ بأنشطتهما، بل وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في المساهمة ببرامج التنمية، وإن أنشطةَ القطاع الخاص لا تنحصر في تحقيقِ الأرباح وتعظيمها فقط، بل يجب أن تكون لديه مسؤوليةٌ اجتماعية تجاه البلد وأبنائه، وتفرضُ عليه المبادرة والتركيز على المشاريع التي تمثّل قيمةً مضافةً للاقتصاد الوطني، ولها القدرةُ على المنافسة والجودة في الأسواق الإقليمية والعالمية، وهذا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بفتح المنافسة ومنع الاحتكار مع قيام الدولة بتوفير جميع الضوابط الخاصة بعمليات المنافسةَ، وإعطاء شركات القطاع الخاص حريةً كاملةً في تأسيس شركات ذات طابع تنافسي.

٨-دعمُ المشاريع الصغيرة: حيث تستخدم الصناعات الصغيرة طرقا إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بكثافةِ العمل، وتعملُ على خلق فرص عمل تمتصُ جزءاً من البطالة، مما يساعدُ الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهةِ مشكلةِ البطالة من دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتشيرُ بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبةً كبيرةً من إجمالي الشركات في معظم اقتصادات العالم، وتسهم هذه المشروعات بنسبة كبيرة في الناتجِ المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥٪ من إجمالي الناتجِ المحلي في إنجلترا، وبنسبة ٥١٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدةِ الأمريكية، ودولةٌ مثل الولايات المتحدة يوجدُ فيها أكثر من ٢٤ مليون مشروع صغير يسهم في توليدِ حوالي ٥٢٪ من فرصِ العمل لدى القطاع الخاص، كما تمثل ٨٠٪ من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي، وتمد ٦٧٪ من العاملين بفرصِ العمل والتدريب الأولي[٥٢]، وقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى قدرة المؤسساتِ الصغيرة والمتوسطة على استيعابِ العمالة، حيث يمكنها توفيرُ وظائف لنصف العاملين في الصناعاتِ التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافةِ عنصرِ العمل، وأكثر من ٧٥٪ من عددِ العاملين في باقي الدول النامية، حيث نجد أن تكلفة فرصة العمل بها منخفضةٌ ثلاث مرات مقابل تكلفة فرصة عمل واحدة في المؤسسات الكبيرة.[٥٣]

٩-تعديلُ قانون الاستثمار: لقد شهد العراق عام ٢٠٠٦ إقرار أول قانون للاستثمار بالرقم (١٣)[٥٤]، تمثل في تأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار، وتتفرع منها هيئات في جميع المحافظات العراقية، وتعنى بجلب الاستثماراتِ المحلية والدولية من أجل تحسينِ واقع البلاد الخدمي والبنى التحتية، وخلق فرص عمل للعراقيين الذين يعانون منذ عقودٍ من بطالة هي الأعلى في المنطقة، إلا إن هذا القانون وصفٌ مكبلٌ لمناخِ الأعمال في البلاد بسبب الروتين الإداري وتفشي ظاهرة الفساد، فضلاً عن التدخلاتِ الخارجية لدول الجوار والإهمال المتعمّد للكفاءات الموجودةِ في الداخل والخارج والدفع بها بعيدا عن دوائر العمل، مما يستدعي تعديل قانون الاستثمار العراقي بما يتناسب مع ارضِ الوقع، وتعد خطوات رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، بالاتجاه الصحيح من خلال السعي لتأسيسِ صندوق استثمارٍ للأجيال المقبلة وتحويل الإيرادات النفطية الى مشاريع تنموية وتبني سياسة

الانفتاح وبناء علاقات متوازنة مع محيطه الإقليمي والدولي، وإيجاد علاقات متطورة في إطارِ اتجاهاتِ مستقبلية ينبغي على العراق أن يعمل على إعادة بناءِ الثقة مع دول الجوار والدول الإقليمية الأخرى، من خلال تواصلِ عقدِ لقاءات مشتركة على كل المستويات والصعد سياسيا واقتصادياً وامنياً، فضلاً عن إمكانيةِ الاستفادة من تجارب دول عربية ناجحة في الاستثمار كالأردن ومصر، التي تعتقدُ أن جميع الفرص الاستثمارية فيها تطرحُ بشفافية مع إكمال جميع إجراءاتها قبل طرحها، لكن لا ننكر ان كل هذا يبقى حبرا على ورق ، ووعوداً إعلامية الى أن ترى النور ونجد تطبيقاتها على ارضِ الواقع، ليستشعر المواطن العراقي تحسناً في الخدمات، وانه يعيش تحت دولةٍ فاعلة.

الخاتمة والتوصيات

لم يصل العراقُ إلى الدولةِ المدنية الديمقراطية حتى الآن، إذ انه ما زال يمر بمراحل تطورٍ والتي تغلب عليها صفة عدم الثباتِ والاستقرار ، وانها مرحلةٌ غير متجانسةٍ من حيث المطلوب والمنجز، وبالتالي يكون العراقُ من الدول غير الفعالة بسبب ما عاناه من انهياراتٍ مؤسساتية وأمنيةٍ واقتصادية واجتماعية أثرت على مسيرتهِ الديمقراطية ، وهذا ولّد عدم ثقة مستمرةٍ وراسخة بين الفردِ والدولة (النخبة السياسية الحاكمة)، وغلبَ على علاقتهم طابعِ العزلة والتنافر، وبالتالي لم يعرف العراقُ نظاماً سياسياً مستقراً يقوم على البنيةِ المؤسسية، ويحقق المنجز ويكون فاعلا على الصعيدين الداخلي والخارجي، بل بقي كياناً سياسياً متضعضعاً يواجهُ أزمات وتحديات داخليةٍ وخارجية عجزت الدولةُ عن التعاملِ معها لضعفها النابع أصلا من هشاشة وضعها في الداخلِ، وغذى ذلك التدخل الخارجي .

ومن خلال هذه الدراسةِ المتواضعةِ نستطيعُ أن نقدم توصياتٍ من شأنها عبورِ هذه المرحلة للوصولِ الى الدولة الفاعلة، ومنها:

١-اعتمادُ الحلول السريعة والجذرية في حلِ المشكلات والاحتكام للقانونِ عند الخلاف .

٢-إعادةُ النظر بنظام المحاصصةِ المتبع في العملية السياسيةِ من خلال الاستناد الى تجارب الدولِ الناجحة ، ووضع الأسس والقواعد لإرساءِ النظامِ المؤسسي في الدولة .

٣-العملُ الجاد لتحقيق الأمنِ والاستقرار لتهيئةِ البيئة المواتية لتفعيل التنميةِ الشاملة وتهدئة الأوضاع في الداخل لكي يشكل الركيزة لحركةِ الدولة في بيئتها الخارجية .

٤-إعادةُ بناء الفرد والمواطن بالتنشئةِ الصحيحة والطرقِ التربوية السليمة، وبالتالي تعزيز قيمِ المواطنة والانتماء للوطن والهوية الوطنية، فالمجتمعُ المندَمج المتماسك الذي توحدهُ الهوية الوطنية رغم تعدديته هو المصدرُ الحقيقي لقوة الدولة وبقائها وتطورها.

٥-لنبتعد عن إعطاءِ الوعود بإيجاد فرصِ تعيينٍ للشباب في المؤسسات الحكومية التي تعاني من الترهل في الموارد البشرية ، ودعمهم بطرقٍ عديدة ، منها دعمُ المشاريع الصغيرة ، هذا يجعل الفردَ في حالة استقرارٍ مادي بعيدا عن الدولة، لكنه في الوقت نفسه يُعد مؤثرا على الصعيد الاقتصادي للدولة .

الهوامش:

(*) يعد مفهوم الحكم (Governance) مفهوماً محايداً يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع، وموارده، وتطوره والاقتصادي والاجتماعي والحكم مفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن، فضلاً عن عمل أجهزة الدولة الرسمية وسلطات تنفيذية

وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن القطا ع الخاص، ويعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية، أي الإقليمية والمحلية، ومفهوم الحكم بهذا المعنى الحيادي ليس جديداً بل هو قديم قدم الحضارات البشرية نفسها.. إن هذا المفهوم يدل على الآليات والمؤسسات التي تشرك في صنع القرارات أو التأثير فيها، وهو التعريف الرسمي الذي اعتمد من قبل الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقويم التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢، خلق الفرص للأجيال القادمة ، نيويورك، ٢٠٠٢، ص١٥.

. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الحكم السليم، تحسين الإدارة الكلية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص١٠ .

١. ديدي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل الى التنمية العربية المستدامة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٥٦، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٢٧ .

٢ . ناهدة عبد الكريم حافظ، التنمية والحكم الرشيد - مقارنة موضوعية، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، العدد ٢، السنة الأولى، حزيران ٢٠٠٥، ص٣٩ .

٣. طوني بنيت - لورانس غروسبيرغ - ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، ط١، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٥٣٧-٥٣٨.

٤. اسعد طارش عبد الرضا ، الدولة الفاشلة دراسة نظرية سياسية تحليلية لحال الدول العربية الحديثة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٥٠ ومابعدها .

٥. لمزيد من المعلومات حول تشكيلة الوزارة التي تتكون منها الحكومات المتعاقبة على العراق. انظر: الدائرة الإعلامية لمجلس النواب العراقي ، https://ar.parliament.iq/category .

٦. فراس كوركيس عزيز ، التعزيز المؤسساتي للقيم الديمقراطية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٢٩٠ .

٧. خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العراق: بين الإصلاح والشرعية: رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في عام ٢٠١١ ، سلسلة دراسات وأوراق بحثية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١١، ص ٢٨-٢٩ .

٨ . جميل هلال، لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية عوامل استقطاب، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤ .

٩. حسن كريم وآخرون، إشكالية الديمقراطية في المجتمعات المتعددة :لبنان والعراق، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٦ وما بعدها .

١٠. ياسين سعد محمد ، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية ، العدد ١٢٧ ، ٢٠٠٩ ، ص٧٣-٧٤ .

١١. احمد يحيى هادي، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠ ، ص١١٣-١٥٢ .

١٢. فراس كوركيس عزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٣ .

١٣. إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي: التشخيص وسبل المعالجة، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، العدد ٣ ، ٢٠٠٦ ، ص٤٢ ؛ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣ .

١٤. عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، ط١ ، دراسات عراقية ، بغداد –بيروت– اربيل ،٢٠١٣ ، ص٩ .

١٥. علي مرزا، العراق : الواقع والآفاق الاقتصادية ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت ، ٢٠١٣، ص١٠ .

١٦. عدنان الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص٢١-٢٢ .

١٧. علي مرزا، مصدر سبق ذكره، ص١١ .

١٨.عبد الرحيم مكطوف حمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية في خصوصية المقومات وفاعلية الآليات، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩ ، ص٦٨ .

١٩. مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية من أداة للديكتاتورية إلى قاعدة محتملة للديمقراطية، في مجموعة باحثين، النفط والاستبداد، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢٠–٣٢٨ .

٢٠. أيمن أحمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق، مؤسسة فريدريش ابيرت ، الأردن – العراق ، ٢٠١٣ ، ص٣–٤ .

٢١. سالم سليمان وخضير عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، العدد١ ، بغداد، ٢٠١٠ ، ص١١٩ ؛ وكذلك انظر: أيمن أحمد محمد، مصدر سبق ذكره ، ص٤ .

٢٢. للمزيد ينظر : هند قاسم محمد ، إدارة الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتحدياتها: دراسة تحليلية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٩ ، ص١٥٥ وما بعدها .

٢٣. عبد الجبار أحمد عبد الله ، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث ، ط١ ، مكتبة الطليعة العالمية ، الأردن ، ٢٠١٣ ، ص١٤٠ .

٢٤. هند قاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٤.

٢٥. فراس كوركيس عزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥ .

٢٦. عبد الجبار أحمد عبد االله، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩–١٤٤ .

٢٧. جاء في ديباجة دستور ٢٠٠٥: (لم يُثنينا التكفير والإرهاب عن أن نمضي قدماً لبناء دولة القانون ....) ، دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥ .

٢٨. نصت المادة الأولى من دستور ٢٠٠٥، على ما يلي: (.... نظام الحكم فيها جمهوريّ نيابيّ (برلمانيّ) ديمقراطيّ....)، دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥ .

٢٩. في دستور ٢٠٠٥، للمحكمة الاتحادية ثمانية اختصاصات، أهمها: الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين، وتفسير النصوص الدستورية، والفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات، والفصل في الاتهامات الموجَّهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، للمزيد انظر المادة (٩٣)، من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

٣٠. انظر المادة (١٠٢) من الدستور العراقيّ لعام ٢٠٠٥ .

٣١. حسين علاوي خليفة ، إستراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠١٥–٢٠١٨ : رؤية مستقبلية دراسة في ضوء البرنامج الحكومي الجديد ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٤٢ ، السنة ٢٠١٥ ، ص١٥٧.

٣٢. فراس كوركيس عزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٠.

٣٣. منعم صاحي العمار ، جوف المحنة : اقتفاء أثر الذات العراقية (دراسات إستراتيجية مختارة) ، ط١ ، الغفران للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٤٥–٤٦.

٣٤. مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، ممكنات التوظيف الإستراتيجي للحشد الشعبي في مرحلة ما بعد داعش، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ، العدد ٣ ، بغداد ، آب ٢٠١٧ ، ص ٣٨.

٣٥. نيران عدنان كاظم ، طبيعة المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٩ ، ص ٢٠٦ .

٣٦. تودور تاغاريف وآخرون ، بناء النزاهة والحد من الفساد في قطاع الدفاع «خلاصة وافية لأفضل الممارسات» ، ترجمة محمود سليم السيد ، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ، جنيف ، ٢٠١٢ ، ص١٣ .

٣٧. ياسر كوتي ، جهود مكافحة الفساد في العراق ، مجلة ملخص سياساتي ، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، المجلد الرابع ، العدد ١٧ ، كانون الثاني ٢٠١٨ ، ص٢ .

٣٨. منظمة الشفافية الدولية ، تقرير النتائج الإقليمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الأمن لسنة ٢٠١٥ ، https://www.transparency.org/research/cpi .

٣٩. للمزيد انظر، فيرادو لادوست، العراق في خريطة جديدة لإمدادات النفط (المضامين بالنسبة إلى منتجي النفط الآخرين في الخليج)، ط١

، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص١٣٥ – ١٣٩ .

٤٠. في ولاية ألاسكا الأميركية الغنية بالنفط يُوزَّع (٢٥٪) من العائدات النفطية المُودَعة في صناديق استثمارية على مواطني الولاية، للمزيد انظر، توماس آ. بالي، صناديق توزيع العائدات على المواطنين (نموذج مشكلة النفط في العراق)، ط١ ، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد – أربيل – بيروت، ٢٠٠٨ .

٤١. في دول مثل السويد والدانمارك والنرويج أو ما عُرِفت بدول (الرفاهية الاجتماعية)، التعليم، والصحة، وضمان التقاعد وسواها من المنافع الاجتماعية مضمونة لعموم مواطني تلك الدول، والعراق يمكن له الاستفادة من هذه التجارب، للمزيد عن دول الرفاهية الاجتماعية انظر، هادي حسن، النموذج الاجتماعيّ الديمقراطيّ (دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفلندا)، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٣٢٩–٣٥٤ .

٤٢. ينظر الى المادتين ١١١–١١٢ من دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥ .

٤٣. للمزيد ينظر الى حامد عبيد حداد، المديونية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٣٣ ، نيسان ٢٠٠٧، ص١٠٥–١٢٠ .

٤٥. عبد المنعم السيد علي، البناء الاقتصاديّ العراقيّ (الأسس والمقوّمات – القيود والتحدّيات)، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص٧٥–٩٨ .

٤٣. للمزيد انظر، سالم توفيق النجفي وأحمد طارق الأغا، التنوّع العِرقيّ والأداء الاقتصاديّ (إشكالية المجتمعات النامية)، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد91 ، السنة السابعة، 2007، ص47–57 .

46. للمزيد عن التجربة الماليزية انظر، نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، ط1 ، دار الشروق، القاهرة ، 2011 .

47. للمزيد عن التجربة السنغافورية انظر، مذكرات لي كوان يو، قصة سنغافورة، ترجمة هشام الدجاني، ط1 ، العبيكان للنشر، الرياض،2008 .

46 . رعد حافظ سالم ، هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق، ط1 ، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، ص110–112 .

48 . سليم مطر ، العراق الجديد والفكر الجديد ، مركز دراسات الأمة العراقية ، جنيف بغداد ، ط1 ، 2010 ، ص 87–91 .

49. اسعد طارش عبد الرضا ، مصدر سبق ذكره ، ص60 وما بعدها.

50. طوني بنيت – لورانس غروسبيرغ – ميغان موريس، مصدر سبق ذكره ، ص537–538.

51. مهدي الحافظ، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بيروت، 2009 ، ص20–22 .

52. طوني بنيت – لورانس غروسبيرغ – ميغان موريس ، مصر سبق ذكره ، ص537–538.

53. حسن كريم وآخرون، مصدر سبق ذكره ، ص 46 وما بعدها .

54. عبد الكريم، إيهاب، سوق الأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر، 2005، ص1 .

55. أبو السيد أحمد، فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص65 .

56 . للمزيد من التفاصيل ينظر قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المنشور في جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4031 بتاريخ 2007/1/17.

المصادر:

1–دستور العراق النافذ لسنة 2005 .

2–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقويم التنمية الإنسانية العربية 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة ، نيويورك، 2002.

3–أبو السيد أحمد، فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 .

4–احمد يحيى هادي، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد 2003 ،

رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.
5–اسعد طارش عبد الرضا ، الدولة الفاشلة دراسة نظرية سياسية تحليلية لحال الدول العربية الحديثة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2013 .
6–إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي: التشخيص وسبل المعالجة، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، العدد 3 ، 2006 .
7–أيمن أحمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق، مؤسسة فريدريش ابيرت ، الأردن – العراق ، 2013.
8–تودور تاغاريف وآخرون ، بناء النزاهة والحد من الفساد في قطاع الدفاع «خلاصة وافية لأفضل الممارسات» ، ترجمة محمود سليم السيد ، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ، جنيف ، 2012 .
9–توماس آ. بالي، صناديق توزيع العائدات على المواطنين (نموذج مشكلة النفط في العراق)، ط1 ، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد – أربيل – بيروت، 2008 .
10–جميل هلال، لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية عوامل استقطاب، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2009 .
11–حامد عبيد حداد، المديونية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد33 ، نيسان 2007 .
12–حسن كريم وآخرون، إشكالية الديمقراطية في المجتمعات المتعددة : لبنان والعراق، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007 .
13–حسين علاوي خليفة ، إستراتيجية الأمن الوطني العراقي 2015–2018 : رؤية مستقبلية: دراسة في ضوء البرنامج الحكومي الجديد ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد 42 ، السنة 2015.
14–خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العراق: بين الإصلاح والشرعية: رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في عام 2011 ، سلسلة دراسات وأوراق بحثية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2011 .
15–الدائرة الإعلامية لمجلس النواب العراقي ، https:// ar.parliament.iq/category.
16–ديدي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل إلى التنمية العربية المستدامة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 356، بيروت ، 2008 .
17–رعد حافظ سالم ، هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق، ط1 ، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
18–سالم توفيق النجفي وأحمد طارق الأغا، التنوّع العِرقيّ والأداء الاقتصاديّ (إشكالية المجتمعات النامية)، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد91 ، السنة السابعة، 2007 .
19–سالم سليمان وخضير عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، العدد1 ، بغداد، 2010 .
20–سليم مطر ، العراق الجديد والفكر الجديد ، مركز دراسات الأمة العراقية ، جنيف بغداد ، ط1 ، 2010 .
21–طوني بنيت – لورانس غروسبيرغ – ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 .
22–عبد الجبار أحمد عبد الله ، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث ، ط1 ، مكتبة الطليعة العالمية ، الأردن ، 2013.
23–عبد الرحيم مكطوف حمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية في خصوصية المقومات وفاعلية الآليات، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، 2009 .
24–عبد الكريم إيهاب، سوق الأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر، 2005 .
25–عبد المنعم السيد علي، البناء الاقتصاديّ العراقيّ (الأسس والمقوّمات – القيود والتحدّيات)، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006 .
26–عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، ط1 ، دراسات عراقية ، بغداد –بيروت– ابريل ،2013 .

27–علي مرزا، العراق : الواقع والآفاق الاقتصادية ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت ، 2013 .
28–فراس كوركيس عزيز ، التعزيز المؤسساتي للقيم الديمقراطية في العراق بعد العام 2003 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2015 .
29–فيرادو لادوست، العراق في خريطة جديدة لإمدادات النفط (المضامين بالنسبة إلى منتجي النفط الآخرين في الخليج)، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005 .
30–قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المنشور في جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4031 بتاريخ 2007/1/17.
31–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الحكم السليم، تحسين الإدارة الكلية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003 .
32–مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية من أداة للديكتاتورية إلى قاعدة محتملة للديمقراطية، في مجموعة باحثين، النفط والاستبداد، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2007.
33–مذكرات لي كوان يو، قصة سنغافورة، ترجمة هشام الدجاني، ط1 ، العبيكان للنشر، الرياض،2008 .
34–مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، ممكنات التوظيف الإستراتيجي للحشد الشعبي في مرحلة ما بعد داعش ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ، العدد 3 ، بغداد ، آب 2017 .
35–منظمة الشفافية الدولية ، تقرير النتائج الإقليمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الأمن لسنة 2015 ، https://www.transparency.org/research/cpi .
36–منعم صاحي العمار ، جوف المحنة : اقتفاء أثر الذات العراقية (دراسات إستراتيجية مختارة) ، ط1 ، الغفران للطباعة ، بغداد ، 2016 .
37–مهدي الحافظ، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بيروت، 2009 .
38–ناهدة عبد الكريم حافظ، التنمية والحكم الرشيد – مقارنة موضوعية، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، العدد 2، السنة الأولى، حزيران 2005 .
39–نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، ط1 ، دار الشروق، القاهرة ، 2011 .
40–نيران عدنان كاظم ، طبيعة المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام 2003 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2019 .
41–هادي حسن، النموذج الاجتماعيّ الديمقراطيّ (دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفلندا)، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2006 .
42–هند قاسم محمد ، ادارة الدولة في العراق بعد عام 2003 وتحدياتها: دراسة تحليلية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2019 ، ص155 وما بعدها .
43–وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام من 2005 إلى 2013 .
44–ياسر كوتي ، جهود مكافحة الفساد في العراق ، مجلة ملخص سياساتي، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، المجلد الرابع ، العدد 17 ، كانون الثاني 2018 .
45–ياسين سعد محمد ، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية ، العدد 127 ، 2009.

من اصداراتنا

مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل بنائها في العراق

م.م.سالي سعد محمد

المقدمة : بعد الحرب الباردة والهجمات الإرهابية في 11 أيلول (سبتمبر) 2001 ، اكتسب مصطلح «الدول الهشة» أهمية متزايدة في المناقشات الأمنية ووجه المجتمع الدولي اهتمامه إلى كيفية التعامل مع هذه البلدان الضعيفة المعرضة للتهديدات الداخلية والخارجية ولديها حكومة فقيرة غير قادرة على إدارة الشؤون الداخلية والسياسة الخارجية ، بالنتيجة سوء الحكم هو أحد أبرز صفات الدولة الهشة ، وهذا الوصف ينطبق على حالة العراق بعد عام 2003 ،على الرغم من النجاحات والتطورات التي حدثت هنا أو هناك ، إلا ان تقييمه في مؤشرات الدولة الهشة مازال مرتفعا لحد الآن ، ولا يزال المستقبل غير محدد، إذاً نحن أمام دولة هشة صنعتها وساهمت في صياغتها عوامل عدة .

مشكلة البحث : تتمثل بالتساؤلات الآتية:

1–ما الدولة الهشة وما المفاهيم المقاربة لها ؟ وما المعايير الدولية لاعتبار الدولة هشة أم لا ؟ وهل يقع العراق ضمن هذا المفهوم؟

2–ما المحددات التي قد تؤدي الى هشاشة الدولة في العراق؟

3–ما تداعيات والانعكاسات التي أعاقت بناء الدولة وتطورها ؟ وهل بالامكان تجاوز ذلك ؟ وما مستقبل الدولة الهشة في العراق ؟

فرضية البحث : ينطلق من فرضية مفادها أن ظهور مؤشرات الهشاشة في العراق هو بسبب عدة عوامل تاريخية و سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وخارجية اجتمعت وبشكل فعال في إعاقة بناء الدولة في العراق وتطورها .

أهمية البحث : يعد موضوع الدولة الهشة او الضعيفة من القضايا المطروحة المهمة على مستوى العالمي والاكاديمي وكذلك المستوى السياسي ، لما له من أثر على الامن والسلام العالمي وتراجع محركات النمو ، وزياده الظاهرة في العديد من الدول والعراق منهم، لذا من الضروري العمل على الوقوف على الاسباب الحقيقة وراء هشاشة الدولة في العراق وتحديد الخلل للعمل على تجاوزه واتخاذ الاجراءات اللازمة وعدم إهمالها لعدم تفاقمها ووصولها الى مرحلة الانهيار .

منهج البحث : من أجل التحقق من صحة الفرضية التي يقوم عليها البحث، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج ومنها المنهج التاريخي لسرد وتتبع واقع وتطورات مفهوم الدولة الهشة والتطورات في العراق ، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف الحقائق وتحليلها بالاسلوب العلمي

والموضوعي الدقيق ، فضلا عن المنهج الوظيفي لدراسة أداء الدولة وتقييمه للوصول الى رؤية واضحة.

حدود البحث :يتمثل المجال المكاني في حدود دولة العراق التي مساحته (345052 كم) ، أما الحدود الزمنية للبحث فتمثلت بالمدة من عام 2003 حتى عام 2020 .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث على ثلاثة مطالب كالآتي :

المطلب الاول : الدولة الهشة: مقاربة معرفية .

المطلب الثاني : مؤشرات الدولة الهشة وتطبيقاتها في العراق.

المطلب الثالث : تداعيات ومستقبل الدولة الهشة في العراق، ثم مضامين وتصورات ختامية .

المطلب الاول

الدولة الهشة : مقاربة معرفية

أولا : مفهوم الدولة الهشة

تعد الدولة الهشة مفهوم تحليلي بمعنى أشبه بالدولة الفاشلة ، الضعيفة ، المنهارة، ظهر في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة أوائل التسعينات من القرن الماضي، وتم إطلاق مصطلح الدولة الفاشلة في البداية ثم تم استبداله بمصطلح الدولة الهشة، وتعني الدولة التي تعاني من أزمات داخلية سياسية وأمنية واقتصادية وإجتماعية وينخرها الفساد المالي والإداري، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية، وخاصة تحقيق الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين، ولا تمتلك حق إحتكار القوة المشروع، وتفقد جزءا من أراضيها لصالح تنظيمات مسلحة أو حركات تمرد، وتعاني من تدخلات إقليمية ودولية مباشرة وغير مباشرة، وتفتقد الى الشرعية داخليا وخارجيا.[١] كما وتعرف أنها البلدان التي تواجه تحديات إنمائية حادة بشكل خاص، مثل ضعف القدرات المؤسسية، وسوء نظام إدارة الحكم، وعدم استقرار الأوضاع السياسية، وفي أغلب الأحيان تعاني من عنف مستمر أو من آثار التركة التي خلفتها صراعات حادة في الماضي[٢] ، ولا يوجد اتفاق دولي فيما يخص مفهوم الدولة الهشة أو الهشاشة ، لكن هناك اتفاقا على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات الأكاديمية والسياسية، إذ وجد الباحثان «ستيوارت» و«بروان» أن جميع التعاريف تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة وهي: الفشل في بسط السلطة، وفي توفير الخدمات، وفي الحفاظ على الشرعية، وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وعن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها.[٣]

وعليه نرى أن الدولة الهشة هي التي تضعف فيها الوظائف الاساسية لعمل الدولة، إذ ينحدر الامن والامان ويتفشى العنف وترتفع نسبة الفقر ويتراجع التعليم ويسود الركود الاقتصادي وكل ذلك يفضي الى فقدان الخدمات والحريات الاساسية ، ممايجعل الدولة عرضة للتدخلات الخارجية ، وظهور جماعات مسلحة لا تخضع لسلطة القانونتعمل على خرق السيادة وشرعية الدولة.

ثانياً : خصائص الدولة الهشة

ولها خصائص شاملة أهمها[٤] :

1- إخفاق الدولة في ممارسة احتكار الاستخدام المشروع القوة.

2- إخفاق الدولة في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.

3- تعاني الدولة من أزمة في شرعيتها.

4-عدم قدرة الدولة على تطوير قدراتها البيروقراطية.

5-إخفاق الدولة في ضمان أسبقية مؤسساتها وقواعدها ، على المؤسسات وقواعد غير الحكومية.

6–عجز كبير في السيطرة على إقليمها .

وتصبح الدول هشَّة نتيجة عدة ظروف، منها على سبيل المثال لا الحصر[٥]:

1–الحالة السائدة عقب أزمات أو حروب، أو انتقال سياسي.

2– تفشّي الفساد الحكومي.

3– تعثّر التطور.

4– الأزمات الطويلة.

ثالثاً: المفاهيم المقاربة والمتداخلة

في حين أن مفهوم الدول الهشة جديد نسبيًا على جدول الأعمال الدولي ،لان كان هناك اهتمام طويل الأمد بفهم فشل الدولة في البحث الأكاديمي،ظهرت مجموعة من المصطلحات التي تميز القوة أو الضعف النسبي للدول في سلسلة متصلة وإن معنى كل هذه المصطلحات متنازع عليه ، ويُنظر إلى العديد منها على أنها تتضمن تناقضات متأصلة ، وفي الممارسة يتم تطبيق المصطلحات بشكل غير متسق ومع ذلك ، يمكن تعريفها على نطاق واسع على النحو التالي:

1–الدولة الضعيفة weak states: هي الدولة الفقيرة التي تعاني من «فجوات» كبيرة في الأمن والأداء والشرعية (حسب معهد بروكينغز) ، و إنهم يفتقرون إلى السيطرة على مناطق معينة من أراضيهم ، وبالتالي غياب القدرة على مكافحة التهديدات الداخلية للإرهاب أو التمرد ، ولكن بالنظر إلى أن ما يسمى بـ «الدول الضعيفة» قد تظل قادرة على القمع ، أو قد تظهر ميولًا استبدادية ، يرى البعض أن هذا المصطلح متناقض ومضلل بطبيعته. علاوة على ذلك ، حتى في الدول ذات القدرات العالية ، التي تعمل بشكل جيد، يمكن أن تكون هناك مناطق هامشية تكون فيها الدولة ضعيفة وتواجه تحديات من قبل الجهات الفاعلة المحلية.[٦]

2–الدولة الرخوة (soft State) : هو المفهوم الذي استخدمه غونار ميردال Gunnar Myrdal، في أواخر الستينات لوصف معظم دول العالم الثالث الأقل نموا واستعدادها للفساد وتجاهل حكم القانون، وسيادة النزعة العسكرية في الحكم، وتغليب مصالح أفرادها وحاشيتها على مصلحة الشعب وهذا النوع من الدول لها كل المظاهر الخارجية الدولة ذات سيادة إلا أنها في الواقع تابعة للأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات ولا تنحصر وظيفتها إلا بحماية المصالح الأجنبية بدلا من المصلحة العامة.[٧]

3–الدولة الراكدة : وهي تظهر عندما يختفي أثر الجماعات المهنية على الدولة على الرغم من أن الاخيرة في المجتمعات الحديثة هي المسؤولة عن تأمين الحقوق و حمايتها، إلا أنها لا تعمل وحدها مديراً و ضامناً لحقوق المواطنة، فهناك جماعات ثانوية تعمل بشكل متواصل مع الفرد للوقوف بشكل عملي على حاجاته وحقوقه المستجدة مع الدولة لتكون دليلاً على حقوق المواطنة لتعبر عنها أمام الدولة تعبيراً منظماً واعياً ، مما تتسبب في تنشيط الدولة في وظيفتها الأساسية فيحصل هناك نشاط غير متوقف في كل مؤسسات الدولة نحو غاية واحدة هي المواطن، وهذا الدور الكبير مسند الى الجماعات المهنية في تلك المجتمعات الحديثة ، ولكن قد يحصل النقيض عندما يكون هناك نمو اجتماعي في الحقوق و الحاجات ولا يقابله نمو وظيفي نوعي للدولة لمواجهة هذا النمو الاجتماعي ولا تقابله فاعلية للجماعات المهنية في المطالبة بحقوق المواطنة لدفع الدولة نحو النمو والنشاط فيختفي أثر هذه الجماعات فيصيب الدولة الركود و التوقف عند نقطة معينة و لا تملك القدرة على تجاوزها.[٨]

4–الدولة المتأخرة أو المتخلّفة (Failing state): وهي حالة الدول التي ترزح تحت وطأة عصيان مسلَّح واسع

النطاق، وافتقار ملحوظ لشرعية الحكم، ووضع اقتصادي متدهور، وفي معظم الأحيان أزمة نزوح داخلي واسعة.[٩]

5–الدولة الفاشلة (Failed state) : (أعلى مستوى الهشاشة) إذا كانت الدولة تعني كيانا سياسيا وإطارا متكاملا لوحدة المجتمع ومنظما له، بحيث تعلو إرادة الدولة فوق إرادة الجماعات والأفراد من خلال امتلاك سلطة ذات سيادة إصدار القوانين واحتكار وسائل الإكراه الشرعي بواسطتها تسهر على تطبيق مجموعة من الوظائف وتطبيق القانون وكذا تحقيق المصالح والأهدافه، وإذا كانت الدولة المتماسكة أو القابلة للحياة هي التي تستطيع أن تؤمن مستوى لائقا من الخدمات كالخدمات الصحية والتعليمية لشعبها، كما تكون قادرة على الحفاظ على القانون والنظام، فإن الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني غيابا للمؤسسات وغير قادرة لا على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها ولا على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي ، وحكومتها غير شرعية، هذه الحكومات لا يهمها تحقيق التنمية الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية.[١٠]

6–الدولة المنهارة(Collapsed state): غالبًا ما تستخدم الدول المنهارة والفاشلة بالتبادل في حالة توقفت فيها الدولة تمامًا عن العمل.[١١]

ومماتجب الاشارة اليه هو أن نعوم تشومسكي أشاربكتابه «الدول الفاشلة : إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية» أن التعريف بالدول يخدم سياسات دول (استعمارية) تسعى إلى التدخل في شؤون دول أخرى، وأكد أنه في كثير من الأحيان تفشل الدول ليس لأسباب داخلية إنما لأسباب خارجية، حيث تقوم جهات خارجية بتغذية الصراعات الداخلية الإثنية أو الطائفية أو المذهبية أو غيرها، كما هو حاصل في الوقت الحاضر في منطقتنا العربية وبهذا، يتم إضعاف أنظمة الحكم في هذه الدول لسلب إرادتها السيادية، ليسهل التدخل في شؤونها وفرض الشروط عليها عبر الإكراه، وبالتالي إعلانها دولا فاشلة، وهنا تكمن الاستنسابية الكبرى في تصنيف الدول الفاشلة، إذ تختلف في كل حالة نقطة خرق أو أكثر، يتم النفاذ منها لوصف الدولة بالفشل، وهنا أيضا تبرز الأهداف غير البريئة وتتوضح، ولكن لا يمكن من كل هذا القول إن قياس فشل الدول لا يمكن استثماره كأداة لتنمية المجتمع وهذا ما أكده تشومسكي، إذ إن استخدام قياس مدى قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية والوفاء باحتياجات أفراد شعبها الأساسية (صحة وتعليم وخدمات عامة ورفاه) وبشكل مستمر يساعد الدول على التعرف على الفجوات التي تعزز فشلها وهنا الاستمرارية في القياس يضمن المعالجة المبكرة عند ظهور أي آفة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ومما يؤدي على المدى الطويل إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبالتالي إحداث حالة من التنمية.[١٢]

المطلب الثاني

مؤشرات الدولة الهشة وتطبيقاتها على العراق

أولاً : مؤشرات الدولة الهشة

تقوم مؤسسة صندوق السلام الأمريكية(FSI) منذ عام 2005 بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية بإصدار مؤشر الدول الهشة والذي أعتمد ليحل محل الدولة الفاشلة عام 2014 ، لقياس مدى قابلية الدول للانهيار والتصدع معتمدًا على مؤشرات كمية وكيفية، وبيانات معلنة تُصدرها الحكومات، والمنظمات الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومنظمات حقوق الإنسان، والجامعات، ووسائل الإعلام، ويعتمد مؤشر الدول الهشة على(12) مؤشرًا فرعيًّا لقياس درجة حدة التهديدات

السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية التي تواجهها الدول، والتي تتسبب في تصدعها وإخفاقها في أداء وظائفها الأساسية، وهذه المؤشرات موزعة على النحو التالي:

–المؤشرات الإجتماعية : 1 / الضغوط السكانية، 2/ اللاجئون والنازحون، 3/ المظالم الجماعية، 4/ الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة .

–المؤشرات السياسية والعسكرية : 5/ شرعية السلطة، 6/ الخدمات العامة، 7/ حقوق الإنسان وحكم القانون، 8/ الأجهزة الأمنية، 9/ تصدع النخب، 10/ التدخل الخارجي .

–المؤشرات الاقتصادية: 11/ التنمية الإقتصادية غير المتوازنة، 12/الفقر والتدهور الإقتصادي.[١٣] ويهدف مؤشر الدولة الهشة العام إلى فهم المزيد عن قدرات الدولة والضغوط التي تساهم في مستويات هشاشتها وقدرتهاعلى التعافي، إذ يرصدها على مقياس رقمي من (صفر إلى 10) لكل مؤشر من المؤشرات الاثني عشر القطاعية، وتم وضع علامات لكل مؤشر من (10) وكلما زادت العلامة كان وضع المؤشر سيئا، ومجموع العلامات الكلية للمؤشرات الـ (12) من (120) ، وكلما زادت درجة الدولة إتجهت نحو الهشاشة والفشل، وكلما قلت درجة الدولة تكون أكثر أمانا.[١٤]

الشكل رقم (1)[١٥]

تقسيمات مؤشر الدولة الهشة

ثانياً : تصنيف العراق في مؤشرات الدول الهشة (2003– 2019)

على الرغم من مرور 17 سنة على التحول من نظام مستبد الى نظام ديمقراطي فإن العراق لا يزال يعاني من حالة من الفوضى والاضطراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومؤشرات الدولة فيه تعاني من ضعف واضح ، والشكل رقم (2) و (3) يوضح ذلك.

الشكلرقم (2)[١٦]

ترتيب وضع العراق في مؤشرات الدولة الهشة

درجات العراق حسب مؤشرات صندوق دعم السلام في

مستوى المؤشر الرئيس	مستوى المؤشر الفرعي	درجة المؤشر
المستدامة		29.9–0
المستقرة	اكثرا استقراراً	959.–30
	مستقرة	
محذرة (لديها تحذير)	لديها تحذير مرتفع	89.9–60
	لديها تحذير مرتفع جداً	
مُنذرة (لديها انذار)	لديها انذار	120–90
	لديها انذار مرتفع	
	لديها انذار مرتفع جداً	

قياس هشاشة الدولة

وفي ضوء المؤشرات السابقة وعلى الرغم من التطورات النسبية احتل العراق مراتب متقدمة في مؤشرات الدولة الهشة فلم تنبثق فيه دولة على منوال الدول المتطورة، وأول هذه (المؤشرات الاجتماعية)، إذ تنتج هذه الضغوط عن ارتفاع الكثافة السكانية وأن الواقع الديموغرافي في العراق شهد نمواً سكانياً بلغ (40) مليون نسمة، ويشكل فئة الشباب أكثر من (60 ٪) من العراقيين الذي تقل أعمارهم عن(24 سنة)، أي يصبح حوالي (700) ألف سنوياً منهم مستعدين لدخول سوق العمل، وأّن العراق مجتمع يزداد عدد سكانه بواقع مليون نسمة كل عام[١٧]،مما يؤثر على نصيب الفرد من الاحتياجات الأساسية (المواد الغذائية، والمياه، والخدمات العامة)، فضلاً عن ذلك تدهور الخدمات وزيادة حدة الضغوط الاجتماعية مع ازدياد حركة اللاجئين ومن الكفاءات إلى خارج

السنة	الترتيب العالمي من (178) دولة	نتيجة المؤشر (الدرجة من 120)	التصنيف (وضع الدولة)
2005	4	163.2	انذار عالي جدا
2006	4	109	انذار عالي
2007	2	111.4	انذار عالي
2008	5	110.6	انذار عالي
2009	6	108.6	انذار عالي
2010	7	107.3	انذار عالي
2011	9	104.8	انذار عالي
2012	9	104.3	انذار عالي
2013	11	103.9	انذار عالي
2014	13	102.2	انذار عالي
2015	11	104.5	انذار عالي
2016	11	104.7	انذار عالي
2017	10	105.4	انذار عالي
2018	11	102.2	انذار عالي
2019	13	99.1	انذار

الدولة، وكذلك حالات العنف بين أفراد المجتمع؛ مما يولد ارتفاع معدلات الهجرة الطوعية نتيجة لتدهور المستوى المعيشي والاقتصادي لأبناء المجتمع فقد نزح أكثر من (4) ملايين عراقي بسبب الصراعات المختلفة في

السنة	الضغوط الديموغرافية	اللاجئين والنازحين	التظلمات الجماعية	القرار البشري هجرة الادمغة	التنمية الاقتصادية غير المتوازنة	الفقر والتدهور الاقتصادي	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الانسان وسيادة القانون	جهاز الامن	نخب الفصائل المسلحة	التدخل الخارجي
2014	8	8.5	10	8	8.1	7	8.7	7.7	8.7	10	9.6	7.9
2015	8.2	8.9	10	8.1	7.8	6.9	9.2	7.5	8.9	10	9.6	9.4
2016	8.1	9.4	9.8	7.9	7.5	6.8	9.2	7.8	8.9	10	9.6	9.7
2017	8.6	9.9	9.6	7.7	7.3	6.6	9.5	8.2	8.7	10	9.6	9.7
2018	8.7	9.6	9.3	7.4	7	6.3	9.2	8.3	8.4	9	9.6	9.4

البلاد لا سيما بعد أحداث (داعش)، ويمثل هذا العدد (11٪) من السكان لتتزعزع بعدها مقومات الأمن الإنساني والاستقرار المجتمعي وترتفع معدلات فقر النازحين (نحو 42 ٪) من إجمالي سكان العراق[١٨]، أما المؤشر الثاني يرتبط (بالمؤشرات الاقتصادية) منها عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية، وعدم المساواة في توزيع فرص التعليم والعمل وتبلغ نسبة السكان النازحين في العراق الذين تركوا التعليم بسبب النزوح (8،2٪)[١٩] من إجمالي سكان النازحين، مما ينتج عنه تصاعد النزاعات والانقسامات واستمرار تدهور الوضع الاقتصادي وذلك وفقاً للمؤشرات الدالة عليه والمتمثلة في معدلات الدخل القومي، وحجم الدين العام، ومعدلات ارتفاع نسبة الفقر اذا وصلت في العراق في عام 2020 الى أكثر من(31،7٪)[٢٠] ليبلغ عدد الفقراء بموجب هذا الارتفاع (11) مليوناً و (400) الف فرد يقابله انخفاض معدلات الاستثمار وارتفاع معدل البطالة ليتجاوز (40٪) في عام [٢١]2020في مجتمع تصل فيه الموازنة إلى 100 مليار دولار يضاف إلى ذلك سلبيات التدهور في قيمة العملة وانخفاض قوتها الشرائية، أما فيما يتعلق (بالمؤشرات السياسية والأمنية) سوء الأوضاع الأمنية وافتقار النظام إلى المصداقية والشفافية والاتهام المتبادل بين النخبة السياسية الحاكمة بالفساد والتربح من المال العام، وارتفاع نسبة المقاطعة للانتخابات والتشكيك في نتائجها، إذ سجلت الانتخابات النيابية الاولى في عام 2005 نسبة مشاركة (79 ٪) ، في حين تراجعت هذه النسبة قليلاً في انتخابات عام 2010 بمعدلمشاركة (62،4 ٪)، واستمر هذا التراجع التدريجي في انتخابات عام 2014 حينما وصلت نسبة المشاركة إلى (60 ٪) ،وصولاً إلى التراجع الحاد في المشاركة في انتخابات عام 2018 حينما بلغت نسبة المشاركة (44،5 ٪)[٢٢] ، مما يولد الكثير من الاحتجاجات والتظاهرات وكثرة الاعتصامات المدنية وهذا ما شهدته البلاد خلال عام 2019–2021، كل هذه الاسباب واهمها الفساد يولد لنا دولة هشة تؤدي إلى زيادة حدة تدهور قدرة الدولة

على تقديم الخدمات العامة، بما يعني تراجع دورها الأساس في تقديم الخدمات للمجتمع، هذا الواقع يشجع على تعطيل أو تعليق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان، وفي تقرير معهد غالوب حول النظام والقانون في العالم لسنة 2020 ، الذي يهدف إلى قياس مدى قدرة مؤسسات الدولة البيروقراطية والأمنية في توفير الأمن من خلال دراسة أجريت في (144) دولة حلّ العراق في المرتبة (57) بـ(81) نقطة[٢٣]، ينتج عن ذلك ظهور حالة من الازدواجية الأمنية، وتتمثل في وجود نخبة من رجال الأمن غير خاضعي للمحاسبة، أو ميلشيات تدعم النظام الحاكم، وقد تكون بالضد من النظام الحاكم وتأتمر بأوامر دول اقليمية مجاورة ويكون تأثيرها سلبياً على النظام السياسي وآمن وسلام في البلاد.[٢٤]

كل ذلك بسبب أن المعطيات التي تكونت بها الدولة بعد عام 2003 والقنوات التي جرى في ظلها تكوين النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة وصعودها وآليات عملها أدت الى تجميد العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي يجد فيها الانسان حلولاً لمشكلاته القائمة، وأدت الى تحويل الدولة الى مؤسسة يكون للنخب الحاكمة فيه حصصاً تختلف نسبتها بين جماعة وأخرى، فقد استنزفت سنوات التدخل التي عانى فيها العراق من الاحتلال تحت مسمى الحرب على الإرهاب كل الثروات والخيرات الداخلية للبلد، وكان يزداد سوءًا مما أدى إلى إنهاك البلاد اقتصاديًا وعرقلة الصناعة والسيطرة على ممتلكات الدولة وتدمير الكثير من البُنى التحتية مما دفع بتأخر الاقتصاد، وهو ما ساهم بشكل كبير بتراجع عملية التنمية حتى بعد سحب القوات الأمريكية من العراق ، لكن تمكنت الدولة من الحفاظ على تماسكها وتوازنها الداخلي والسيطرة على مجريات الأمور فيها، إلا أن الاحتلال الأمريكي أدى إلى تقويض مؤسسات الدولة وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني، يقابل ذلك أن العراق مُحاط بين أقطاب إقليمية متصارعة على طوال التاريخ، فالعراق ليس مكاناً يمكن تجاهله أو عزله وجميع دول الجوار(تركيا – أيران – السعودية) أرادوا استثمار هشاشة الوضع العراقي لتحقيق مكاسب أو لدرء مخاوف، أو لربح نفوذ تفاوضيّ، أو لمجرد البحث عن دَور، بقى العراق ساحة لتصفية الحسابات بين هؤلاء الفواعل، وهذا ما استغلته الجماعات المسلحة مثل تنظيم الدولة في العراق والشام "داعش" وسيطر على ثلاث محافظات ممازاد من هشاشة النظام السياسي والامني وطغى توصيف الارهاب على كل الاعتبارات الاخرى في العراق[٢٥]، ففي آخر تقرير لمؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2020 تم تصنيف العراق كثاني أكثر دولة تضرراً من الإرهاب، إذ تشير معطيات التقرير أّن أغلب الهجمات الإرهابية استهدفت بالدرجة الأولى المدنيين، الممتلكات الخاصة، المؤسسات الأمنية والمؤسسات الاقتصادية ، والتدهور الوضع الأمني كلف الدولة العراقية خسائر كبيرة، إذ تسبب العنف في خسارة العراق لـ (٪26) من ناتجه المحلي الإجمالي، بتكلفة مالية قدرها (177) مليون ونصف المليون دولار إضافة لذلك يشير التقرير الى أن ميزانية التسلح في العراق تمثل (٪9،1) من الناتج المحلي الإجمالي؛ وهو ما يعكس التكلفة الباهظة التي يدفعها العراق جراء حالة اللأمن التي استنزفت وما زالت تستنزف ميزانية الدولة من جهة أخرى.[٢٦]

لكن بعد هزيمة داعش في عام 2017، تحسنت درجة مؤشر الدولة الهشة في العراق بشكل طفيف مع ظهور تقدم في المجال الأمني ومع ذلك بقي العراق يتمتع

بمستوى عالٍ من التعرض للمخاطر وقدرة محدودة للدولة ويحتل مرتبةً عالية بين الدول الأكثر هشاشة، بسبب أن العراق يواجه ضغوطاً مالية شديدة ناجمة عن انهيار أسعار النفط، ونخبة سياسية مجزأة، واستياء شعبي واسع النطاق متمثل باحتجاجات عام 2019 ، وبعدها تم تشكيل الحكومة المطولة في يونيو، ومما زاد ضعف العراق هو تعرض البلاد لفيروس كوفيد- 19 (كورونا) وتداعياتها على مختلف جوانب الحياة، ووصف تحليل هشاشة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في آب / أغسطس 2020 السيناريو الأكثر احتمالا للعراق على مدى الأشهر الثمانية عشر المقبلة بعبارات قاتمة: «ستتفاقم نقاط الضعف الحالية بشكل كبير بسبب جائحة كورونا وتأثيراته في مختلف القطاعات؛ سيؤدي هذا إلى إضعاف المجتمع العراقي والحكومة ولكن لن يؤدي إلى زعزعة استقراره بالكامل» ، يمكن العثور على دليل لمدى هشاشة العراق في الحالة الضعيفة لنظام الرعاية الصحية في البلاد في مواجهة الجائحة وحذرت دراسة للبنك الدولي صدرت في أواخر أيلول /2020 من أن «العراق على شفا كارثة بعد ما يقرب من عقدين من بدء حرب العراق، لا تزال البلاد عالقة في فخ الهشاشة وتواجه تزايد عدم الاستقرار السياسي والتشرذم، والمخاطر الجيوسياسية، والاضطرابات الاجتماعية المتزايدة، والانقسام العميق بين الدولة ومواطنيها».[٢٧]

المطلب الثالث

تداعيات ومستقبل الدولة الهشة في العراق

أولا : تداعيات وانعكاسات الدولة الهشة على العراق

إن أحد التحديات المحددة في عالمنا ، الآن ولسنوات عديدة قادمة ، سيكون التعامل مع الدول الضعيفة وسيئة الحكم ، الدول التي هي على وشك الفشل ، أو في الواقع ، الدول التي فشلت بالفعل ، تخلق هذه الأزمات بيئات من الفوضى والصراع والفضاء غير الخاضع للحكم [٢٨]، وفيما يخص العراق تنبهنا المؤشرات بتراكم فشل وهشاشة الدولة في العراق الذي يترتب عليه تحديات خطيرة تهدد مستقبله وكيانه ، لاسيما أن الازمات السياسية في العراق تنعكس سلباً على النظام السياسي وما زالت تعطل مؤسسات الدولة في القيام بوظائفها وبقاء العراق ضمن دائرة الدول الهشة ، ومن أبرز هذه التداعيات هي[٢٩]:

1 –هي تراجع مكانة الدولة سواء على الصعيد الدولي او المحلي وضعف حضورها السياسي والدبلوماسي والامني.

2 –عدم احترام القانون من قبل الجهات السياسية الفاعلة في البلد، مما يؤول ذلك الى ضعف الثقة بين المواطن والدولة من جهة وبين المواطن والقانون من جهة أخرى، وهذا تعمل على تغذيته العديد من القوى التي تحاول اضعاف الدور الحكومي قبال تمكين قوتها وسطوتها، وقد يكون العكس فمع وجود منظومة قانونية متقدمة إلا أنها تبقى من دون تطبيق، إلا في حالات محددة، حيث يمكن استخدامها لمعاقبة مناهضي الفساد، أو المطالبين بحقوقهم، أو المجرمين واللصوص من الطبقات المسحوقة.

3– تراكم اعداد المؤسسات الحكومية المعنية بالفساد او الرقابة المالية لكن من دون وجود الية توضح عملها بشكل صحيح او التفريق بين التداخل والتشابه بأعمالها، وهذا يؤشر الى ان تأسيس تلك المؤسسات هي من اجل اشباع رغبات بعض الشخصيات التي لا تحصل على مكان في المغانم السياسية والحكومية، سعيا منها لتحقيق مصالحها على حساب المصلحة العامة للدولة او الشعب.

4 –تفشي الظلم وغياب العدالة الاجتماعية والمعاناة التي تعاني منها الطبقات المجتمعية، فضلا عن تفشي

الفقر وزيادة معدلات البطالة بين الشباب، وضعف التنمية المستدامة او غيابها بشكل كامل عن الخطط السنوية للحكومة.

5 –تغذية الفوارق المذهبية والمجتمعية من قبل بعض الجهات الفاعلة لاستغلالها كعامل ضغط تلوح به من اجل تحقيق مغانمها السياسية خصوصا في اوقات الانتخابات.

6– وجود العديد من الفصائل المسلحة والجهات السياسية التابعة للخارج، فضلا عن فقدان الهوية الوطنية، وغياب سيطرة الدولة على قرارها السياسي بسبب التأثيرات التي تحدثها تلك الدول من خلال ادواتها وأذرعها السياسية والعسكرية في الداخل.

7 –استشراء الفساد بكل أشكاله، نهب المال العام، التهرب الضريبي الجمركي والسيطرة عليه من قبل مافيات السلاح.

8 –تراجع البنية التعليمية بجميع مفاصلها، مع وجود جهات تعمل على ذلك من خلال ضرب القدوات المجتمعية وقادة الرأي الذين يعدون احدى ادوات التصحيح في البيئة المجتمعية.

9 –الاستبداد السياسي الذي تمارسه بعض الجهات من خلال فرضها للإرادات الشخصية والحزبية من دون مراعاة الجهات السياسية الاخرى المشاركة في العملية السياسية والقرار السياسي في البلد.

10 –الضغط الذي تمارسه الحكومة على الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال تحميلها فواتير الفساد والقرارات الخاطئة التي تحصل نتيجة سوء الادارة لمفاصل الدولة.

11 –ضرب القدرات الذاتية للشباب من خلال عدم تمكينهم بإدارة مفاصل الدولة والمؤسسات الصناعية والاقتصادية في البلد، واللجوء الى الاستعانة بالقدرات الخارجية مقابل اموال طائلة.

12 –غياب مبادئ حقوق الانسان في التعامل مع المواطنين وعدم وجود آلية تنضم ذلك.

ثانياً : مستقبل العراق في ظل هشاشة الدولة

في ظل المؤشرات السابقة نلاحظ العراق يعاني من هشاشة ثلاثية (هشاشة دولة ونظام سياسي، هشاشة مجتمع، هشاشة اقتصاد) فعند أي أزمة سياسية يتصدع البنيان الاجتماعي والاقتصادي ويدب فيه الخراب والدمار والانشقاق وتفقد الدولة تماسكها وتستفحل أزمتها مما يؤدي في نهاية المطاف الى الدمار والانهيار، وتتغذى هذه الهشاشات الثلاث وتتضافر مع بعضها لتنتج لنا كيانا سياسيا اقتصاديا اجتماعيا مفككا.[٣٠]

لذا لا يكمن أن نتوقع أن العراق يتمكن في المدى القصير والمتوسط الخروج من دائرة الهشاشة والفشل بسبب الصراعات السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية وحالة الانقسام الحاد في الطبقة السياسية الحاكمة وتهديدات الإرهاب والتفكك وضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتردي الأوضاع الاقتصادية، الامر الذي يتطلب تبني استراتيجيات طويلة الاجل لبناء دولة متينة وقوية ومتماسكة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وقيادة قادرة على تنفيذ الاستراتيجيات وتجاوز الارادات الخاصة للقيادات السياسية وتحويلها لصالح البلاد مما يؤدي الى تجاوز أزمة الثقة بين القيادات السياسية وانعكاساتها على مؤسسات إدارة الدولة وهي من أهم العقبات التي تقف أمام خروج العراق من نفق هشاشة الدولة، إذاً الدولة العراقية لعام 2020 هشة لكنها ليست ميؤوساً منها، وقد تكون الانتخابات العراقية المقرر إجراؤها في عام 2021 الفرصة الأفضل لإعادة ترسيخ ثقة الشعب العراقي في نظامه السياسي المجزأ وغير التمثيلي بشكل متزايد، ويجب أن تكون زيادة

مشاركة الناخبين وزيادة الاحزاب والتيارات السياسية غير الطائفية مصدر تفاؤل للدورة الانتخابية لعام 2021، لكنهما يتطلبان دعمًا من الجهات الفاعلة الدولية المحايدة ومؤسسات المجتمع المدني العلمانية.[٣١]

ثالثاً: مقترحات للنهوض بالعراق من دولة هشة الى دولة فاعلة

السؤال هنا : كيف يمكن أيجاد مقاربة واقعية ومسؤولة تستند الى ماهو ممكن ، من ناحية المعطيات الاجتماعية والسياسية أو من ناحية الأطر الدستورية والقانونية المعتمدة بما يؤدي الى الخروج من كل مايعانيه العراق وتحويله الى فرصة لاعادة ترميم المؤسسات وتطور بناء الدولة ؟

وبما أن العراق دولة تعاني من جملة تحديات (داخلية، ودولية، واقليمية)، لذلك يتطلب الأمر منا ايراد ابرز الحلول للنهوض بواقع العراق والخروج من كل ما يعانيه، وصولا به الى دولة مرنة تستطيع التعامل مع تلك التحديات بشكل موضوعي، والحد من آثارها السلبية ورد ع خطرها، وتقوية قوى الجذب التي تجعل الدولة اكثر تماسكا واندماجا وتبعدها عن خطر الانهيار، ذلك للحؤول دون هشاشة الدولة والوصول بها إلى تأدية واجباتها تجاه مواطنيها، وتلبية تطلعاتهم. فضلا عن استعادة العراق دوره الطبيعي ليكون فاعلا أساسيا على الساحة الاقليمية والدولية

وأهم تلك المقترحات:

1–أولوية العراق يجب أن تتمثل في إعادة تركيز التسوية السياسية في البلاد على التنمية واستعادة سلطة مؤسسات الدولة الرسمية على الجهات غير الفاعلة الحكومية، ويجب التحول الى مشروع الدولة فالعراق منذ عام 2005 يوصف بأنه دولة رخوة هشة ولايزال هذا الوصف.

2– الاستفادة من المؤشرات التي تصيغها المنظمات الدولية ، والكيفية التي تصب في معالجتها بالتنسيق والتعاون مع الخبراء المحليين والدوليين.

3– معالجة وتشخيص الأسباب والعوامل التي أدت إلى وقوع العراق ضمن الدول الهشة ، بتطبيق برامج وتدابير علمية وفق مدة زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تضعها الدولة .

4– سن التشريعات القانونية التي تجرم نشر الخطابات التي تغذي روح الكراهية والتعصب الديني والقومي والطائفي بين مكونات الشعب، توجيه وسائل الإعلام بإشاعة الوعي وتعزيز الهوية الوطنية وكيفية مواجهة التحديات التي تحيق بالمجتمع والدولة .

5–تفعيل سبل المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وذلك بتشجيع المواطنين على ممارسة حقوقهم السياسية طبقاً للدستور ومن خلال المسارات والمنصات والكيانات الديمقراطية الشرعية، ووضع آلية رقابية تفرض الشفافية والمحاسبة السياسية على النخب الحاكمة للحد من إستشراء الفساد والمحسوبية.

6– تعزيز وصول قيادات الحكم بالانتخابات، وتدعيم ذلك عن طريق توعية الناخبين بأختيار المرشحين الذين يعملون للصالح العراقي وليس لمصالح شخصية أو طائفية، وكذلك العمل على ضمان نزاهة الانتخابات باستخدام وسائل حديثة واستغلال التطورات التكنولوجية، واستضافة لجان دولية مختصة ومحايدة للاشرلف على الانتخابات لضمان تمثيل الشعب بكل مكوناته تمثيلا حقيقياً.

7–تعزيز الاقتصاد العراقي من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية بالتنسيق مع اللجان المتخصصة في البرلمان بشأن وضع آلية اقتصادية فعالة للقضاء على الفساد خاصة الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ، وذلك من

خلال (إعادة توزيع الرواتب – تفضيل الكفاءات بشفافية مطلقة –..الخ)، التعاون مع المنظمات الدولية والدول المتقدمة اقتصادياً، باستثمار الموارد المتاحة وإنتاج مصادر متنوعة تعزز الاقتصاد العراقي وخلق فرص للشباب لأن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تستفد من فئة الشباب التي تشكل نسبة عالية مقارنة بعدد السكان ، وإدخالهم في سوق العمل، جراء تفشي الفساد المالي وتدهور الواقع الاقتصادي وعدم الإفادة من الواردات المالية الناتجة من تصدير النفط، والنهوض بالواقع الاقتصادي واستثمار تلك الطاقات الشبابية الهائلة التي تعاني البطالة وإيقافها عن البحث على مصادر للدخل مثل الجماعات المسلحة .

8- بناء قوات أمنية عسكرية على أساس الكفاءة والقوة بعيداً عن الطائفية والحزبية، ونزع سلاح الجماعات المسلحة والعشائر باستخدام كل الوسائل التي تكشف عن قوة وهيبة الدولة لإشاعة الأمن والأمان والاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي.

9-حرمان الاطراف الخارجية من الوصول الى الداخل العراقي يكون من خلال اقامة دولة عراقية قوية ومستقرة وذات سيادة.

مضامين وتصورات ختامية :

ختاماً، وبعد أن تطرقنا إلى واقع ومؤشرات الدولة الهشة في العراق، ينتج لدينا تساؤلات: هل يصح القول أن العراق وصل إلى هذه المرحلة بفعل عوامله الداخلية فقط؟ أم كان للعوامل الخارجية تأثير أيضًا؟ وأي تلك العوامل هو المؤثر الأكثر فعالية؟ هل هي العوامل الداخلية أم أن العوامل الخارجية التي أشعلت لهيب تلك التوترات الداخلية؟

يمكننا القول إن عوامل متعددة ساهمت في خلق دولة هشة في العراق ، وكانت وراء عدم الاستقرار وغياب الوحدة الوطنية، وهيمنة صورة الانقسام والتشتت والصراع في المشهد السياسي العراقي، وأن العاملين الاساسي وراءهما هما العامل الدولي المتمثل بالاحتلال الامريكي وسياساته في العراق وقيامه بحكومة شبه متكاملة وضعيفة توافقية يحقق بها بقاءه وأهدافه ، وخلق أجواء غياب الهوية الوطنية المشتركة لأطراف العملية السياسية، بالاضافة الى العامل الاقليمي الذي لايقل أهمية في تأثيره وانعكاساته المباشرة على العملية السياسية في العراق، لذا نقول أن العاملين الدولي والاقليمي كانا الاسباب الرئيسية وراء خلق دولة هشة في العراق لاتستطيع أن تنهض بأعبائها ومهامها، يقابلها نتاج داخلي وارادة النخبة المحلية التي كانت السبب الاكثر فاعلية وتأثيرا في عدم قيام حكومة كاملة الارادة والسيادة، إذ غابت الهوية الوطنية والمصالح الوطنية المشتركة وتقديم الهويات الطائفية والقومية والحزبية الضيقة ، وتراكمات الماضي هي من رسم شكل المشهد السياسي العراقي ومحاولة كل طرف حصول على امتيازات على حساب المصلحة الوطنية العليا، وتواطؤ القيادات السياسية التي تسلمت السلطة في العراق لأسباب عقائدية وقومية فسح المجال أمام التدخلات الخارجية – الإقليمية والدولية – مما أفقد الدولة سمعتها وهيبتها أمام مواطنيها في الداخل وحضورها في الخارج ، وفقدت المقومات التي تستطيع بها مواجهة التحديات والاجندات الداخلية والنهوض بواقع الحياة بكل جوانبها ، وهذا مايثبت صحة فرضية البحث، إذاً الدولة العراقية الهشة هي نتاج إرادة خارجية وسلوك داخلي وأداء سياسي فاشل ساهمت العوامل والمصالح الدولية والاقليمية المتضاربة في خلق مناخه ودفعه الى الضعف والهشاشة والانقسام وغياب الهوية الوطنية، إذاً هناك

مجالات قلق حول مستقبل بناء الدولة في العراق، والتي إذا لم يتم التعامل معها بطريقة مركزة ومستدامة ، والتي ممكن أن تؤدي إلى حلقة مفرغة من الهشاشة والأزمات ، لكن هذا لايعني أنها مسألة صعبة ومستحيلة فبناء الدولة هو عملية سياسية تستغرق وقتًا طويلًا لتصبح شاملة، والعراق يواجه عقبات كثيرة تقف في طريق بناء الدولة، والعمل على تبني عقد سياسي واقتصادي واجتماعي يؤدي بناء دولة متينه وقوية مستقرة سياسياً ، توفر كل أسباب الرفاه الاقتصادي والاجتماعي تعمل لصالح الاجيال الحالية وتؤمن لصالح الاجيال في المستقبل.

الهوامش :

1. فارس حسن المهداوي ، مخاطر عمل مراسلي الفضائيات الدولية في الدول الهشة : دراسة حالة العراق ، المجلة الاكاديمية في النمارك ، العدد 25 ، السنة الثالثة عشر ، 2020 ، ص171.

2.مبروك ساحلي ، مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار في الجزائر، في مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي ، الجزائر ، المجلد 5 ، العدد 2 ، كانون الاول/2018 ،ص15.

3.نقلا عن : فارس حسن المهداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص172.

4.Suda Perera. State Fragility. DLP: Developmental Leadership Program . Concept Brief . 3/ 2015. p1.

5. الرائد باسم شعبان ، الدولة الهشة معوقات دعمها ، مجلة الجيش ، قضايا دولية – المعهد العالي اللبناني ، بيروت – لبنان ، العدد 368 ، السنة الثانية والثلاثون ، شباط /2016 ، ص20 .

6. Carlen Mcloughlin. Topic guide fragile states governance social development resource center. university of Birmingham . UK. 2012. p 10.

7. نقلا عن : ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان ، ص311.

7. أسامه شهاب حمدي ، الدولة الراكدة ، صحيفة المدى ، العراق ، العدد (4853) السنة الثامنة عشرة، 18/ كانون الثاني/ 2021 ، ص6.

8. Carlen Mcloughlin. I bid. p .10.

9. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة العلوم السياسية ، الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت – لبنان ، 1981 ، ص 802.

10. Carlen Mcloughlin. I bid. p .11.

11. نعوم تشومسكي ، الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007 ، ص 137

12. Fund for Peace. .2018 Fragile States Index at: https://bit.ly/(OVPQ .p3.2019/4/10 accessed on

13. نبيل حسين ، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات معهد الدوحه ، قطر ، العدد 37 ، اذار / 2019 ، ص 116 .

14– سلطان جاسم النصراوي ، مسارات العراق في مؤشر الدولة الهشة ، بحث منشور في مركز الفرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العراق ، 2021/6/21 .

15– من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

THE FUND FOR PEACE FPP. FRAGILE STATES INDEX. Washington. D.C. اعداد مختلفة

16. من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

THE FUND FOR PEACE FPP. FRAGILE STATES INDEX. Washington. D.C. اعداد مختلفة

17. عادل عبد الحمزة، عشر سنوات بعد الربيع العربي الانعكاسات السياسية والامنية في العراق، مؤسسة فريدريش أيبرت، عمان ، اذار/2021، ص16.

18. عادل عبد الحمزة، مصدر سبق ذكره، ص16 .

19. عادل عبد الحمزة، مصدر سبق ذكره، ص17 .

20. دراسة اجرتها الوزارة بالتعاون مع جهات 0 دولية.. وزير التخطيط: جائحة كورونا تسببت بارتفاع نسبة الفقر في

العـراق إلـى (31،7٪)، 08–07–2020، https://mop.gov. iq/activities_ministe r/

21. وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات التشغيل والبطالة، على الموقع الالكتروني الرسمي الاتي : http:// www.cosit.gov.iq/.

22. وسام شاكر السراي ، تعزيز الممارسات الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، برنامج سياسات العراق ، بغداد ، 2020 ، ص9.

23. عادل عبد الحمزة، مصدر سبق ذكره، ص13 .

24. صادق طعمة البهادلي ، الموازنة الاتحادية الهشة وتناقضات تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، سلسلة اصدارات مركز البيان والدراسات والتخطيط ، العراق، 2021، ص 9.

25. NATE HAKEN -SARAH COCKEY. IRAQ'S IMPROVING TRAJECTORY

FFP . 2020 FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT . Washington .. 2020 . p37_38 .

26. عادل عبد الحمزة، مصدر سبق ذكره، ص13 .

27. John Calabrese. Iraqs Fragile States in the time of covid-19. accessed on 2020/12/8 . https:// www.mei.edu/publications/iraqs-fragile-state-time-covid-19

28. Stewart Patrick . weak links : fragile states . global threat. and international security . oxford university .new York. 2011 . p3.

29. علي الهاشمي ، الدولة الرخوة : هل العراق أنموذجاً ، مركز الاعلام الدولي ، العراق ، منشور في 2021/5/26 ، على الموقع الاتي : https://imhussain.com/section31/2848

30. سلطان جاسم النصراوي ، مصدر سبق ذكره .

31. Katherine Lawlor -Ketti Davison . Iraq is fragile but not hopeeless : how iraqs fragility undermines regional stability. isw . Washington .2021/1/19

المصادر :

أولاً : الموسوعات والمعاجم

1–عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة العلوم السياسية ، الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت – لبنان ، 1981.

2–ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضه العربيه ، بيروت – لبنان .

ثانياً : الكتب

1–نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007 .

ثالثاً : الدوريات والبحوث

1–أسامه شهاب حمدي، الدولة الراكدة ، صحيفة المدى ، العراق ، العدد (4853) السنة الثامنة عشر ، 18/ كانون الثاني/ 2021 .

2–الرائد باسم شعبان ، الدولة الهشة معوقات دعمها ، مجلة الجيش ، قضايا دولية – المعهد العالي اللبناني ، بيروت – لبنان ، العدد 368 ، شباط /2016 .

3–سلطان جاسم النصراوي ، مسارات العراق في مؤشر الدولة الهشة ، بحث منشور في مركز الفرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العراق ، 2021/6/21 .

4–صادق طعمة البهادلي، الموازنة الاتحادية الهشة وتناقضات تحقيق التنمية المستدامة في العراق، سلسلة اصدارات مركز البيان والدراسات والتخطيط، العراق، 2021 .

5–عادل عبد الحمزة، عشر سنوات بعد الربيع العربي الانعكاسات السياسية والامنية في العراق، مؤسسة فريدريش أيبرت ، عمان ، اذار/2021.

6–فارس حسن المهداوي، مخاطر عمل مراسلي الفضائيات الدولية في الدول الهشة: دراسة حالة العراق، المجلة الاكاديمية في النمارك، العدد 25 ، السنة الثالثة عشر ، 2020 .

7–مبروك ساحلي، مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار في الجزائر، في مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي ، الجزائر ، المجلد 5 ، العدد 2 ، كانون الاول/2018.

8–نبيل حسين، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات معهد الدوحة، قطر ، العدد 37 ، اذار / 2019.

9–وسام شاكر السراي، تعزيز الممارسات الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، برنامج سياسات العراق ، بغداد ، 2020.

رابعاً : اللغة الانكليزية

1–Carlen Mcloughlin، Topic guide fragile states governance social development resource center، UK ، university of Birmingham، 2012.

2–Fund for Peace، 2018 Fragile States Index، p3،2019/4/10 accessed on at: https://bit.ly/ (OVPQ)

3–2020 FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT ، Washington ، FFP، 2020 .

4–John Calabrese، Iraqs Fragile States in the time of covid–19، 2020/12/8 accessed on at: https:// www.mei.edu/publications/iraqs–fragile–state–time–covid–19

5–Katherine Lawlor –Ketti Davison ، Iraq is fragileI not hopeeless : how iraqs fragility undermines regional stability، isw ، Washington، 2021/1/19.

6–SARAH COCKEY، IRAQ'S NATE HAKEN IMPROVING TRAJECTORY

7–Stewart Patrick ، weak links : fragile states ، global threat، and international security ، oxford university ،new York، 2011.

8–Suda Perera، State Fragility، DLP: Developmental Leadership Program ، Concept Brief ، 3/ 2015، p1.

9–THE FUND FOR PEACE FPP، FRAGILE STATES INDEX، Washington، D.C

خامساً : شبكة الانترنت

1–دراسة اجرتها الوزارة بالتعاون مع جهات 0 دولية.. وزير التخطيط: جائحة كورونا تسببت بارتفاع نسبة الفقر في العراق إلى (31،7٪)، 08–07–2020، https://mop.gov.iq/activities—ministe r/

2–علي الهاشمي ، الدولة الرخوة : هل العراق أنموذجاً ، مركز الاعلام الدولي ، العراق ، منشور في 2021/5/26 ، على الموقع الاتي : https://imhussain.com/section31/2848

3–وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات التشغيل والبطالة، على الموقع الالكتروني الرسمي الآتي :http:// www.cosit.gov.iq/

الخطوات الإجرائية لبناء الدولة في العراق ما بعد 2003

أ.م.د طارق عبد الحافظ الزبيدي

ملخص البحث :

المجتمعات البشرية اليوم تتسابق وتتنافس من اجل الحصول على أهم المعايير الدولية التي تهتم في خدمة المواطن وطرق معيشته و طبيعة الانظمة القائمة، فضلا عن شكل الدول الاكثر تطوراً، لذلك اخذت المنظمات الدولية في وضع معايير للدولة الفاشلة والدولة الناجحة، لكي يتم التمييز بين الدول ومدى تحقيق الشروط المطلوبة، وغالباً ما تكون الدول العربية و الاسلامية من الدولة التي تأخرت كثيراً في السباق والتنافس مع الدول الغربية، والسبب لا تتحمله الانظمة السياسية فحسب بل المجتمعات ايضا، لذلك اصبح الاهتمام بموضوع الدولة وبنائها وفق اسس صحيحة الشغل الشاغل، وفي مقدمة الاولويات .

إن الكتابات عن بناء الدولة في العراق غزيرة و متعددة، لكن بعضاً منها يحمل أفكارا مهمة لكنها صعبة التطبيق او بمعنى ادق تحتاج لوقت اكثر مما ينبغي ، كونها تحمل إطاراً تنظيرياً فكرياً و رؤية شاملة لمجمل القضايا القائمة، والقليل منها ممن تحمل أفكارا إجرائية سهلة ومتيسرة التحقيق، لذلك نحتاج نحن كل الدراسات النظرية والاجرائية لكن يجب ان يتم تحديد سلم الاولويات، ووضع خطتين، احدهما قصيرة الامد تأخذ على عاتقها الخطوات الاجرائية سهلة التحقق، والخطة الثانية طويلة الامد تهتم بالمستقبل و تحديد المعالم التي يجب ان تكون عليها الدولة العراقية في المستقبل .

المقدمة ...

يُعد موضوع بناء الدولة من المواضيع المهمة والضرورية لما له من صلة وثيقة بترتيب حياة الناس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتُعد دولة المؤسسات بحد ذاتها مقياساً لرقي وتقدم الأمم والشعوب، وبالتالي فهي فكرة مقبولة بل هي طموح تسعى لتحقيقها كل التجمعات البشرية المعاصرة.

في العراق الدولة تعاني منذ التأسيس عام 1921 م من أزمات كثيرة، متعددة ومعقدة، ولكن تعقد المشهد اكثر ما بعد التغيير السياسي في عام 2003 م، وانبرى العديد من المفكرين والباحثين للكتابة عن بناء الدولة لأهميتها ودورها في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلا عن ادوارها الايجابية الاخرى التي تمارسها وتحققها دولة المؤسسات الرصينة، لكن الكثير منهم يكتب عن الدولة وهو يقصد السلطة، ويكتب عن الدولة وهو يقصد الحكومة، حيث اكبر الاشكاليات التي يواجهها مفهوم الدولة هو التداخل بينه وبين مفاهيم اخرى هذا من جهة والاهتمام بالتنظير

اكثر من التطبيق من جهة اخرى .
عندما يتم الحديث عن بناء الدولة في العراق لا يعني ان الدولة غير موجودة، لكن فيها تشوهات وفيها ازمات كثيرة تحتاج الى جهود كبيرة تتناسب مع مكانة واهمية الدولة ذاتها، بمعنى انها دولة ضعيفة غير فاعلة على جميع المستويات المحلية والاقليمية والدولية، في حين ان الدولة المنشودة يجب ان تكون دولة قوية وفاعلة على جميع المستويات.

أهمية البحث

ترتبط أهمية البحث بموضوع الدولة ذاتها، إذ ان بناء الدولة مطلب و ضرورة فطرية و اجتماعية و سياسية و قانونية، لان غياب الدولة (اللا دولة) يعني الفوضى، فالرغم من اهمية وجود السلطة السياسية بعدها اهم ركن من اركانها ، إلا انها لا يمكن ان تحل محلها او تكون بديلا عنها، حيث وجود السلطة خارج اطار الدولة يجعل من التجمع البشري اشبه بالتجمع القبلي، وبالتالي يصبح تجمعا خاليا من الضوابط و القوانين و الانظمة .

-أهداف البحث

تتمحور اهداف البحث حول ضرورة بيان اهم الاجراءات الممكنة و القابلة للتطبيق والتي نستطيع من خلالها بناء الدولة في العراق بما يتناسب مع الظروف السياسية و الاجتماعية التي يعيشها العراق ما بعد 2003 ، وهدف الدولة هدف سام تسعى له كل التجمعات البشرية والحاجة اخذت تزداد مع مرور الوقت وظهور المستجدات على الساحة السياسية الاقليمية و الدولية .
-إشكالية البحث
تتعلق اشكالية البحث بجدلية بناء السلطة وبناء الدولة، وكيف يتم تغليب الثانية على الأولى، والسؤال الابرز هنا: هل يتعارض بناء السلطة مع بناء الدولة؟ثم ما اسباب فشل محاولات بناء الدولة العراقية على مر التاريخ منذ التأسيس لغاية يومنا الحالي؟ وتتمخض عن هذه الاشكاليات تساؤلات كثيرة منها: كيف يمكن بناء الدولة بطرق واجراءات واقعية ممكنة بعيداً عن التنظيرات غير القابلة للتطبيق؟

-فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان بناء الدولة يحتاج لتظافر للجهود الحكومية و الشعبية ، فلا يمكن ان يكون بناء الدولة هي رغبة شعبية فحسب، بل يجب ان تكون رغبة حكومية ايضا كون الاخيرة تمتلك الموارد و الإمكانات التي تمكننا من بناء الدولة، ثم هناك ضرورة الى الابتعاد عن النظيرات و المثاليات والاعتماد على الخطوات الاجرائية القابلة للتطبيق).

-منهجية البحث

اعتمدت البحث على منهجين أساسيين، الاستنباطي و الاستقرائي ، حيث تم الانتقال من العام الى الخاص عند (دراسة فكرة الدولة بشكل عام و الانتقال الى خصوصية الدولة العراقية) ، وكذلك تم الانتقال من الخاص الى العام عند (دراسة التجربة العراقية في التحول الديمقراطي ما بعد 2003 و اثرها في ترسيخ بناء الدولة بكل مفاصلها) ، فضلا عن استعمال عدد من المقتربات و المداخل ، منها تبعاً لما يقتضيه الحال،ونظراً لشمولية الموضوع واتساعه ، فقد اعتمدت الدراسة المدخل التاريخي في محاولةلبيان اهم الوقائع او الحوادث التاريخية التي لها علاقة بجوهر الموضوع، وكذلك تمت الاستعانة بالمدخل التحليلي لدراسة ومتابعة أبرز كتابات المفكرين و الباحثين حول اجراءات بناء الدولة في العراق وتحليل آرائهم وتصوراتهم، كما لم

تغفل الدراسة أهمية المدخل المقارن ومحاولة اللجوء إليه كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك لاسيما موضوع المقارنة بين بناء السلطة وبناء الدولة التي هي الهدف المنشود .

-هيكلية البحث:

ولغرض التحقق من صحة الفرضية من عدمه، سوف تقسم الدراسة على ثلاثة محاور ، المحور الاول لدراسة مفهوم الدولة و اهميتها، و المحور الثاني لمتابعة الخطوات الاجرائية الدستورية لبناء الدولة . أما المحور الثالث فقد خصص لمتابعة الخطوات الاجرائية السياسية لبناء الدولة. أما المحور الرابع فسوف يخصص لموضوع الخطوات الاجرائية العسكرية لبناء الدولة .

المحور الاول: مفهوم الدولة وأهميتها

الدولة تنظيم اجتماعي يهدف الى خدمة الفرد والمجتمع، لكن ليس بالضرورة كل مجتمع سياسي منظم دولة حتى إن امتلك هذا المجتمع سلطة سياسية قادرة على فرض الارادة ، ففي « الدولة ترتدي السلطة سمات لا نجدها خارجها « ، على حد تعبير جورج بوردو[١]، إذ ان الدولة تمثل الجزء الاعلى من الكيان السياسي وهي ارقى من الاجزاء الجماعية في هذا الكيان[٢]،وتتميز عن سائر الاشكال الاخرى من المجتمعات الانسانية في احرازها السيادة ، حيث ينقل احد الباحثين عن (جان بودان) بأن « الدولة ذات سيادة لأنها تصدر الاوامر للجميع ولا تقبل تلقي الاوامر من احد ، لذلك اصبح لأوامرها قوة القانون، و بالتالي تصبح اوامر الدولة ملزمة لكل من يخضع لتشريع الدولة « [٣] ، و الدولة بوصفها سلطة ذات سيادة و فعالة فإنها توصف بأنها شرعية اذا تقبل رعاياها على وجه العموم حرصاً على تسوية منازعاتهم[٤]، وهناك من يصنف طبيعة الدول الى صنفين ، اولهما الدولة الايجابية التي تهدف الى خدمة الفرد وهي مقبولة وشرعية ، و الثانية الدولة السلبية التي تتجاهل اهداف الفرد ورغابته وهي مرفوضة وغير شرعية.[٥]

غالباً ما تختلط مشكلة الدولة مع مشكلة السلطة حتى بدا التفريق بينهما معقداً بالرغم من الوضوح الدلالي بين الاثنين، من حيث ان الدولة تمثل المؤسسات التي يمكن تطويرها دون الارتباط بشخص معين عكس السلطة التي غالباً ما ترتبط بشخص صاحب السلطة [٦]، لذلك لابد من التمييز بين الدولة والحكومة والسلطة، إذ ان معنىالدولة لا ينحصر فقط بالسلطة الحاكمة (الحكومة ومؤسساتها)[٧] بل هو موضوع واسع يتضمن بناء مؤسسات رصينة لا تتغير بتغير أصحابها بل هي راسخة وثابتة وفق مبادئ راسخة وثابتة أيضا، لكن لابد من التأكيد ان جميع الدول تمارس السلطة و تسيطر على الشعوب عن طريقها.[٨]

العراق غالباً ما يوصف بأنه « مجتمع قديم و دولة حديثة «[٩]، وهذا يدل على عمق الوجود المجتمعي المتجذر في عمق التاريخ مقابل حداثة الدولة في اطار معالمها المعاصرة، وهذا ما يطلق عليه البعض عبارة (ثنائية التقليد و الحداثة) ، حيث يستشهد احد الباحثين بالتجربة اليابانية في بناء الدولة ، ويمكن نقل التجربة الى العراق كون الظروف السياسية والامنية و العسكرية تتشابه بين الدولتين.[١٠]

الدولة العراقية ما قبل 2003 كانت دولة مركزية شمولية (في ظل سلطة دكتاتورية مستبدة). أما الدولة العراقية ما بعد 2003 تتسم بكونها دولة فيدرالية تعددية (في ظل سلطة ديمقراطية منتخبة) لكنها تعاني من مشاكل لا تعد ولا تحصى، لذلك اخذت جميع القوى و الاحزاب السياسية تدعو الى ضرورة بناء دولة المؤسسات (دولة القانون) .

إن موضوع بناء الدولة في العراق هو حاجة ضرورية

ملحة لاسيما ان العراق اليوم يعيش في مرحلة مخاض عسير لبناء مشروع وطني شامل بعيد عن التخندقات الدينية والقومية والمذهبية، وفي مقدمة هذا المشروع هو بناء دولة مدنية تستوعب الجميع من جهة وتحترم القانون والدستور بعده الركيزة الاساسية لبناء الدولة الناجعة من جهة اخرى .

المحور الثاني : الخطوات الإجرائية الدستورية لبناء الدولة

1- اعتماد النظام الرئاسي

النظام السياسي في العراق ما بعد 2003 نظام برلماني، حيث نص الدستور العراقي الدائم في المادة الاولى منه الى « نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي[١١]»، لكن اثبتت التجارب العملية على مدى اكثر من 18 عاما ان النظام البرلماني في العراق لا يصلح كونه ادى الى ضعف السلطة التنفيذية وشتت جهودها ، هذا لا يعني ان الخلل بطبيعة النظام البرلماني بل في تطبيقه والظروف السياسية و البيئية و الامنية و الاجتماعية و الاقتصادية التي يعشها العراق ، إذ ان افضل الدول استقراراً هي المملكة المتحدة (بريطانيا) ، وهي تعتمد النظام البرلماني ، لذلك لا يوجد ما يمنع من تعديل أي مادة بالدستور لطالما يساهم هذا التعديل في بناء الدولة في العراق[١٢].

بناء الدولة الفاعلة محلياً و اقليمياً و دولياً يحتاج الى قوة تطبيق القانون ويحتاج الى تحديد المسؤولية، لذلك فإن الدعوة الى تعديل المادة الدستورية بتحويل العراق من النظام البرلماني الى الرئاسي هو من اجل ان تتحدد المسؤولية ويكون الرئيس هو المسؤول الاول عن كل نجاح او فشل، ثم النظام الرئاسي يمنع اي تدخل في عمل السلطة التنفيذية و عدم تهديدها بسحب الثقة بحسب مصالح النواب، ثم ان النظام الرئاسي يحقق قوة للنظام، و القوة المنشودة لا نقصد بها القوة التعسفية بل قوة القانون.

2- إصدار القوانين التي أقرت دستورياً

إن تحويل النظام السياسي من النظام البرلماني الى الرئاسي لا يعني ذلك تغييب دور السلطة التشريعية بل على العكس مهامها تصبح اكثر اهمية، ويقع على عاتقها اكمال جميع التشريعات اللازمة بالذات تلك التشريعات و القوانين التي اشار إليها الدستور بعبارة (وينظم ذلك بقانون) ، حيث منذ 2005 حتى اليوم توجد نصوص دستورية واضحة الدلالة تحتاج الى اصدار قوانين بعدد من القضايا لكل جميع البرلمانات السابقة اخفقت في اصدارها،لعل من ابرزها ما يلي [١٣]:

1-المادة (9) ثانياً حيث تنص على « تنظم خدمة العلم بقانون « .

2-المادة (12) اولاً حيث تنص على « ينظم بقانون علم العراق وشعاره ونشيده الوطني بما يرمز إلى مكونات الشعب العراقي « .

3-المادة (12) ثانياً حيث تنص على « تنظم بقانون الاوسمة والعطلات الرسمية والمناسبات الدينية والوطنية والتقويم الهجري والميلادي « .

4-المادة (18) رابعاً حيث تنص على « يجوز تعدد الجنسية للعراقي ، وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً التخلي عن اية جنسية أخرى مكتسبة، وينظم ذلك بقانون « .

5-المادة (48) تنص على « تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد «، ووضحت ذلك المادة (65) اولاً:« يتم انشاء مجلس تشريعي يدعى بـ»مجلس الاتحاد» يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته ، وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب « .

6–وغيرها من القوانين التي لم يصدرها مجلس النواب كقانون النفط و الغاز بحسب نص المادة 112.

إن إصدار جميع القوانين الدستورية هو ما تتطلبه دولة المؤسسات الرصينة، لذلك فالدعوة لها هي ضرورة لا غنى عنها ، حيث يعطي هذا الاجراء دعما قويا للدولة ومؤسساتها .

المحور الثالث : الخطوات الإجرائية السياسية لبناء الدولة

1- تحقيق الوحدة الوطنية

قوة أي دولة من قوة و تماسك شعبها ، لذلك نجد اكثر الدولة قوة تلك التي حققت قدراً من الوحدة الوطنية بين افرادها ، و الوحدة الوطنية هي ليست شعارا انتخابيا مؤقتا او توجها خطابيا، بل يجب ان يكون برنامج عمل لأي حكومة تتطلع الى بناء دولة قوية داخلياً لكي تنعكس هذه القوة على موقفها الخارجي ، و قوة الدخل اساس قوة الدولة خارجياً ، وقوة الداخل العراقي تتحقق من خلال عدة اجراءات لعل من ابرزها الوحدة الوطنية وحل جميع الخلافات بالحوار البناء ، وهكذا تتم تقوية الموقف الخارجي للعراق من خلال قوة الداخل.[١٤]

صحيح ان العراقيين قد اختلفوا في وسائل تحقيق هذه الوحدة المنشودة كلاً حسب رأيه وبيئته وفكره و خلفيته الايديولوجية ، لكن الذي يدعو الى الايجابية هو اتفاق الجميع على ايجادها و تحقيقها، لذلك الذي يهم العراقيين تحقيق الوحدة الوطنية بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في تحقيقها ، وهنا لابد من التأكيد ان تحقيق الوحدة الوطنية و التسامحلا تحقق المصالحة الوطنية وبناء السلام فحسب بل تساهم في بناء الدولة المدنية القائمة على اسس متينة من التلاحم والاندماج[١٥]، بمعنى ان الوحدة الوطنية اهم مرتكز لبناء دولة قوية متماسكة[١٦] .

2- تجريم الطائفية

أدرك العراقيون بمختلف توجهاتهم (العلمانية والدينية) خطر الطائفية، حيث وظفت سياسياً من قبل بعض السياسيين ممن يطمح بمنصب حسب الاستحقاق، وتم توظيفها اجتماعياً من قبل بعض الاطراف التي تطمح بالنفوذ الاجتماعية و الوصول الى الزعامة بأيسر الطرق و اقصرها، ووظفت دينياً ممن يحاول ان يستثمر الدين في المنافع الدنيوية و يعمل على اضفاء القدسية على أي عمل بشري يقوم به بغض النظر عن قربه و بعده عن مقاصد الشريعة، و بغض النظر عن الاستثمارات الطائفية و تعدد استعمالاتها، يبقى السؤال الجوهري في اطار دولة المؤسسات هو: ما موقف الدستور من هذه الظاهرة الخطيرة ؟ وهل تم اصدار قانون يتناسب مع حجم اضرار وخطورة الطائفية؟

الدستور العراقي اشار اشارة واضحة لا تقبل التأويل على تجريم الطائفية وفق المادة (7) منه ، لكن القانون رقم (32) لسنة 2016 الذي صدر بعنوان (قانون حظر حزب البعث و الكيانات والاحزاب و الانشطة العنصرية و الارهابية و التكفيرية)والمستند على نص المادة اعلاه ، «يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له ، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت اي مسمى كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق ، وينظم ذلك بقانون « [١٧] ، يفترض ان يتبعه قانون منفصل يختص بتجريم الطائفية لكي تكون دلالته واضحة غير متداخلة مع قانون حظر حزب البعث وعقوباته ايضا واضحة مختلفة عن

القانون اعلاه.

إن خطورة الظاهرة جعلت الكثير يوصفها بالهوية القاتلة، حيث يرى أحد الباحثين ان اخطر الهويات القاتلة هي الهويات الطائفية المسيسة، حيث نقل هذه الهويات من مجالها المجتمعي والثقافي الى مجالها السياسي [١٨] ، لذلك التركيز على تجريم الطائفية لان الدولة المنشودة من اهم شروط بنائها انها دولة وطنية لا تسمح بتفضيل شخص على شخص، والمعيار الوحيد المعتمد يجب ان يكون (المواطنة)، فضلا عن ذلك ان الطائفية كظاهرة هي من اخطر الظواهر التي تهدد كيان وجود الدولة وتماسك افرادها.

المحور الرابع : الخطوات الإجرائية العسكرية لبناء الدولة

1- التجنيد الإلزامي

الجيش من اهم عوامل وجود الدولة ، حيث اكد ميكافلي في كتابه «الأمير» على اهمية الجيش ودوره الجوهري في بناء الدولة الوضعية القوية [١٩]، و بالتالي فإن المجتمعات تحتاج الى الجيوش القوية حتى في اوقات السلم ، إذ ان جميع الدول بحاجةلبناء جيش قوي يحافظ على هيبتها و وجودها[٢٠].

الجيش في العالم العربي بشكل عام وفي العراق على نحو الخصوص عانى من الاستبداد والتدخل السياسي في عمله ، لذلك نجد الملاحظات حول ادائه كثيرةمنها استعماله من الانظمة السياسية في قمع الشعوب .

بعد التغيير السياسي في العراق 2003 حدثت هناك انتقالات كبيرة في المؤسسة العسكرية خاصة من ابرزها تحول طبيعة النظام من الرؤية الاستبدادية الى الديمقراطية، و من بين التحولات الاخرى ايضا إلغاء التجنيد الالزامي الذي كان يفترض على كل مواطن عراقي اتم الثامنة عشرة من عمره، و حول اعادة العمل به من عدمه اختلف العراقيون بين رافض و بين مؤيد، و هنا بغض النظر عن ايجابيات و سلبيات الفكرة،يبقى التساؤل عن مدى اهمية هذا التجنيد على مسار بناء الدولة العراقية المعاصرة .

ابتداءً فالدعوة الى التجنيد الالزامي هي مطلب دستوري اكثر ما هو مطلب شعبي، لذلك نذهب مع ضرورة اعادة التجنيد الالزامي كون الاخير يحقق نوعا من الارتباط المعنوي بالدولة و اهمية الدفاع عنها من قبل الجميع بغض النظر عن الانتماءات الفرعية، و يساهم في تحقيق نوع من الانسجام والتعارف و التكاتف بين مختلف محافظات العراق والتي هي بمثابة تنوع مجتمعي مختلف الاطياف، كذلك ان التجنيد يساعد الدولة على ان تستفيد من الطاقات الشبابية و استثمارها بشكل يحقق قوة عسكرية قادرة على الدفاع عن العراق ارضاً وشعباً .

2- حصر السلاح بيد الدولة

يعد وجود السلاح خارج اطار الدولة اكبر تهديد تواجه كل الانظمة السياسية ، في الدول الغربية علمت على تقنين وجوده من خلال وجود قاعدة بيانات واضحة و دقيقة لكل من يمتلك قطعة سلاحمرخص وفق شروط معينة. أما في دول العالم الثالث بشكل العام و العراق على نحو الخصوص فالسلاح ينتشر بشكل لافت من دون وجود اي احصائيات دقيقة حول من يمتلكه ، مما تسبب بفوضى في عملية البيع و الشراء و التداول للأسلحة غير المرخصة، مما قد يستعمل هذا السلاح في جميع العمليات الارهابية و الاجرامية.

حاولت جميع الانظمة السياسية في العراق للسيطرة على السلاح لكنها فشلت ، بالرغم من وسائل الترغيب (شراء السلاح) ، ووسائل الترهيب (المحاسبة القانونية) ، إلا ان نسبة ما تم تقييده من الاسلحة لا يتجاوز نسبة 50٪ مما هو موجود عند الاهالي ، وقد ساهمت ظروف امنية و سياسيةفي فرص الحصول و اقتناء السلاح بشكل اكثر

مما كان عليه الحال ما قبل 2003 .

إن الدعوة الى حصر السلاح بيد الدولة ليس المقصود منه سحب السلام من جميع المواطنين بل المقصود ان الدولة تسيطر على كل قطعة سلاح موجودة واعطائها الى المواطن حسب الاحتياج (الدفاع عن النفس او الوظيفة تتطلب ذلك)، ووفق قانون واضح لا يسمح ببقاء أي قطعة سلاح خارج اطار الدولة .

يخطئ من يظن ان بناء الدولة يتحدد بإجراء معين بل ان عملية البناء عملية تراكمية يتداخل فيها المادي و المعنوي والسياسي والقانوني، فضلا عن التمازج بين المتطلبات التي تحميل طابع الاصالة مع طابع المعاصرة [٢١].

الخاتمة والاستنتاجات والمعالجات

الدولة العراقية كانت وما زالت تعاني من مشاكل كثيرة ، اغلب تلك المشاكل يحتاج الى حلول اجرائية اكثر من الحلول التنظيرية ، واكبر التحديات التي توجه الدولة العراقية بعد 2003 هي ضعف تطبيق القانون ، وعدم تحديد المسؤولية في الانجاز او الاخفاق ، فالجميع ينسب النجاح لنفسه و الجميع يرفض الفشل ويبعد المسؤولية عنه ، ما يتطلب ذلك حلولا إجرائية تمس طبيعة النظام السياسي البرلماني الذي اثبت من خلال التجربة انه السبب الرئيسي في ضعف القانون و عدم تحديد المسؤولية، و جميع الاجراءات المنشودة لا يكتب لها النجاح من دون وجود رغبة مشتركة بين الحكومة المنتخبة و الشعب العراقي .

وقد توصلت الدراسة لعدد ممن الاستنتاجات لعل من أبرزها ما يلي :

1–العراق يمثل نقطة اتصال مهمة في المنطقة العربية ، لذلك فهو يؤثر ويتأثر بالدول الاقليمية، لذلك فعملية اعادة بناء الدولة فيه تحتاج لمساعدة اقليمية و دولية بالإضافة الى الجهود المحلية التي تبذل بهذا الخصوص .

2– لا توجد عصا سحرية لإكمال اجراءات بناء الدولة العراقية بشكل مباشر ووقتي، بل ان جميع المتطلبات تحتاج الى اجراءات تشريعية و تنفيذية لتحقيقها وتحتاج ايضا لإيجاد البيئة الملائمة و الخصبة .

3–بالرغم من ان الغالبية العظمى من الشعب العراقي تؤمن بضرورة بناء دولة قوية، إلا ان القليل منهم يرفض بناء دولة قوية خاصة ممن هو مستفيد من ضعف الدولة ، بل يسعى الى بقاء الدولة ضعيفة ويعمل بكل وسعه الى تحقيق ذلك، وهذا القليل ليس جهة محددة بل هو فئة قليلة جدا لا تمثل السواد الاعظم من العراقيين الراغبين بدولة قانونية قوية تستطيع ان تفرض القانون على الجميع دون استثناء.

وقد توصلت الدراسة لعدد من المعالجات التي قد تساهم في بناء الدولة، ولعل من أبرزها :

1–التعديل الدستوري المقترح في البحث لتحويل النظام السياسي من نظام برلماني الى رئاسي يحتاج الى معالجات صحيحة لكي تتمكن القوى الساعية الى التعديل من تمرير التعديل ويمر دون رفض ثلثي ثلاث محافظات عراقية على ذلك، والمعالجة المقترحة هنا ان يتم التعديل لهذه الفقرة مع اضافة فقرتين أخر، احداهما تهم الجانب الكردي والثانية تهم المناطق الغربية من العراق ، بمعنى ان التعديل سوف يرتكز على ثلاث قضايا مهمة وجوهرية يمثل رغبة جميع مكونات الشعب العراقي الرئيسية .

2–ضرورة اجراء الاحصاء السكاني بأسرع وقت ممكن كون اغلب المشاكل القائمة بين اقليم كردستان وحكومة المركز مرتبطة بشكل مباشر بهذا الاحصاء الذي سوف يحل الكثير من المشاكل، واولها موضوع نسب المقاعد في المحافظات، و تمثيل المواطنين في المناطق المتنازع عليها .

3–من ضرورات بناء الدولة تقويم العملية السياسية و بالذات العملية الانتخابية التي تمثل عصب الديمقراطية ، لذلك نقترح ضرورة اعتماد الرقم الانتخابي بدلا من الاسم في اي انتخابات تجرى في العراق ، كون الاسم ممكن حدوث تشابه فيه، وممكن ان يتم التزوير من خلاله. أما من خلال الرقم الانتخابي فسوف يتم منح كل مواطن مشاركة واحدة وفق رقم يتم استخراجه من رقم البطاقة التموينية التي تحتوي على ارقام عوائل جميع العراقيين مع اضافة احرف بحسب تسلسل الفرد في العائلة، فمثلا للاب الرمز أ مع رقم البطاقة و الام رمز ب مع الرقم، وهكذا، عندئذ لا يمكن لشخص آخر ان يأخذ رقمك لكي ينتخب به ، بل رقمك واضح و محدد سواء مارست حقك في الانتخاب او امتنعت عن ذلك .

4–اصدار قانون يجرم الطائفية مثلا القانون الذي يجرم البعث، كون خطورة الاثنين متساوية، لذلك فالنص الدستوري في المادة السابعة قد اشار إليهما معاً لما لهما من اضرار على مجمل العملية السياسية.

5–ضرورة اصدار قانون التجنيد الالزامي لكي يساهم في تقوية مؤسسات الدولة العسكرية، ثم ذلك يساعد الدولة على ايجاد فرص عمل للعاطلين بمبالغ رمزية وفق توقيتات ليست طويلة الأمد، والاهم من ذلك سوف تستطيع الدولة ان تكون لديها قاعدة بيانات مهمة وموثقة لجميع المواطنين في سجل يعد لهذا الغرض لدواعٍ امنية او احصائية او غيرها.

6–ضرورة التثقيف من خلال جميع الوسائل المتاحة (مؤتمرات – ندوات – ورش عمل و غيرها) ، على ان الديمقراطية هي نظام قوة القانون و ليس نظام الفوضى، فلا يمكن ان يبقى المواطن بين خيارين لا ثالث لهما، اما الاستبداد او الفوضى ، بل يجب ان نحقق الديمقراطية القوية القادرة على بسط القانون وتوزيع الحقوق والواجبات بالتساوي.

الهوامش:

1. جورج بوردو ، الدولة ، الطبعة الثالثة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2002 ،ص17.
2. جاك ماريتان ، الفرد و الدولة ، ترجمة : عبد الله امين ، مراجعة : د. صالح الشماع ، د. قرياقوس موسيس ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1962،ص31 .
3. هارولد ج. لاسكي ، الدولة نظرياً و عملياً ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، 2012 ،ص18
4. جاك دوه نيد ييه دي فابر ، الدولة ، ترجمة : احمد حسيب عباس ، مراجعة : ضياء الدين صالح ، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ،1985 ، ص6.
5. عبد الله العروي، مفهوم الدولة ، الطبعة الاولى ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2014 ، ص14 .
6. علي حسن الفواز ، الدولة الديمقراطية بين ضرورة التكون و يوتوبيا الثقافة و القرابة ، مجلة الاسلام و الديمقراطية ، السنة /1 ،العدد/6 ، تصدر عن منظمة الاسلام و الديمقراطية ، بغداد ، اب ، 2004، ص131.
7. هارولد ج. لاسكي ، الدولة نظرياً و عملياً ، مصدر سبق ذكره ، ص21 .
8. ميكافيلي، كتاب الامير ، ترجمة : اكرم مؤمن ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة ، 2004 ، ص21 .
9. منتصر مجيد حميد ، كيانية العراق و مقومات النشوء و البقاء ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، السنة/2 ، العدد/1 ، تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، اذار، 2008، ص92
10. محمود عبد الواحد محمود ، ثنائية التقليد و الحداثة وبناء الدولة :المثال الياباني و الحالة العراقية ، في مجموعة باحثين ، بناء الدولة ، وقائع مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي، بغداد ، كانون الثاني ، 2012 ،ص164.
11. الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 .
12. عامر حسن فياض ، بناء الدولة المدنية و شقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، مجلة فكر حر ، العدد/ 5 ، تصدر عن التجمع الثقافي في شارع المتنبي بالتعاون مع الجمعية العراقية للعلوم السياسية

، بغداد ، 2008 ، ص ، ص 24–25.

13. الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 .

14. طارق عبد الحافظ الزبيدي ، السياسة الخارجية العراقية و خياراتها المستقبلية ، مجلة الرواق ، العدد/4 ، تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، بغداد ، شباط ، 2021 ،ص 14.

15. عبد السلام ابراهيم بغدادي، المصالحة الوطنية و بناء السلامفي العراق ، التحديات و الفرص ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة، بغداد ، 2020 ، ص75.

16. محمود احمد عزت البياتي ، بناء دولة العراق ، الفرص الضائعة ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2013 ، ص153.

17. الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 .

18. حسين درويش العادلي ، الدولة العراقية و مأزق الهوية ، مجلة حوار الفكر ، العددان / 52–53 ، تصدر عن المعهد العراقي للحوار ، بغداد ، كانون الاول ، 2020 ، ص58.

19. ميكافيلي، كتاب الامير ، مصدر سبق ذكره ، ص77 .

20. وصال نجيب العزاوي ، سعد صالح الجبوري ، الدولة نظرياتها و خصائصها ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011 ، ص102.

21. وليد سالم محمد ، ماسسة السلطة و بناء الدولة – الامة ، دراسة حالة العراق ، مجلة حوار الفكر ، السنة /13 ، العدد/44 ، تصدر عن المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد ، ايلول ، 2018 ، ص226 .

قائمة المصادر:

–الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 .

اولا : الكتب العربية و المترجمة.

1–جاك دوه نيد ييه دي فابر ، الدولة ، ترجمة : احمد حسيب عباس ، مراجعة : ضياء الدين صالح ، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ،1985 .

2–جاك ماريتان ، الفرد و الدولة ، ترجمة : عبد الله امين ، مراجعة : د.صالح الشماع ، د.قرياقوس موسيس ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1962.

3–جورج بوردو ، الدولة ، الطبعة الثالثة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2002.

4–عبد السلام ابراهيم بغدادي، المصالحة الوطنية و بناء السلامفي العراق ، التحديات و الفرص ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة، بغداد ، 2020.

5–عبد الله العروي، مفهوم الدولة ، الطبعة الاولى ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2014.

6–محمود احمد عزت البياتي ، بناء دولة العراق ، الفرص الضائعة ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2013.

7–محمود عبد الواحد محمود ، ثنائية التقليد و الحداثة وبناء الدولة :المثال الياباني و الحالة العراقية ، في مجموعة باحثين ، بناء الدولة ، وقائع مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي، بغداد ، كانون الثاني ، 2012 .

8–ميكافيلي، كتاب الامير ، ترجمة : اكرم مؤمن ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة ، 2004.

9–هارولد ج. لاسكي ، الدولة نظرياً و عملياً ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، 2012.

10–وصال نجيب العزاوي ، سعد صالح الجبوري ، الدولة نظرياتها و خصائصها ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011.

ثانياً : الدوريات.

1– حسين درويش العادلي ، الدولة العراقية و مأزق الهوية ، مجلة حوار الفكر ، العددان / 52–53 ، تصدر عن المعهد العراقي للحوار ، بغداد ، كانون الاول ، 2020.

2–طارق عبد الحافظ الزبيدي ، السياسة الخارجية العراقية و خياراتها المستقبلية ، مجلة الرواق ، العدد/4 ، تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، بغداد ، شباط ، 2021.

3–عامر حسن فياض ، بناء الدولة المدنية و شقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، مجلة فكر حر ، العدد/ 5 ، تصدر عن التجمع الثقافي في شارع المتنبي بالتعاون مع الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، 2008.

4–علي حسن الفواز ، الدولة الديمقراطية بين ضرورة التكون و يوتوبيا الثقافة و القرابة ، مجلة الاسلام والديمقراطية ، السنة /1 ،العدد/6 ، تصدر عن منظمة الاسلام و الديمقراطية ، بغداد ، اب ، 2004.

5–منتصر مجيد حميد ، كيانية العراق و مقومات النشوء و البقاء ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، السنة/2 ، العدد/1 ، تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، اذار، 2008.

6–وليد سالم محمد ، ماسسة السلطة و بناء الدولة – الامة ، دراسة حالة العراق ، مجلة حوار الفكر ، السنة /13 ، العدد/44 ، تصدر عن المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد ، ايلول ، 2018.

مجال العام .. ضرورة لتعزيز الدولة الفاعلة في العراق

أ.م.د عبد العزيز عليوي العيساوي
كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الأنبار

مقدمة:

بدأ الاهتمام بالمجال العام منذ نحو ستة عقود بعد أن وجد المفكر الالماني يورغن هابرماس أن ثمة منافسا جديدا للمجال السياسي، يتمثل بالمجال العام الذي يشغل الحيز الموجود بين المجال الخاص المتمثل بالأسرة والقبيلة والطائفة والقومية والديانة، والمجال السياسي الذي تدور فيه حركة السلطة والاحزاب، ولإزالة الالتباس بين المجال العام والمجتمع المدني اعتبر هابرماس أن الاخير ليس بالضرورة أن يمارس دورا سياسيا كما في الأول، إذ أن المجال العام الذي يوجد في الصحف وبقية وسائل الاعلام والمقاهي والمنتديات والساحات وكل التجمعات التي يمكن أن ينتج رأيا سياسيا مؤثرا، اصبح يمارس دور الرقيب على المجال السياسي، كما دخل في منافسة معه في مناسبات عدة، لكن أدوات هذه المنافسة اختلفت بين المجالين، ففي الوقت الذي يشهد فيه المجال السياسي تسابقا على الوصول للسلطة، يحرص المجال العام على تطبيق الوظيفة التواصلية المتمثلة بالنقاشات الواسعة والحوارات المعمقة التي تهدف لتنظيم وتنسيق الآراء التي تطرح في الفضاءات العامة بمختلف مشاربها، وتحويلها إلى أفكار تحقق المصلحة العامة يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار للدولة وبالتالي استقرارها داخليا، وزيادة فاعليتها خارجيا، وذلك ما يحتاجه العراق اليوم في ظل رغبته بامتلاك أدوات الدولة الفاعلة التي وإن كانت صعبة التحقق الا أنها يمكن أن تنشأ عن طريق اتباع مسارات عدة من بينها منح المجال العام الذي يمنح لأفراد المجتمع مساحات للنقاش في آراء وافكار سياسية يمكن أن تسهم في تنمية التجربة الديمقراطية الناشئة.

أولا: المجال العام

يعد يورغن هابرماس، وهو عالم اجتماع ومفكر ألماني، أول من تحدث عن المجال العام في كتابه «التحول البنيوي للمجال العام» الذي صدر في ستينيات القرن الماضي وتحدث مفصلا عن المجال العام والمصطلحات القريبة منه[1]، إذ عرف المجال العام بأنه «مجموعة من الأشخاص اللذين يجتمعون من أجل النقاش بشأن أمور تكتسي طابع المصلحة العامة»، واصبح المجال العام برأيه قادرا على قواعده وضوابط واعرافه الخاصة بإنتاج الخطاب وتوزيعه واستهلاكه، حتى اصبحت لديه القدرة على تمكين المجتمع من تنظيم نفسه بطريقة تولد حكاما وأفراد يسهمون في صنع الخير العام، عن طريق ايمان الأفراد بالانتماء للدولة مقابل قيام الأخيرة

بتأمين متطلبات الطرف الأول[٢]، كما يرى هابرماس أن الديمقراطية لا يمكن أن تعيش من دون إعادة بناء المجال العام، وتوفير فرصة للجدل السياسي الحر والمستقل، إذ أنه يمثل فرصة لتفعيل السيادة الشعبية للمواطنين عن طريق الحوارات الحرة داخله، ويحدد هابرماس أطر عامة للنقاشات التي يمكن أن تجري داخل المجال العام أبرزها[٣]:

1–تكافؤ فرص الانخراط في المجال العام.

2– المساواة في القدرة والحظوظ للمشاركة في العمل السياسي.

3– المساواة في حق التصويت على فقرات النقاش.

4– ضمان حق اختيار موضوعات النقاش لجميع.

5– للجميع ايضا حق المشاركة في المفاضلة للتوصل إلى أولويات النقاش.

ومن أجل أن يكون الشخص إنسانا مواكبا للتطورات التي تحدث في عصره، عليه أن ينضوي ضمن المجال العام، بغض النظر عن كونه غنيا أو فقيرا، سليما أو مريضا، شابا أو كبيرا في السن، رجلا أو امرأة، إذ أن المساهم في المجال العام يكون فاعلا في حال مشاركته بآراء سياسية ضمن اطار الفضاء العمومي عن طريق استخدام الأدوات المتاحة.[٤]

وعلى الرغم من أهمية النقاشات التي يشهدها المجال العام، الا أنها لا تكون مؤثرة الا في حال تحولها إلى تشريعات، ولا يمكن للنقاشات أن تلعب دورها المشرعن إلا بعد تحقيق شرطين، أولهما، مأسسة النقاش، أي أن الحوارات ينبغي أن تتحول إلى تشريعات تطبق في المؤسسات، والشرط الثاني هو انفتاح النقاش، أي أن القضايا الخلافية والنزاعية في محاولة لحلها[٥]، لكن المجال العام غير قادر على التأثير في كل زمان ومكان لا سيما عندما يحاول النظام السياسي التأثير في المجال العام وتقييده كي لا يكون مؤثرا في الشأن السياسي، وتحديدا على سلطة الفاعلين داخل المجال السياسي.[٦] والمشكلة نفسها يمكن أن تواجه المجال العام في حال تمددت سلطة القبيلة والطائفة والقومية والديانة إلى داخله، عندها ستحول الانتماءات العصبوية دون انبثاق خطاب سياسي وطني من المساحات التي يوفرها الفضاء العمومي.

ووفقا لكتابات هابرماس وآخرين، فإن المجال العام يعني النقاشات التي تكتسي طابعا سياسيا، وتكون مؤثرة على صانع القرار، وتدور في ذلك الحيز الموجود بين المجال الخاص بالأفراد كالانتماء للأسرة والقبيلة والطائفة والديانة، وبين المجال السياسي الذي تختص به الاحزاب والحكومة، ومكان المجال العام في الشوارع والساحات والارصفة والمقاهي والحدائق العامة، وكل منطقة يمكن أن يتجمع فيها الافراد للحديث بالسياسة شريطة ألا تكون ضمن حدود المجالين الخاص والرسمي.

من خلال ما تقدم يمكن القول إن المجال العام هو الميدان الذي تجري فيه النقاشات السياسية العامة، وقد ظهر عن طريق كتابات المفكر الألماني يورغن هابرماس، وكتاب أوربيين آخرين، أي أن المجال العام أوربي في ظهوره، وهنا وبعد المرور على مفهوم المجال العام، والأشخاص الذين يمكن أن يكونوا جزءا منه يمكن التساؤل: هل يوجد مجال عام عراقي؟ ما مظاهره؟ وكيف يمكن توظيفه في بناء الدولة الفاعلة؟

ثانيا: مظاهر المجال العام في العراق

على الرغم من أن ملامح وجود المجال العام بانت في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، من خلال الصحف والمقاهي والمنتديات والساحات العامة والتجمعات الاخرى التي يجري خلالها الحديث في الشأن السياسي، إلا أن هذا الفضاء بقي محدودا بسبب التضييق وملاحقة

المهتمين بالشأن السياسي وتراجع الدور السياسي للطبقة المثقفة وتقييد حرية الاعلام والتجمعات، ونتيجة لتلك الاسباب انحسر المجال العام بشكل كبير بعد مجيء العراق الجمهوري حتى التغيير الذي شهدته البلاد عام 2003، إذ اعقب هذا التاريخ ظهور الفضاء العمومي من جديد نتيجة لمساحة الحرية التي وفرتها التجربة الديمقراطية، والتي وعلى الرغم من المآخذ التي سجلت وما زالت تسجل عليها، إلا أنها كانت سببا في وجود مساحات للتجمع والتعبير عن الرأي تفوق ما كان الحال عليه سابقا.

إن المجال العام الذي ظهر في العراق بعد عام 2003 لم يكن واضح الحدود بسبب الاوضاع المضطربة التي مرت بها البلاد بعد هذا التاريخ، وعدم الاستقرار السياسي، والتداخل مع المجالين الآخرين، إلا أن ذلك لم يقطع سبل الاتصال والنقاش داخل المجال العام، وبالتالي التأثير خارجه خصوصا على المجال السياسي، ويمكن بيان أبرز مظاهر المجال العام في العراق بالآتي:

1-الاحتجاجات

يعد الاحتجاج أحد مظاهر المجال العام التي يمكن عن طريقها الضغط السلمي على الحكومات، من أجل تحقيق مصالح محددة، وجاء التزاوج بين حركات الاحتجاجكوسيلة للتعبير عن الرأي والانترنت كأداة للتعبئة والتحشيد ليزيد من قوة المجال العام.[٧] واظهرت الاحتجاجات التي شهدها العراق في تشرين الأول 2019 توظيفا لهذا التزاوج بعد خروج التظاهرات في اكثر من مدينة عراقية بالاعتماد على خدمة الانترنت للتواصل بين المساهمين فيها الذين استغلوا الساحات والأماكن العامة للتعبير عن آرائهم السياسية التي كانت سببا في تغيير الحكومة، واستبدال مفوضية الانتخابات وقانونها، فضلا عن تأثيرها على المزاج السياسي العام.

وعلى الرغم من بعض المآخذ التي سجلت على بعض المشاركين في الحركة الاحتجاجية، إلا أنها تمثل مظهرا واضحا لاستخدام الفضاء العمومي للتعبير عن الآراء السياسية.

2- المقاهي

يشير يورغن هابرماس إلى أن المجال العام وعلى الرغم من امتلاكه وظيفة سياسية واجتماعية، إلا أنه لا يتبع لأي جهة سياسية، بل هو مجال غير رسمي له موقع في المجتمع، ويوضح أن بداية نشأة المجال العام بدأت واستمرت في المقاهي والصالونات الأدبية التي كانت تحضر اليها فئة محددة من الافراد المنتمين للطبقة البرجوازية قبل أن يتسع النقاش السياسي ليشمل جميع أفراد المجتمع لما فيه تحقيق الخير العام.[٨] وتوجد في بغداد ومحافظات اخرى الكثير من المقاهي التي ترتادها النخبة المثقفة القادرة على إدارة النقاش في القضايا السياسية دون الوصول إلى حدود المجالين الخاص والسياسي، كما تشهد المقاهي والصالونات ندوات سياسية وحوارات معمقة بشأن القضايا الآنية المهمة، كتلك التي جرت بشأن قانون الانتخابات مثلا لاحتواء الجدل الذي اثارته التظاهرات بشأنه.

3- الساحات والأماكن العامة

إن وجود مساحة مناسبة يعبر فيها الافراد عن آرائهم بحرية يعني أن هذه المساحة هي المكان الذي يطرح فيه الافراد رؤيتهم للشؤون العامة، وينظمون إرادتهم الجماعية التي يفترض أنها انعكاس لمصلحة مشتركة، وهذه الإرادة تأتي نتيجة لقرار يتم اتخاذه بناءً على حوار حر وعقلاني يجري بين الأفراد، ويتمتع كل فرد بالحرية في طرح رأيه، ومناقشة الافكار التي يطرحها الآخرون،

كل ما تقدم يمثل مناخا لولادة المجال العام[٩]، ويمكن عد جلوس عدد من الاشخاص في مقهى، أو على أحد ارصفة شارع المتنبي في بغداد مثلا، أو تنظيم تجمع للنقاش بالقضايا السياسية في حدائق ابو نواس، مجالا عاما صريحا يمكن أن يفضي إلى المصلحة العامة.

4- المجتمع المدني

يخلط كثيرون بين المجال العام والمجتمع المدني اللذين لا يفصل بينهما سوى خيط رفيع متعلق بمقدار الاهتمام بالسياسة، فالمجتمع المدني يمكن أن يناقش قضايا سياسية اذا اقتضت الضرورة، لكن ذلك ليس شرطا لوجوده، بخلاف المجال العام الذي لا يولد دون التواصل المبني على النقاش بالأمور السياسية، ويمكن لأعضاء منظمات المجتمع المدني أن يوصفوا بأنهم فاعلين في المجال العام من خلال الاجتماع أو تنظيم فعاليات غير مسيسة للحديث بالشأن السياسي، أي غير مدعومة من حزب أو جهة سياسية لكنها تتحدث بالسياسة، وهذه الفعاليات موجودة بكثرة في العراق.

5- المجال العام الافتراضي

يعد المجال العام الافتراضي أحد أهم مظاهر المجال العام في العراق التي أثرت ولا زالت تؤثر في الشأن السياسي، إذ مارست بعض مواقع التواصل الاجتماعي دور في دفع الناس للتظاهر في احتجاجات تشرين الاول 2019، ونتج عن ذلك تغييرات سياسية مهمة، وعلى الرغم من الحديث عن اختراق المجال العام الافتراضي من قبل قوى سياسية متنفذة، إلا أنه يبقى يمثل أحد المظاهر المهمة للمجال العام الذي يمكن أن يحقق منافع كبيرة في حال توظيفه بشكل ايجابي.

ثالثا: المجال العام وأثره في بناء الدولة الفاعلة

تعني الدولة عند روسو كيان يؤسس لإشباع حاجات الافراد[١٠]، فالأفراد برأيه هم الذين يصنعون دولتهم ويقيمونها، لأن السلطة سلطتهم، ويجب ان يحكموا انفسهم بأنفسهم، وهذا التعريف يختلف مع اراء هوبز ولوك اللذين اكدا أن الفرد وافق على السلطة والخضوع للحاكم، أي ان الدولة تعني حكام ومحكومين[١١]، بينما كان جورج بوردو يرى أن الدولة التي قامت لتكون سلطة مجردة، تحولت إلى مؤسسات تمثل مصالح وامزجة القائمين عليها [١٢]، واعتبر أن التمييز بين الحكام والمحكومين لا يكون الدولة، لأن الدولة لا توجد لمجرد وجود فرد او جماعة قابضة على السلطة، بل توجد حين تنتقل السلطة من مالكيها القدامى إلى كيان جديد، لتكون السلطة غير مملوكة لأحد، بل ملك كيان اسمه « الدولة «[١٣]، وهذا ما حاول يورغن هابرماس الإشارة اليه حين ربط بين المجال العام والقدرة على التأثير السياسي وتبوأ السلطة، لاعتقاده بأن السلطة ليست حكرا على القائمين عليها، وأن القرار السياسي ينبغي أن لا يصنع فقط في السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل في المجال العام ايضا الذي يرى فيه فرصة لتحقيق السيادة الشعبية.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، شهد مفهوم الدولة وإدارتها تطورا فيما يتعلق بالإشارة إلى الأبعاد الديمقراطية للدولة، ومدى قدرتها على تفعيل المشاركة السياسية، وتعزيز دور المجتمع المدني، والقطاعات المجتمعية، بالشكل الذي يجعل الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها، ليذهب المفهوم الى ابعد من مجرد الادارة الحكومية، وعلى هذا الاساس عرف مفهوم ادارة الدولة بأنه تنظيم للعلاقة بين الحكومة والمواطنين، سواء كانوا افرادا، أم اعضاء في مؤسسات سياسية او اجتماعية او اقتصادية[١٤]، وهنا فتحت النظرة الجديدة للدولة الباب واسعا أمام المجال العام ليكون مؤثرا بإدارة الدولة عن طريق المساحة التي وفرتها له الديمقراطية، إذ يمكن للمجال العام النفاذ

إلى ساحة التأثير السياسي من خلال المجتمع المدني، أو باستخدام المجالات الاجتماعية الأخرى التي بدأت تعي قدرة القطاعات المجتمعية على تصويب مسار الدولة التي أذا ارادت أن تكون فاعلة فعليها التوجه نحو مصدر سيادة الدول وهو الشعب الذي توجد فئات كبيرة منه في المجالات العامة.

وفيما يتعلق بالعراق، فأن العلاقة بين المجال العام والمجال السياسي ضعيفة، وهذا الأمر انعكس على فاعلية الدولة التي عانت كثيرا من وجود فجوة بين الدولة والمجتمع تصاعدت خلال الخمس عقود الأخيرة، ولم تتمكن الأدوات الديمقراطية بعد 2003 من تقليصها، إذ أن فقدان الثقة بين الأفراد والسلطة أضاف اعباءً على الدولة وفاعليتها التي يجب أن تبدأ من البيئة الداخلية قبل أن تنطلق إلى الإقليم والعالم.

إن العلاقة التعاونية بين المجال العام والمجال الرسمي تعد أحد مقومات بناء الدولة الفاعلة في العراق لأن تقليص الفجوة بينهما يعني أن الفرد سيعود مؤمنا بالسلطة ويعدها نصيرا له خلال ممارسة طقوسه السياسية ضمن اطار المجال العام، وكذلك السلطة تكون خادمة للأفراد، وخصوصا اولئك الذين يمتلكون رأيا مؤثرا في المجال العام الذي يعد أحد اهم سبل تعزيز الولاء للدولة الوطنية القائمة على أساس القانون والمؤسسات، الأمر الذي يقوي ايضا فرص استعادة السيادة الشعبية.

وما يميز المجال العام هو ممارسة المشاركين فيه أدوارا سياسية دون أن يكونوا سياسيين، أي أن الجالسين في مقهى أو متنزه أو على رصيف غير معنيين بأي جهة سياسية حين يطرحون قضية سياسية للنقاش، شريطة أن لا تتعارض مع ثوابت الدولة، فمساحات المجال العام مفتوحة للجميع بغض النظر عن الانتماءات الأسرية والقبلية والطائفية والدينية، وغير ذلك من الانتماءات العصبوية التي بنيت عليها المحاصصة منذ عام 2003، والتي كانت أحد أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي، وستبقى كذلك، ما لم يكن هناك قرار سياسي حكيم يشارك في صياغته أو ابداء الرأي فيه الجمهور وأن كان بشكل غير مباشر عن طريق الافراد الفاعلين سياسيا المنضوين ضمن المجال العام.

وقد يعتقد كثير منا أن حدود المجال العام تنتهي عند المساحات التي يجتمع فيها المعنيون بالشؤون السياسية، إلا أن ذلك غير صحيح، لأن المجال العام خلق لينطلق من المجتمع إلى السلطة ويكون مؤثرا في اجراءاتها وقراراتها، وخير مثال على ذلك ما شهدته ساحات الاحتجاج من قضايا دفعت الحكومة لإجراء تغييرات جذرية في السياسات العامة التي لا تتغير بسهولة، بل أن حراكها غير الحكومة برمتها، ما يعني أن كون الدولة فاعلة من عدمه يعتمد بشكل كبير على مساحات المجال العام، وطبيعة القضايا التي تطرح فيها، فكلما كبر حجم القضية المطروحة، كانت الاستجابة من قبل الدولة مقترنة بقرارات مؤثرة، أي أن المجال العام يوفر أرضا صلبة للدولة، لا سيما وأن حدوده لا تقف عند حدودها، لأن الفضاء العمومي يكون احيانا مؤثرا في السياسة الخارجية للدولة، ولاحظنا ذلك في العراق حين طالب منضوون ضمن المجال العام بإكمال ميناء الفاو، واعترضوا على النفط المصدر إلى الاردن بأسعار مخفضة، ودعا آخرون إلى انسحاب القوات الاجنبية من البلاد، كما اثارت فئة من العراقيين قضية الاتفاقية الصينية.

الخاتمة

بغض النظر عن مدى استجابة السلطات في العراق للقضايا التي طرحت وما زالت تطرح ضمن نطاق المجال

العام، إلا أن هذا المجال وإن كان في مرحلة الصيرورة إلا أنه بات مؤثرا وفاعلا، وما دام كذلك يمكن توظيفه لتحويل العراق إلى دولة فاعلة، ويمكن المضي في هذا الاتجاه عن طريق التوصيات الآتية:

1–التعريف بمفهوم المجال العام عن طريق الندوات والورش ووسائل الاعلام التقليدي والجديد، ليعلم الأفراد الحدود الفاصلة بينه وبين المجالين الخاص والسياسي، لأن كثيرا من الفاعلين في المجال العام لا يعلمون أنهم منضوون فيه.

2–اضافة فقرات توضح مفهوم المجال العام إلى بعض المواد في الجامعات وخصوصا في مواد تدريس الديمقراطية في كليات واقسام العلوم السياسية، والمواد المرتبطة بالاجتماع في كليات واقسام الآداب، بهدف التعريف بهذا المفهوم، وبين مدى تأثيره في نشوء الدولة الفاعلة اقليميا.

3–توثيق مخرجات حوارات المجال العام وطبعها على شكل كتيبات توزع بشكل أفقي في جميع المحافظات للتعريف بدور هذا الفضاء، وتشجيع الافراد على دخوله للمشاركة في النقاشات التي يعتقدون أنها تحقق المصلحة العامة.

4–فتح قنوات تواصل بين السلطة التشريعية والفاعلين في المجال العام لمناقشة أهم المواد التي تجري مناقشتها ضمن إطار المجال العام، وتشريع المناسب منها، لأن هذه الخطوة ستمثل طفرة ايجابية مقارنة بعمر الديمقراطية في العراق، لأن هذه التشريعات ستكون نتاج لتفاعلات وحوارات الجماهير.

5–الاهتمام الحكومي بالقضايا التي تجد صدى واسعا في المجال العام مثل أزمات الماء والكهرباء والفقر والبطالة ورفع سعر الصرف، والاسراع في معالجتها، قبل أن تتحول إلى احتجاجات، ويمكن تشكيل لجنة معنية بمتابعة نشاط المجال العام.

6–الاستفادة من الآراء التي تطرح في المجال العام تجاه القضايا الخارجية، لأنها تمثل عينة استفتاء لآراء الشعب تجاه هذه القضايا، وبالتالي فأن التعامل الايجابي معها سيقلل الفجوة بين المواطن والسلطة من جانب، ويمنح العراق فرصة ليكون فاعلا اقليميا من جانب آخر.

7–طرح القضايا الخلافية مثل مشاريع قوانين الموازنة والانتخابات وجرائم المعلوماتية وحرية التعبير على المشاركين في المجال العام كوحدة لقياس رأي الجماهير تجاهها، والاخذ بالآراء المناسبة، وبالتالي تقليل حدة الاعتراضات عليها لاحقا.

8–التوظيف الايجابي للمجال العام الافتراضي (وسائل التواصل الاجتماعي) مع ابقاءه بعيدا عن سطوة المجال السياسي، أي استخدامه لمعرفة توجهات الجماهير للاستجابة للممكن منها، وكذلك يمكن أن يستخدم للتعريف بالإنجازات التي تقوم بها الدولة، حتى تتولد قناعات لدى الجماهير بفاعلية الدولة.

9–الاستفادة من المجال العام لزيادة المشاركة الانتخابية، التي تحقق الشرعية للسلطة، والتي يمكن أن تساهم بدورها في بناء الدولة الفاعلة، إذ أن الحوارات السياسية داخل المجال العام في حال أفضت إلى قناعة بالمشاركة في الانتخابات فإن ذلك من شأنه توجيه بوصلة النتائج نحو كفة الإرادة الشعبية التي إن تحققت فإنها ستحسن اختيار الطبقة السياسية القادرة على تحويل العراق إلى فاعل إقليمي، ودولة تحظى بالاهتمام العالمي.

الهوامش:

1. يورغن هابرماس وآخرون، قوة الدين في المجال العام، ترجمة فلاح رحيم، ط1، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، 2013، ص21.

2. عبد السلام إبراهيم بغدادي وعبد العزيز عليوي العيساوي، المجال

العام: إطار نظري مع إشارة إلى التجربة العراقية، ط1، بغداد، المكتبة القانونية، 2018، ص21–23.

3. علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية: كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي أن يكون للعيش معا، ط1، بيروت، منشورات ضفاف، 2015، ص219.

4. نيكولاس آدامز، هابرماس واللاهوت، ترجمة حمود حمود وشهيرة شرف، ط1، بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2016، ص7.

5.علي عبود المحمداوي، مصدر سبق ذكره، ص221.

6. ابتسام علي حسين، المجال العام في الدولة السلطوية: مفهوم القوة بين الخطاب والفاعلين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014/12/1، على الرابط:

21431/http://www.acrseg.org

7. عادل عبد الصادق، الاعلام الجديد وبروز الفاعلين الجدد في المجال العام، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، الجيزة، 2013، ص11.

8. اسماء حسين ملكاوي، اخلاقيات التواصل في العسر الرقمي: هابرماس انموذجا، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017،ص118.

9. عبد السلام ابراهيم بغدادي وعبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص83.

10.ليون هاردوايس ، الدين والدولة في فلسفة هيغل ، ترجمة قاسم جبر عبرة ، بغداد ، بيت الحكمة ، ط1 ، 2012 ، ص9 .

11. منذر الشاوي ، فلسفة الدولة ، عمان ، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012 ، ص44 .

12. جورج بوردو ، الدولة ، ترجمة سليم حداد ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط3 ، 2002 ، ص13 .

13. منذر الشاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص45 .

14. نعيم ابراهيم الظاهر ، ادارة الدولة والنظام السياسي الدولي ، اربد ، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، 2010 ، ص21 .

تعديل النظام السياسي العراقي كآلية من آليات التحول إلى دولة فاعلة

أ.م.د. مصدق عادل طالب

كلية القانون- جامعة بغداد

اعتنق دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النظام النيابي (البرلماني) الذي يقوم على ثنائية السلطة التنفيذية، والتعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن اعتناق الديمقراطية بعدة صور منها: عدم جواز تشريع قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية، وكذلك إقرار التداول السلمي للسلطة، وإقرار مبدأ سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها عبر الوسائل الدستورية المتمثلة بالانتخاب والاستفتاء.[1] وعلى الرغم من أهمية المبادئ الأساسية المذكورة أعلاه، غير أنَّ المشرع الدستوري لم يراعِ التطبيق السليم لمرتكزات النظام البرلماني بصورته التقليدية، وبالأخص التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الذي لم يتحقق بصورة كاملة، ولقد تجلى ذلك في عدم اعتناق الحل الرئاسي أو الحل الوزاري لمجلس النواب وفقاً لأحكام المادة (64/ اولاً) من الدستور باعتباره وسيلة توازن تمتلكها السلطة التنفيذية في مواجهة مجلس النواب الذي بإمكانه تحريك المسؤولية السياسية للوزارة، وهو الامر الذي أدى إلى هيمنة مجلس النواب على السلطة التنفيذية، والجنوح بالنظام السياسي العراقي المقرر في الدستور من النظام البرلماني الى نظام اقرب ما يكون الى النظام المجلسي. ولا يقتصر الامر عند حد الانحراف التأسيسي في صياغة نصوص الدستور فحسب، بل ان الممارسة السياسية في العراق – بعد نفاذ الدستور وقبله– قد أدت الى تحويل النظام البرلماني الذي يقوم على (فكرة الأغلبية النيابية الفائزة في الانتخابات) الى (فكرة الديمقراطية التوافقية التي تقوم على تقاسم السلطة بين مكونات الشعب).

وبناءً على ما تقدم تتمثل أهمية الدراسة في العديد من النواحي النظرية والعملية، إذ يتمثل أولها في استعراض الآليات والتحديات الدستورية والسياسية التي تواجه تعديل شكل النظام السياسي بعد ظهور العديد من الإشكاليات التي نشأت عن التناقض بين النصوص الدستورية وبين الواقع العملي (السياسي)، فضلاً عن طرح خارطة الطريق الخاصة بتحول النظام السياسي العراقي الحالي الى نظام سياسي آخر – كالنظام الرئاسي او المختلط – ينسجم مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في العراق من جهة، ويجعل من العراق دولة قوية قادراً على التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية من جهة اخرى.

وتتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة على مدى فاعلية شكل النظام السياسي العراقي الحالي وقابليته على بناء الدولة الفاعلة؟ وهل ان النظام البرلماني ما زال منسجماً مع الإرادة الشعبية في العراق، ام إنه يحتاج الى تعديل

من اجل ديمومة العملية السياسية، واستكمال متطلبات بناء الدولة العراقية؟

وما مستقبل النظام السياسي الحالي، وما آليات التحول الدستوري للنظام السياسي الأنسب كالنظام الرئاسي او المختلط؟

ومن اجل الوقوف على هذه الأحكام، لذا سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي، وذلك بتقسيم هذه الدراسة على المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: بناء الدولة وعلاقته بشكل النظام السياسي.

المبحث الثاني: آلية تعديل النظام السياسي في دستور العراق ومستقبله.

المبحث الأول

بناء الدولة وعلاقته بشكل النظام السياسي

تتنوع التعريفات التي أطلقت على مصطلح (بناء الدولة) أو (إعادة بناء الدولة)، وذلك بتعدد الفقهاء الذين تصدوا لهذا الموضوع، إذ يعرفه البعض بأنه (الوصول او تحقيق دولة عصرية قائمة على أسس المواطنة وسيادة القانون، فبناء الدولة هو عملية تتطلب خلق الشعور بالمواطنة وتنطوي على قيم وتوقعات وتصورات تتعلق بالدولة يتبناها الافراد والمجتمع المدني)[٢]، فيما يعرفه آخرون بأنه (دولة المؤسسات والقانون التي تضمن تحقيق الامن والاستقرار وبناء المؤسسات على أسس ديمقراطية، وإنَّ استكمال بناء الدولة المدنية هو مسعى مهم في مرحلة التحول الديمقراطي)[٣]، ونعرف بناء الدولة بالمعنى الضيق بأنه تأسيس المؤسسات الرسمية في الدولة، وبالأخص السلطتين التشريعية والتنفيذية.

يتضح من التعريفات أعلاه أنَّ بناء الدولة يقصد به الدولة التي يسود فيها مبدأ سيادة القانون والمؤسسات الدستورية التي تلتزم بحقوق المواطن وحرياته.

وبناءً على ما تقدم فإنَّ بناء الدولة يتجسد بثلاثة مظاهر، وهي سيادة القانون، وتكريس مبدأ المواطنة، وسلمية الحياة الحزبية، ومن ثم يتوجب توافر العديد من مقومات الدولة القانونية في عملية بناء الدولة، والتي أجمالها البعض بالآتي[٤]:

1- وجود دستور.
2- تكريس مبدأ سيادة القانون.
3- مبدأ الفصل بين السلطات.
4- مبدأ المشروعية وتدرج القواعد القانونية.
5- الاعتراف بالحقوق والحريات.
6- تكريس مبدأ المواطنة والمساواة امام القانون.

وبالمقابل يذهب آخرون الى تحديد العديد من المقومات التي يتحقق معها بناء الدولة، والتي تتمثل بالآتي:

1- بناء دولة الوطن والمواطن.
2- تكوين برلمان يحتوي الحكومة والمعارضة.[٥]
3- اعتماد حكومة تكنوقراط.
4- تأمين حقوق العراقيين.
5- تحقيق السيادة الوطنية التامة.
6- حماية الثروات الطبيعية كالنفط والغاز.
7- تعديل الدستور.[٦]

أما بشأن الأساس الدستوري لمقومات بناء الدولة في دستور جمهورية العراق لعام 2005 فإنَّ العلاقة بين التأصيل الدستوري للدولة وبنائها تعد من المسائل الجوهرية المرتبطة فيما بينها بارتباط لا يقبل الفصل أو التجزئة، فلا يمكن الحديث عن بناء دستوري سليم إلا من خلال سيادة حكم القانون والمؤسسات الدستورية.

وبالرجوع الى دستور جمهورية العراق لسنة 2005 نجد تنوع وتعدد الأسس الدستورية للدولة وبنائها، إذ تمثل اولها بالمادة (1) منه التي حددت شكل الدولة ونظام الحكم بالنص على أنَّ (جمهورية العراق دولة اتحادية

واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي)، فضلاً عن ذلك فإنَّ المادة (2/أولاً/ب) من الدستور لم تجز تشريع أي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

وبهذا يتضح ان لشكل النظام السياسي الدور الأساسي في بناء دولة فاعلة ومؤثرة في المجالين الخارجي والداخلي، ويلاحظ انصراف إرادة المشرع الدستوري الى اختيار النظام البرلماني الذي يقوم على التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، (وثنائية السلطة التنفيذية) التي تتحقق بهيمنة رئيس مجلس الوزراء على الشؤون الداخلي والخارجية للعراق باعتباره القائد العام للقوات المسلحة والمسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة.[٧]

وعلى الرغم مما تقدم غير ان النظام البرلماني العراقي قد تحول من فكرة النظام البرلماني التقليدي او المتطور – الذي يقوم على فكرة الأغلبية النيابية الحاكمة مع وجود أقلية معارضة– الى نظام الأغلبية التوافقية –الذي يقوم على اشتراك الجميع في تقاسم السلطة– وهو الامر الذي يمكن معه القول بإحلال الاتفاق السياسي محل الاغلبية الانتخابية في ممارسة مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما يعني حصول انحرافات تأسيسية وعملية في تقسيم السلطات واختصاصاتها وتوازنها، والذي تجلى في عدم منح رئيس مجلس الوزراء حل مجلس النواب في حالة الخلاف بينهما.[٨]

وفضلاً عن ذلك فقد تجسد التوافق السياسي والانحراف الدستوري في عملية تعديل الدستور، وذلك من خلال مصادرة حق الأغلبية الجماهيرية في الاستفتاء الشعبي على التعديل في حالة وجود اعتراض او فيتو من ثلثي المصوتين في (3) محافظات[٩]، مما يجعل لفكرة الأغلبية الجماهيرية التي يقوم على أساسها النظام الديمقراطي النيابي (النيابي) فكرة مفرغة من المضمون في الواقع السياسي والعملي، وهو الامر الذي يوجب استكمال التعديلات الدستورية من اجل الانتقال بالعراق الى الدولة ذات سلطة تنفيذية قوية قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات المتنوعة التي تواجهها، وهو ما سنبينه لاحقاً.

المبحث الثاني

آلية تعديل النظام السياسي في دستور العراق ومستقبله

بالرجوع الى دستور جمهوري العراق النافذ نجد انه حدد آليتين لتعديله: أولهما التعديلات الدستورية الاستثنائية وفق المادة (142) منه، فيما تتمثل ثانيهما بالتعديلات الدستورية العادية وفق المادة (126) من الدستور.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد الى انه سبق للمحكمة الاتحادية العليا ان أصدرت قرارها التفسيري المرقم 54/ اتحادية/2017 الصادر في 2017/5/21 الذي يوجب على مجلس النواب استكمال التعديلات الدستورية من خلال لجنة التعديلات الدستورية الاستثنائية المنصوص عليها في المادة (142) من الدستور[١٠].

وبناءً على ما تقدم تتمثل الآلية الواجب اتباعها بالآتي:

1–المرحلة الأولى «مرحلة اقتراح التعديل»: تتمثل الجهة المختصة بتقديم اقتراح تعديل الدستور بـ (لجنة التعديلات الدستورية) والتي شكلها مجلس النواب الحالي من (30) عضواً.

2–المرحلة الثانية «مرحلة الموافقة على التعديل»: يختص مجلس النواب بالموافقة على التعديلات المقترحة من لجنة التعديلات الدستورية دفعة واحدة، وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب الكلي البالغ (329) نائباً.

أي: إنَّ العدد اللازم لإقرار وتمرير التعديلات الدستورية في مجلس النواب تتمثل باستحصال موافقة (165) نائباً عليها[١١].

3–المرحلة الثالثة «مرحلة الاستفتاء الشعبي»: يقصد بالاستفتاء عرض موضوع التعديلات الدستورية على الشعب لإعطاء رأيه بشأنها، سواء أكان بالسلب (كلا) أو الايجاب (نعم).

ويجد هذا الإجراء سنده الدستوري في المادة (5) من الدستور التي تنص على أنَّ (الشعب مصدر السلطات وشرعيتها).

وبهذا يلاحظ أنه يتوجب على مجلس النواب أنْ يعرض التعديلات الدستورية التي أقرها على الشعب عبر الاستفتاء العام خلال مدة لا تتجاوز(شهرين) من تاريخ إقرارها في مجلس النواب، ومن ثم يتوجب على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أنْ تهيئ كل المتطلبات الفنية اللازمة لاستكمال هذه العملية المهمة (الاستفتاء) وبالتزامن مع عمل لجنة التعديلات الدستورية[١٢]، إذ إنَّ المدة المحددة في البند (ثالثاً) من المادة (142) من الدستور تعد من المدد الملزمة والآمرة، وأنَّ مخالفتها يعني التحايل على إرادة الشعب.

وتتمثل القاعدة العامة التي سار عليها دستور جمهورية العراق في المادة (142/رابعاً) منه في اعتبار الاستفتاء على المواد المعدلة ناجحاً عند توافر الشرطين الآتيين مجتمعين:

أ–موافقة أغلبية المصوتين: أي: الموافقة على التعديلات الدستورية من قبل (50+1) من العدد الكلي للمستفتيين (المواطنين الذين تتوافر فيها شروط الناخب).

ب– إذا لم يرفضه (ثلثا) المصوتين في(ثلاث) محافظات أو أكثر.

وبناءً على ما تقدم فإنَّه في حالة تحقق الحالتين المذكورتين أعلاه، وهي عدم استحصال موافقة الأغلبية المطلقة للمصوتين، أو اعتراض أغلبية ثلث المصوتين في (3) محافظات، فإنَّه يصار إلى اعلان فشل الاستفتاء.

وتجدر الإشارة الى فشل مجلس النواب في استكمال التعديلات الدستوري بسبب عدم التوافق السياسي، وهو الامر الذي اضطر الى اعلان رئيس مجلس النواب انتهاء عمل لجنة التعديلات الدستورية.

وإزاء ما تقدم تتمثل خارطة التعديلات الدستورية التي من شأنها تحويل العراق من دولة ضعيفة قائمة على أساس التوافق السياسي في تشكيل السلطات الى دولة فاعلة مؤثرة في المجالين الداخلي والخارجي باتباع أحد الطريقين الآتيين:

1–الطريق الأول: ويتمثل بتقوية دور رئيس الجمهورية وتغليبه على مجلس النواب ومجلس الوزراء: وهذا الخيار يتم الوصول إليه من خلال تعديل شكل النظام السياسي بالشكل الذي يعزز دور رئيس الجمهورية في النظام السياسي العراقي، ويتم ذلك من خلال الآتي:

أ–تعديل المادة (1) من الدستور بإقرار اعتناق «نظام رئاسي» الذي يقوم على هيمنة رئيس الجمهورية على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية، ولهذا التعديل محاذير ومخاوف قد يعارضها بعض السياسيين.

ب–تعديل المادة (1) من الدستور الى النظام المختلط «شبه رئاسي» الذي يقوم على اختيار رئيس الجمهورية من قبل الشعب بالانتخاب المباشر، مع إعادة توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وعلى غرار الدستور الفرنسي لسنة 1958 والدستور المصري لسنة 2014.

ويترتب على تقوية دور رئيس الجمهورية ضرورة اجراء التعديلات الدستورية الآتية:

–تعديل المادة (70) من الدستور لتصبح طريقة انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بالانتخاب المباشر.

–منح فيتو او اعتراض لرئيس الجمهورية على مشاريع القوانين التي يقرها مجلس النواب، وهو الامر الذي

يتوجب معه تعديل المادة (73/ثانياً) من الدستور.
–منح فيتو لرئيس الجمهورية على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي ينضم إليها او يصادق عليها مجلس النواب، ومن ثم تعديل المادة (73/ثالثاً) من الدستور.
–منح رئيس الجمهورية سلطة التعيين في الدرجات الخاصة ومن بدرجتهم، وهو الأمر الذي يستوجب تعديل المادة (61/خامساً) من الدستور.
–تعديل الصلاحيات العسكرية بدءا من القيادة العامة للقوات المسلحة وإعلان حالات الحرب والطوارئ لتصبح من الاختصاصات الحصرية لرئيس الجمهورية، وهو الامر الذي يتوجب تعديل المواد (61/تاسعاً) و(78) و(73/تاسعاً) من الدستور.
–استحداث نص يجيز لرئيس الجمهورية اللجوء الى استفتاء الشعب في المسائل الهامة والمصيرية.
2–الطريق الثاني: ويتمثل بتقوية وتعزيز دور رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في النظام السياسي وتخليصهما من هيمنة مجلس النواب، وتحريرهما من القيود المتعلقة بالتوافقات السياسية في تشكيل الوزارة وما يترتب على ذلك من ضعف القرار الحكومي، فضلاً عن إعادة توزيع الصلاحيات بين رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، بالشكل الذي يضمن هينة السلطة التنفيذية على القرار التشريعي والنيابي في وقت واحد، ويتطلب هذا الطريق اتباع الخطوات الآتية:
أ–تعديل المادة (1) من الدستور، وذلك باعتناق النظام شبه المختلط «البرلماني – الرئاسي».
ب–تعديل المادتين (70) و (76) من الدستور ليصبح انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء من قبل الشعب بصورة مباشرة بالتزامن مع انتخابات أعضاء مجلس النواب.
ت–حصر التعيينات في الدرجات الخاصة، ومن بدرجتها في السلطة التنفيذية، وكذلك المناصب العسكرية برئيس الجمهورية، وبناءً على اقتراح مجلس الوزراء، ويتطلب ذلك تعديل المادة (61/خامساً) من الدستور.
ث– إناطة تعيينات رؤساء الهيئات المستقلة برئيس الجمهورية حصراً.
ج–تعديل المادة (73/ثانياً وثالثاً) من الدستور بمنح رئيس الجمهورية فيتو على مشاريع القوانين والمعاهدات الدولية المقرة من مجلس النواب.
ح–تعديل المادة (78) من الدستور بمنح رئيس مجلس الوزراء سلطة اقالة الوزير دون الرجوع الى مجلس النواب، فضلاً عن إعادة توزيع صلاحية القيادة العامة للقوات المسلحة بأن تكون الإدارة والتعيينات العسكرية متروكة لرئيس الوزراء، أما الصلاحيات الاستثنائية كإعلان الحرب والقيادة العامة التشريفية لرئيس الجمهورية.

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراستنا فقد توصلنا الى العديد من النتائج والتوصيات الآتية:
1–ان من اهم المعوقات التي تمنع من تحول العراق الى دولة فاعلة هو نصوص الدستور التي صيغت على عجالة، وبالشكل الذي أدى الى هيمنة مجلس النواب على السلطة التنفيذية، مما أدى الى خلق نظام برلماني مشوه، وبالأخص انه لم يمنح السلطة التنفيذية حق الحل الوزاري او الرئاسي لمجلس النواب، فضلاً عن عدم منح رئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين والمعاهدات المصدقة من مجلس النواب.
2–ان العرف الدستوري الناشئ المتمثل بالمحاصصة او ما اصطلح على تسميته «الديمقراطية التوافقية» قد أدى الى تحويل وانحراف شكل النظام البرلماني من نظام يقوم على الأغلبية الى نظام يقوم على فكرة التقاسم

بين مكونات المجتمع، وهو الامر الذي يوجب إنهاء هذا النظام واعتناق نظام سياسي يضمن السرعة في اتخاذ القرارات وفاعليتها.

3–تتمثل اهم أدوات التحول الى دولة فاعلة باستكمال التعديلات الدستورية وإعادة هندسة ترتيب السلطات بالشكل الذي يجعل السلطة التنفيذية هي المهيمنة على دفة إدارة الحكم في العراق، ويتحقق ذلك بجعل انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء من قبل الشعب بصورة مباشرة، وإعادة تقسيم السلطات العسكرية والتنفيذية فيما بينهما، وبالأخص تعيينات السلطة التنفيذية والمناصب العسكرية والأمنية، مع منحهما حل مجلس النواب.

الهوامش:

1 . ينظر المواد (1) و(5) و(6) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

2. د. خيري عبد الرزاق جاسم، الاندماج وبناء الدولة في العراق، بحث منشور في مجلة حمورابي، العدد21–22، السنة الخامسة، 2017، ص 28.

3. عامر حسن فياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حمورابي، العدد الثالث، السنة الأولى، حزيران 2012، ص 7.

4. د. خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص 32–33

5. تعرف المعارضة بأنها نشاط سياسي مؤسسي سلمي علني يمارس من قبل مجموعات سياسية (احزاب– كتل) داخل البرلمان بهدف الضغط على السلطة لتقويم ادائها استنادا إلى الدستور والقوانين ذات الشأن. للمزيد ينظر: د. عكاب احمد محمد، فاعلية المعارضة في النظام البرلماني، بحث منشور في مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، العدد صفر، كانون الأول 2017، ص 42.

6. د. علي عودة العقابي، العراق بين سجال الانسحاب الأمريكي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية، العدد 19، 2011، ص 8.

7. ينظر المادة (78) من دستور العراق لسنة 2005.

8. تنص المادة (64) من دستور العراق لسنة 2005 على انه «اولاً: يحل مجلس النواب بالأغلبية

المطلقة لعدد أعضائه بناءً على طلب من ثلث أعضائه او طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية».

9. ينظر المادة (142/رابعاً) من دستور العراق.

10. جاء في قرار المحكمة (لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وبعد استقراء مضامين المادتين (126) و(142) من الدستور وجد أنَّ المادة (142) من الدستور شرعت لظروف تستدعي تأمين مصلحة مكونات الشعب الرئيسية في المجتمع العراقي، وذلك من خلال تعديل نصوص الدستور ومن الإجراءات والخطوات المرسومة فيها، والتي تختلف في بعض مفاصلها عن الإجراءات الواردةفي المادة (126) من الدستور مراعاة للاعتبارات التي شرعت من اجل تحقيقها، وقد أوردت الفقرة (خامساً) منها ونصها الآتي (يستثنى ما ورد في هذه المادة من احكام المادة (126) المتعلقة بتعديل الدستور إلى حين الانتهاء من البت في التعديلات المنصوص عليها في هذه المادة). لذا فإنَّ هذا الاستثناء الذي أوردته المادة (142) في فقرتها (الخامسة) يشكل شرطاً ما لم يتحقق فلا يمكن تطبيق احكام المادة (126) من الدستور، وأنَّ الحكم الدستوري يلزم بمراعاة ذلك الشرط. وتأسيساً على ما تقدم تجد المحكمة الاتحادية العليا أنَّ تطبيق احكام المادة (126) من الدستور عند تقديم مقترح بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور لا يكون إلا بعد البت في التعديلات التي اوصت بها اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (اولاً) من المادة (142) ووفق الإجراءات المرسومة بهذه المادة، وصدر القرار باتاً وبالاتفاق في 2017/5/21).

11 . بالمقابل نجد أنَّ المادة (126/ ثانياً وثالثاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 تتطلب في إقرار وتمرير التعديلات الدستورية من مجلس النواب استحصال موافقة أغلبية (ثلثي) عدد أعضاء مجلس النواب الكلي، أي: وجوب الموافقة على التعديلات من (220) نائباً.

12 .ينظر المادة (5) من قانون الاستفتاء على مشروع الدستور رقم (11) لسنة 2005.

حوار الفكر
53-52
HIWAR ALFIKR
استطلاع العدد الخاص
من صنع الرأي العام
العراقي 2020 ؟
الدولة العراقية
وعراق الهوية
الاحتجاج الطبقي في
مسيرة تكوين الدولة
مبادئ سياسة
بايدن الخارجية
الدولة العميقة ـ ستراتيجية المعابر
Iraqi Institute for Dialogue
للحوار
من اصدارتنا

معززات الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003 .. دراسة في دور أمن الطاقة

أ.م.د سعد عبيد السعيدي

م.م. مها عبد الكريم زينل

المقدمة

تعد عملية حماية الأمن الوطني لدولة ما من بين أهم مهام النظام السياسي القائم سواء عبر خلق وتعزيز الفرص المتاحة واللازمة لحماية الأمن الوطني او عبر مواجهة تحدياته المختلفة وكل هذا يتم في إطار إستراتيجية شاملة وواعية تدرك الأهمية القصوى للأمن الوطني وتوظف السياسات والموارد المتاحة الكفيلة بتحقيقه .

إن مفهوم الأمن الوطني في الدولة العراقية الجديدة يعني قدرة الحماية الذاتية المتكاملة المتأتية من الخطط الشاملة والتطبيقات المتجانسة التي تتمكن الدولة من خلال مصادر قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على حفظ امن ومصالح الوطن والمواطن في السلم والحرب وعلى تنوع مساحات الحقوق والواجبات والمسؤوليات والأهداف في دوائرها الشخصية والجماعية الشعبية والرسمية.

وبعد ان توسعت المساحة المفاهيمية للأمن الوطني العراقي بعد ٢٠٠٣ في ضوء التطورات الدولية المتعلقة بالأمن بات التركيز على التنمية ورفاهية الإنسان وضمان حقوقه وحمايته من التهديدات الفعلية والممكنة وتحقيق مصالحه المادية والمعنوية في حياة هانئة تتوفر فيها متطلبات الحياة الطبيعية جوهر عملية الأمن وفقا للإمكانات المتاحة يعد التحول من فرضية الأمن الوقائي الى الأمن الشامل .. ومن بين أهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني بصيغته الجديدة هو تأمين الحصول و الوصول لمصادر الطاقة بأشكالها المختلفة التقليدية منها والمتجددة وبطريقة مضمونة وتنتج عنها توفير موارد وعناصر تدعم بالنتيجة رفاهية المجتمع ومتانة وكفاءة الاقتصاد وتعزيز عناصر قوة الدولة وهو ما بات يفكر فيه صناع القرار والمسؤولين عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني في دول العالم بشكل مضاعف .

والعراق ليس استثناءً من هذه التطورات الدولية المتعلقة بمكانة أمن الطاقة في إستراتيجية الأمن الوطني مع الأخذ بنظر الاعتبار الفارق الذي تسببه درجة الاهتمام بأمن الطاقة بين دولة وأخرى، فعلى الرغم من تعاظم دور امن الطاقة في تفاصيل الحياة الأمر الذي وضعه في صلب اهتمام دوائر ومراكز صنع القرار الاستراتيجي المتعلق بالأمن الوطني في الكثير من دول العالم غير انه في العراق لا يزال لم يحظَ بالمكانة المناسبة في استراتيجيات الأمن الوطني المتعاقبة التي من المفترض انها تعمل على تفعيل معززات الأمن الوطني وتواجه مهدداته وهذا خلل واضح في استراتيجيات الأمن الوطني العراقي الثلاث نؤشره كباحثين وندعو إلى تلافيه في المستقبل

حيث تم التعامل مع امن الطاقة من قبل صناع القرار والمسؤولين عن صياغة مبادئ استراتيجيات الامن الوطني العراقي بطريقة هامشية لا توحي انه يمثل عنصرا بالغ الأهمية والأثر في تعزيز الأمن الوطني في كل دول العالم لا سيما بعد تطور مضامين الامن الوطني، وكأن لا صلة له برفاهية المجتمع ووسائل تأمين حياته الضرورية منها وغير الضرورية، ولا اعتباره أهم مرتكزات أي إستراتيجية وطنية شاملة يراد صياغتها للحفاظ على امن ومصالح العراق وحفظ كرامة شعبة وتعظيم الفرص الاجتماعية ومواجهة التهديدات المختلفة النابعة من البيئتين الخارجية والداخلية .

فحقيقة الأمور تشير الى انه مدخل لتكوين باقي عناصر القوة المادية والمعنوية حيث لا عبرة في الحديث عن قوة عسكرية بدون اقتصاد قوي يدعم عملية الإنفاق على التسلح والتدريب والتجهيز والإنفاق على تكاليف الحرب او الردع، ولا مجال للحديث عن استقرار اجتماعي ورواج ثقافي دون تأمين الفرص المادية والمعنوية الضامنة لذلك ولا عبرة في الحديث عن تطور تكنولوجي دون إنفاق المبالغ الكافية على البحث والتطوير والابتكار لزيادة محتوى الذكاء الصناعي ودعم قطاعات الإنتاج الأخرى ، ولا

مجال للحديث عن استقلال او استقرار او تأثير او نفوذ سياسي دون تحقيق كل ما سبق عبر بوابة الاقتصاد بالدرجة الأساس والذي يعتمد بدوره على الطاقة كمحرك أساس لكل دواليب الحياة العصرية والتقدم والابتكار والإنتاج والبناء .. فهل يمكن تصور أي إستراتيجية ناجحة وشاملة لتعزيز الأمن الوطني وهي لا تضع مهمة تحقيق أمن الطاقة في قائمة أولوياتها؟

لذلك يجب على صناع القرار والمسؤولين عن الأمن الوطني العراقي ان يدركوا مدى أهمية دور امن الطاقة في تعزيز الأمن الوطني بمفهومه الحديث وخطورة تجاهل تحقيق امن الطاقة الذي سينعكس على تأكل نواة قوة البلد الصلبة المتمثلة بالطاقة التقليدية وفقدان فرصة تنمية مصادر الطاقة المتجددة من جهة وضياع الفرص الاجتماعية المتمثلة بتلاشي مساهمة الطاقة في تأمين فرص العمل المتزايدة والاستقرار الاجتماعي والتقدم الحضاري والعمراني ولا في دفع قطاعات الإنتاج الأخرى عبر التكامل الايجابي معها للتوسع وتحفيز النمو التكنولوجي وسحبه الى واجهة الأداء الاقتصادي لجعله قاطرة في النمو والتقدم

كل هذه الفرص وغيرها مرتبطة بمفهوم امن الطاقة الحديث الذي توسع ليشمل قاعدة مادية وغير مادية تتسم بها الدول والشعوب الحديثة وتقام على أساسها الاقتصادات الواعدة وترسم على أساسها الدول سياساتها وتصاغ وفقا لفروضها استراتيجياتها الشاملة، ومن هنا فإن دور أمن الطاقة بمفهومه الحديث دور محوري في دعم معززات الأمن الوطني العراقي بعناصر قوة مضافة يجب على صناع القرار وواضعي استراتيجيات الأمن الوطني الحذر من التهاون في تحقيقها ومن كل مما سبق تنبع أهمية البحث الأساسية التي ستقودنا الى مشكلة البحث وكالاتي .

مشكلة البحث : وهي عبارة عن سؤال رئيس حول عنوان البحث يستند الى الآتي (هل ساهم أمن الطاقة في دعم معززات الأمن الوطني العراقي الأخرى منذ عام ٢٠٠٣ ؟ وما مدى وطبيعة تلك المساهمة ؟)

فرضية البحث : وللإجابة عن هذا السؤال المركزي فإن البحث يقوم على أساس فرضية مركزية قوامها (ان امن الطاقة ساهم بشكل محوري في دعم معززات ومقومات الأمن الوطني العراقي منذ عام ٢٠٠٣ ولا يزال يمثل العنصر الأساس الداعم لباقي عناصر قوة الدولة وعليه تعتمد كل خطط الدولة وأنشطتها الأساسية رغم تجاهل صناع القرار لأهميته القصوى ومحدودية مساهمتهم في ضمانه)

منهج البحث : يقوم البحث على أساس منهج علمي رئيس هو المنهج الاستنباطي الذي ينطلق من العام الى الخاص حيث اهتم البحث في البداية بدراسة معززات الأمن الوطني العراقي بشكل عام ثم التخصص بواحد من هذه المعززات وهو امن الطاقة لمعرفة دوره في دعم الأمن الوطني العراقي وباقي معززات الامن المختلفة .

المبحث الأول: الأمن الوطني العراقي

يعد الأمن الوطني من المرتكزات الأساسية لاستمرار استقرار الدولة، لذا أخذ جانبا كبيرا من الاهتمام من قبل صناع القرار والباحثين والمختصين، وسنتطرق لمفهوم الأمن الوطني ومؤسسات وإستراتيجية الأمن الوطني العراقي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الوطني

يعد موضوع الأمن من أهم القضايا التي ناقشها الفكر السياسي والعسكري وغيرهما، خاصة بعد أن ساهم ازدياد حجم التهديدات والتحديات للدولة المعاصرة نتيجة

للتطور والتوسع الكبير في المجالات كافة، ولاسيما بعد أن أدركت الشعوب أن تهديد أمنها لم يعد مقتصراً على الجوانب العسكرية وتهديدات الغزو والعدوان المباشر بل اتخذ أشكالا أخرى قد تكون اقتصادية أو ثقافية أو سياسية او تكنولوجية او إعلامية[١]، فالأمن أصبح عبارة عن معنى شامل في حياة الإنسان والمجتمع عموماً ولا يتوفر الأمن للإنسان بمجرد ضمان حياته فحسب، بل أصبح اليوم هو عماد الحياة الإنسانية بجميع مفاصلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمستقبلية، لهذا عد الأمن على أنه الدعامة الأساسية لأية تنمية اقتصادية وسياسية.[٢]

عرفت الموسوعة السياسة الأمن بأنه: «تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تودي بها الى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي»[٣]، بينما يرى (مازن إسماعيل الرمضاني) بأن هناك صعوبة في تحديد تعريف شامل للأمن تتفق الآراء والأفكار على مضمونه[٤]، أما (باري بوران) (Bary Boran)، فيعرف الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق (النظام الدولي)، فهو قدرة الدولة والمجتمع الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعدها معادية في سعيها لضمان الأمن.[٥]

وذهب (روبرت ماكنمارا) وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق أيضا الى القول ان الأمن هو التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية في ظل حماية مضمونة وان الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدرتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرة تنمية حقيقية في كل المجالات سواء في الحاضر او المستقبل) أي انه ربط الأمن الوطني بالتنمية.[٦]

ومن الناحية الجغرافية فإن الأمن يقسم إلى[٧]:

أ- الأمن الوطني: وهو أمن الدولة.

ب- الأمن الإقليمي: وهو الأمن المشترك لمجموعة من الدول.

ج- الأمن الدولي: وهو أمن العالم كله، وأصبح اليوم يعرف بالأمن الإنساني المشترك.

شهد مفهوم الأمن الوطني وبصورة عامة تطوراً كبيراً فالاتجاهات التقليدية ربطته بمفهوم الأمن العسكري وانطلاقاً من ان التهديدات العسكرية التي تواجه الدولة هي تهديدات خارجية أكثر من كونها داخلية وان مشكلة الأمن لدى الدول إنما ترتبط بتوجيه خارجي مما يدفع الدول الى ربط أمنها الوطني باستعداداتها العسكرية وسياسات عسكرية متعددة كالتحالفات والتسلح والردع[٨]، أما مفهوم الأمن الإقليمي والأمن الدولي، فتعد محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم[٩]، ويمثل موضوع الأمن الوطني أهمية كبيرة لمختلف الأنظمة السياسية فهو يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لأسباب عدة منها[١٠]:

١. كونه المحرر للسياسة الخارجية لأية دولة أو مجموعة دول.

٢. ارتباطه بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض صراعاً ضدها.

٣.هو أحد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمنه قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤. قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

٥. حماية القيم التي سبق اكتسابها.

٦. سياسة الحكومة التي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية او توسع القيم الحيوية ضد

الأعداء الحاليين والمحتملين.

ويعرف الأمن الوطني على انه: «القدرة التي تتمكن بها الدولة من تامين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها من الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار تأمين انطلاق تلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة»[١١]، أما من الناحية الاقتصادية فإن جوهر (الأمن الوطني) زاد الاعتماد عليه أثر أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ حيث برزت في هذه الأثناء معالم القلق على الحاضر عوضاً عن المستقبل[١٢]

ومن هنا فأن فهمنا لمفهوم (الأمن الوطني) يستند الى رأي أولائك الذين يرون انه يمثل وحدة شاملة، إذ تشمل هذه المفردة أبعاد عديدة ومتنوعة فهي تعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية العلاقات الخارجية والسياسة الداخلية، وتأمين عناصر القوة الصلبة والناعمة ، فالتنمية يعني استمرار الحياة من خلال القدرة على النمو والأمن معا وهي تصب في هدف واحد ألا وهو توفير البيئة اللازمة للتنمية والتطور والرفاهية مادياً واجتماعياً والتحرر من الخوف مع المحافظة على القيم الجوهرية.

المطلب الثاني: مؤسسات الأمن الوطني العراقي

تتنوع وتختلف المؤسسات المساهمة في ضمان الأمن الوطني العراقي، بحكم وجود تداخل بين سياسة الأمن الوطني وغيرها من السياسات باعتبار انها جميعاً تندرج تحت عنوان «السياسة العامة» للدولة[١٣]، إذ توجد مجموعة من الهياكل والمؤسسات المكلفة بضمان الأمن الوطني، ولكي تكون مهام ضمان وصيانة الأمن الوطني أكثر فاعلية وتفصيل فأنها تتطلب بالإضافة إلى دور المؤسسات الرسمية المؤثرة في صياغتها دور المؤسسات والجهات غير الرسمية وبالأخص المؤسسات الفكرية والأكاديمية[١٤]، إذ تحتاج عملية التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني إلى مؤسسات تقود هذه العملية وتشرف عليها، ومؤسسات أخرى تنفذ الاستراتيجيات والسياسات وتعمل على تقييم أسلوبها في التنفيذ[١٥]، وتعد المؤسسات الأمنية من أهم المؤسسات التي تلعب دوراً في صياغة السياسة الداخلية والخارجية للدول، وبدون الفكر السياسي والاستراتيجي الأمني لا يمكن فهم طبيعة البيئة الإستراتيجية واستيعاب تعقيداتها والتعامل معها[١٦]، ولعل ابرز المؤسسات التي تساهم في مهمة ضمان الأمن الوطني العراقي هي المؤسسات الأمنية والمؤسسات العسكرية التي تعد النواة الصلبة وخط الدفاع الأخير عن الأمن الوطني وكما يلي:

أولا: المؤسسات الأمنية

تقوم المؤسسات الأمنية بواجباتها الأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال مؤسسات عديد وكل منها مهام محددة برسم وصناعة سياسات الأمن الوطني كوزارة الداخلية ومستشارية الأمن الوطني والمخابرات[١٧]، وفق التقسيم الآتي:

١. وزارة الداخلية

تعد وزارة الداخلية العراقية واحدة من الوزارات السيادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بسبب طبيعة المهام الملقاة على عاتقها بوصفها الجهة الأولى المسؤولة عن صيانة وحفظ الأمن الداخلي للدولة العراقية، ونظراً لخصوصية الوضع الأمني العراقي وتفشي ظاهرة الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣، فقد أخذت هذه الوزارة التي أعيد هيكلتها بعد عام ٢٠٠٣ أبعاداً غاية في الأهمية لم تقتصر على تنفيذ سياسة

الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار الداخلي فحسب، بل امتدت لتأخذ أبعاداً تخطيطية مهمة لاسيما فيما يتعلق بالمشاركة في صياغة السياسات العامة للدفاع والاشتراك في وضع الخطط الإستراتيجية لمواجهة الإرهاب الذي استشرى في الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ [١٨]وتتكون وزارة الداخلية من عدد من القيادات والمديريات الأمنية من أهمها:

أ. وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي

وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي هي إحدى الوكالات المهمة في وزارة الداخلية إذ يمارس مقر الوكالة القيادة والسيطرة على جميع المفاصل عن طريق غرفة عمليات تتيسر فيها كل المستلزمات المطلوبة وعلى المستويات كافة من مستوى المخافر الحدودية ومراكز الدفاع المدني والمنافذ الحدودية ومديريات قوة حماية المنشآت والشخصيات في الوزارات والمحافظات ومديريات شؤون العشائر.

ب. وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية

تعد واحدة من أهم الأجهزة الأمنية التابعة الى وزارة الداخلية والتي أخذت على عاتقها منذ بداية تشكيلها عام ٢٠٠٣ مكافحة التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة والجهات الداعمة والممولة لها عن طريق جمع وتحليل المعلومات الخاصة بنشاطاتها وإصدار الأوامر اللازمة بحقها وفق القانون(١). [١٩]

ج. قيادة قوات الشرطة الاتحادية

تشكلت نواة الشرطة الاتحادية في عام ٢٠٠٤، وكانت عبارة عن فرقتين منفصلتين الأولى تابعة لمكتب المستشار الأمني لوزارة الداخلية، وسمت هذه القوة (مغاوير الداخلية) والثانية تابعة لمديرية العمليات، وتسمى (قوات حفظ النظام) ثم جمعت هذه القوتان تحت قيادة واحدة سميت (قيادة القوات الخاصة) ولاحقاً تم تعديل اسمها الى (قيادة الشرطة الوطنية)، ان إنشاء هذه القوة كان لسد الفراغ الأمني والحاجة في ذلك الوقت الى قوات نوعية لمواجهة الموجات الإرهابية المتتالية وفي نهاية عام ٢٠٠٧ وضعت إستراتيجية جديدة لمستقبل هذه القوات لاستيعاب مرحلة جديدة من الصراع مع الإرهاب.[٢٠]

تحتوي وزارة الداخلية العراقية إلى جانب الأجهزة الأمنية والاستخبارية مؤسسات أخرى تعنى بوضع وصياغة الخطط والسياسات العامة للأمن الوطني، ومكافحة الإرهاب يأتي في مقدمتها «المديرية العامة لمكافحة الإرهاب» والتي تم استحداثها بعد عام ٢٠٠٣، من أجل مواكبة المتغيرات الأمنية التي شهدها العراق و تحتوي على كادر متخصص من الباحثين المعنيين بعملية صياغة السياسات العامة للدولة وتناط بهم مسؤولية مواءمة تلك السياسات مع البرامج الحكومية التي تصدرها الدولة.[٢١]

٢. مستشارية الأمن الوطني وجهاز الأمن الوطني

اعتماداً على الأطر الدستورية تم إنشاء مستشارية الأمن الوطني العراقي لتكون المؤسسة التي تسعى من خلال مجلس الأمن الوطني الذي يرأسه رئيس الوزراء، ليكون المؤسسة المدنية التي تضع سياسات الأمن الوطني، بما يحقق الدفاع الشامل بمفهومه الجديد، ليشمل كل القطاعات، مثل: الأمن والجيش والأمن الداخلي والخارجي والغذائي والصحي والتعليمي من خلال دراسة التحديات وكيفية مواجهتها واصدرا القرارات.[٢٢] في حين يتولى جهاز الأمن الوطني مهام أمنية تنفيذية أخرى ضمن اختصاصه المتعلق بمواجهة أنواع معينة من التهديدات الداخلية .

٣. جهاز المخابرات الوطني العراقي

بعد ان كان جهاز مخابرات العراقي ومديرية المخابرات العامة مؤسستين منفصلتين صدر قانون رقم (٨٣) في ١٩٧٩ حدد مفهوم الدائرة الأمنية برئاسة جهاز المخابرات، ومديرية الأمن العام، مديرية الاستخبارات العسكرية لتتكامل في مهامها[٢٣] ثم أعيد العمل بجهاز المخابرات الوطني العراقي عام ٢٠٠٤، حيث يعد من اهم الأجهزة الحكومية المعنية بحفظ أمن الدولة داخليا وخارجيا ،كونه يمثل نظام معلومات الدولة وعقلها، ويحافظ على أمنها الاختراق الأمني الداخلي أو الخارجي، وان وظيفة جهاز المخابرات هي مزاوجة بين كونه جهة تنفيذية تتمتع بأعلى درجات الاستقلال في تنفيذ مهامها وبين كونها جهة استشارية تقدم لصناع القرار الاستشارة حول السبل الأنسب لحفظ سياسة الأمن الوطني وتترك تقدير تقييم الخيارات والأخذ بها إلى متخذي القرار.[٢٤]

ثانيا: المؤسسات العسكرية

مارس المؤسسة العسكرية المهام المقررة لها دستورياً، والمحددة بحفظ كيان الدولة وسيادتها من الأخطار الداخلية والخارجية، وتُعد المؤسسة العسكرية من أكثر مؤسسات الدولة تنظيماً واستمراراً، فهي الإطار الذي تتكون فيه وعن طريقه ومن خلاله قدرة الدولة وإدارتها على خوض الحروب أو مواجهتها[٢٥]، وتتكون المؤسسة العسكرية العراقية من:

١. وزارة الدفاع

تقع على عاتقها مسؤولية الدفاع عن البلاد وحماية الشعب، ومصالحه من التهديدات الخارجية والداخلية بالتضامن والتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى، تأسست عام ١٩٢١، وتم حلها عام ٢٠٠٣ بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم(٢)، وتم رسمياً إعادة تأسيسها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٦١) من ٢٢ شباط عام ٢٠٠٤، وتمارس الوزارة مهامها من خلال القوات المسلحة التي تعد القوة النظامية العراقية.

٢. الاستخبارات

هو جهاز أو مؤسسة من مؤسسات الدولة تختص بجمع المعلومات ثم فرزها وتصنيفها، وتحليلها، ثم إرسالها للجهات المناسبة في الوقت المناسب لتجميعها في وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة لحماية الدولة من التهديدات، كما تعمل على تنفيذ سياسات الحكومة التي تتناسب مع الحياة الديمقراطية الجديدة ومتطلبات الدولة العراقية الحديثة، تأسس هذا الجهاز ليستجيب لمهمة وطنية حددها الدستور في المادة (٩) منه.[٢٦]

على الرغم من اختلاف المهام التي يؤديها جهاز الاستخبارات الوطني عن جهاز المخابرات الوطني على اعتبار ان جهاز المخابرات يتولى عملية جمع المعلومات الخاصة بمواجهة المخاطر الخارجية التي تواجهها الدولة إلا ان طبيعة الوضع العراقي ولاسيما فيما يتعلق بمخاطر الإرهاب دفع عمل جهاز الاستخبارات الى التنسيق مع جهاز المخابرات من أجل توفير المعلومة الصحيحة التي يحتاجها المخطط لسياسة الأمن الوطني في إدارة وتوجيه العمليات العسكرية الخاصة بحفظ الاستقرار الداخلي.

٣. جهاز مكافحة الإرهاب

هو جهاز (شبه وزارة) يتمتع بالشخصية القانونية المعنوية المستقلة عن وزارة الدفاع والداخلية اعتباراً من ١٣ آب ٢٠١٦ ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالقائد العام للقوات المسلحة، هو هيئة عسكرية استخباراتية يعمل

باستقلالية عالية وصلاحيات واسعة يتكون من فرق عدة أهمها «الفرقة الذهبية» التي كانت البداية الحقيقية للجهاز عام ٢٠٠٥ بعد دمج الكتائب التي مثلت نوات قوات المهام الخاصة التي تشكلت منها قوات مكافحة الإرهاب والتي تلقت تدريبها في الأردن ثم توسع وتمت تسميتها بجهاز مكافحة الإرهاب (ISOF Iraqi Special Operations forces) كما يشمل الجهاز أفواجا عديدة فرعية تنتشر في المحافظات.[٢٧] تم تصنيفه على انه جهاز امني استخباري في قانون مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لعام ٢٠١٦ رغم ان اغلب عملياته المسلحة تقترب من الصفة العسكرية ، ويتضمن عدة تشكيلات ومديريات ورئيسه بمرتبه وزير .

٤. هيئة الحشد الشعبي

هيئة الحشد الشعبي هي هيئة رسمية ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، وتتولى القيادة والسيطرة والتنظيم للحشد الشعبي التي تشكلت بعد دعوة المرجعية المتمثلة بالسيد (علي السيستاني) بعد سقوط مدينة الموصل وبعض مناطق في محافظات العراق يوم ٢٠١٤/٦/١٣ من القادرين على حمل السلاح الى التطوع في الحرب ضد الإرهاب، مارس الحشد الشعبي منذ حزيران ٢٠١٤ دوراً مهماً في استعادة الكثير من مناطق التي وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش، إذ كان لجهود قوات الحشد الشعبي دفعة إستراتيجية ومعنوية للقوات المسلحة.[٢٨]

ثالثاً: المؤسسات الأخرى

انطلاقاً من توسع مفهوم الأمن الوطني وتداخل أبعاده وتعدد العوامل المؤثرة به فإن طبيعة الفاعلين المؤثرين في تحقيقه تغيرت هي الأخرى، وعلية فقد أصبحت مشاركة مؤسسات كانت في السابق لا علاقة لها في الأمن الوطني بشكل مباشر أمرا اعتيادياً وضرورياً ومنها المؤسسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية والثقافية والمعرفية والبيئية والصحية والرياضية وغيرها[٢٩]، إذ أن الأمن الوطني لا يمكن تعزيزه في إطار عجز المؤسسات الاقتصادية[٣٠]، ودور الأمن الصحي والبيئي فضلاً عن دور المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية وغيرها.[٣١]

المطلب الثالث: إستراتيجية الأمن الوطني العراقي

تهتم الدول بصياغة إستراتيجيتها الخاصة بأمنها وتحدد فيها بوضوح مصالحها الحيوية، وعلى ضوء تلك المصالح ترسم الأهداف وتحدد الوسائل، والعراق بعد عام ٢٠٠٣ أصبح بحاجة ملحة لوجود إستراتيجيته الخاصة، إذ شهد واقعاً سياسياً وأمنياً مغايراً عما كان عليه سابقاً، كما وان الواقع الداخلي والإقليمي والدولي الذي يعيشه بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية باتت تتطلب وجود إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف[٣٢]، وان نشر هذه الإستراتيجية واطلاع العالم عليها يجعل العالم أكثر اطمئناناً لنوايا العراق لإقامة علاقات ايجابية مع الدول الأخرى ويؤكد عدم السماح بجعل أراضيه منطلقاً للاعتداء عليها أو مقراً أو ممراً للجماعات الإرهابية[٣٣]، وتتضمن إستراتيجية الأمن الوطني العراقي:

١ – التطرق الى المصالح الوطنية ومنها المصالح السياسية في تعزيز السياسة الوطنية.

٢ – تقنين العلاقة مع المحيط الإقليمي والدولي.

٣ – التفاعل الايجابي مع نصوص الدستور ومنها الفيدرالية والتي قد تعد من معايير الحكم الرشيد الذي يمثل جميع أطياف الشعب في حالة معينة لكنها قد تكون مدخل لتفكك الدولة عند استحضار نوايا سياسية للنزعات الانفصالية أو عند ضعف الدولة وسلطتها الاتحادية في حالات أخرى.

٤ – صون الحقوق والحريات المدنية من خلال سعي

الحكومة الى الارتقاء بالمستوى المعاشي للمواطنين وممارسة حقوقهم المدنية والسياسية.

٥ – الحفاظ على الوحدة الوطنية والهوية العراقية بغض النظر عن الانتماءات الجانبية الأخرى، وكذلك تأمين أرض وشعب العراق وهي مسؤولية أساسية تضمنها الحكومة للأشخاص والممتلكات.[٣٤]

٦ – اعتبار القدرات الاقتصادية ركيزة أساسية في بناء إستراتيجية أمن وطني متكاملة بعيداً عن التبعية وعلى مستوى عال من الاستقلالية والوضوح في الأهداف، إذ يؤدي المتغير الاقتصادي دوراً مهماً في عملية التخطيط الاستراتيجي حيث تساعد الموارد والإمكانات على تحقيق الرفاهية الاقتصادية، الأمر الذي يجعل عملية التخطيط الاستراتيجي اكثر إمكانية على النجاح وأكثر اندماجاً مع عملية صنع القرار السياسي.

٧ – الانتقال الى اقتصاد السوق الحرة وإصلاح القطاعات الصناعية والطاقة والزراعة، وتنشيط القطاع الخاص وخلق بيئة استثمارية وتنافسية مواتية.

٨– مكافحة الفساد وتطوير الكفاءات وتطوير النظام الإداري واستثمار الموارد الوطنية .

٩– جذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على إطفاء الديون وإلغاء التعويضات والحصول على المساعدات الدولية وتنمية القطاع الزراعي وكذلك تطوير شبكات الحماية الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر فقراً وتعويض ضحايا الإرهاب والعنف السياسي وإيجاد فرص عمل للقضاء على الفقر.[٣٥]

إن صياغة إستراتيجية للأمن الوطني العراقي تعتمد في مجملها على معطيات البيئة الإستراتيجية، والتي تتأثر بشكل كبير في مختلف المتغيرات الداخلية السياسية الاقتصادية الاجتماعية وغيرها.. مما يشكل ضاغطاً كبيراً على رسم الخطط الإستراتيجية المستقبلية، فضلاً عن ذلك المتغيرات الخارجية، فالمتغير الإقليمي والمتغير الدولي يؤديان دوراً فعالاً في صياغة إستراتيجية الأمن الوطني العراقي، لأنهما يشكلان البيئة الإستراتيجية للعراق والذي شهد تدخلاً واسعاً من قبل اطراف إقليمية ودولية وفواعل داخلية، بدت معرقلاً كبيراً في بناء الدولة العراقية الجديدة[٣٦]، أصدر العراق ثلاث استراتيجيات:

– إستراتيجية الأمن الوطني العراقي ((٢٠٠٧–٢٠١٠

تعد إستراتيجية الأمن الوطني (العراق أولاً) الإستراتيجية الأولى في تاريخ العراق الحديث، ومثلت رؤية مؤسساتية جديدة، كما ان صدورها عزز من فكرة السلطة المدنية لقيادة الأمن في العراق، حيث انها نشرت مفهوم الأمن الشامل بعيداً عن الأمن الاستخباري والعسكري التسلطي، إذ وجه السيد رئيس مجلس الوزراء مستشارية الأمن الوطني بتشكيل فريق رفيع المستوى تحت إشراف مستشار الأمن الوطني لأعداد أول إستراتيجية وطنية و خطة عمل بمساعدة خبراء من وزارات (الدفاع، الداخلية، الخارجية، المالية، والعدل)، وأجهزة (الأمن الوطني، المخابرات، مكافحة الإرهاب) وهيئة النزاهة وأمن إقليم كردستان، ومناقشة تلك الخطة وإقرارها بعد تعديلها، و الاستعانة بخبراء من الجهد الدولي الساند والذي تضمن ممثلية الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية.[٣٧]

وجرى إقرار النسخة الرسمية لهذه الإستراتيجية من قبل مجلس الأمن الوطني بتاريخ ٢١/ تموز/ ٢٠٠٧، لتكون الإستراتيجية الوطنية الأولى في تاريخ العراق السياسي، وتم تشكيل فريق خاص لتفعيل وتطوير الإستراتيجية يوم ١٨/ ايلول/ ٢٠٠٧، والمصادقة على عمل العلاقات والإعلام وتطوير الإستراتيجية في ٢٤/ أيلول/ ٢٠٠٧.[٣٨]

–إستراتيجية الأمن الوطني العراقي (٢٠١٠ – ٢٠١٣)

عملا بمبدأ الاستمرارية هي سر نجاح العمل الاستراتيجي،

عملت الحكومة على وضع مسودة إستراتيجية جديدة للأمن الوطني العراقي تعالج الاختلالات والتحديات التي تواجه مسيرة الدولة العراقية الجديدة بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، وهذا ما تمثل بإستراتيجية الأمن الوطني العراقي (٢٠١٠ – ٢٠١٣)[٣٩]، إذ انصب الاهتمام الرئيس لهذه لإستراتيجية على مسائل حيوية أهمها: تلبية الاحتياجات الأساسية لضحايا مناطق الصراع، وإعادة النازحين، وتحقيق المصالحة الوطنية، واصلاح القطاع الامني ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن تفعيل سياسة الإصلاح، ومكافحة الفساد، والتشديد على حكم القانون، وضمان حقوق الانسان، وتقديم الخدمات، وبناء مؤسسات الدولة وفقاً لمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لتحقيق الأمن والتنمية بشقيها الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الوحدة الوطنية والدور الدبلوماسي العراقي لبناء علاقات إقليمية ودولية ومعالجة المشاكل عن طريق الحوار.[٤٠]

-إستراتيجية الأمن الوطني العراقي (٢٠١٦-٢٠٢٠)

تألفت إستراتيجية الأمن الوطني (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) من مقدمة وأربعة محاور، تضمن المحور الأول الذي حمل عنوان مرتكزات إستراتيجية الأمن الوطني الرؤية الوطنية، وتقييماً للبيئة الإستراتيجية للعراق، والمصالح الوطنية الحيوية، والأهداف الإستراتيجية. أما المحور الثاني المخاطر والتهديدات على الأمن الوطني فتضمن تحليلاً للبيئة الاستراتيجية وتشخيصاً للتهديدات والمخاطر التي تم تحديدها وتصنيفها الى ثلاث مستويات من الخطر، في حين تولى المحور الثالث سبل تحقيق الأهداف الإستراتيجية عبر تنسيق الوسائل والاستثمار الأمثل للموارد لتحقيق الغايات المرجوة من خلال وضع الملامح الرئيسة لمجوعة من السياسات التي تعمل على تحقيق تلك الأهداف الإستراتيجية، واختتمت الإستراتيجية بالخلاصة، إضافة الى مجموعة من التوصيات لما يجب على الحكومة القيام به خلال المدة الدستورية ومستويات ذلك الفعل، كما تضمنت وثيقة الإستراتيجية أربعة ملاحق، تتعلق بتحديد الأسباب الجذرية للمشاكل المحورية وفقاً للتصنيف القطاعي، وتعريف بالمنهجية التي تم اعتمادها في تحديد صافي قيمة التهديد ومستوى الخطر والجداول الملحقة بها، ثم الأهداف ووسائل تحقيقها لمعالجة المخاطر، وأخيرا مجموعة من التعريفات لمجموعة من المصطلحات التي تم اعتمادها في هذه الوثيقة الإستراتيجية.[٤١]

المبحث الثاني : معززات الأمن الوطني العراقي

ونقصد بها تلك المقومات التي يتبين من خلالها الإستراتيجية التي سوف تمتلكها الدولة وتوظفها لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها، وتشكل ركائز تحديد خيارات صناع القرار حيال البيئة الداخلية والخارجية، عبر تحفيز عناصر القوة وتوظيفها لتكون قادرة على تحقيق الأهداف والمتطلبات النهائية.

ويرتكز الأمن الوطني العراقي على جملة من المقومات السياسية ولاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية التي تمثل القوة الشاملة للدولة والتي يمكن من خلالها تأمين عناصر المواجهة للتحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الوطني العراقي في حال تم توظيفها بشكل رشيد والعكس صحيح.

المطلب الأول: المعززات السياسية والجغرافية

ويأتي في مقدمة المقومات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي لما يمتاز به من خصوصية بالغة، حيث يترك تأثيره تبعا لطبيعة البيئة السياسية العراقية المعقدة والمضطربة والتي أصبحت تمثل المرتكز الرئيس في إدارة شؤون الدولة، استنادا الى الدستور العراقي الذي يحدد طريقة إدارة الدولة وعقيدتها ومصادر تشريعها وطبيعة

العلاقة بين السلطات وشكل النظام السياسي.[٤٢]
فالعراق رغم انه بلد حديث العهد بالديمقراطية إلا انه يمتلك دستوراً ضامناً للحياة الديمقراطية وقد ضمن الدستور حق الشعب في اختيار ممثليه في السلطة التشريعية والذي خولها باختيار السلطة التنفيذية وقد جعل الدستور العراقي من الشعب مصدر السلطات ، ومن مواد الدستور العراقي التي تؤكد على ترسيخ المبادئ الديمقراطية الحديثة (المادة١، المادة٥، المادة٦، المادة٣٩، المادة٤٦) وغيرها.[٤٣]

غير ان نصوص الدستور لا تعني دائما على المستوى الواقعي انها تضمن أداء ديمقراطي حقيقي فغالبا ما تنجح القوى السياسية بالالتفاف على مقاصد الدستور لتمرير سياسات قد لا تتفق مع مصالح الشعب العراقي وبالتالي لن يصبح حينها مصدرا للسلطات وهذا يعد احد التحديات والتهديدات بنفس الوقت التي تواجه الأمن السياسي للدولة العراقية

كما نص الدستور العراقي على الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) عبر تحقيق التوازن بينهما بحيث تستطيع كل سلطة أن توقف الأخرى لاسيما السلطتين التشريعية والتنفيذية عند حدود اختصاصها الدستوري إذا ما تجاوزت حدود سلطتها القانونية، أما السلطة القضائية فيمكن أن يكون دورها أوسع وأقوى في وجه السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا من شأنه أن يدعم فاعلية الرقابة من جهة والنزاهة من جهة أخرى بما يساهم في تخفيف حدة الفساد الإداري الذي يتصاعد بشكل مقلق و يؤثر بدوره على الأمن الوطني العراقي.[٤٤]
ومع الأهمية القصوى لعلوية النصوص الدستورية وحسن مقاصدها في موضوع الفصل بين السلطات وإرساء نوع من التوازن والرقابة والتعاون فيما بينها ومنح السلطة القضائية دور المراقب والمحكم لعمل السلطات الأخرى غير ان واقع العمل السياسي والقضائي في العراق يشير الى نوع من التداخل والتأثير غير الدستوري والمستند الى توازن القوة والمصالح اكثر من النصوص الدستورية في حالات معينة .وهو امر غاية في السلبية إذا ما تم قياس أثره على الأمن الوطني العراقي كونه يمثل مدخلا لفوضى العمل المؤسسي والنظام السياسي والدستوري بشكل عام ويشجع على نزعة التجاوز على النصوص الدستورية والقوانين المنظمة لعمل السلطات والمؤسسات في الدولة .

إن ما يدعو الى الرضا النسبي في مجال المعززات السياسية للأمن الوطني العراقي هو قدرة النظام السياسي النسبية على تنظيم انتخابات دورية وفقا لأحكام الدستور تمهيدا لتداول السلطة بشكل سلمي عبر ولادة حكومة منتخبة من رحم مجلس النواب المنتخب بشكل مباشر من قبل الشعب، فضلا عن إجراء أنواع أخرى من الانتخابات من بينها انتخابات لاختيار الحكومات المحلية في المحافظات.
كما حافظ النظام السياسي العراقي رغم تعرضه لأزمات حقيقية على طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان عبر آليات التفاوض وفقا لأحكام الدستور مع الإشارة الى خرق المبادئ العامة الناظمة لهذه العلاقة بين فترة وأخرى من قبل الطرفين .

ومن بين أهم ما يعزز الجانب السياسي للأمن الوطني العراقي هو الضمان النسبي للحريات العامة ومنها حرية التعبير عن الرأي والصحافة الحرة والقدرة على إجراء مسائلة فعلية وشعبية عبر الاحتجاجات او محاسبة نخبوية عبر انتقاد أداء كل مستويات السلطة السياسية التنفيذية والتشريعية عبر الاستناد الى المبادئ الدستورية والقوانين النافذة والأطر القضائية.[٤٥]
غير ان هذه المحاسبة باتت محفوفة بأنواع مختلفة من المخاطر لكنها لا زالت متاحة نسبيا

وعلى الرغم من تعرض المكاسب السياسية في هذا المجال والتي تعد معززا حقيقيا للأمن الوطني العراقي الى الخرق الدائم عبر التهديدات المتواصلة لقادة الرأي وللحريات المختلفة وعبر التدخل بعمل القضاء غير ان الحفاظ على الحد الأدنى من هذه الحقوق يبقى يمثل نواة صلبة يمكن الاعتماد عليها في مجال الدعم السياسي للأمن الوطني العراقي .

أما من الناحية الجغرافية فإن المقومات الجغرافية تعد بمثابة عناصر لتكوين قوة الدولة أو ضعفها ولاسيما أنها يؤثر في تحديد الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعسكري للدول والذي ينعكس بدوره على علاقة الدولة بالدول الأخرى ولا سيما القريبة منها جغرافياً

ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة وثيقة بين العامل الجغرافي وأمن الدولة وتطورها فمثلا على مدى التاريخ كانت التضاريس والطبيعة الجغرافية ودور اليابسة والماء لبعض الدول توفر لها ملاذا آمناً، كما تختلف سياسة الدول الداخلية والخارجية بمدى قوتها الأمنية أن كانت الدول مكونة من جزيرة أو عدة جزر هذه العوامل تضفي على سياسة الدولة الأمنية قوة أو ضعفا أو تكون قابلة للاختراق الأمني ، كما يؤثر الموقع الجغرافي في إستراتيجية الدول الأخرى حيال دولة معينة، وقد ترتب الدولة علاقاتها مع الدول الأخرى بناءً على أهمية الموقع.[٤٦]

إن لكل دولة موقعا جغرافيا ثابتا لا يتغير، إلا إن الأهمية السياسية والإستراتيجية للموقع تتغير من وقت لأخر تبعاً للتغيرات الحاصلة في مجال التقدم التكنولوجي، لاسيما في مجال النقل والاتصالات التي قربت المسافات بين الدول وزادت من حالة التواصل.

والعراق يمتاز بمساحة جغرافية جيدة ومتنوعة وزاخرة بالثروات جعلته يعد من بين الدول المتوسطة الحجم تبلغ ٤٣٨ الف كم مربع وبموقع جغرافي مهم جدا وضعه تاريخيا في صلب النظريات الجيوبوليتيكية الأساسية ومنها نظريات الارض (ماكندر) والبحر (ماهان) والجو (سفرسكي) التي اعتبرت العراق منطقة مهمة في فروضها الأساسية فمثلا وضع ماكندر العراق في موضع الدولة الجسر بين المكونات الجغرافية الأساسية لنظريته في حين جعل سفرسكي من العراق جزءا من منطقة المصير وهي أهم منطقة في العالم من يسيطر عليها يسيطر على العالم جيوبوليتيكيا.[٤٧]

ومع اننا لا نتفق مع ما ذهبت إليه هذه النظرية بخصوص الفكرة القائمة على ان من يسيطر على العراق جويا يسيطر على العالم نظرا للتغيرات الكبيرة في طبيعة تكنولوجيا التسلح وطبيعة الاستراتيجيات الحديثة وقدرات القوى الكبرى الجديدة ودور الذكاء الصناعي في تجاوز الكثير من فروض النظريات الجيوبوليتيكية القديمة لا سيما المتعلقة منها بدور الجغرافيا الحاسم، غير اننا نؤمن بشكل كبير بأهمية موقع العراق الجغرافي ودوره في الاستراتيجيات الدولية لا سيما في حال نجاح صناع القرار العراقي في توظيفه على النحو الأمثل.

فالعراق بالنتيجة يمتاز بموقع استراتيجي وصفه المختصون في الشؤون الإستراتيجية انه في غاية الأهمية يتركز في وقوعه في ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم كما انه يعد الجسر المؤدي إلى طرق المواصلات البحرية المهمة في شرقه وغربه والمتمثل في بحر العرب والمحيط الهندي والبحر المتوسط، فبفضل هذا الموقع أصبح للعراق مكانة مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية والدولية.[٤٨]

المطلب الثاني: المعززات الاقتصادية

يعد المتغير الاقتصادي من عناصر قوة الدولة الأساسية

المؤثرة على الأمن الوطني، فمثلما هو معروف ان اغلب الدول تتحرك سياسيا وعسكريا على قدر سلامة وضعها الاقتصادي .

تتمثل الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية والقدرات الإنتاجية في مجال الصناعة والزراعة فضلا عن قطاع الخدمات أحد أهم عوامل القوة الاقتصادية والسياسية للدولة، ومن أبرز أسباب الاستقرار على الصعيد الداخلي والخارجي، استنادا الى ما يتوفر من حجم الموارد في داخل أرضها وخارجها وينعكس على مدى نفوذها في المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية. أن تعدد وتنوع النشاطات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل فعال عادةً ما يستخدم للتمييز بين الدول الغنية والفقيرة والدول القوية والضعيفة، إذ أن إمكانية الحصول على كميات كافية من المواد الإنتاجية والتكنولوجية والغذائية والمواد الخام ومصادر الطاقة تعد بمثابة دلائل لقوة الدولة، كما أن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية سيطرتها على الموارد الطبيعية.[٤٩]

وفيما يتعلق بالعراق فأن للجانب الاقتصادي أهمية استثنائية وقصوى في مجال الأمن الوطني العراقي نظرا لما يواجهه البلد من مشاكل اقتصادية هيكلية وأخرى مؤقتة من بين أهمها تدمير قوى الإنتاج الأساسية، والقضاء على البنى التحتية الأساسية للاقتصاد، وسيادة اقتصاد الريع بشكله المتخلف، وتشوهات اقتصادية مالية ونقدية وضريبية وإنتاجية، وضياع صافي للفرص الاقتصادية، وتحول الاقتصاد الى اقتصاد مستهلك بشكل تام وما يفضي إليه من نقل للثروة الى الخارج بدل استثمارها في تنمية الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية التنموية في الداخل[٥٠]، وتفشي للبطالة والتضخم بشكل كبير ونتيجة لكل ذلك تصاعد نسب الفقر والمرض وسوء الخدمات

وهذا يجعل من الجوانب الاقتصادية عناصر استثنائية مؤثرة في التخطيط الاستراتيجي العراقي، ليس لأنها تتعلق فقط بالمستوى الاقتصادي والمعاشي للدولة، بل لأنها تندرج في إطار الكثير من القضايا التي تتعلق بالأمن الوطني العراقي عبر تحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي العام .

ومع ان العراق كدولة يعد من الناحية الشكلية من الدول الغنية بسبب ما يملكه من ثروات طبيعية ضخمة كالنفط والغاز والفوسفات والمعادن الأخرى، فضلاً عن ما يتمتع به من أراضٍ خصبة وملائمة لإقامة الزراعة في مختلف المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى، ويمتلك موارد بشرية جيدة ومدربة على الإنتاج والتي إذا ما أحسن توظيفها في مشاريع الإنتاج الصناعي و الزراعي والسياحي والخدمي والنقل سيكون احد أهم روافد الاقتصاد العراقي وتنوعه بدل الاهتمام والاعتماد فقط على قطاع الطاقة والتي ستفضي إلى تحقيق مستوى مقبول من الأمن الاقتصادي بما فيه الأمن الغذائي ومواجهة البطالة التي تعد احد أهم تحديات الأمن الوطني العراقي .

ومع انه من أكثر البلدان التي تحتوي على الثروات الطبيعية ففي آخر إحصاء يقدر الاحتياط النفطي في العراق بـ (١٥١) مليار برميل وهو ما يعادل (١٠٪) من الاحتياط العالمي، كما يرى الخبراء أن العراق قادر على الاستمرار بطاقته الإنتاجية الحالية من النفط والتي تقدر (٣،٥٠٠،٠٠٠) مليون برميل لليوم الواحد لمئتي عام تقريبا، أما في ما يخص الغاز فقد أشار خبراء عراقيون أن احتياط العراق من الغاز سيرتفع من (٣،٧٥٠) تريليون متر مكعب الى (٩٢٥٠) تريليون متر مكعب من الغاز، أي بنسبة (٦٧٪) من الاحتياط العالمي، فضلا عن توافر مصادر كثيرة أخرى للثروات الطبيعية ومنها

المياه.[٥١]

غير ان الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق لا تعني بحقيقة الأمر ان العراق كدولة او شعب يعد من الدول الغنية كما تذهب إليه بعض المصادر والباحثين، فطبيعة الاقتصاد الحديث لم تعد تسمح للموارد الخام ان تكون في طليعة ثروات الدول بقدر ما تسمح للتكنولوجيا والذكاء الصناعي الذي بات يهيمن على عناصر القوة الاقتصادية ويقودها نحو التميز والتفوق مع عدم إهمال دور الموارد الطبيعية لاسيما منها موارد الطاقة في حال نجحت الدولة في استثمارها وتوظيفها على النحو الصحيح الذي يفضي الى استدامة النمو والتنمية وتنويع مصادر الدخل وتنمية القدرة على الإنتاج ورفع نسبة القيمة المضافة .

وبالنتيجة يمكن القول ان الاقتصاد العراقي يعد أحد العناصر الأساسية المزدوجة الأثر في مجال تعزيز الأمن الوطني العراقي، فالثروات الطبيعية والموارد المالية والبنى التحتية شكلت بمجموعها فرص لعملية التنمية والقضاء على البطالة والفقر، كما هي بحد ذاتها تشكل عنصر أساسي لبناء قوة عسكرية فعالة للدولة بقصد المحافظة على الامن الوطني في مراحل معينة غير انها فشلت في مراحل أخرى في مواجهة الأعباء الاقتصادية الكبيرة وأفضت في مراحل أخرى الى جمود اقتصادي وتردي في الإنتاج وشلل في قطاعات الاقتصاد غير النفطية وأنتجت أعدادا جديدة من البطالة وفشلت في تحقيق الأمن الغذائي وهو امر بطبيعة الحال سلبي بشكل كبير يهدد جانب مهم من جوانب الأمن الوطني.

المطلب الثالث: المعززات الأمنية والعسكرية

عبر حقب التاريخ كانت القوة العسكرية العنصر الحاسم والاهم في تقرير قوة الدولة، وهي الأساس الذي يرتكز عليه الأمن لأي تجمعات بشرية سواء كانت قبائل او مدن او دول والتاريخ يثبت صحة هذه الفرضية حيث قامت الإمبراطوريات والممالك واحتلت الأرض وسيطرت على الموارد من خلال القوة العسكرية فهي بالنتيجة أداة للحرب والسلام ، والسند الضروري للسياسة الخارجية التي تطبقها الدولة.

كما ان الحفاظ على الأمن والسيادة وكيان الدولة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات العسكرية والأمنية، وتتبع قيمة القدرات العسكرية من ان استعمالها لا يقتصر على أوقات الحرب وإنما في أوقات السلم حيث يمكن استخدامها بصورة غير مباشرة لإضفاء الفعالية على الصيغ والأهداف للسياسة الخارجية[٥٢]، ويرتبط التهديد والردع في العلاقات الدولية ارتباطاً وثيقاً بالقدرات العسكرية، فليس بوسع الدولة ان تنفذ تهديدها ما لم يكن في حوزتها قدرة على ذلك.

إن أساس المقوم العسكري والأمني هو الجيش الذي يعتبر المرتكز الأساس لقوة الدولة وهيبتها من خلال ما يمتلكه من تجهيزات عسكرية متطورة وأسلحة حديثة وتدريب عال وعقيدة مناسبة، فضلا عن دور قوى الأمن الداخلي والأجهزة الاستخبارية القائمة على أساس التكنولوجيا الحديثة [٥٣]، ومن هنا أصبحت أحدى المقومات الأساسية للدولة وللحفاظ على أمنها الوطني هي دعم ومساندة القوات المسلحة عن طريق توفير متطلباتها ورفع مستوى جاهزيتها والتي بالمقابل تقوم بمهمة الدفاع عن أمن البلاد وحماية سيادتها..

وان احد المقومات الأساسية لضمان وحماية الأمن الوطني العراقي هو تعزيز دور القوات المسلحة العراقية عبر تعزيز البناء الاستراتيجي لهذه القوات ورفع مستوى جاهزيتها بما يمكنها من الدفاع عن امن البلاد، فمهام القوات المسلحة والأمنية تتحدد بمجموعة عناصر تشكل الإطار العام لدورها .

وفي هذا الإطار من الضرورة بمكان تطوير عقيدة متوازنة للقوات المسلحة وربطها بالقيم المؤسساتية والتنظيم لاسيما بخصوص القيم المركزية وجوهرها بحيث يمكن المنتمين الى القوات المسلحة العراقية الإقرار بمبادئ الخدمة، والولاء للسلطة المدنية المنتخبة، المهنية العالية، عدم التدخل في الشؤون السياسية المحلية والإيمان بإن لا دور للقوات المسلحة في عملية تداول السلطة، الوحدة الوطنية، القيادة العسكرية المهنية التي تساعد قواتنا العسكرية والأمنية على تحقيق النجاح في تنفيذ مهامها، النزاهة وامن المعلومات، الشفافية وأخيراً إمكانية تحمل كافة التكاليف.[٥٤]

ومن المفيد جدا ان تحظى الإستراتيجية العسكرية العراقية بتأييد ودعم داخلي جيد وقبول عالمي وإقليمي مناسب ويشرع منه قرار وطني تتخذه المؤسسة السياسية العراقية في إطار مصالح العراق الوطنية وتتولى المؤسسة السياسية إعداد الإستراتيجية العسكرية بالتشاور مع المؤسسة العسكرية وتهيئة المناخ الملائم لعملها[٥٥]، سيما في مرحلة استخدام القوة ضمن غاية وأهداف تحدد بوضوح وتصور كامل للتهديدات التي يمكن أن يتعرض لها العراق .

ويتمثل في القوة العسكرية التي تتوفر للدولة رمزها وهيبتها وأحد أركانها ومقوماتها الأساسية، والركيزة التي يقوم عليها الأمن الوطني.. وبكل الأحوال ترتبط المعززات العسكرية بقدرة وإمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة والأمنية كماً ونوعاً والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية من اجل تحقيق أهدافها .

المطلب الرابع: المعززات الاجتماعية والثقافية

تعد هذه المعززات من العوامل المؤثرة في الأمن الوطني، والتي تتضمن أعداد المواطن في صحته وعقله وأخلاقه وتقاليده ومنظومته الثقافية والحضارية ، فهذه الجوانب تمنح المواطن والوطن مصدر قوة و تتحكم في تكوين وتلاحم ومدة بقاء المجتمعات السياسية ومدى استقرار المؤسسات في الدولة، فلا جدال أن البيئة الاجتماعية هي الأساس في دعم واتخاذ القرارات الإستراتيجية للدولة.

وفي هذا الإطار فإن المجتمع العراقي يعد من المجتمعات المتنوعة، يتكون من طوائف وقوميات واديان وطبقات التي تداخلت بينها العلاقات الاجتماعية والعشائرية، فضلاً عن سمات اجتماعية وثقافية أخرى تميزه عن غيره من المجتمعات وتؤثر في تكوين شخصية الأفراد المنتمين له، ومثلما ان هناك عناصر قوة لهذه التركيبة الاجتماعية والثقافية، فإن هناك عناصر ضعف مهمة ومهددة للأمن الوطني تكمن في إطار هذه المنظومة الاجتماعية والثقافية يجب التعامل معها بحذر ومنهجية سياسية بناءة.[٥٦]

من أبرز مرتكزات المقوم الاجتماعي هو الاهتمام بنوعية القيادة المجتمعية وبما أن العراق في طريق بناء الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية، فأنَّ القيادات يجب أن تنبعث من المجتمع، وهنا نؤكد بأن لا العقل ولا الموهبة وحدهما يمكن أن يكونا المفتاح لموقع القيادة في مجتمعنا، كما ان الالتزام بأرفع القيم في المجتمع هو مسؤولية القيادة الحاضرة في ترسيخها للقيم والمفاهيم والاتجاهات والأخلاقيات البناءة. وهذا ما يجعلنا نؤكد ان أنواع ما ذكر تزدهر في أي مجتمع عندما تكون موضع تقدير المجتمع بحيث اننا لا يمكن ان نقدس التفاهة والترف ثم نتوقع من الأجيال القادمة ان يزدروها او يرفضوها.[٥٧]

واليوم المجتمع العراقي كجزء من مجتمعات العالم يواجه بوضوح استشراء قيم نظام التفاهة الذي يجعل من الاختلالات والتشوهات الاجتماعية والثقافية ثوابت جديدة لا يمكن انتقادها او رفضها ، وهو ما يعد تهديد

حقيقي لجانب مهم من الأمن الوطني للدولة العراقية .
إن أمن الدولة والناس والممتلكات الخاصة لا يمكن أن يتم دون امن اجتماعي وثقافي واقتصادي يلبي الحاجات ويرعى الحقوق ويتغلب على المعوقات الاجتماعية والتشوهات الثقافية وتعميم الثقافة المستدامة وتطوير المجتمع المدني وتعزيز المشاركة الاجتماعية ويخفف من حدة الأسباب التي تنتج معضلات الأمن في أي مجتمع مثل الفقر والتهميش، وانسداد الفرص الاجتماعية أمام الناس.
بكل الأحوال لا يمكن تحقيق الأمن الوطني العراقي وفق مفهومة الشامل الحديث في ظل ضعف إنسان المجتمع معنوياً وأخلاقيا وسلوكياً، لذا فأن أهم شروط تحقيق الأمن الوطني العراقي في هذه الظرف هي تعزيز التجانس والرضا الاجتماعي وهو سبب مهم لاستتباب الأمن الوطني.
المبحث الثالث : دور أمن الطاقة في دعم الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الأول : امن الطاقة في العراق

اولاً: مفهوم أمن الطاقة

شاع مفهوم امن الطاقة في بداية الأمر في إطار الدول الصناعية المتقدمة ، نتيجة لتطورات دولية معينة في مقدمتها تطورات إمدادات الطاقة بشكل دفع هذه الدول الى صياغة استراتيجيات خاصة بقضية أمن الطاقة على المستويين الداخلي والخارجي، وتبعا لذلك اتسمت الدراسات المتعلقة بأمن الطاقة بتطور كبير نتيجة للتطور الحاصل في منظومة التفاعلات بين الدول المنتجة والمستهلكة، حيث يسعى كل من المنتجين والمستهلكين الى تأمين امن الإمدادات وهذا ما انعكس على طبيعة التعاون بين الأطراف .
اختلفت وجهات النظر بين الدول والمؤسسات المتخصصة في شأن الطاقة، وكثيراً ما استعمل مصطلحات (أمن الطاقة) و(أمن الإمدادات) و(أمن الطلب) للدلالة على المعنى نفسه، وأمن الطاقة ليس مفهوماً جديداً، إذ ظهر بالتزامن مع موجة النمو والتنمية الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كان يعرف أمن الطاقة على انه قدرة تأمين كميات كافية من الطاقة ولاسيما النفط، مقابل أسعار ساعدت على وجود مجتمع استهلاكي متحرك ومتزايد الثراء، وترجع بدايات استخدام مصطلح امن الطاقة الى رئيس وزراء بريطانيا الأسبق (وينستون تشرشل) حينما أشار إلى أن (أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط)، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ما يزال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة، مع الحوادث التي شهدها النظام الدولي من أزمة حظر النفط العربي عام (١٩٧٣) والثورة الإسلامية الإيرانية عام (١٩٧٩) التي نتج عنها ارتفاع في أسعار النفط، إذ زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالمياً، ولاسيما لدى الولايات المتحدة وباقي الدول المستهلكة للطاقة.[٥٨]
ومن جهة أخرى، تزايدت أهمية الطاقة مع تزايد حدة الصراع والتنافس بين القوى الكبرى من اجل تحقيق تدفق آمن للطاقة كما أدت التهديدات الإرهابية دوراً كبيراً في تعقيد إمدادات الطاقة دولياً، مما شجع العديد من الدول على صياغة استراتيجيات واضحة وربطت الطاقة بالأمن الوطني سواء كانت هذه الدول منتجة ام مستهلكة، وأخذت تدابير إستراتيجية على المستويين الداخلي والخارجي، وبدأت أيضا ببناء البنى التحتية الخاصة بموارد الطاقة فضلاً عن إنشاء مراكز الأبحاث المتخصصة بقضايا الطاقة وأمنها.
لأمن الطاقة تعريفات، ومنها أنه الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة

التقليدية، وذلك عند أسعار يمكن دفعها، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق إدارة الطلب على الطاقة، وزيادة عرض موارد الطاقة ومواجهة أزماتها وهناك من يربط بين أمن الطاقة والنمو الاقتصادي على أنه الإتاحة الدائمة لعرض الطاقة بطريقة تضمن النمو الاقتصادي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة بأقل كلفة وأدنى تقلبات في الأسعار.[٥٩] وهذه التعريفات تجمع على ضمان التوريدات والأسعار المقبولة، فأمن الطاقة يمكن النظر إليه من مقاييس مختلفة (الأمن السياسي الاقتصادي والبيئي) وأيضاً يمكن قياسه ضمن أطر الأمن(الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن العالمي).

لذا فإن وكالة الطاقة الدولية ترى أن لأمن الطاقة وجوه عدة فهو على المدى الطويل مرتبط باستثمارات في إمدادات الطاقة بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والمتطلبات البيئية وفي المدى القريب استجابة سوق الطاقة للتغيرات في الطلب والعرض، وأدت الدراسات المتخصصة بأمن الطاقة دورا كبيرا في الجانب الاستراتيجي للدولة لضمان مصادر الطاقة من كلا الطرفين المنتج والمستهلك.[٦٠]

وبالنسبة الى الدول المصدرة يقوم الجزء الأهم من المفهوم على امن الطلب وعلى مصادر الطاقة لديها، ويركز على امن العائدات من سوق الطاقة وتنوع أسواق التصدير وتامين استثمارات للطاقة ، في حين ان الدول المصدرة للطاقة تبنت فكرة (وطنية الطاقة) اذ بدأت الدول المنتجة للطاقة تتبنى هذا المفهوم من خلال التركيز على امن الاحتياطيات الذي يعد جزءً أساس من امنها القومي، وأحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي والخارجي. أما الدول المستوردة فتركز على تجنب التوقف في إمدادات الطاقة، تنوع إمدادات الطاقة، تأمين البنية التحتية للطاقة، اعتماد الحلول التكنولوجية.

ثانياً: واقع أمن الطاقة في العراق

يمتاز أمن الطاقة في العراق بأهمية استثنائية وقصوى استنادا الى حقيقة الاعتماد التام لكل نشاطات الحياة وعوامل بقاء الدولة العراقية والاستمرار بأداء مهامها الأساسية على ما يوفره قطاع الطاقة من موارد مالية توظف في إدامة كل متطلبات الإنفاق العام والخاص على مستوى الاستهلاك او الاستثمار او الإيفاء بالالتزامات الدولية ومنها الديون .

وانطلاقا من هذه الأهمية باتت لأمن الطاقة العراقي أبعاد إستراتيجية شاملة ومعقدة تتمثل بالأبعاد الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية والتقنية وغيرها يتم على أساسها قياس مستويات ووضع واقع تحقيق امن الطاقة الوطني .

فعلى المستوى الاقتصادي يعتمد أمن الطاقة في العراق على جملة من العناصر الأساسية من أهمها احتياطيات الطاقة ، البنى التحتية ، قدرات الإنتاج ، قدرات التصدير ، القدرة على تلبية الاستثمار في مجال الطاقة ، تنويع الاسواق ، سياسة الطاقة الوطنية ، الطاقة المتجددة ، الخ .

وفي هذا المجال فأن العراق يمتلك احتياطيات كبيرة من الطاقة تأتي في مقدمتها احتياطيات النفط المؤكدة التي تبلغ ١٥٠ مليار برميل في آخر إحصاء عالمي وهذا وضع العراق في المرتبة الرابعة عالميا فيما إذا تم استبعاد كندا التي تمتلك احتياطيات اغلبها من النفط الصخري[٦١] ويسمح هذا القدر من الاحتياطيات للعراق ان يكون فاعلا دوليا في مجال الطاقة ، كما يمتلك العراق احتياطيات مؤكدة جيدة من الغاز الطبيعي تبلغ ٤ تريليون متر مكعب فضلا عن احتياطيات غير مؤكدة كبيرة وواعدة.[٦٢]

أما على مستوى الإنتاج والتصدير فقد زاد العراق من

قدراته الإنتاجية بعد جولات التراخيص النفطية التي وفرت اغلب الاستثمارات في مجال دعم قطاع النفط لتصل الى أكثر من (٤,٥ مليون برميل) من الإنتاج وأكثر من ٣ مليون برميل من التصدير.[٦٣]

غير ان هناك تحديات حقيقية وكبيرة في مجال أمن الطاقة المتعلق بهذا البعد يتمثل في سوء الاستثمار والإنتاج الذي يمثل هدرا كبيرا لموارد العراق النفطية وتضحية بثروات الأجيال القادمة وتنازل عن حقوق العراق للشركات المستثمرة وإهمال الكثير من الآبار النفطية والتركيز على مناطق إنتاجية بعينها ، فضلا عن تراجع قدرات النقل عبر الأنابيب او سكك الحديد او عبر الموانئ ، بالإضافة الى مواجهة آثار اقتصادية خارجية تتمثل بتراجع او تذبذب أسعار النفط الناجم عن طبيعة النمو الاقتصادي العالمي او الحروب التجارية العالمية.[٦٤] واثر الأوبئة وحروب الطاقة على استقرار الأسواق والأسعار الدولية للطاقة، ناهيك عن تحول عملية السيطرة على ادارة أسعار النفط من المنتجين الى المستهلكين .

آما على مستوى الأبعاد الأخرى لأمن الطاقة فأن للبعد الأمني دورا كبيرا جدا في أمن الطاقة العراقي فمن المعروف ان العراق يتعرض لتوترات أمنية منذ العام ٢٠٠٣ وبشكل متباين بين فترة وأخرى لا سيما في فترات نشاط الجماعات الإرهابية التي استهدفت كل تفاصيل الحياة في العراق بما فيها البنى التحتية للطاقة حيث تم إلحاق قدر كبير من الضرر والتدمير للبنى التحتية لقطاع الطاقة خصوصا بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي على الموصل ومدن عراقية أخرى عام ٢٠١٤ وقيامه بنهب الثروة النفطية وتدمير مصفى بيجي والأنابيب الناقلة للنفط وباقي مرافق القطاع النفطي.[٦٥]

كما اثر الوضع الأمني سلبا على تراجع عمليات الاستثمار في قطاع الطاقة والى انقطاع تصدير النفط عبر الأراضي التركية بشكل انعكس سلبا على مرونة التصدير والقدرات التصديرية .

أما على مستوى البعد السياسي فأن ما يحيط بأمن الطاقة في العراق من ظروف سياسية تعد هي الاخرى معقدة وتمتاز بالاضطراب النسبي فمن جهة ان الدستور العراقي ترك المجال أمام الاجتهاد والجدل في موضوع ملكية الطاقة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم عندما أناط ملكية الطاقة المكتشفة بعد إقرار الدستور بالأقاليم بما يسمح التحايل على عمليات الإنتاج بشكل واضح والتهرب من الالتزامات الاتحادية .

أما من جهة أخرى فأن الخلافات السياسية هي الأخرى أثرت سلبا على سياسة الطاقة الوطنية بعدما أجهضت كل محاولات التوافق على تشريع القوانين المتعلقة بالطاقة وفي مقدمتها قانون النفط والغاز بشكل سمح للحكومة بتوظيف هامش اختصاصها والمضي بإجراءات تنمية قطاع الطاقة بعيدا عن البرلمان عبر جولات التراخيص النفطية التي شابها الكثير من الأخطاء كلفت ولا تزال العراق ثمنا اقتصاديا كبيرا رغم مساهمتها في رفع القدرات الإنتاجية.[٦٦] فضلا عن اثر الفساد السياسي الكبير على واقع ومستقبل أمن الطاقة العراقي .

ان عدم ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية لشروط ارساء أمن طاقة محلي موضوع خطير كلف وسيكلف العراق تبعات وطنية باهظة تتمثل في ضياع الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتبديد الثروة والمساهمة في تردي واقع الاقتصاد والبنى التحتية والخدمات العامة والأمن المجتمعي وتراجع القدرة على الإيفاء بالالتزامات الدولية وازدياد نسب الفقر بسبب الاعتماد الكلي على واردات الطاقة وهو ما يمكن ان يفضي الى زيادة الاحتجاجات والاضطرابات ويلحق بالغ الضرر بالأمن الوطني بشكل عام.

المطلب الثاني : مستوى اعتماد الأمن الوطني العراقي على أمن الطاقة

أولاً: على المستوى الاقتصادي

مما لا شك فيه ان مهمة النظام السياسي الأولى هي الحفاظ على الأمن الوطني بسماته الحديثة كما تم وصفه في بداية البحث وهذه المهمة تستدعي بالضرورة تحقيق نسب مقبولة من الأمن على مستوى الأبعاد الأساسية للأمن الوطني ومنها المستوى الاقتصادي .

فبعد التطورات الدولية المتعاقبة التي جعلت من الاقتصاد والعوامل الاقتصادية في مقدمة عناصر قوة الدولة ونواتها الصلبة وعليه تعتمد كافة عناصر قوة الدولة الاخرى لم يعد بالإمكان التهاون في تحقيق الحدود المقبولة من الأمن الاقتصادي للدول [٦٧] واعتبار المهددات التي تواجه هذا البعد مهددات للأمن الوطني الشامل يجب إبداء العزم التامة والإرادة السياسية الصلبة في مواجهتها .

وفي العراق فأن للبعد الاقتصادي في ضوء الظروف الحالية التي تواجه البلد أهمية استثنائية تستند الى حجم التحديات والمشاكل الاقتصادية ومقدار حاجة البلد الى اقتصاد قوي ومتقدم له القدرة على مواجهة الأعباء والتكاليف العالية التي تواجه الدولة العراقية والتي تستدعي استجابة شاملة وقدرات هائلة للتغلب عليها والبدء بعملية تنموية اقتصادية تراكمية ومستدامة تعيد تنظيم الشؤون الاقتصادية بشكل مختلف بعيدا عن الإخفاقات الحالية .

إن المعضلة الأساسية التي تواجه الاقتصاد العراقي لا سيما في السنوات الأخيرة هو الاعتماد التام على القطاع النفطي لتمويل كل أنشطة الحياة في الدولة العراقية حيث لا يمتلك العراق في الظروف الاقتصادية الراهنة أي مصدر آخر للحصول على النقد الأجنبي غير النفط، وما تسهم فيه باقي القطاعات كالقطاع الزراعي والنقل والسياحة والضرائب لا يكاد يمثل نسبة يعتد بها . وفي الوقت الذي يعد فيه هذا الاعتماد المطلق على القطاع النفطي معضلة تواجه الاقتصاد العراقي وتسهم في ترسيخ الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الوطني وفرض للمنطق السلبي لاقتصاد الريع غير انه يظهر بنفس الوقت مدى اعتماد الأمن الاقتصادي على قطاع الطاقة وأي تهديد يمكن ان يلحق بأمن الطاقة يعد تهديد للأمن الاقتصادي ولكل أنشطة الدولة العراقية وبالتالي للأمن الوطني بشكل عام .

فعندما تعتمد الموازنة العامة للعراق بشكل شبه مطلق على التمويل الذي يوفره القطاع النفطي وبنسبة ٩٠ ٪ وعندما يمثل القطاع النفطي نسبة ٦٥ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي و٩٩٪ من حجم الصادرات الكلي[٦٨]، فضلا عن اعتماد القطاعات الاساسية في الدولة كالنقل والكهرباء والصناعة وغيرها على الطاقة فهذا يعني استحالة استمرار الحياة بشكل طبيعي في حال تعرض أمن قطاع الطاقة وفي مقدمته أمن قطاع النفط الى التهديد لا سيما في مجال تأكل قدرات الإنتاج او التصدير والخزن والبنى التحتية والتراكم التكنولوجي فضلا عن تعرض الأسعار الى التذبذب والانخفاض .

ونتيجة لذلك فقد باتت الحكومات العراقية المتعاقبة تعتمد بشكل مطلق على ما تستحصل عليه من تمويل ونقد أجنبي من مبيعات النفط وتؤدي التزاماتها العامة اعتمادا على هذا الأساس ومنها التزامها بالنفقات العامة المختلفة بتسليح وتجهيز القوات المسلحة ، والتزامها بصرف الرواتب والأجور وخلق الفرص الاقتصادية والوظائف، ومواجهة نسب البطالة المرتفعة، وتأمين المبالغ اللازمة للتقاعد والرعاية الاجتماعية ، وتمويل التجارة الخارجية، والخدمات العامة، وخدمة الديون الداخلية والخارجية

وغيرها من الالتزامات.[٦٩] وفي حال إخفاق الحكومة او النظام السياسي في النهوض بهذه الالتزامات فأنه يعرض نفسه وأمن البلد بشكل عام للتهديد الناجم عن السخط الشعبي العام وتصاعد موجات التظاهر والاحتجاج والاضطرابات الأمنية المختلفة وهذا ما يعد تهديدا خطرا على الأمن الوطني العراقي ويظهر مدى أهمية وتأثير أمن الطاقة على الأمن الوطني.

ثانياً: على المستوى العسكري والأمني

تعد الجوانب العسكرية والأمنية من أهم أبعاد حماية الأمن الوطني في أي دولة من دول العالم استنادا الى مهمة هذه المؤسسات المتعلقة بحماية كيان الدولة وسيادتها وامن أفرادها ، وعلى الرغم من تأثير التحولات الدولية والتغيرات في هيكل عناصر القوة على تراجع أهمية القوة العسكرية مقارنة مع عناصر القوة الأخرى غير انها لا تزال تمثل النواة الصلبة في قوة الدولة وملاذها الأخير في الحفاظ على أمنها ومواجهة التهديدات الخارجية .

ومن اجل هذا لا بد من الاعتناء بعملية بناء مؤسسة عسكرية – أمنية معتبرة تنهض بهذه المهمة على اتم وجه عبر عمليات بناء الجيش والتدريب والتسليح والتجهيز وبناء المنظومات الاستخبارية ونظم المعلومات ومنظومات الذكاء الصناعي وهذه المهام تحتاج الى تمويل كافٍ لعناصر الإنفاق العسكري الأساسية واقتصاد قوي قادر على دعم إستراتيجية التحديث .

وفي العراق فأن مهام المؤسسات العسكرية والأمنية أصبحت مضاعفة واستثنائية نظرا لفداحة التحديات وخطورة التهديدات الخارجية والداخلية والمتمثلة بالدرجة الأساس بالأنشطة الإرهابية وموجاتها المختلفة منذ عام 2003التي ألحقت أضرارا فادحة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بل وحتى السياسية، فضلا عن تحديات انتشار وانفلات السلاح وتفشي ظاهرة النزاعات والعنف المجتمعي وتغول قوى الفساد في مفاصل الدول وإحاطة نفسها بأطواق من الحماية السياسية والاقتصادية والمسلحة والتي تحتاج الى مؤسسات أمنية محترفة وقوية وقانون نافذلتفكيكها[٧٠]، بالإضافة الى خطورة التهديدات الخارجية المتمثلة برغبة القوى الدولية والإقليمية بجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات او تلك التي ترغب بتصفية حساباتها مع معارضيها على ارض العراق كما هو الحال مع تركيا حيث سمح ضعف الدولة وفقدان سيطرتها العسكرية على جزء من أرضها دخول عناصر مسلحة الى بعض المناطق والتموضع فيها بما يمنح الآخرين مبررا مهما للتدخل وتعريض امن الدولة العراقية ومواطنيهاللخطر.[٧١]

ولمواجهة كل هذه التحديات فإن المؤسسات العسكرية والأمنية بحاجة الى دعمكبير على كافة المستويات لا سيما في مجال الدعم المادي المتمثل بتمويل عملياتها وتجهيزها بالسلاح والعتاد والتجهيزات المختلفة والإنفاق على التدريب والابتعاث والتجنيد، فضلا عن دعم التصنيع العسكري وغيرها من المهام التي تتطلب تكاليف مالية طائلة .

وهنا تكمن أهمية ودور الطاقة التي تعد شريان الحياة ومصدر الدعم والتمويل الوحيد للمؤسسة العسكرية والأمنية وعلى قدر سلامتها وأمنها تعتمد أنشطة مؤسسات الدولة المختلفة وفي مقدمتها المؤسسات العسكرية حيث أضحت هناك علاقة طردية واضحة بين أمن الطاقة في العراق وبين القدرة على الإنفاق على المجالات العسكرية والامنية ، فكلما كانت قطاعات الطاقة قادرة على توفير الموارد المالية اللازمة لدعم المؤسسات العسكرية والأمنية كلما كانت هذه المؤسسات قادرة على توفير قدر أعلى من الأمن والاستقرار وحماية كيان الدولة

وحدودها وسيادتها لا سيما إذا ما تم دعمها بموقف سياسي قوي ومستقر.
وتبعا لما تقدم فأن العلاقة واضحة جدا بين توفير قدر مقبول من أمن الطاقة وبين قدرة المؤسسات العسكرية والأمنية على حماية الجانب الأساس والاهم من شروط حماية الامن الوطني العراقي الا وهو حماية امن الوطن والمواطن .

ثالثاً: على المستوى السياسيوالاجتماعي

إن أهم المرتكزات السياسية التي يمكن ان تدعم وتعزز الأمن الوطني في أي دولة هي الدساتير والمؤسسات الدستورية التي تنظم العمل السياسي وتحدد طرق إدارة الدولة، فضلا عن دور القيمالسياسية السائدة والتنظيم الحزبي ومدى ضمان واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وإنفاذ القانون وقوة نظام العدالة وغيرها من المرتكزات والمعززات والتي تفضي بالنتيجة الى إضفاء صفة الشرعية والمشروعية معا على النظام السياسي السائد وبالعكس ، وعلى قدر نسبة تحقيق هذه الجوانب تعتمد طبيعة ومستوى تحقيقالاستقرار السياسيوالأمني والاجتماعي والاقتصادي وبالتالي الأمن الوطني بشكل عام.
وفي العراق فقد شهد البلد منذ عام 2003 تغييرا شاملا على مستوى النظام السياسي والمؤسسي والدستوري والحريات العامة وطريقة إدارة الدولة ، حيث تغير النظام السياسي من نظام قائم على الحزب الواحد الذي يسيطر على كل مفاصل إدارة الدولة ويتيح لرأس النظام جمع كل السلطات بيده ، ويمنع بشكل تام انتقال السلطة عبر الطرق السلمية، ولا يسمح بانتقاد او معارضة سياسات واراء النظام السياسي، الى نظام قائم على أسس دستورية جديدة تحدد بشكل واضح آليات وطرق إدارة الدولة وتحدد اختصاصات السلطات والعلاقة بينها وتفرض منطق التداول السلمي للسلطة عبر تشريع التعدد الحزبي والسياسي متوجة بالانتخابات النيابية، واحترام الحريات العامة، وبناء مؤسسات جديدة خاصة بهذا النظام.
إن التحول السياسي من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي بعد عام 2003 يعد اهم الانجازات التي حصل عليها الفرد والمجتمع العراقي والدولة العراقية بشكل عام ، فهو المدخل الأساس في حال نجاحه في اداء مهامه الدستورية لتحقيق الاستقرار والسلام والأمن والتعايش الداخلي والممهد لعمليات التنمية والنمو الاقتصادي، والسبب الأساس في إتاحة الفرص الاجتماعية ،والمساعد الأكبر على نمو ونشر الثقافة البناءة وتعميمها ، في حين ان فشله في أداء هذه المهام يفضي الى فشل وتراجع على كافة الصعد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وينتهي به الحال إلى إنتاج دولة فاشلة وضعيفة ويهدر الفرص الاجتماعيةويعمم الفوضى وتتفشى في ظله البطالة وتتصاعد نسب الفقر والفساد والجريمة ويتلاشى نظام العدالة ، وبالتالي يفرض نمط خطر ومتزايد من التهديد للأمن الوطني .
وفي هذا المجال فإن النظام السياسي الدستوري في العراق يعدبشكل عام من معززات الأمن الوطني العراقي وداعم أساسي لصون الحريات العامة والتداول السلمي للسلطة، غير انه بات يواجه تحديات ومخاطر حقيقية يمكن ان تشكل لاحقا خطر ماثل أمام الأمن الوطني العراقي ، ومن بين أهم هذه التحديات هي الخلافات السياسية الكبيرة التي أضاعت الفرص وسمحت لقوى الفساد والإرهاب بالنمو والتوسع ، إشكالية تعديل بعض مواد الدستور ، تعطيل الكثير من القوانين والتشريعات المهمة ، التدخل أحيانا بعمل القضاء ونظام العدالة وتعطيله

في أحيان أخرى، انتشار السلاح وتوظيفه في الضغط السياسي[٧٢]، تصاعد نسب العنف والتهديد الاجتماعي المستند الى النفوذ والقوة خارج إطار النظام السياسي و قوة القانون... الخ .

إن هذه التحديات وغيرها التي تواجه النظام السياسي والجوانب السياسية ونظام العدالة بشكل عام في العراق أفضت وتفضي كل يوم الى تراكم المشاكل وتعقدها والى تراجع قدرات الدولة العراقية في مواجهة الأعباء الموكلة لها وفي مقدمتها التزاماتها الخاصة بفرض الأمن والاستقرار والعدالة ، وفي تراجع قدرتها وإمكانياتها في مواجهة قوى الفساد التي تغولت في كل مفاصل الدولة ، والى ضياع اغلب الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة أمام المجتمع العراقي ، والى هدر غير مسبوق في ثروات العراق واستنزاف قدراته المالية والاقتصادية والإنتاجية.[٧٣]

غير ان اهم ما يمكن تأشيره هنا هو تأثير هذه التحديات السياسية على أمن الطاقة العراقي، فمن المعروف ان العراق يعتمد بشكل شبه مطلق على الطاقة ومواردها لا سيما النفطمنها، وان أي تراجع لقدرات العراق في مجال الطاقة تعني تراجع قدراته الشاملة وتلاشي الفرص المتاحة وضياعها وتبعا لذلك تراجع قدرات الدولة للإيفاءبالتزاماتها الأساسية، وتأكل عناصر قوة الدولة الأخرى.

إن عوامل إخفاق النظام السياسي العراقي الحالي في تحقيق قدر مناسب من شروط دعم قطاع الطاقة وتنمية الممكنات المتاحة المتمثلة بهدر موارد الغاز الطبيعي، والفشل

في تطوير صناعات التكرير والصناعات البتروكيمياوية او القدرة على التنقيب وتطوير الحقول المنتجة او تطوير البنى التحتية والتشريعية لقطاع الطاقة، أنتجت لنا قطاع طاقة ضعيف لا يتناسب أبدا مع ما يملكه العراق من احتياطيات ولا يلبي حاجات العراق الأساسية المتمثلة بحاجات قطاع الكهرباء وقطاع الإنتاج، وأفضى الى استنزاف كبير لموارد العراق المالية من العملة الصعبة، حيث يتم استيراد مشتقات الطاقة والكهرباء من الخارج بمبالغ كبيرة جدا تصل في اليوم الواحد إلى 20 مليون دولار فقط من شراء الغاز، بالمقابل يهدر العراق من الغاز الطبيعي ما قيمته مليارين ونصف دولار سنويا عبر حرقه في الجو.(٧٤)

هذا الهدر الكبير وتراجع كفاءة قطاع الطاقة يقابله تزايد في معدلات البطالة والتضخم وتراجع لقيمة العملة المحلية وتزايد نسب الفقر، وبالتالي تزايد لمعدلات عدم الرضا السياسي والاجتماعي وتصاعد موجات الاحتجاج والتظاهر والتهديد بإسقاط النظام السياسي برمته ، فشرعية النظام لم تعد كالسابق تستمد من صناديق الاقتراع بل من القدرة على الانجاز وحسن العمل والأداء وتقديم كل ما يمكن من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وبالنتيجة فإن هناك علاقة واضحة جدا بين الجوانب السياسية في العراق وبيننجاح قطاع الطاقة وامن الطاقة، ويبدوا أيضا ان فشل النظام السياسي في تحقيق امن مناسب لقطاع الطاقة الذي يمثل السند الأساس لدعم التزامات الدولة العراقية حيال شعبها وحيال العالم يفضي بشكل حتمي الى تعريض الامن الوطني العراقيللخطر .

ومثلما ان سجل الماضي القريب ووقائع الحاضر أشارت وتشير الى الدور الذي يؤديه امن الطاقة في دعم وتعزيز الأمن الوطني لدول العالم ومنها العراق في حال ضمانه او تحقيق نسب مقبولة منه وبالعكس حيث يمكن ان يمثل فقدان امن الطاقة او تعرضه للخطر تهديدا حقيقيا للأمن الوطني العراقي ، فإن المستقبل القريب والمتوسط وحتى البعيد ينذر بمزيد من الاعتقاد المبني على المعطيات والاحتمالاتالمتاحة التي تذهب الى التأكيد على ان دور أمن الطاقة في تعزيز الأمن الوطني للعراق سيمثل تحدي حقيقي في الفترة القادمة في حال استمر صناع القرار في التعامل معه بهذه الطريقة التي تفتقد للجدية والوعي التام بأهميته وسيمثل واحد من بين اهم مهددات الأمن الوطني .

في حين ان تغيير نمط التعامل مع ملف أمن الطاقة الذي يعد رافعة أساسية لرفع مستويات الحياة الاجتماعية وتحسين كفاءة البنى الاقتصادية والأمنية والسياسية سيسهم بالنتيجة وبشكل فعال في دعم الأمن الوطني باعتباره من بين أهم معززات الأمن الوطني العراقي الذي يمتاز بخصوصية استثنائية نظرا لمدى اعتماد العراق على قطاع الطاقة في مواجهة الأعباء العامة للدولة والمجتمع ، وقد يتضاعف دور أمن الطاقة مستقبلا في حال تمت عملية إعادة تقييم استراتيجي لدوره وتطبيق المعايير الدولية المتبعة في دعم امن الطاقة عبر الاستثمار في تحسين مصادر الطاقة النظيفة المتجددة لتتكامل مع الطاقة التقليدية وتحويل العراق الى مركز إقليمي وتكنولوجي للطاقة وتوظيف الطاقة بمختلف مصادرها في مجال تنويع الاقتصاد لا سيما في مجال الصناعات التحويلية والصناعات البتروكيمياوية التي تعد مصدرا ممتازا لتنويع الدخل ودعم قطاعات الاقتصاد الأخرى ومنها القطاع الزراعي الذي بدوره يسهم في توفير الأمن الغذائي ، وهكذا سنكون امام حقيقة هي ان أمن الطاقة دالة أساسية للأمن الوطني العراقي.

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

في ضوء التطورات الدولية المتعلقة بالأمن أصبح الأمن الوطني يشتمل على معانٍ واسعة ومتداخلةوبات التركيز على التنمية ورفاهية الإنسان وضمان حقوقه وحمايته من التهديدات الفعلية والممكنة وتحقيق مصالحه المادية والمعنوية في حياة هانئة تتوفر فيها متطلبات الحياة الطبيعية هي جوهر عملية الأمن وفقا للإمكانات المتاحة يعد التحول من فرضية الأمن الوقائي الى الأمن الشامل.. ومن بين أهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني بصيغته الجديدة هو تأمين الحصول و الوصول لمصادر الطاقة بأشكالها المختلفة وبطريقة مضمونة وتنتج عنها توفير موارد وعناصر تدعم بالنتيجة رفاهية المجتمع ومتانة وكفاءة الاقتصاد وتعزيز عناصر قوة الدولة وهو ما بات يفكر فيه صناع القرار والمسؤولون عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني في دول العالم، ومنها العراق .

لكن مع الإشارة الى ان دور الطاقة في دعم معززات الأمن الوطني في العراق تمتاز بأهمية استثنائية ومضاعفة انطلاقا من درجة الاعتماد شبه التام على موارد الطاقة لتمويل كل أنشطة النظام السياسي في العراق ومسؤولياته في إدارة الدولة على المستويين العام والخاص وعلى طبيعة تعزيز عناصر القوة الصلبة والناعمةللدولة العراقية ، وهذا ما يجب ان يدفع مراكز صنع القرار الاستراتيجي والمسؤولين عن وضع استراتيجيات حماية الأمن الوطني العراقي الى منح موضوع امن الطاقة أولوية كبيرة في برامج عملهم وتخطيطهم للمستقبل ، غير ان الواقعالفعلي يشير الى عكس هذا الفهم حيث لم يحظبالمكانة المناسبة في استراتيجيات الأمن الوطني المتعاقبة التي من المفترض انها تعمل على تفعيل معززات الأمن الوطني وتواجه مهدداته وهذا خلل واضح في استراتيجيات الأمن الوطني العراقي وإدراك صناع القرار انعكس سلبا على الامن الوطني العراقي نؤشره كباحثين وندعو إلى تلافيه في المستقبل.

أولا : الاستنتاجات

1.لم يعد هناك ادنى مجال للشك في ان الطاقة باتت تمثل نواة القوة الصلبة للعراق وعلى أساس مواردها تعتمد خطط الدولة ومسؤولياتها وقدرة النظام السياسي في إدارة الدولة وتحقيق مطالب المجتمع.

2 .يشير الاستنتاج الموضوعي الى ان عناصر قوة الدولة في العراق في الفترة الحالية والمستقبلية وبشكل استثنائي تعتمد على الطاقة وأمنها أكثر من أي دولة أخرى ومن أي وقت آخر حيث بدون تأمين للطاقة لا وجود لاقتصاد قوي وبدون اقتصاد قوي لا يمكن بناء جيش قوي بقدرات تسليح وردع حقيقية وبدون اقتصاد قوي لا مجال للحديث عن استقرار اجتماعي ورواج ثقافي وتأمين للفرص الاجتماعي والتنمية ولا عبرة في البحث عن فرص للتقدم التكنولوجي وبالنتيجة لا مجال لتوقع استقرار أمني وسياسي دون تحقيق كل ما سبق عبر بوابة الاقتصاد الذي يعتمد بشكل تام على الطاقة.

3 . تم التعامل مع امن الطاقة من قبل صناع القرار والمسؤولين عن صياغة مبادئ استراتيجيات الأمن الوطني العراقي بطريقة هامشية لا توحي انه يمثل عنصرا بالغ الأهمية والأثر في تعزيز الأمن الوطني.

4 . ان الحديث عن أهمية أمن الطاقة ودورها في دعم وتعزيز الأمن الوطني العراقي ليست دعوة لإهمال باقي عناصر قوة الدولة العراقية ومعززات أمنها الوطني او التقليل من دورها بل هو تحليل موضوعي للدور الذي باتت تؤديه الطاقة في العراق نتيجة لتراكم أسباب معينة جعلت منها عنصر القوة الأهم وبالتالي يجب الانتباه لدورها والعمل على جعله عنصر قوة فعال ومعزز للأمن

الوطني العراقي.

5 . ليس من الصائب ان يتم التركيز فقط على الطاقة انطلاقا من دورها الكبير في تمويل نفقات كل مؤسسات الدولة العراقية العامة والخاصة وتعزيز الأمن الوطني لان هذا التوجه حتى في حال أحسن صناع القرار التعامل معه قد يفضي الى تكريس واستمرار ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده التام على قطاع الطاقة ويحول دون تعزيز فرص التحول الاقتصادي نحو الاقتصاد المنتج الذي يوازن بين القطاعات الأساسية كالصناعة والزراعة والنقل والسياحة وغيرها، ولكن النظر الى ان تحقيق امن الطاقة يسهم بشكل كبير في دعم الأمن الوطني عبر دعم مقوماتهالأساسية المختلفة وليس بديلا عنها.

ثانيا : التوصيات

1-يجب ان يعي صناع القرار في العراق انه لا يمكن تصور أي إستراتيجية ناجحة وشاملة لتعزيز الأمن الوطني وهي لا تضع مهمة تحقيق أمن الطاقة في قائمة أولوياتها.

2- إعادة النظر باستراتيجيات الأمن الوطني الأساسية والتي لم تمنح أمن الطاقة مكانة في مبادئها الأساسية تتسق وأهميتها البالغة في دعم عناصر قوة الدولة والأمن الوطني او صياغة إستراتيجية جديدة تصحح الأخطاء السابقة وتمهد لمنهج عمل جديد في هذا الإطار .

3- إعادة النظر بالتعامل مع خطط الدولة العراقية المتعلقة بقطاع الطاقة بشكل عام، ومنها تلك المتعلقة بتطوير الإنتاج عبر جولات التراخيص سيئة الصيت، والعمل على إعادة تطوير أداء شركة سومو العراقية ورفع كفاءة شركات الإنتاج العراقية تمهيدا لتوليها مهمة التنقيب والتطوير والإنتاج والتسويق بما يضمن قلة الكلف وزيادة العوائد .

4- منح مهمة التنقيب عن الغاز الطبيعي وتطوير المكتشف والاحتياطي المؤكد أولوية قصوى في إستراتيجية الأمن الوطني القادمة نظرا لدوره في دعم قطاع أمن الطاقة من جهة وفي وقف النزيف الهدر في احتياطي العراق من الدولار الناجم عن إنفاق مليارات الدولارات على شراء الكهرباء والغاز من الخارج .

5- ضرورة الاهتمام بقطاع تكرير النفط والغاز الصناعات البتروكيمياوية والتي يمكن ان تضيف الى الاقتصاد العراقي مليارات الدولارات وتشغل عشرات الآلاف من الأيدي العاملة المحلية بما يضمن المساهمة في مواجهة نسب البطالة المرتفعة، وتساهم في تنويع الدخل وتكامل قطاعات الاقتصاد وتضخيم حجم القيمة المضافة في الاقتصاد العراقي، وهذه يجب ان تكون مهمة صناع القرار المسؤولين عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني واعتبارها جزءا أساسا من مهامهم في الحفاظ على الأمن الوطني العراقي.

6- الاهتمام بالاستثمار من خلال تفعيل دور قانون الاستثمار العراقي مما يعزز من مصالح العراق بجذب الاستثمارات والشركات المستثمرة سواء كانت أجنبية أم محلية، وتوفير بيئة مستقرة للمستثمر مما ينعكس فوائده على العراق عن طريق ربط المصالح ببعضها والاستفادة من الخبرات العالمية للشركات المستثمرة مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد العراقي.

الهوامش :

1. عبد السلام إبراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، دار الشؤون الثقافية، سلسلة الدراسات، العدد378، بغداد، 1985، ص11.

2. نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص14.

3. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987، ص26.

4. مازن إسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، بغداد، 1981، ص ص9–10.

5. Harold Lasswe and Kaplan، American national Security، in J. F Richard and St. r. Sturm، American Defense Policy،vol 10، the Hopkins Univeristy Press، 1984، p19.

6. Robert Mac Nainora، The Essence of Security، (New York: Haspen and Row، 1968)، p. 60.

7. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد، الأردن، 2012ص21.

8. نواف قطيش، مصدر سبق ذكره ص17.

9. يوسف عناد زامل، عامر عبد رسن، الأمن الوطني ماهيته، أبعاده، مقوماته، مهدداته، وأثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد الرابع، جامعة واسط، 2010، ص36.

10. لبنى خميس مهدي الربيعي، البعد العسكري للامن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة روية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 2، 2009، ص 93

11. غالب الشابندر، نحو صياغة إسلامية لنظرية الأمن القومي، مجلة حولية المنتدى، العدد الأول، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، النجف، 2008، ص150.

12. فاطمة احمد الشحي، القضايا الأمنية الآسيوية وأثرها على الدول الخليج،دار المناهل ، الرياض ، 2018، ص29.

13. لخميسي شيبي، الأمن الدولي بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الغربية الفترة ما بعد الحرب الباردة 1991–2008، ط1المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص21.

14. Elke krahman، private security companies and the state monopoly on violence: A case of Norm change، the peace Resarch، No (88)، germany، 2009، p.p. 10– 13.

15. فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2012، ص 130.

16. احمد عدنان كاظم، تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (53)، 2011، ص71– 72.

17. فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، ط1، مطبعة السيماء، بغداد، 2017، ص 168.

18. علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية والسياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق، ط1 ، بغداد، 2010، ص301.

19. هاني عاشور: مؤسسات الجيش والأمن العراقية الجديدة، مقال منشور، المكتبة الالكترونية، تاريخ الزيارة 2020/6/3 على الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles

20. ينظر صفحة وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط: http://www.moi.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=108

21. ينظرالوقائع العراقية ، قانونتقاعد قوى الأمن الداخلي رقم 18لعام 2011 ، العدد 4203 ، وكذلكصفحة الشرطة الاتحادية موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط: http://www.iraqfpi.com/pages/aboutus.aspx

22. المادة (9)، من الفصل الأول لقانون وزارة الداخلية، المصدر نفسه.

23. عبد الجبار احمد، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية العدد (32) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص114.

24. الوقائع العراقية، العدد 2213 لسنة 1972 وكذلك ينظر بشير الوندي، جهاز المخابرات العراقي ، مطبعة الدار العلمية ، بغداد ، 1998ص60.

25. الوقائع العراقية، العدد (3983)، 6/ 1/ 2004، ص26.

26. محمد طه بدوي، النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1991م، ص 218.
27. دستور جمهورية العراق 2005، ص12 - 13.
28. علي اغوان، قصة جهاز مكافحة الإرهاب في العراق، مجلة اغتراب، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية،بغداد ، آذار 2018، ص126.
29. علي فارس حميد الحشد الشعبي ومقاربات الأمن الوطني العراقي، دراسة في الدور والصياغات الأمنية، في مجموعة باحثين الحشد الشعبي الرهان الأخير، ط1، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، 2015، ص88.
30 رعد الحمداني، (معضلة الأمن الوطني العراقي)، المستقبل العربي ، العدد 371 ، ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2010ص 87.
31. هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص65.
32. عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 2012، ص70 .
33. لبنى خميس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 94.
34. محمد نجم الدين النقشبندي، مفاهيم حديثة لتدريب الجيش العراقي، مجلة دراسات عراقية، العدد 7،بغداد ،2007، ص
35. خضر عباس عطوان، نحو إستراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في إستراتيجية بناء الدولة العراقية بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي الأول لقسم الدراسات السياسية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 144.
36. احمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد (أحادي الجانب)، في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي)، في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، في مجموعة
باحثين إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، ص495.
37. علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص173.
38. إستراتيجية الأمن القومي العراقي 2007 - 2010 (العراق أولاً)، ص1 –29.
39. ملف إستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن الوطني الصادر في عام 2013 ، بغداد
40. حسين علاوي، نظرية الأمن الوطني العراقي الجديدة: من امن السلطة الى امن الإنسان، جهاز الامن الوطني، على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع: http://www.nss.gov.iq/index.php?option=com_content&view
41. جمهورية العراق، إستراتيجية الأمن الوطني العراقي (2013–2010)، مستشارية الأمن القومي، بغداد، 2014 ص3.
42. إستراتيجية الأمن الوطني العراقي 2016 - 2020 (نحو عراق امن ومستقر)، ص 1 - 37.
43.نغم نذير شكر، انتخابات 2010 وانعكاساتها على مستقبل الواقع السياسي في العراق، محلية دراسات سياسية ـــ بيت الحكمة، عدد16، بغداد، 2010، ص92 .
44. جمهورية العراق . الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المواد 1 ، 5 ، 6 ، 39 ، 42 .
45. أياد محسن، الدستور العراقي: فروقات مستمرة ورقابة غير فعالة، تاريخ الزيارة: 2019/5/13، على الرابط: www.iraq2020.p=topics&parm&125=org/print_top.php?id_top
46. عبد العظيم عبد الحافظ ، البيئة السياسية الديمقراطية والأمن الوطني ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 28، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين ، 2012 ص 48
47. – معين حداد، الجيوبولتيكية: قضايا الهوية والانتماء، ط2، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص13
48.أعياد عبد الرضا، النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة وتأثيراتها على الشرق الأوسط، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (21)، جامعة الكوفة، 2015، ص39

49. صلاح حميد الجنابي، سعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب لطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص23

50. عبد علي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية، مطبعة الساقي، مركز العراق لدراسات، 2010، بغداد، ص 264.

51 انظر كل من عماد عبد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق إشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (2003–2011م) مؤتمر بيت الحكمة السنوي، بناء الدولة، 18–19 كانون الثاني–2012، بغداد، ص81وكذلك جنان سليم ، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003الأداء ومتطلبات الاقتصاد ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 52 ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية ، العراق ، 2020

52. انظر كل من تغريد داوود سلمان ، اثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد 4 ، جامعة بابل ، العراق ، 2019 ص 68 ، وكذلك روبن ميلز ، طرق محفوفة بالمخاطر عبور الطاقة بالشرق الأوسط ، مركز بروكنجز . العدد 17 ، الدوحة ، 2020 ،

53. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دارسة في الأصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987. ص185

54. محمود احمد عزت، بناء القوات المسلحة، افتراضات علمية المؤتمر السنوي لبيت الحكمة، بناء دولة العراق، 18–19 كانون الثاني 2012، بغداد، ص24.

55. محمد نجم الدين النقشبندي، إستراتيجية الأمن الوطني العراقي، سلسلة محاضرات: كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، 2015، ص44

56. لبنى خميس مهدي، البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 2، نيسان، 2012، ص102.

57. انظر كل من عبد الإله بلقزير، الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، قضايا ومناقشات، التجدد العربي صحيفة الكترونية يوم الأحد 2007/12/2، ص2وكذلك عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 2012، ص 615

58. خضر عباس عطوان وشيماء معروف فرحان، الحكم الصالح والتنمية البشرية: رؤية لإدارة برنامج الحكم الصالح في العراق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 38 ، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين . 2017 ،ص 117

59. خديجة عرفة محمد، امن الطاقة وإثارة الإستراتيجية، جامعة الملك نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص68

60. كاميلا برونسكي، الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية، من كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص289

61. خديجة عرفة محمد، امن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة، ،القاهرة ، 2012، ص64

62–World energy Outlook(2020) InternationalEnergy Agency secure Sustainable 8 Together (Arabic translation. www.iea .org p

63. OPEC : Organization the Petroleum Exporting Countries ، Annual Statistical Bulletin،2020، 22 p

64. World energy Outlook(2015) InternationalEnergy Agency secure Sustainable 8 Together (Arabic translation. www.iea .org p

65. نغم عبد الحسين محمد، المحددات الموضوعية لاستثمار غاز الطبيعي في العراق رؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2019، ص 92–93.

66. نزار كاظم صباح الخيكاني، إمكانات استثمار الغاز الطبيعي في العراق: دراسة استشرافية لآفاقه المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم

الاقتصادية والإدارية، العدد (29)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2017، ص 19

67.عبد الرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص الأولى وأثرها على الاقتصاد العراقي، مجلة أبحاث عراقية، العدد (2)، 2011، ص 40.

68. سعد عبيد السعيدي ، اثر المصلحة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين ، 2002ص 93

69. عباس عبد الجبار عيدان، التنمية الاقتصادية ودورها في تحقيق الامن الوطني العراقي بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، 2016، بغداد، ص71.

70. صبحي احمد الدليمي، جغرافيةالطاقة،دار امجد ، الأردن ،2018، ص 187.

71. شيماء معروف ، إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 92 ، الجامعة المستنصرية ، 3013 ، ص 65.

72. انظر كل من إياد رشيد ، الحكومة التركية وتطورات القضية السورية، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 43 ، عمان ، 2020وكذلك منعم العمار ، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وايران) دراسة في إشكالية الاحتلال المزمنة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 29 ،كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين ، 2015 ، ص 48

73. وسام حسين العيثاوي ، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ،2018 . ص 69

74. سعدي الابراهيمي ، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، 2018 ، ص 45

75. روبن ميلز ومريم سلطان ، تزويد العراق بالطاقة التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء بالعراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،بغداد ، 2020 ، ص 23.

الدولة الهشة ورأس المال الاجتماعي «رؤية سوسيوتنموية»

أ.د. ثناء محمد صالح

الباحثة نور خالد علي

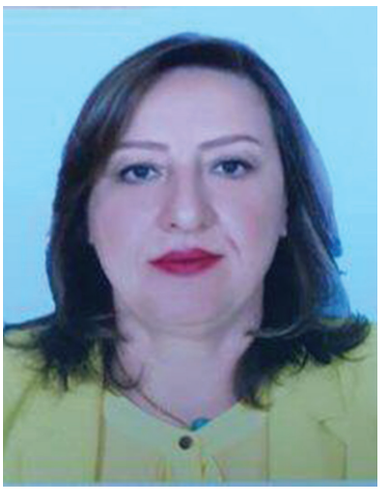

مستخلص البحث

الدولة الهشة .. الدولة الضعيفة مفاهيم شهدت تمددا تداوليا إثر صعود أمريكا كقوة عالمية تسعى الى فرض هيمنتها عالميا.. فلم يكن تداول هكذا مفاهيم إلا لإضفاء ما يبرر شرعنه واستبداد امريكا على الآخر الموسومة بالفاشلة ومنها العراق وافغانستان على سبيل المثال، فمن وجهة نظر المراكز العالمية التي اهتمت بمفهوم الهشاشة (وقد اقترن ظهوره كمصطلح عام 2014) فهناك أبعاد تمثل الدولة الهشة منها.

– فشل السلطة في حماية المواطنين.

– فشل في تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين.

من وجهة نظرنا البحثية تم اعتماد الترابط الاجتماعي والاندماج اولا والحفاظ على الحدود والسيادة ثانيا وحدات تحليلية اساسية حللت سوسيو تنموية لقياس هشاشة الدولة من عدمها، فتلك الوحدات لا تعمل بمعزل عن فاعل تنموي اساسي أسمه «الثقة كرأس مال اجتماعي» يسهم في التفعيل التنموي والحيلولة دون توصيف العراقية بالدولة الهشاشة.

قد أدلت نتائج البحث من خلال القراءة السوسيو تنموية لأبعاد الاندماج الاجتماعي مثلما ابعاد الحفاظ على الحدود والسيادة الدولية بكل ما يبعث على التشاؤم، مما تسبب في إضعاف الثقة المجتمعية بالدولة.

ولم تكن الاحتجاجات التشرينية إلا ردود افعال لهذا التشاؤم والسعي للحيلولة دون انهيار الدولة العراقية فقد اكدت النتائج المتمخضة عن تلك الاحتجاجات ثقة العراقي بقدرته على التغيير والمشاركة السياسية مما يبدد تلك التشاؤمية، فاستقالة عبد المهدي واقرار الكاظمي لانتخابات مبكرة جاء متزامنا مع الارتداد الدولة التنموي ليعيد ثقة المواطن بنفسه ومؤسساته.. عبارات نصية اختيرت من متن البحث:

«ويُنظر إلى استعدادات الشباب للانتخابات المقبلة بنظرة أكثر إيجابية من الانتخابات السابقة، وذلك بعد الإعلان عن تشكيل كيانات جديدة عمادها ناشطون وصحفيون وعاملون في مجال حقوق الإنسان، من أبرزها «العراق خيمتنا»... دون ذكر منطقة او فئة سكانية ... غير متناسين أن الشباب في التركيبة السكانية للعراق يشكلون واحدة من أعلى النسب في العالم.

شهدت حكومة الكاظمي اعادة النظر بالعلاقات الدولية، تم تعزيزها بالقمة الثلاثية: مصر، الاردن، العراق.. لقد كان العراق هو المحفز لهذا الحراك لأسباب استراتيجية اقتصادية سياسية ، مثلما يسعى الكاظمي لإلحاق العراق بحلف الناتو، وبدخول العراق بتحالف مع حلف

شمال الاطلسي ستتغير موازين الحكم والقوة والامن في منطقة الشرق الاوسط بأكملها .

قد يكون في ثنايا تلك العبارات النصية كل تحديات السوسيو تنموية العسيرة «للاندماج والحفاظ على السيادة العراقية» ويترأسها رأس مالها الاجتماعي المتمثل «بالثقة» كفاعل اجتماعي تنموي اساسي ... مما يحول دون توصيف العراق بالدولة الهشة مستقبلا.

توطئة

الدولة الفاشلة «الدولة الهشة» كمصطلح ظهر حديثاً عام 2014 محتفظاً بمؤشرات الدولة الفاشلة، مفاهيم شهدت تمدداً تداولياً مع صعود امريكا كقوة عالمية تسعى الى فرض هيمنتها عالمياً استبداداً وتسيداً قبيل الغزو الثاني للعراق، وصفت الولايات المتحدة وحلفاؤها العراق بأنه دولة خيبت آمال مواطنيها ولم تكن هذه الاستعانة بمصطلح عن ضعف الدولة وفشلها او هشاشتها، يزيد عمره عن عقد من الزمن، إلا سعياً لإضفاء الشرعية على العدوان الدولي وكانت هذه اللغة نفسها قد استخدمت قبل ذلك بعامين للمساعدة على تبرير غزو أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة، وهذا يؤكد أن وسم «الدولة الفاشلة» يّتخذ بقرار سياسي في المقام الاول أكثر من كونه نتيجة عملية تحليلية، وأن تطبيقه قد غير مشهد سيادة الدول، لا سيما في الشرق الاوسط الكبير حيث تتعرض للتهديد أهم مصالح الولايات المتحدة على صعيد الطاقة والامن.. كان يفترض من الغزو الدولي أن يوفر فرصاً لإعادة إنشاء دول وفقاً لفكرة ليبرالية تدمج بين رؤية استهلاكية للمواطنين وواجهة من المشاركة الشعبية عبر مؤسسات مجتمع مدني ذات طابع غير سياسي، إلا ان الواقع كان على العكس من ذلك[1]، إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الاهتمام الدولي بصفة عامة بمفهوم الدولة الهشة جاء مع التسعينات حيث تصاعد مفهوم الحكم الرشيد، وكذلك مع اتفاق واشنطن الذي اسس له «جون وليامسون» والذي اقترح معايير ليبرالية للتنمية والإصلاح بالدول النامية وفقاً للمدرسة الليبرالية الجديدة، واتسع الاهتمام بالمفهوم مع احداث 11 سبتمبر 2001 ،حيث اعتبر الغرب الدولة النامية مهددة للتنمية في العالم المتقدم.. إن هشاشة الدولة تقوم على أربعة اركان، وهي: (ضعف الدولة، نزاعات داخلية، تدهور اقتصادي، ضعف بالتنمية).[2] من وجهة نظرنا ان الدفاع عن الحدود والحفاظ على سيادة الدولة، فضلا عن احتكار الدولة لاستخدام وسائل العنف يشكل حصانة اولية واساسية لدولة قوية والحيلولة دون الوقوع في مسميات المقاييس الدولية التي من شأنها ان تصف الدولة بالضعيفة او الفاشلة او الهشة .

الباب الاول: -

-مشكلة الدراسة وهدفها

وفق القراءات التنموية الدولية تم وسم العراق بالدولة الهشة، والتساؤل الرئيس هو (هل الوسم ارتهن بقرار سياسي ام برؤية تحليلية؟)، وبقصد الاجابة لابد من التعرف على :-

1- ما الدولة الهشة؟ وما الاسباب التي ادت الى وقوع العراق ضمن الدولة الهشة ؟

2- ما فاعلية رأس المال الاجتماعي (ممثلا ب»الثقة «انموذجاً) في الدولة العراقية ؟ ومدى علاقته بمرتكزات وصم الدولة بالهشة او العكس: مرتكز الاندماج الاجتماعي ومرنكز الحفاظ على سيادة الدولة) .

-الدولة الهشة.. مفهوم ودلالة

هي البلدان التي تواجه تحديات إنمائية فريدة نتجت عن الهشاشة والصراع بما في ذلك القدرات المؤسسية

الضعيفة والحكم السيئ والاقتصادي والعزلة الجغرافية والاضطراب الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي وانعدام الأمن. ويحدد البنك الدولي الدول الهشة وفقًا لترتيبها في سياسة الدولة والتقييم المؤسسي الذي يتضمن مجموعة من (16) معيارًا مجمعة في أربع مجموعات: اقتصادية الإدارة والسياسات الهيكلية وسياسات الإدماج الاجتماعي والعدالة والقطاع العام.[٣]

ومن مؤشرات الدولة الهشة وفق مؤسسة صندوق من اجل السلام، أحد أبرز المؤسسات العالمية التي تتناول بالدراسة والتحليل مؤشرات الدولة الهشة لـ 178 دولةهي[٤]: –

1– المؤشرات الاجتماعية تمثلها الضغوط الديموغرافية.

2–المؤشرات الاقتصادية تمثلها تراجع معدلات النمو الاقتصادية وارتفاع نسبة الفقر وفقدان العدالة، فضلا عن انتشار الفساد وعدم الالتزام بالعقد الاجتماعي، سيما مع الاقليات لأسباب عرقية ودينية .

3–المؤشرات السياسية تمثلها افتقار الدولة الى الشرعية.

حيث في ضوء ما تقدم نرى ان الدولة الهشة تعاني القصور في محتلف المجالات دون الاقتصار على مجال دون الاخر، كما موضوح في الرسم ادناه[٥]

الباب الثاني – الدولة الهشة ورأس المال الاجتماعي (رؤية سوسيوتنموية)

-المحور الاول : الترابط الاجتماعي والاندماج.

ان بناء دولة قوية يتحقق عن طريق قوة الاندماج السياسي، الاجتماعي والثقافي.. ان الدولة القوية والفاعلة تقاس وفق مستويين من الاندماج (مؤسساته الاجتماعية) وعلى (مستوى افرادها)، فالانتماء الحقيقي لهذه الدولة بناءً على ما تقدم من رعاية وخدمات.

إن انخراط الدولة ومؤسساتها في مختلف عمليات الاندماج بهدف توحيد مكوناتها الثقافية والسياسية من خلال التفاعل البناء مع تنوع الهويات الفرعية وتفاوت المصالح الجماعية، يسهم في قوة الدولة، إذ يتمثل ضعف الدولة ونظامها السياسي في ازمة الاندماج الاجتماعي، والاستبعاد الاجتماعي، وعلى العموم تشير ازمة الاندماج الاجتماعي الى ثلاثة مفاهيم أساسية وهي (التمييز أي بمعنى التمييز بين افراد المجتمع، الحرمان من الحصول على الخدمات الاجتماعية ، عدم التمكين).[٦] إذ ان هناك عوامل اخرى هي الصراع وانعدام الاستقرار الذي تشكل ازمة للاندماج الاجتماعي والسياسي، حيث تشير التفاوتات الإقليمية داخل العراق هي الاخرى إلى المزيد من عوامل الخطورة فيما يتعلق بالصراع وانعدام الاستقرار، وتشير دراسات كثيرة الى أن انعدام المساواة بين المجموعات سيكون عاملاً مساهماً في نشوء الصراعات، فالعراق يشتمل على العديد من التباينات الإقليمية والدينية في سياقات مؤشرات الفقر وتقديم الخدمات، ويعتقد معظم العراقيين(64٪) ان البلاد منقسمة أكثر منها موحدة، وتبرز» قضاياالتماسك والثقة الاجتماعية» بشكل خاص في المناطق المحررة من تنظيم داعش وفي المناطق المتنازع عليها، حيث لا يزال النزوح الداخلي مرتفعاً وتعاني مناطق جنوب البلاد باستمرار من أعلى معدلات الفقر، بينما تبدو هذه المعدلات في أدنى مستوياتها في أقليم كردستان، ومع ذلك فإن المناطق الأكثر تضرراً من النزاع الأخير إقليم كردستان والمناطق الغربية شهدت زيادات في معدل الفقر مقارنة بعام2012.[٧] في حين يوضح تقرير للتصنيفات العالمية ان ترتيب العراق في تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2019 منخفض وهو 120 من بين 189 وترتيبه في تقرير البنك الدولي لنسبة الحوكمة في سنة 2018 منخفض جدا(7,2) .. إن العراق كان ولا يزال منذ 1980 دولة ازمات او نزاع، ولا يبدو الامر جليا إذا ما كان العراق قادرا على تكوين حكومة مركزية وعلى ان يتوحد رغم وجود الاختلافات العرقية والمذهبية، ولدى العراق نسبة عالية من الفساد بحسب المعايير الاقليمية، إذ يأتي بالمرتبة 162 من بين 198 بلدا ، ويصنف البنك الدولي العراق في ترتيب الاعمال بالمرتبة 172 فقط من بين 190 بلدا، ليكون واحدًا من بين الاسوأ في العالم. أما عن الضغط السكاني بالملايين فهو(5,29 في سنة 1950).(22,8 في سنة 2000) و (29,1في سنة 2010) و(38,9 في سنة 2020) ويقدر ان يصل الى(63) مليونًا في 2050.[٨]

من جانب آخر، نرى ان احد مقومات الاندماج الاجتماعي هي (الديمقراطية) او ما يصطلح علية العالمين «الان تورين و دومينك شنابر» « الاندماج الديمقراطي «، لذا ان المجتمع الذي يفتقر لمقومات الاندماج الاجتماعي يدفع عددا كبيرا من الافراد والجماعات الى الانفلات والوقوع في أحضان الجريمة والعنف والانتحار والإرهاب... الخ.. ان ضعف الدولة هو الراجح الأساس الى غياب الديمقراطية ومبادى حقوق الانسان مما يجعلها عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه مواطنيها، والنتيجة هي اشتداد ضغط المجتمع على الدولة ومقاومتها له بقمع متزايد.[٩] إذ اظهر مؤشر «ايكونوميست العالمي» العراق

في مرتبة متدنية متراجعا الى تصنيف الدولة السلطوية تتقدم علية دول لا توجد فيها ديمقراطية ، ويعد ذلك تطورا خطيرا سيفرض علينا في مؤشر حوكمة لهذا العام عبئا اكبر للتحقق من مدى ملائمة وجود العراق في هذا الموقع.[١٠] لقد انتج النظام السياسي في العراق لما بعد عام 2003 اتفاقاً نخبوياً مبنيا على الهويات العرقية والطائفية، وفي سنواتها الأولى ومع مرور الوقت تحولت العملية السياسية النخبوية من تقاسم السلطة وفق أسس طائفية وعرقية إلى تقاسمها على أساس الأحزاب السياسية والاستقطاب، كما حل الخلاف والتفاوض محل السيطرة التي كانت للبيروقراطية الرسمية، وأصبح تسييس التعيينات في المناصب البيروقراطية الرئيسية مكوناً رئيسياً للآلية التي استطاعت من خلالها الأحزاب السياسية توسيع شبكات الولاء بهدف تعزيز شرعيتها وسلطتها وثروتها، وأدى التشتت المتزايد للمشهد السياسي في العراق إلى زعزعة الاستقرار والشلل السياسي وتغذية حالة من الهشاشة.[١١] واشار مؤشر ليغاتوم للازدهار العالمي في تصنيفه الدولي لعام 2019 ان العراق حصل على المرتبة 142 من بين 167 دولة في العالم ، ويوضح المؤشر ان مرتبة العراق في مجال الحريات هي 137، اذ يتضمن هذا التصنيف مؤشرات عديدة الى جانب الحريات منها الامن، الحوكمة، رأس المال الاجتماعي، والمساواة وظروف الحياة والصحة والتعليم والبيئة.[١٢] ففي الآونة الاخيرة تصاعدت الاحتجاجات الشعبية لاسيما في مدن جنوب البلاد، إذ يتطلع الشباب العراقي نحو المزيد من الحرية والمشاركة والتي يمكن ان توفر فرصة لتعزيز الديمقراطية ومحاربة الفساد وسيادة القانون التي ينبغي ان تضعها النخب الحاكمة ضمن اولويات الحكم والتي يمكن ان تنعكس على التنمية، إذ ان الفساد يبرز اكثر التحديات قوة ما يرتبط بالفساد المالي والإداري، حيث لا يزال العراق يحتل مراكز متدنية جدا في مؤشرات الشفافية، ففي عام 2018 كشف مؤشر مدركات الفساد ان العراق جاء بالمرتبة 168 من بين 180 دولة شملها المقياس.[١٣]

-المحور الثاني : الحفاظ على الحدود وسيادة الدولة

يمكن قياس هشاشة او قوة الدولة عن طريق مؤشر (الحفاظ على الحدود وسيادة الدولة)، في عام 2014 احتل تنظيم داعش الارهابي جزءا من الاراضي العراقية مما ادخله في حرب كبيرة حتى تكبد خسائر مادية وبشرية كبيرة اثرت على الدولة بكل مقوماتها واركانها. إذ ان الحروب المستمرة تضعف الدولة وتقلل من امكانياتها.. ان هيبة الدولة وسيادتها مرهونة بالحفاظ على الارض، واحترام الشعب، والقرار السياسي العراقي بعيدا عن التدخلات الخارجية.

لم يكن غريباً أن تكون الهشاشة صفة الدولة العراقية الجديدة التي نشأت على أنقاض ما خلَّفه غزو عام 2003 ، تلك الهشاشة لها مضمونات خطيرة على الأمن البشري والنُّزوح الذين ما زالا يؤرقان المجتمع العراقي حتى يومنا هذا، وتتمثل العوامل الواضحة المسببة للنُّزوح في العراق في التهديدات الواقعة على الحياة والصحة الناتجة عن انعدام الأمن العام والاحتجاز التعسفي وسوء الخدمات المقدمة، وفي مثل هذه البيئة تصبح الحياة خطرة لا تطاق، وذلك ما يمهِّد إلى اتخاذ الناس لقرار الرحيل والنُّزوح. ومع ذلك، فتلك الإجراءات تستهدف المجموعات المستضعفة في المجتمع بطريقة تجعل المستهدفين يعانون من ارتفاع المعوِّقات المفروضة على حياتهم بل على سلامتهم الجسدية في بعض الأحيان، وقد أجبرت تلك الضغوط كثيراً من العراقيين على الهجرة والنُّزوح.. والدول الهشَّة أكثر عرضة من غيرها لآثار التمزق الناتجة

عما يمكن تسميته «بخصخصة العنف» والتي لها آثار جسيمة على الأمن البشري والنُّزوح، فالدولة إذ تتشرذم فيها الأجهزة المخولة بممارسة سلطة الإجبار والقَسر ازدهرت الجماعات غير الحكومية المسلحة وبدأت حلقة التفكك تدور مُضعفةً بذلك الدولة أكثر فأكثر في إطار التعامل مع الجماعات العسكرية غير الحكومية، بل إنَّ

تفقد سيطرتها المادية على الأراضي القائمة عليها وكذلك تفقد ولاء الشعب لها، وبغياب السلطة الشرعية للدولة بعض تلك الجماعات تمكنت من اختراق المؤسسات الحكومية وسعت إلى الاستحواذ على زمام الأمور في

الدولة، وهكذا كانت نشاطاتهم سبباً لتغيير حياة الناس اليومية بطريقة مخيفة ما دفع بعضهم إلى اتخاذ قرار بالمغادرة[١٤]، إذ تفسر مؤسسة «صندوق من اجل السلام»، أحد أبرز المؤسسات العالمية التي تتناول دراسة وتحليل مؤشرات الدولة الهشة لـ 178 دولة، وبدأت بصياغة المؤشرات منذ عام 2005 ، عند متابعة موقع العراق بين الدول الاكثر هشاشة بدءل من عام 2014 وهو العام الذي بدأ فيه صندوق السلام ينشر التقارير تحت مسمى الدولة الهشة حتى عام 2018 لم يكن وليد هذه الاعوام بل ان الدولة والنظام السياسي الذي تشكل اثر الاحتلال الامريكي بعد عام 2003 قام على اسس تفضي الى الهشاشة والفشل بدءاً من تشكيل مجلس الحكم الذي ارسى التقسيم الطائفي والقومي والاثني والديني.. ان العراق منذ عام 2014 بدأ بالتراجع (اي يتقدم بالترتيب) من الـ(13) حتى اصبح المركز العاشر لعام 2017، وهي الاعوام التي فقدت فيها الدولة العراقية السيطرة على ثلث مساحتها اثر دخول عناصر دولة العراق والشام (داعش) واحتلالها لمدن (الموصل ، الانبار، صلاح الدين،واجزاء من محافظة ديالى)، وتهديدها للعاصمة بغداد وقد ادى الى نزوح ستة ملايين شخص وقتل خلال عمليات التحرير(50) ألفا بين مدني وعسكري وتهديم (200) الف دار، فيما قدرت الحكومة العراقية كلفة الاعمار بأكثر من(100) مليار دولار فيما كانت تكاليف الجهد العسكري بحدود (300) مليار دولار بعد تحرير مدينة الموصل والقضاء على عناصر داعش عسكريا بدأ بالتحسن عام 2017 واصبح بالمركز العاشر وتراجع في العام 2018 ليصبح الـ(11)، حيث قلت نقاطه بمقدار(2 , 3).[١٥]

إن الازمات المتعاقبة في مختلف المجالات، إذ تجعل من المجتمع مجتمعا متنازعا فالصراعات السياسية والاجتماعية والوضع الاقتصادي والامني السيء وضعف الحكومات في احتواء الازمات، مما يجعل الوضع يزادا سواء وتراكما، وهذا يدل على عدم وجود سياسات حقيقة وفعالة قادرة على ان تؤمن الوضع العام.

إجمالا يمكن القول إن نجاح الدولة يقترن بممارستها في تحقيق مفهومها أو برنامجها، لكي يتحول خضوع الافراد إلى ولاء للدولة كسلطة شرعية ومقبولة، بالانتماء إليها كمصدر لقيم اجتماعية أي كمركز لمشروع جماعي ممكن ومقبول، وبفقدان هذه القيم تظل الدولة قشرة رقيقة سواء في ما تعلق ببنية السلطة المركزية أم بطبيعة القوى الاجتماعية والمشروعات الوطنية المرتبطة بها، وهذا ما يدفعها إلى أن تشعر هي نفسها بهشاشة وجودها، ويجعلها عرضة للتقلبات الشديدة، إذ إنها لا تعرف أي تراكم حقيقي في القيم والتقاليد،والتنظيمات الحديثة، وإنما تعيش على استهلاك العصبيات الجزئية والمؤقتة التي تنمو بفاعلية، انطلاقا من تضامنات نسبية قديمة أو جديدة (قبلية ، عشائرية ، طائفية ، جهوية ، مجموعات ضغط ومافيات متنوعة (لا يمكن أن تكون مفتوحة على أفق تكوين امة ، أو توليد انتماء وطني).[١٦]

المحور الثالث: الأبعاد السوسيوتنموية لثنائية ضعف الاندماج الاجتماعي وضعف شوكة الدولة في السيطرة على حدودها

حيث يمكن ان نقيس الثقة عن طريق بعض المؤشرات ومنها «مشاركة السلطة والعمل السياسي»، وفي هذا المجال نشير الى استطلاعات الرأي التي أجراها مركز البيان حول العملية الانتخابية المقبلة في تشرين الاول 2021 فكانت الدراسة بعنوان (تطلعات الناخبين العراقيين في الانتخابات النيابية 2021: استطلاع رأي)، حيث طرحت نتائج الاستطلاع الحالي استشرافا ملحوظا يدعو للتفاؤل

بشأن ارتفا ع نسبة المشاركة فيه، حيث أجرى العراق بعد 2003 أربعة انتخابات برلمانية وكانت نسبة المشاركة فيها تنازلية، إذ بلغت أعلى نسبة مشاركة مع بداية أول انتخابات في 2005 ، وبدأت بالانخفاض حتى انتخابات عام 2018. وشمل الاستطلاع أسئلة سعت الى التعمق في نوايا ومواقف وآراء المواطنين العراقيين، لا سيما بعد المتغيرات التي شهدتها البلاد إثر الاحتجاجات الجماهيرية في تشرين الاول عام 2019 وتغيير الحكومة على إثرها، كما يتوقع ان يكون للإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الحالية أثر في تغيير خيارات الناخبين ضمن الانتخابات القادمة، نشير من هذا الاستطلاع الى الاسئلة التي تساعدنا على معرفة جدلية الثقة بين الدولة والناخب العراقي، وهي:

–هل تعتقد أن الانتخابات القادمة مهمة لتحسين وتطوير البلد؟ يرى ما يزيد على ثلث العراقيين المستطلعين أن الانتخابات القادمة غير مهمة لتطوير البلد وتحسينه (39٪) فيما تردد بأهميتها نحو (21 ٪) من مجموع المبحوثين حسب الاجابة، ومن خلال تعبيرهم بـ (ربما) تكون مهمة لتحسين البلد وتطويره، أي ان (60 ٪) من مجموع المبحوثين، وبما يزيد عن نص العينة ويقرب من ثلثيها، يرون أن الانتخابات النيابية القادمة غير مهمة و/أو ربما تكون مهمة لتحسين واقع البلد وتطويره.

– هل حدثت بياناتك في سجل الناخبين؟ أكد نحو (65,5٪) من مجموع المبحوثين أنهم حدثوا بياناتهم في سجل الناخبين، فيما أشار نحو (34,5 ٪) منهم بأنهم لم يفعلوا ذلك. أي أنهم إما كانوا قد حدثوها خلال الانتخابات السابقة، أو إنهم لم يفعلوا ذلك لغاية الآن، حيث لا يزال أمامهم وقت للتحديث، وهذا التفاوت ستظهره نتائج الاستطلاع الحالي عند عرض اجابات الحاصلين على البطاقةالبايومرتية.

– هل لديك بطاقة بايومترية؟ أكد غالبية وحدات الدراسة أن لديهم بطاقات بايومترية وبواقع (82,4٪) فيما أجاب بـ (لا) نحو (17,6 ٪) من مجموع المبحوثين في عموم محافظات العراق.

– هل في نيتك المشاركة في الانتخابات القادمة؟ أوضح ما يقرب من ثلثي وحدات الدراسة بأن في نيتهم المشاركة في الانتخابات القادمة وبواقع (61,3 ٪)، فيما أجاب بـ لا نحو (21,8)، وذكر نحو (16,9 ٪) من مجموع المبحوثين في جميع المحافظات بأنهم لم يقرروا بعد .

مع التأسيس الهش لدولة عراق ما بعد 2003 من قبل الامريكان إلا ان الاحتجاجات، وعلى امتدادها الزمني، تؤكد ثقة المواطن العراقي بقدرته على التغيير والمشاركة في العملية السياسية. إذ اجبرت تلك الاحتجاجات عادل عبد المهدي على الاستقالة، واجبرت الكاظمي على الانتخابات المبكرة، فبعد احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول 2019 تطورت أفكار الشباب الناشط في العراق لتصبح أكثر شمولية فيما يتعلق بالعمل السياسي، وانتقلت من المطالبة بتغيير النظام الحاكم ومحاسبة رؤوس الفساد إلى السعي للمشاركة في الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في تشرين الاول 2021 المقبل، وسط تساؤل مثير عن قدرة الشباب على مواجهة المال والسلاح المنفلت في البلاد منذ 17 عاما، ويُنظر إلى استعدادات الشباب للانتخابات المقبلة بنظرة أكثر إيجابية من الانتخابات السابقة، وذلك بعد الإعلان عن تشكيل كيانات جديدة عمادها ناشطون وصحفيون وعاملون في مجال حقوق الإنسان، من أبرزها «العراق خيمتنا».[١٧]

نستنتج مما سبق ان القاعدة الجماهيرية للدولة وقوتها تتمثل في رأس مالها الاجتماعي، وان الثقة الاجتماعية والسياسية اداة فاعلة في بناء الدولة وتنميتها من خلال عمل المؤسسات بقوانين تسير على الجميع .

-نتائج ورؤى مستقبيلة

ما أدلت به نتائج البحث ان الهشاشة لا تكتب بقرار سياسي بل تكتب مجتمعيا!، وان الحفاظ على البنية المجتمعية الذي تمثل القاعدة الذي ترتكز عليها قوة الدولة يتم من خلال الآتي:-

1-توفير خدمات اجتماعية (صحة، تعليم، مستوى اقتصادي جيد،خدمات عامة).

2-تنمية الموارد البشرية (رأس المال البشري) .

3-تنمية مستدامة بمختلف الجوانب .

4-عقد اجتماعي حقيقي وفعال بعيدا عن التحزب والطائفة وغيرها .

5-الاهتمام بفئة الشباب والذي تمثل الفئة الاكثر في المجتمع العراقي.

6-إعادة بناء جسور الثقة ما بين المواطن والحكومة .

7-إعادة النازحين والمهجرين الى سكناهم وإعادة دمجهم.

8-استقرار سياسي وامني .

9-ممارسة الديمقراطية الحقيقية والمشاركه السياسية وممارسات الحريات بحريات دون تقيد.

10-إعادة تنظيم المؤسسات الاجتماعية المختلفة بما يتلاءم مع العصر الحالي.

11- الحفاظ على سيادة الدولة عن طريق الحفاظ على الحدود والعلاقات الدولية المتينة والمؤسسة على قاعدة المصلحة العامة .

شهدت حكومة الكاظمي اعادة النظر بالعلاقات الدولية حيث شهدت تمددا، تم تعزيزها بالقمة الثلاثية: مصر، الاردن، العراق ... جاء انعقادها ضمن سلسلة جهود مشتركة للدول الثلاث لتشكيل نواة مشروع تعاون اقليمي واعد، وهي رابع قمة تجمع قادة البلدان الثلاثة خلال عامين.. لقد كان العراق هو المحفز لهذا الحراك لأسباب استرتيجية اقتصادية سياسية لا يسع البحث التطرق الى تلك المخاطر لان ما هو اهم انه ادرك المخاطر المحيطة به وسارع الى تحديها من خلال الاعمال الدولية المشتركة.. واليوم يسعى الكاظمي لإلحاق العراق بحلف الناتو وبدخول العراق بتحالف مع حلف شمال الاطلسي ستتغير موازين الحكم والقوة والامن في منطقة الشرق الاوسط بأكملها .... وهذا يعيد بذاكرتنا الى حلف بغداد وانسحاب العراق منه بعد 14 تموز 1958 ، كآخر حلف اقليمي ودولي ينضم له العراق بشكل فعلي قبل 9 ابريل 2003 .

تلك المنعطفات التاريخية بتحدياتها للمخاطر المحيطة بالعراق ممن يسعون للنيل من العراق هوية وطنية ومسيرة تطورية تعزز مصداقية ومبررات ثقة المجتمع بالدولة العراقية، وهو يؤكد رغبته في المشاركة في العملية السياسية الانتخابية بنسبة مئوية تتجاوز النصف من العدد الكلي: كما ورد في الاستطلاع الميداني لمركز البيان للدراسات والتخطيط، وان النظر الباستعدادات الشباب للانتخابات المقبلة بنظرة أكثر إيجابية من الانتخابات السابقة، وذلك بعد الإعلان عن تشكيل كيانات جديدة عمادها ناشطون وصحفيون وعاملون في مجال حقوق الإنسان، وغيرها، ونحن غير متناسين أن الشباب في التركيبة السكانية للعراق يشكلون واحدة من أعلى النسب في العالم.

المصادر :-

-البنك الدولي، ملخص تنفيذي النهوض من واقع الهشاشة مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، 2020.

-تقرير دولي: العراق خامس عربياً ضمن الدول الفاشلة و13 عالمياً، جريدة الزمان ، 2020، https://www.azzaman.com/

-دعاء عبدالله محمد عبدالجليل، الدولة الهشة والتحول الديمقراطي

بإفريقيا، ملتقى الباحثين السياسين العرب، 2020، https:// /arabprf.com

–صلاح حسن بابان، مع انتشار السلاح والمال السياسي.. هل يتمكن شباب العراق من صنع بديل للأحزاب الحاكمة، https://www. /aljazeera.net

–عدنان سمير دهيرب، التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة، مجلة الباحث الإعلامي، العدد (44– 45) .

–العراق التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ،2019.

–علي. أ.ك. علي، النزوح في عراق هش، نشرة الهجرة القسرية، نشرة الهجرة القسرية، دول هشه،العدد(43)، مركز دراسات اللاجئين ،2013.

–فوزي بوخريص، الاندماج الاجتماعي والديمقراطية نحو مقاربة سوسيولوجيا، مؤسسة مومنون بلا حدود.

–فيروز عيمور، سيادة الدولة الوطنية بين ازمة الاندماج الاجتماعي والتكامل الإقليمي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (57) ، العدد(5) 2020.

–مجموعة باحثين، المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2019–2020، مركز حوكمة للسياسات العامة، ط1، 2021.

–مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، الدولة الضعيفة في الشرق الأوسط، تقرير موجز، 2016 .

Selected definitions and characteristics of fragile– https:// 2016.. states by key international actors www.ilo.org

الهوامش :

1. مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، الدولة الضعيفة في الشرق الأوسط، تقرير موجز، 2016 ، ص8.

2.دعاء عبدالله محمد عبدالجليل، لدولة الهشة والتحول الديمقراطي بإفريقيا، ملتقى الباحثين السياسين العرب، 2020، https:// /arabprf.com

3.Selected definitions and characteristics of fragile https:// 2016.. states by key international actors www.ilo.org

4. عدنان سمير دهيرب، التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة، مجلة الباحث الإعلامي، العدد (44– 45) ص76.

5. الرسم من الباحثة .

6. فيروز عيمور، سيادة الدولة الوطنية بين ازمة الاندماج الاجتماعي والتكامل الإقليمي ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (57) ، العدد(5)، 2020 ، ص574.

7. البنك الدولي، ملخص تنفيذيالنهوض من واقع الهشاشة مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، 2020، ص6.

8. تقرير دولي: العراق خامس عربياً ضمن الدول الفاشلة و13 عالمياً، جريدة الزمان ، 2020، https://www.azzaman.com/

9. فوزي بوخريص، الاندماج الاجتماعي والديمقراطية نحو مقاربة سوسيولوجيا ، مؤسسة مومنون بلا حدود ، ص4.

10. مجموعة باحثين ، المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2019–2020، مركز حوكمة للسياسات العامة، ط1، 2021، ص44.

11. البنك الدولي، مصدر سابق ،ص4.

12. مجموعة مؤلفين، مصدر سابق،ص42.

13. العراق التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ،2019، ص26،27

14. علي. أ.ك. علي ، النزوح في عراق هش، نشرة الهجرة القسرية، نشرة الهجرة القسرية، دول هشة، العدد (43)، مركز دراسات اللاجئين ،2013،ص58.

15.عدنان سمير دهيرب،مصدر سابق، ص77.

16.عدنان سمير دهيرب ، مصدر سابق، ص75.

17. صلاح حسن بابان، مع انتشار السلاح والمال السياسي.. هل يتمكن شباب العراق من صنع بديل للأحزاب الحاكمة، https://www.aljazeera.net/

مسارات تحول العراق إلى فاعل إقليمي

د.علي الدباغ

هذا البحث يهدف لبحث إمكانية وفرص تحول العراق لدولة لها حضور إقليمي يسهم بحل أزمات المنطقة وبؤر التوتر فيها ومكامن وعناصر القوة التي يختزنها والتي يمكن استثمارها لتحقيق هذا الهدف، والذي لم يحظ به العراق طيلة تأريخه الحديث، لأسباب مركبة من عناصر عديدة.

يهدف البحث لتحليل التحديات والمصاعب والمخاطر التي يواجها العراق الحالي والتي فُرضت عليه كصراعات إقليمية ودولية، أو نتاج وضع داخلي متشابك بتعقيداته وتراكمات مشاكله أو التي تسبب بها الحكم بعد 2003 وعناصره من أحزاب وكتل سياسية مع ما تحمله من صراعات وتنافس على السلطة والموارد والقوة وسوء الإدارة.

يتناول البحث من الناحية النظرية فرص متاحة لتحول العراق للاعب إقليمي، فبينما يمر العراق حالياً بأصعب وأخطر مرحلة طيلة قرن منذ تأسيسه في 1921 وهذه المخاطر التي تهدد وجوده كدولة واحدة ليست قليلة، يكون الحديث عن هذه الفرص المتاحة لا وجود لها مع ما يمر به العراق من تجريف وانقسامات وضعف في قدرة الدولة على حفظه.

تمهيد

يتميز العراق بموقع جيوسياسي مهم في المنطقة فهو ممر وعبور سهل بين الشمال والجنوب ويختزن موارد كبيرة لم يتم الحديث عنها غير النفط والغاز وجسر تواصل للدول العربية مع تركيا وإيران، وهذا الموقع الجغرافي يمكن النظر إليه سلبا أو إيجابا اعتماداً على المقاربات السياسية والسلوك والتعامل مع هذا الجوار، بمعنى أن يكون الجوار جسرا للتواصل ونقطة التقاء للمصالح المشتركة وتحقيقها، أو عبئاً وحمولة وأثمان مكلفة ومرهقة نتيجة التصادم والاحتكاك أو تقاطع المصالح والأجندات.

تميز تأريخ العراق بكثرة الحروب والصراعات فيه وعليه بين الحضارات القديمة التي كانت نقطة التقائها على أرضه وفيه احتكاكات قوية ومسرحا للحروب بين القوى المهيمنة في المنطقة منذ نشوئه، وكذلك لنشوء أول حضارة معروفة على الأرض والتي تطورت وأخذت شكلاً متحضرا من أشكال الدولة ونشوء المنافسين لها مثل دولة الساسانيين والروم والفراعنة، هذا الصراع في وعلى العراق يمكن إجماله للعوامل التالية:

1.نشوء أول الحضارات على أرضه والتي أنتجت صراعات السلطة فيه وعليه.
2.وجود الأنبياء والرسل من آدم ونوح وإبراهيم عليهم السلام يشكل قيمة مهمة ونقطة جذب وتنازع.
3.أهميته الاقتصادية لذلك كانت تسميته بأرض السواد لتعكس الواقع الغني والذي جذب اليه الهجرات من جواره وكذلك الصراع عليه والسيطرة على موارده، صراع بين الروم والفرس وصراع بين العثمانيين والإيرانيين عبر خمسة قرون منذ عام 1500 ولغاية 1925 مع خمس سلالات حكم ابتدأت بالصفويين وانتهت بالقاجاريين.
4.صراع إقليمي حالي نشهده والذي تعاظم وازداد عنفا وشراسة وكلها كان مسرحها العراق.
5.الموقع الجيوسياسي للعراق الحالي الذي يجاور 6 دول بطول حدود 3600 كم، ويجاور أمته العربية التي ينتمي إليها ويجاور الأمة التركية والأمة الإيرانية مع ما تحمله من تناقضات وتشابك في المصالح والنفوذ ومخلفات التأريخ.
6.تدهور الوضع السياسي وضعف الدولة والتي يمكن تصنيفها بأنها دولة هشة.

هوية العراق السياسية

تشكل العراق الجديد بعد الغزو الأمريكي عام 2003

وهذا الصراع سيبقى ويستمر ما دامت عناصره وأسبابه قائمة

بتوجهات نظرية رسمها مجموعة مشروع القرن الأمريكي الجديد (Project for the New American Century) (PNAC بمفهوم الرعب والصدمة والتي تحدث عنها صناع الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية وهو تفكيك الدولة بكل مفاصلها وإعادة بنائها بمفهوم أمريكي رأسمالي يعتمد على قوى السوق وعوامله وتنافسياته، بما فيه الثروة النفطية التي يتطلب المشروع أن تنطلق الى أقصى مدى لخدمة مصالح الغرب وتقليل اثر منظمة أوبك، هذا التصور القاصر عن فهم واقع وظروف العراق وتحكم سنوات متواصلة من سيطرة الدولة على القطاعات الإنتاجية والخدمية انعكس سلباً عليه وخلق حالة من الفراغ المروع مع تفكيك كل مؤسسات الدولة الأمنية والخدمية والإنتاجية، فقد تم حل الجيش وكل القوى الأمنية وتم إرسالهم لبيوتهم دون وجود بديل، ومع التفهم بأن القوى الأمنية كانت تشكل خطراً كبيراً ومتوقعا على النظام الجديد، إلاّ ان قطع رواتبهم خلّف أثراً واضحا في تزايد مجموعات العنف والإرهاب. كل هذه التداعيات خلق فشلا ذريعا لكل التخطيط السيئ الذي اعتمدته إدارة الرئيس بوش لما بعد سقوط النظام مما ولد سلسلة من الكوارث في كل القطاعات من الأمن والخدمات والاقتصاد بما فيه الزراعة والصناعة يوازيه عدم نجاح في بناء النظام السياسي الذي تبنته الأحزاب في عدم السماح بتأسيس مؤسسات مستقلة تساهم في بناء الديمقراطية بل أخضعتها جميعا للتقاسم والمحاصصة وما زاد الأمر سوءاً فإنها وظفت أشخاصا يفتقدون للقدرات الفنية وحتى الإدارية لتلك المؤسسات، فقد تم تجريد الجهاز القضائي من حياديته، وتقاسمت الأحزاب المؤسسات الأمنية والبنك المركزي ومفوضية الانتخابات وباقي المؤسسات التي كان يمكن لها أن تفرض نوعا من الحكم الرشيد والحوكمة لتخلق نوعا من الاستقلالية

وسيادة القانون لينتهي العراق الى وضع هش ونظام تتحكم فيه التخادمات السياسية ومصالح الأحزاب في عدم وجود الشفافية وعدم القدرة على محاسبة الفاسدين وعدم القدرة على محاسبة انهيار الجيش والقوات الأمنية وسقوط ثلث العراق بيد داعش نتيجة فساد المؤسسة العسكرية.

من الجدير بالذكر هنا الى ان ممانعة بعض الدول الإقليمية للوضع الجديد في العراق قد أخذ أبعاداً تجاوز الممانعة للفعل المباشر من التدخلات المكشوفة والمستترة تحت ذرائع شتى وبأجندات مختلفة من ترويج وشحن إعلامي ضخم وحقن طائفي وترويج للجهاد وتمويل مالي وتدريب وتسهيل عبور وإرسال المجموعات الإرهابية للداخل العراقي.

نخلص من هذه المقدمة بأن العراق يتم تصنيفه على انه دولة هشة حيث يتطابق مع التعريف الذي حددته منظمة صندوق السلام FUND FOR PEACE:

1. فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها

2. تآكل السلطة الشرعية، لدرجة العجز عن اتخاذ قرارات موحدة.
3. عدم القدرة على توفير الخدمات العامة
4. عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى بوصفها عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي

وهذا التوصيف ينطبق على الكثير من الدول ونشير هنا الى التصنيف العالمي لدرجة الهشاشة في مختلف الدول

وهناك فرق بين التعريف السياسي للدولة الفاشلة والدولة الهشة،لم تظهر تصنيفات الدول «الفاشلة» و «الهشة» في وقت واحد، ولم تتبع نفس المسارات. تم تقديم مفهوم «الدولة الفاشلة» من قبل محللي السياسة الخارجية في أوائل التسعينيات، في سياق ما بعد الحرب الباردة، عندما سعى العلماء إلى وصف الانتشار المثير للقلق للنزاعات الأهلية التي أدت في بعض البلدان إلى تجزئة مؤسسات الدولة والركود الاقتصادي وتدهور الأوضاع الأمنية وعلى مدى العقد الماضي، وجهت الوكالات الحكومية الغربية والمنظمات الدولية اهتمامها بشكل متزايد إلى هشاشة وفشل مؤسسات الدولة باعتبارها تحديًا رئيسيًا للسياسة الدولية في مجالات الأمن والمساعدة الإنمائية. تُستخدم الآن مفاهيم «الدول الهشة» و «الدول الفاشلة» على نطاق واسع في المفاوضات الدبلوماسية حول الأمن العالمي، وحفظ السلام، والحد من الفقر، والمساعدات الإنسانية، وحتى اتفاقيات التجارة الدولية . [1]

مؤشر الدول الهشة لعام 2021[2]

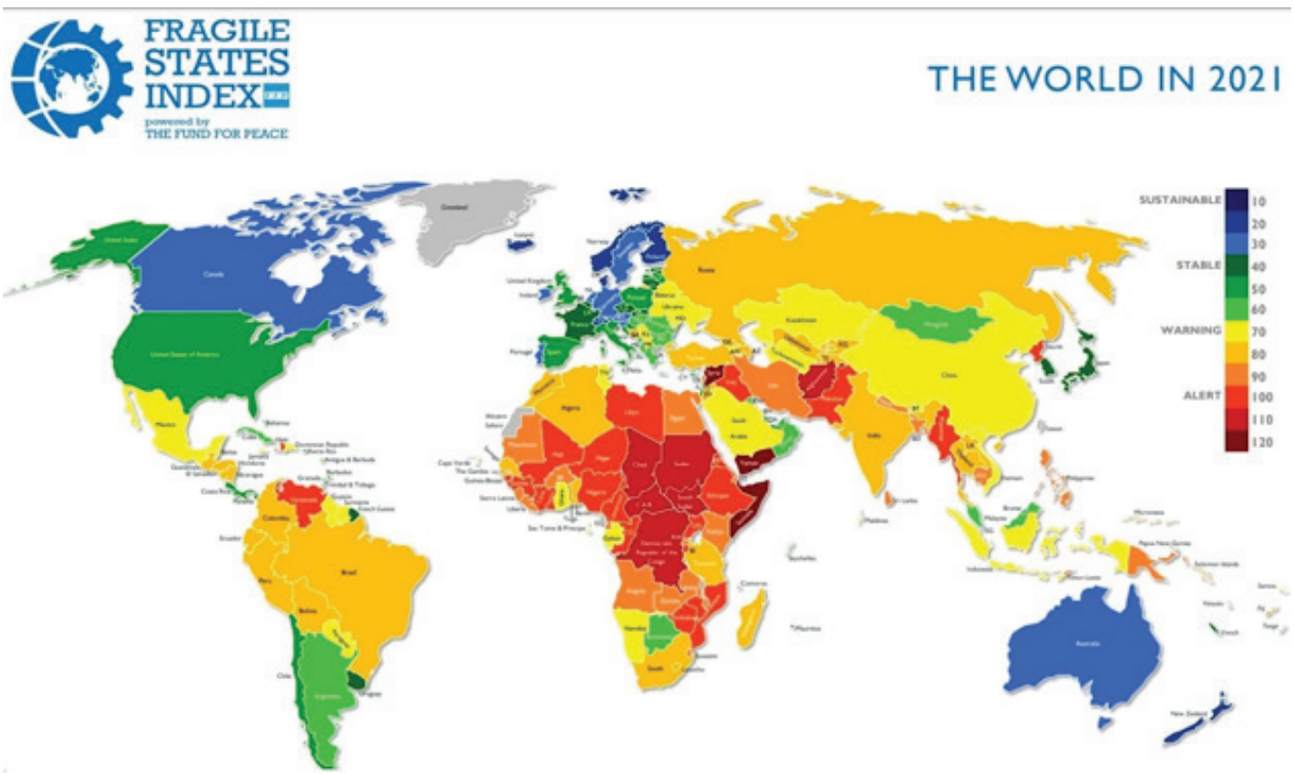

يحمل 10 درجات مثل الأمن، حقوق الإنسان، الخدمات، اللاجئين والمهجرين، التدخلات الخارجية...الخ) ، حيث يظهر ان العراق يقع في مستوى 96,2 من المقياس بالدرجة العشرين من أسفل السلم والذي ينتهي باليمن الذي يقع في أدنى درجة أسفل السلم بمقياس 111,7 ويصعد الى أعلى المؤشر الذي تتربع فيه دولة فنلندا بدرجة 179 بمقياس 16,2 كما يتبين أدناه :[٣]

التحديات الدولية: الإقليمية والمحلية التي تواجه العراق:

نتيجة انهيار الدولة العراقية عام 2003 وعدم بناء مؤسسات تحفظ كيان الدولة فإن الوضع الداخلي تعرض لهزات وتداعيات خطيرة في انعدام الأمن وانتشار الجريمة واستباحة الحدود وانخراطالبعض في مواجهات مسلحة تحت عنوان مقاومة المحتل وظهور تنظيم القاعدة ونقل عملياته المسلحة للعراق وممانعة بعض القوى

Country	Year	Rank	Total	Security Apparatus	Factionalized Elites	Group Grievance	Economy	Economic Inequality	Human Flight and Brain Drain	State Legitimacy	Public Services	Human Rights	Demographic Pressures	Refugees and IDPs	External Intervention
Iraq	2021	20th	96.2	7.9	9.6	8.2	6.9	6.1	6.5	8.8	8.9	8.1	8.4	8.3	8.5

السياسية التي خسرت السلطة وتغيير معادلة الحكم في العراق وأهداف الولايات المتحدة المعلنة فيما يسمى نشر الديمقراطية والجهد الإقليمي لخنق التجربة المتعثرة أصلا.

«يبقى الحل للوضع الذي خرج عن السيطرة أبعد من أن تجده الولايات المتحدة وأكبر من أن تنفذه بمفردها»[٤]

من الصعوبة تفكيك التحديات بأبعادها الثلاثة كل على حدة وهذه التهديدات والتحديات المختلفة تتداخل في أبعادها الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية وتتبادل التأثير والأثر على الوضع العراقي، وتنعكس كل منها على الآخر بدرجات متفاوتة، فالأثر الإقليمي والدولي ينفذ للمحلي عندما يكون هناك وضعاً سياسيا هشا وغير منسجم حيث يتم الاستقواء بالخارج الإقليمي والدولي على المنافس السياسي، وكذلك عندما يفشل النظام السياسي في تقديم نفسه كممثل وجامع للجميع بمعادلة حكم تحقق الحدود الدنيا من القبول والاقتناع فإن احتمالات الاستنجاد بالخارج أو الشكوى له تكون أقل، وعندما يكون النظام السياسي محققا لقدرٍ معقول من المصداقية والسيادة فإن التأثيرات الخارجية تتصاغر.

وعموما يمكن إجمال التحديات بعناصرها الثلاث بما يلي:

1. هشاشة وضعف النظام السياسي: تراجع هيبة الدولة، انفلات السلاح والأمن، بطالة، احتجاجات، تدني وانعدام الخدمات، اقتصاد ريعي ضعيف.
2. التهديدات والمخاطر المشتركة: إرهاب، مخاطر بيئية، مخاطر صحية، مخدرات.
3. البترول: وما يشكله من صراع وانهيار أسعاره.
2. الأمن: تسلل إرهابيين، أمن حدود، أمن غذائي.
4. الصراعات:صراعات قوة ونفوذ.
5. المشاكل الموروثة: حدود، تنافر المصالح، صراع مذهبي.

مسارات الحلول:

نتيجة لتعقيد المشهد العراقي وتشابك الأوضاع وتداخلها وما تفرزه من مخاطر كبيرة على وحدة البلد، فإن مسارات الحلول يتطلب معرفة وتوصيف عناصر الضعف والوهن ومسبباتها وتفكيكها ، وأول خطوة في مسار الحلول هو الوضع الداخلي الذي يشهد تراجعاً مروعاً في قدرة النظام السياسي على إصلاح نفسه وتوفير حدود دنيا من القناعة للعراقيين بأن هناك أملاً كبيرا بالمستقبل، وبدون إصلاح وتقوية الوضع الداخلي لا يمكن التفكير أو توقع حدوث تغيير في وضع العراق ودوره الإقليمي (مع الاعتبار بأن هناك انعكاسا من الوضع الإقليمي على الوضع الداخلي وبالعكس)، وأن يتحول العراق من بلد هش وضعيف تتحكم بتوجهاته دول صغيرة في المنطقة وتصنع وتتدخل في أحداثه الداخلية، الى دولة مهابة تساهم في حل أزمات المنطقة ويكون لها دوراً فاعلاً، ومن المناسب الإشارة هنا الى ان عدم الوصول أو تحقيق أي من المسارات لا يعني انعدام إمكانية بناء القوة الذي يتدرج كلما نجح العراق في مسعاه والكفاءة في المعالجة، ويمكن إجمال مسارات الحلول الى:

1.المراجعة والتقويم:

يتطلب الواقع السياسي مراجعة جادة وفاعلة لكل الوضع السياسي وبناء حكم رشيد وسيادة للقانون مع ما يتطلبه من تعديلات دستورية والذي يشمل محاسبة جادة وفاعلة للفساد والإفساد السياسي والمالي وإخضاع الجميع لسلطة القانون. لا يمكن تحقيق أي تنمية بدون التوصل لمعادلة مقبولة بحدودها الدنيا. تتوفر فرصة كبيرة للعراق للنهوض حيث تتوفر فيه إمكانات مالية كبيرة وثروة بشرية يمكن من خلالها معالجة التحديات الداخلية شرط

أن تتوفر إرادة سياسية حقيقية واستخدام أمثل للموارد وهيكلة حقيقية لكل النواحي الإدارية والاقتصادية.

2.الأزمة مع إقليم كردستان:

الخلاف والأزمة مع الإقليم لها أثر كبير في تقويض بناء القوة، فالتصرفات غير الدستورية تخلق آثارا مدمرة على بناء دولة اتحادية متماسكة تخضع لها كل الأطراف والموارد والعلاقات الخارجية ولها السيادة في الأمن والحدود. إيجاد حل للأزمة مع إقليم كردستان بطريقة تحفظ وحدة العراق وعدم مصادرة تطلعات الكورد، ويشمل ذلك حل مسألة كركوك سيسهم في تعزيز دور العراق ويجعله فاعلا إقليميا كبلد يستطيع أن يستوعب مكونات مختلفة وسط منطقة مضطربة فشلت في التعامل مع المكونات المختلفة التي تحتويها المنطقة.

3.بناء الهوية الوطنية:

يفتقد العراق منذ تأسيسه عام 1921 لهوية وطنية جامعة، ولم تبذل كل الحكومات المتعاقبة عليه في السعي لبلورة وتقديم هوية جامعة للمكونات العراقية المتعددة عرقيا ودينيا ومذهبيا، فالكورد كانوا في حرب مع الدولة التي يمثلها الانتداب البريطاني ولديهم توجهات انفصالية،واستمر القتال لغاية سقوط النظام 2003 وما صاحب ذلك القتال من حرب إبادة ضدهم من الحكومة المركزية، والشيعة قاطعوا الانضمام للسلطة الممثلة بالمحتل البريطاني، والمسيحيون كانوا يتذمروا من استبعادهم من الوظائف العليا ونشأت لديهم توجهات انفصالية، ونتيجة للقمع والإبادة التي استخدمها نظام صدام حسين ضد الكورد والشيعة خلقت شعورا سلبيا وقد كان هذا واضحا عند الكورد أكثر منه عند الشيعة الذين تعدلت معهم معادلة الحكم بعد 2003.بناء الهوية الوطنية مهم جدا في مسارات الحلول وسيعطي العراق قوة ذاتية مهمة في البناء الداخلي والانسجام والولاء للوطن الذي يفتقده الوضع الحالي.

4.تطويع التنوع:

تطويع ما يمكن من التحديات والمصاعب بأبعادها الثلاثة الى عناصر إيجابية تحقق للعراق قيمة مضافة بدل تآكل قوته، وتحويل التنوع العرقي والديني والمذهبي لمعادلة تعايش مشترك.

5.معادلة الصراع:

تغيير وتطويع معادلة الصراع لمعادلة تفاهم وعيش مشترك وان الصراع ومعادلاته قد يحقق جزءٌ من المصالح الآنية لكنه لا يحقق أفضل المصالح وأدومها. الصراع على العراق لن ينتهي ما لم يكن هناك جهود عراقية سياسية ودبلوماسية لتقديم وصفة تعايش تجنب المنطقة وأنظمتها من معادلات الصراع وتداعياته وآثاره. الوصول لهذه المعادلة ليس مستحيلا لكن يمكن توصيفه بالصعب وهذا يتطلب قدرات سياسية غير عادية للوصول اليها.

6.معادلة التخادم:

أن يُنشأ العراق ويطرح معادلة تجمع الخصوم والأصدقاء، بمعادلة تخادم للمصالح عبر مشتركات كثيرة. هناك فرصة هائلة لتكامل اقتصادي في منطقة تحتوي ثروات هائلة وتجمعات بشرية وأسواق كبيرة وموقع جيوسياسي، ومع الاعتبار بأن هناك قوى دولية وإقليمية تحقق مصلحتها في إذكاء عناصر الصراع والتصادم في المنطقة لكن بذات الوقت هناك مقومات قبول وتحقيق الاستقرار من قبل قوى دولية وإقليمية خضعت لتربة 4 عقود من حروب طاحنة وغزو وعدم استقرار سلبت منها ثروات وجهود كان من الممكن تحقيق تنمية مستدامة فيها. هذه المعادلة ستحقق حصانة وموانع من التفكير في صراعات بينية حيث يخسر الجميع فيها.

عناصر الحلول:

1.تهديد داعش: سقوط جزء من العراق بيد داعش كان تهديدٌ مشترك لكل المنطقة والعالم بضمنها التي أسهمت بتقوية ودعم داعش، وقد أدركت هذه الدول وبدرجات متفاوتة بأن المجموعات الدينية المتطرفة تشكل خطراً على أمنها وعلى السلم المجتمعي فيها لما تثيره من رفض لكل أشكال التعايش مع المختلف معها فكريا، خلق شعوراً متناميا بضرورة مواجهة هذا التغول الذي لا يكفي استخدام القوة معه بل يحتاج لتثقيف وتنوير ديني والابتعاد عن خطاب الكراهية والطائفية والتي تحقق أيديولوجيا داعش ومثيلاتها، فمثلا سوريا التي كانت تدرب وتدعم المجموعات الجهادية وتستقبلها وتوفر لها كل الدعم اللوجستي للانتقال للعراق لمواجهة الرافضة قد انقلب الوضع عليها وتنامت مجموعات جهادية فيها، وكذلك الوضع مع السعودية التي كانت تنطلق فيها دعوات من المساجد والخطب الدينية على الحرب في العراق والدعم المالي للمجموعات الجهادية، قد أدركت بأنها مرشحة لمواجهة مع هذه المجموعات وبأن الفكر الدين المتطرف الذي تمثله الوهابية يشكل قاعدة فكرية لهذه المجموعات، كل هذه التهديدات خلقت ثلاث محاور أساسية كعناصر مهمة:

1,1.ضرورة تبادل المعلومات الأمنية وتوسيع التعاون لمواجهة هذا الخطر المتنامي الذي لا يمكن لأي دولة منفردة أن تواجهه وبالتالي يتطلب تعاونا واسعاً وحيث إن العراق تشكلت فيه دولة الخلافة المزعومة وانتقلت إليه المجاميع الإرهابية من ما يقارب 90 دولة، فقد نشأت حاجة لتبادل المعلومات والخبرات مع العراق مما يؤهله لأن يكون محطة تلتقي فيها دول عديدة.

1,2.حرب داعش خلقت تحالفا دوليا واسعا لدعم العراق حيث «تم تشكيل التحالف الدولي من 83 دولة ضد داعش في أيلول عام 2014 ويلتزم أعضاء التحالف الدولي جميعاً بإضعاف تنظيم داعش وإلحاق الهزيمة به في نهاية المطاف» [٥] هذا التحالف حقق معادلة دولية داعمة للعراق بدون تكلفة مادية (إذا قارناها بتحرير الكويت مع الفارق). هذه المعادلة التي لا تزال تعمل بقاياها من قوات حلف الناتو والقوات الأمريكية ووجود رمزي لبعض الدول يمكن أن يتم استثمارها بأوسع مجال في تحصين العراق من التدخلات الإقليمية التي كانت السبب المباشر لظهور داعش وكذلك بناء القوة مع ما يتطلبه من تسليح وتدريب في العراق ليتمكن من حفظ أمنه اعتمادا على قدراته الذاتية. هذا التحالف جعل من الوجود الأمريكي والإيراني متواجدا في ساحة معركة واحدة وبتنسيق غير مباشر في هذه الحرب.

1,3.حرب داعش حققت أيضا معادلة محلية بتلاحم القوات الأمنية بكل صنوفها مع قوات المتطوعين والحشد والبيشمركة وشهدت شعورا وطنيا متناميا حيث كانت قوات شيعية من الحشد تدافع عن حواضر سنية.

2.داعش في سوريا: وجود داعش والمجموعات الإرهابية الأخرى في سوريا وما مثله ويمثله أكبر تهديد للعراق، في انتقال داعش المسلح بمجاميع الى العراق وسيطرتها على ثلث العراق والانتقال الحر من والى سوريا وتداعياته على أوربا بفيض اللاجئين الذي أرهق دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك إقليميا في تركيا ولبنان والأردن وأطلق تهديداً يتجاوز إسقاط النظام في سوريا، كل تلك المخاطر يمكن تطويعها واستثمارها لأهمية وجود عراق قوي ومستقر يساهم بأمن المنطقة وعنصر جذب للتفاهم مع العراق في الحرب على الإرهاب.

3.إيران: الجوار مع إيران التي تدخل في أقوى خصومة إقليمية ومع أمريكا أيضا وتداعياته وانعكاساته الكبيرة في المنطقة وحروب الوكالة في سوريا ولبنان واليمن

يحمل مشتركا غنيا وقويًّا لاستثماره، حيث إن العراق هو الجوار الأهم لإيران والبلد الأكثر تأثرا بنفوذ إيران فيه ورعايتها لقوى سياسية شيعية وكردية وسنية كذلك، يعطي العراق وضعا متميزاً في تحقيق لعبة توازن بين القوى المتخاصمة وإيران. قدر العراق أن يتعايش ويخلق معادلة تعايش أيضا وعلاقة متميزة مع إيران يعاد تعريفها وصياغتها بقواعد عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعامل دولة لدولة يجعل من العراق جسراً مهما للتفاهم بين العرب وإيران للوصول لتفاهم بمعادلة مقبولة من قبل الجميع.

4.البه كه كه: وجود البه كه كه في داخل الأراضي العراقية وصراعها الطويل منذ انطلاقها كقوة مسلحة كردية ضد الحكومات التركية على اختلاف توجهاتها ومعارك الكر والفر والتداخل في الأراضي العراقية على الرغم من انه يمثل انتهاكا ويدخل العراق في أزمة مع تركيا التي تتحشد حكوميا وشعبيا في قتالهم وتمثل قضية أمن قومي غير مختلف عليه، الأزمة التي تتسع وتحفز القوات التركية من ملاحقتهم والتوغل داخل الأراضي العراقية في أكبر انتهاك لسيادة منتهكة أساساً ولا تعترف بها تركيا بل تراه حقاً مكتسباً منحه نظام صدام لتركيا ولا تعترف بإلغاء النظام الجديد له، هذا الوجود يشكل ورقة في غاية الأهمية يمكن تطويعها والاستفادة منها في العلاقة مع تركيا في بناء مصالح مشتركة ومعالجة ملف المياه معها.

5.النفط والغاز: سيبقى النفط والغاز أهم مصدر رخيص للطاقة لعقود قادمة حتى مع توافر البدائل المتجددة ولا زال يعتبر سلعة إستراتيجية نشأت حروب وصراعات بسببه، وكون العراق يمثل ثالث أو ثاني احتياطي عالمي يمكن أن يمد سوق الطاقة بحاجتها المتنامية

Iraq remains central to future global oil supply [٦]

وكذلك الغاز الذي يشكل مصدرا مهما للطاقة وللصناعات البتروكيمياوية والأسمدة يجعل من العراق بلداً واعداً في تجهيز وتصدير الغاز خصوصاً مع استثمار حقول الغاز التي لم يتم البدأ بها، حيث يتنامى سوق الطلب الآسيوي بدرجة كبيرة، «تلعب منطقة المحيطين الهندي والهادئ دورا مركزيا في التقرير ليس لأن المنطقة تمثل 60 بالمائة من الناتج الاقتصادي العالمي وثلثي النمو الاقتصادي فحسب...لأن الكثيرين قد اتفقوا الآن على أن هذه ليست منطقة تتعلق بالاستقرار فحسب، بل هي أيضا المنطقة التي ستحدد شكل النظام الدولي في العقود القادمة «[٧]

أيضا يشكل العراق ممرا محتملا لصادرات الغاز الإيراني والقطري لا وربا عبر أنابيب تخفض من قيمة نقله بنسبة لا تقل عن 20٪ .[٨]

«أزمة الغاز الروسية ـ الأوكرانية هزت ثقة أوروبا في موسكو ودفعتها الى مراجعة سياستها المتعلقة بالطاقة والسعي للحصول عليها من مصادر بديلة غير روسية.. المحللون يرشحون دول وسط أسيا والشرق الأوسط كخيارات لتقليل هذه التبعية « .[٩]

ان انهيار أسعار النفط والذي أدخل كل الدول المنتجة للنفط وحتى الغنية منها في أزمات مالية وإعادة هيكلة لموازناتها يمثل مشتركاً مهما للعراق الذي يعتبر ثالث منتج للنفط يمكن البناء عليه.

6.التنوع الديني والمذهبي والأثني: تَمَيُز العراق بهذا التنوع الأثني والديني على الرغم من إنه غير منسجم حاليا بسبب الصراع على السلطة والثروة، إلاّ إنه يمكن تطويعه لمفهوم تعايش تفتقده المنطقة ونموذجا متحضرا متميزا للعراق. جوار العراق غير العربي عموماً يمثل نقطة

تلاقي حضاري لامتداد الإثنيات المختلفة في العراق مع الجوار وعبره يمكن خلق تثاقف وتواصل حضاري، أيضا يساعد على تقليل النزعات الانفصالية حيث تتحقق بدائل تواصل لتحقيق التطلعات المشروعة في تحقيق الهوية القومية والثقافية. امتداد الكرد والتركمان والفرس في العراق يمثل واقعاً فاعلاً ويمكن تطويعه لتواصل أفضل. تواجد الكورد في تركيا وإيران والعراق وسوريا يمثل تواصلاً مهما في تعزيز المصالح المشتركة، وبالنسبة للتركمان فإنه يمثل أبعادا مهمة مع تركيا وأتراك إيران ووسط آسيا وكذلك بالنسبة للفرس وما يمثله من عمق ثقافي مع إيران والشعوب الناطقة بالفارسية.

7.موقع العراق: تميز موقع العراق في الربط بين الشمال والجنوب يقدم حلولاً مبتكرة للتجارة الدولية ويخدم مشروع الحزام والطريق الصيني.يمكن للعراق أن يحقق

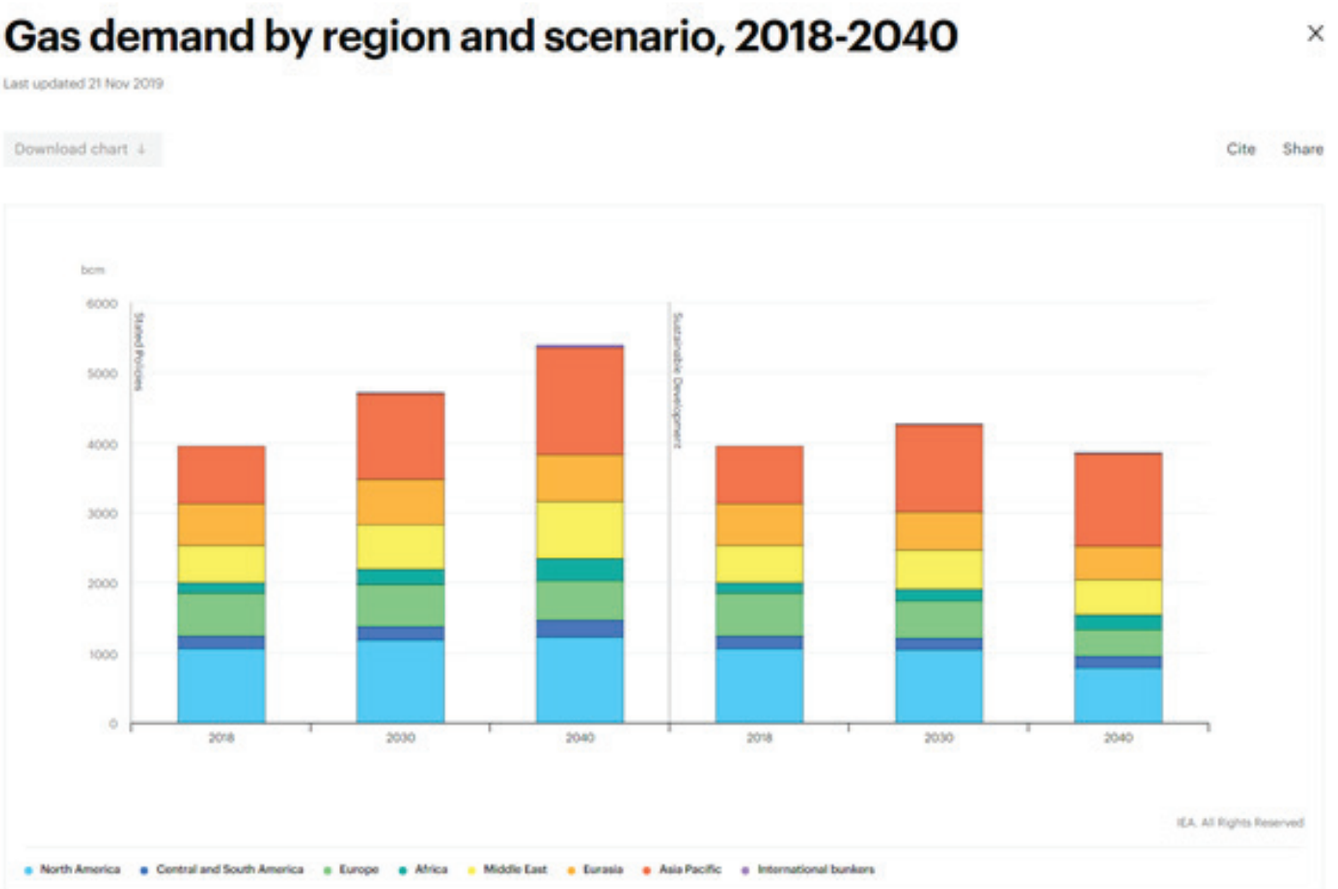

ممرا لإيران للبحر المتوسط والعكس في تجارتها من المتوسط، ويوفر لتركيا ممرا سهلا وميسرا للخليج والتي توفر بذات الوقت ممرا له لا وربا وكذلك يمكن أن يحقق لدول الخليج ربطا سهلا للشمال عبر ما يسمى بالقناة الجافة حيث يقلل التكلفة ووقت الشحن بين الشمال والجنوب ويوفر ممرا موازٍ لقناة السويس وبأهميتها، لا ننكر بأن هناك بدائل توفرها بلدان أخرى لكن تبقى هناك فرص كبيرة للعراق

لتطوير هذه المشاريع

8.المخاطر البيئية والصحية المشتركة: تعتبر البيئة الصحراوية العراقية مهددة للمنطقة بيئياً وهذا يتطلب جهودا إقليمية مشتركة لمعالجتها.

9.التوجه الجديد في المنطقة : الانفراجات المتوقعة في المنطقة بين إيران وكل من أمريكا ودول الخليج يعطي العراق فرصة كبيرة لإعادة هيكلة علاقاته بما يحقق مصالحه بعيدا عن التجاذبات والتوترات التي كانت تنعكس سلبا على مجمل الوضع العراقي.

خاتمة:

يحتاج العراق لتطويع عناصر الصراع عليه وعلى أرضه لجمع الخصوم وتقديم وتعريف سياسة تخادم ليخرج ويحرر واقعه من كونه ارض صراعات لأرض تفاهم وما وجود إيران وأمريكا في ساحة صراع واحدة جنبا الى جنب مع أمريكا لمحاربة داعش هو أحد تجليات هذا الممكن في الفعل السياسي.

أما على صعيد المصالح الاقتصادية فيمكن للعراق تقديم ليس فقط طريق الحرير، بل طريق الذهب عبر ربط لندن بالبصرة برا وبميناء الفاو المقترح وربطا سككيا يحقق مصالح الجنوب والشمال ومصادر طاقة يحتاجها الشمال لعقود طويلة قادمة وممرا للتجارة بين الشمال ودول جنوب العراق وشرق آسيا. ومشاريع زراعية واعدة في صحراء العراق الغنية بالمياه الجوفية.

يستطيع العراق ودون الدخول في محاور سياسية او عسكرية ان يجمع جواره المتنافر بشراكات اقتصادية متينة وثابتة وقوية وراسخة بحيث يبعد عنه اي تهديد او صراع، ويصبح الحفاظ على العراق ونظامه السياسي مطلبا وحاجة وضرورة للشركاء وأي تهديد او التفكير بالتهديد لا يضر العراق، بل يضر الشريك، بل ان هذا الشريك سيكون هو المدافع والمانع والمساهم بردع

التهديدات لأنه يحمي مصالحه.

ولتحقيق ذلك فإنه يتطلب أولاً ان يكون البناء والنظام السياسي في العراق متماسكا ومستقرا بمؤسساته ونظامه الديمقراطي لدرجة يستطيع ان يكون منتجا لهذه الأفكار

ان تقديم العراق كقاعدة ومحور وقطب لتقديم وصفة العلاج للصراع عليه والصراع في المنطقة والذي يتضرر منه العراق قبل غيره هو ان المنطقة يمكن ان تستمر في صراع او حرب باردة او ساخنة لنهاية التاريخ ولن ينهي أحد الآخر لكن يمكن ان نتعايش بمعادلة تفاهم تحقق أفضل مصالح للجميع، وهذا يتطلب رؤية وإرادة سياسية تنشط لتحقيق هذا الهدف.

الهوامش:

1. www.researchgate.net/publication/258142389_Fragile_and_failed_states_Critical_perspectives_on_conceptual_hybridsFragile and failed states: Critical perspectives on conceptual hybrids
2. fragilestatesindex.org
3. fragilestatesindex.org/excel/
4. مارينا اوتاواي، الرحلة في المجهول: دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، pdf.carnegieendowment.org/files/iraq1
5. theglobalcoalition.org/ar
6. www.iea.org/reports/iraqs-energy-sector-a-roadmap-to-a-brighter-future الوكالة الدولية للطاقة تقرير عن العراق
7. تقرير مؤتمر ميونيخ للأمنص .70securityconference.de/wp-content/uploads/sites/2/2021/03/MSC_Publikationen/01_Dokumente/02_org/assets/pdf/MunichSecurityReport2021.pdf
8. www.dw.com/ar/الاتحاد-الأوروبي-يبحث-عن-بدائل-للخروج-من-تبعية-الغاز-الروسي/a-1851439

الرؤية التأسيسية للدولة العراقية بعد عام 2003.. الانتقال من نصف ميثاقية الى ميثاقية كاملة

د. منتصر العيداني

رئيس مركز حوكمة للسياسات العامة

المقدمة:

بعد مايقرب من عقدين، يبدو جليا ان العملية السياسية لازالت مسارا بلا رؤية، او قل مسارات شتى، ورؤى مشتتة. فأين منها رؤية الدولة؟.. ان الرؤية اصطلاحا هي الافق الذي يحدد مسارات ومآلات الافعال، إذن فالرؤية تتشكل في رواق التأسيس، واذا كانت تلك اللحظة تفهم في سياق عنوان الدولة العراقية بعد 2003، انها لحظة الدستور، فأن بحثنا يذهب الى ما هو اوسع، أي سياق التأسيس، بمعنى ان لانحمل الدستور فوق مايحتمل، فلا نجعل منه «حائط المبكى» بما نلقي عليه من تركة الماضي ، وتبعات الولادة – الغزو والاحتلال، واخطاء الحاضر، انما نبحث في جوهر الميثاقية التي نشأت منها الدولة و قامت عليها بناها المؤسسية والقانونية. وإذا كان من المعلوم بأن الدولة بعد 2003 نشأت في ظل رؤى مختلفة، استبطنها او عبر عنها الدستور كما عبرت عنها الديناميكيات السياسية بخطوط متعرجة، فإن المسار اللاحق للتأسيس كشف أن الخطوط المتعرجة لا يمكن ان تكون ركائز للبناء بل اوتادا واهنة. لذا فأن البحث جاء في صيغة تساؤلات بحثا عن تلك الرؤية الميثاقية في سياق التأسيس، ثم انصرف الى البحث عن تلك العناصر التي عوقت الرؤية التأسيسية في هيكل النظام و ديناميكاته التي عبر عنها النص الدستوري والعملية السياسية، وصولا الى تشخيص طرق و مرتكزات استكمال الميثاقية التأسيسية للدولة العراقية ما بعد 2003.

اولا: هل ثمة وثيقة او ميثاق تأسيسي أسمى؟

تنشأ الدول او يعاد بنائها وفقا لمبادئ فلسفية و سياسية تعبر عنها اعلانات او اتفاقات (مكتوبة او عرفية)، تستبطنها او تدونها صياغات دستورية انية او لاحقة تعكس افكار المؤسسين و مفكري و فلاسفة الدولة او النظام الجديد، وتلقى قبولا عاما او اجماعا وطنيا انطلاقا من مدلولات فكرة العيش المشترك و الوفاق الوطني، لترقى الى مصاف معيار اخلاقي للدول ، وتكون اساسا للانتقال من الاحتلال الى الاستقلال، او منالاستبداد الى الديمقراطية، او كليهما.

والامثلة على ما تقدم كثيرة سواءً على صعيد الدول والديمقراطيات العريقة، او تلك اللاحقة والاقرب، فعلى صعيد الاولى نأخذ نموذجان يعدان من بين الاكثر تأثيرا في تاريخ الدولة الحديثة والانظمة الديمقراطية، هما الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا، ففي النموذج الاول (الولايات المتحدة الامريكية) كانت وثيقة الاستقلال شهادة ميلاد امريكا، وهي وثيقة قصيرة صدرت عام

1776 تركز على المساواة والحرية، تألفت من سبع مواد ركزت على اختصاصات الفروع الثلاثة للحكومة، و العلاقة بين الولايات الداخلة في الاتحاد، و طريقة تعديل الدستور. تلتها وثيقة الحقوق عام 1791، وتضمنت عشرة تعديلات دستورية، لتضمن العديد من الحقوق المدنية الأساسية والحريات. فضلا عن اوراق الفدرالية التي تعد احد المرتكزات الاساسية للدستور الامريكي، واستمرت حتى اليوم مرجعا رئيسيا في تفسير مقاصد واضعي الدستور او تعديل مواد الدستور الامريكي.[١]

أما النموذج الثاني (فرنسا) فقد ارتكز الحكم الجمهوري فيها على إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الجمعية التأسيسية الوطنية عام 1789. اي في اعقاب الثورة الفرنسية و قبل عامين من صدور دستور الجمهورية الاول عام 1791، نادى الاعلان بمبدأ سلطة الشعب و المساواة امام القانون كما تضمن عددا من المبادئ لحماية حقوق الانسان والحرية والمساواة بين جميع الناس، لا بين المواطنين الفرنسيين فقط، وما زال ذلك الاعلان يمتلك مكانة دستورية عليا حتى اليوم، اي حتى اخر دستور فرنسي (دستور 1958) ، إذ تم إلغاء العديد من القوانين والتشريعات لمخالفتها مبادئ الإعلان وفقا لتفسير الجمعية الوطنية الفرنسية.[٢]

على المقلب الاخر تأتي النماذج اللاحقة او الاقرب، وهما تركيا ولبنان، فقد تأسست تركيا الجمهورية او الدولة التركية الحديثة عام 1923 على اساس مبادئ الاتاتوركية، نسبة الى مؤسسها مصطفى كمال الملقب اتاتورك، وتتألف الايدلوجيا الكمالية من ستة مبادئ او مايسمى بالأسهم الستة التي تبناها حزب الشعب الجمهوري الحاكم كأيدلوجيا للحزب عام 1931، واضحت بمثابة المبادئ الموجهة للدولة، والحقت بالدستور عام 1937، وهذه المبادئ هي (الجمهورياتية، الشعبية، العلمانية، الدولانية، القومية، الثورية – الاصلاحية). ومازالت هذه المبادئ تحكم تركيا حتى اليوم.[٣]

أما لبنان، او دولة لبنان الكبير التي تأسست عام 1920، واعلنت جمهوريتها عام 1926، فقد حسمت خيارتها حول صيغة الكيان اللبناني عشية الاستقلال عام 1943 بالميثاق الوطني ذلك العام، او ما وصف بصيغة بشارة الخوري ورياض الصلح، وهو اتفاق شفوي بين زعيمي الحركة الوطنية من اجل الاستقلال وقيام الجمهورية الميثاقية ، ارسى هذا الميثاق اسس الحكم وصيغة العيش المشترك، وما زال هذا الميثاق مؤثرا في السياسة اللبنانية.[٤]

–المبادئ فوق الدستورية او دستور الدساتير:

نستنتج مما تقدم ان تلك الدول كنماذج او انموذجات – أمثلة يقتدى بها– نشأت و/ او انتقلت الى الديمقراطية بناءً على اعلانات او مواثيق وطنية اكتسبت مكانة أعلى رفعة و سموا ودواما وإطلاقا و حصانة ضد التعديل والالغاء والتعطيل من أحكام الدستور نفسه، سواء جاءت عرفية او مدونة في وثائق منفصلة او ضمن الدستور، من هنا عرفت بالمبادئ فوق الدستورية، التي عرفهاس. أرنيبأنها «تفوق قواعد أو مبادئ معينة توصف بأنها «معايير» على محتوى الدستور ، وهي القواعد التي قد تظهر صراحة أو موجودة ضمنيًا».[٥]

عليه، فأن الميثاقية بأي صورة كانت هي احدى ضرورات نشأت الدول وتحديدا الميثاقية الديمقراطية، لأنها جوهر فكرة العقد الاجتماعي، وهي اكثر مساسا في الدول ذات المجتمعات التعددية لاسيما تلك الخارجة من اتون الاحتلال او الاستبداد، لأنها بحاجة الى معايير قيمية عليا يحتكم اليها رعاة الدولة ورعايتها المواطنين.

ثانيا: الرؤية التأسيسية في السياق العراقي:

1–رؤية أم إرادة دولية؟

بادئ ذي بدء يقفز الى الذهن التساؤل التالي: هل يمكن ان نعد وثائق مؤتمرات المعارضة العراقية قبل عام 2003 مواثيق تأسيسية ؟، هنا لا نفترض اجابة قطعية بالنفي او الايجاب، إلا ان تلك الوثائق كانت اجمالا اكثر عمومية واقل شمولية من اتفاق وطني، كما انها كانت في المقام الاول حزبية و ظرفية، فضلا عن انها لم تكن تأسيسية بالمعنى الإجرائي، ذلك أن عملية التغيير واسقاط النظام حدثت بإرادة و سلطة خارجية كاملة، وكذا المرحلة التأسيسية للعملية السياسية في ظل سلطة دولية واسعة.. عليه فأننا يمكن ان نعتمد تمثلاتها اللاحقة من خلال مسارات التأسيس التي شارك فيها الفاعلون ذاتهم.

بعد استيلاء القوات الغازية على بغداد في 9 نيسان 2003 دون تفويض من مجلس الأمن، وجهت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في 8 مايس 2003 رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أعلنتا فيها عن إنشاء سلطة تحالف مؤقتة وقدمتا تفاصيل عن السلطات المسندة اليها ومجالات مسؤوليتها، وأشارت الرسالة أيضا إلى الجهود المبذولة من أجل إقامة حكومة وطنية، وقد التقت مجموعات من العراقيين في الناصرية (15 نيسان 2003) وفي بغداد (28 نيسان 2003) لمناقشة الترتيبات السياسية التي ستتخذ في المستقبل. وحددت الرسالة دوراً للأمم المتحدة في مجال الإغاثة الإنسانية والتعمير أساساً، وأعربت عن «تطلعها» إلى تعيين منسق خاص.[٦] عليه صدر القرار الاممي رقم 1483 في 22 مايس 2003، والذي جاء فيه «يأخذ المجلس علماً بالرسالة الموجهة من الممثلين الدائمين للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ويسلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبقة على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة(السلطة)» ، يطلب إلى الأمين العام «العمل بصورة مكثفة مع السلطة ومع شعب العراق، والجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية اللازمة للحكم الممثل للشعب، بما في ذلك العمل الجماعي من أجل تيسير العملية التي تفضي إلى قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دوليا »[٧]

اعقب ذلك صدور القرار الاممي رقم 1500 (2003)، الذي رحب بأنشاء مجلس الحكم في 2003/7/13، و قرر إبقاء المسألة قيد نظره.[٨] وفي هذه السياق جاء القرار الاممي اللاحق رقم 1546(2004) الذي اعتمده مجلس الأمن في 8 حزيران/يونيو 2004 ، استباقاً لانتهاء سلطة التحالف المؤقتة، محددا ترتيبات الانتقال السياسي في العراق، إذ نص على « يقر الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للعراق إلى الحكم الديمقراطي، ويشمل ما يلي: (أ) تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة للعراق تتولى مسؤولية الحكم والسلطة بحلول 30 حزيران/يونيه 2004؛ (ب) وعقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي؛ (ج) وإجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2004 ، إذا أمكن ذلك، أو في موعد لا يتجاوز بأي حال من الأحوال 31 كانون الثاني/يناير 2005 ،لتشكيل جمعية وطنية انتقالية، تتولى جملة مسؤوليات منها تشكيل حكومة انتقالية للعراق وصياغة دستور دائم للعراق تمهيدا لقيام حكومة منتخبة انتخابا دستوريا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2005».[٩]

يتضمن هذا القرار فقرتين أقل ما يمكن القول عنهما إنهما غامضتان.. فينص القرار من جهة على أن المجلس

يتطلع إلى إنهاء احتلال العراق في 30 حزيران 2004، وهو الموعد الذي حدد لتسلّم الحكومة المؤقتة للعراق مقاليد الحكم من سلطة التحالف المؤقتة.. في حين يحيط المجلس علماً في الفقرة 17 من الديباجة «بالتزام جميع القوات العاملة على صون الأمن والاستقرار في العراق بالتصرف وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات المقررة بموجب القانون الإنساني الدولي»، اي ان تسليم الحكم الذي حدث في 2004/6/27 كان محدودا ولم يكن كافياً لإنشاء أثر قانوني قطعي لغرض إنهاء حالة الاحتلال كما يعتقد خبراء القانون الدولي هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فأن الاوضاع على الارض لاحقا أي تصرفات الولايات المتحدة سياسيا و عسكريا في العراق كانت تؤكد الرأي الاخير.[١٠]

2–رؤية أم مرآة ؟

يرى عدد من فقهاء القانون الدولي ان بعضا من الدساتير قد نشأت عن طريق المعاهدات الدولية، ولعل العراق قد عرف هذه الطريقة منذ تأسيس الدولة عام 1920، فقد لعبت المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق عام (1922)دورا رئيسيا مباشرا في تكوين القواعد الدستورية الاساسية التي حددت سمات الدستور العراقي الصادر عام (1925)، حيث وضعت المعاهدة في مادتها الثالثة التزامات فرضت على العراق تنفيذها من خلال صياغتها في قواعد دستورية، اذ جاء في هذه المادة ان يوافق فيصل الاول ملك العراق على وضع مشروع (قانون اساس) لعرضه على المجلس التأسيسي العراقي، كما يوافق على تنفيذ هذا الدستور بشرط الا يتضمن شيئا مناقض لأحكام معاهدة عام (1922)، واشترطت المادة ايضا حرية الراي وحرية القيام بمختلف الشعائر الدينية بشرط ان لا يضر ذلك بالنظام والآداب العامة، كما اقتضت المادة المذكورة بان لا يفرق الدستور بين سكان العراق ولايقيم اي تميز بينهم بسبب اللغة او الجنس او الدين، واخيرا نصت هذه المادة على ان يعين الدستور الاصول الدستورية تشريعية كانت او تنفيذية التي تتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها المرتبطة بالمسائل المالية والتنفيذية والعسكرية، وقد جسدت نصوص الدستور العراقي الصادر في 21اذار 1925 (مضمون هذه المادة تجسيدا كاملا ويتضح هذا بجلاء في النصوص الخاصة بالحقوق والحريات في المواد (6،12،13،16) من الدستور.[١١]

ويمكن ملاحظة ان قانون ادارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية الذي ابرمه مجلس الحكم مع سلطة التحالف يدخل في هذا السياق، إذ جاء هذا القانون وفقا لاتفاقية 15 تشرين الثاني 2003 بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي (اتفاقية العملية السياسية)، ونص الاتفاق على ان يحدد القانون رسميا نطاق وهيكل الادارة العراقية الانتقالية ذات السيادة كما أكد على ضرورة وضع مسودة القانون والمصادقة عليه بحلول 2004/2/28، الامر الذي حدث فعلا في 2004/3/8، في ظل سلطة محدودة لمجلس الحكم.[١٢]

أما ما يخص الدستور العراقي الدائم لعام 2005 فأنه جاء ضمن الترتيبات الانتقالية لقرارات مجلس الامن الدولي المشار لها سلفا، كما انه كتب في ظل استقلالية محدودة –كما اشرنا سابقا– نتيجة الاوضاع التي أعقبت الاحتلال الأمريكي و الملابسات التي رافقتها، لذا شرع الدستور وهو ينص على تعديله تعبيرا عن تحفظات ينطوي عليها مضمونالمادة (142) التي نصت على تعديله خلال فترة ستة اشهر من ولاية الدورة الاولى للبرلمان العراقي، بالإضافة الى ان المفاصل الرئيسية لشكل الدولة ونظام الحكم ومبادئ الدستور جاءت مطابقة بنسبة عالية لرؤية

قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي وضعته او اشرفت على وضعه بشكل رئيسي سلطة التحالف المؤقتة. ناهيك عن دور الولايات المتحدة الامريكية الواضح في عملية الاعداد لكتابة الدستور العراقي كممثل ومشـارك في المفاوضات الدستورية العراقية، والحاح الحكومة الأميركية لاسيما من خلال السـفير خليل زاده على إنجاز صياغة الدستور في موعد أقصاه منتصف شهر اب عام 2005، رغم تفضيل رئيس لجنة كتابة الدسـتور اسـتعمال المادة 61 من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية (خيار التمديد لستة اشهر)، وهي وجهة نظر ايدها زعماء الكتل السياسية آنذاك لتحقيق اكبر قدر من الوفاق الوطني. حيث نبـه قانون ادارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية بما لا يدع مجالا للبس إلى أن الدسـتور في حد ذاته لا يكفي.. فسـيتعين أيضا وجود عملية صياغة قائمة على أساس المشاركة وتتسم بالشفافية وحسن التنظيم. كما اشار لذلك القرار 1546 لمجلس الأمن الدولي «بدعم الحوار الوطني وبناء الإجماع على قيام الشـعب العراقي بصياغة دسـتور وطني»، الامر الذي لم يتحقق بالقدر المطلوب.[١٣]

إن ما تقدم تؤكده حسب – مورو– اراء الكثير من العراقيين و في مقدمتهم الطرف الكردي، حيث اسمى مورو هذا الفريق بـ « العمليين» و مفاده (هذا الدسـتور – المعاهدة لن يكون موضع مناقشـات مبدئية تؤدي إلى ترسـيخ الهوية السياسـية العراقية، بل سيكون بصورة أكثر تواضعا ممثلا لأسـلوب مؤقت لتسـوية المصالح المتضاربة التي تحيط بالشـرائع الدينية والحكم الذاتي المحلي وإدارة الموارد.) الآراء التي كانت في جانب اساسي منها تشير الى المواقف الدسـتورية المعارضة للعرب السـنة الذين لم يحضوا بفرصة مناسبة للاشتراك الفعلي في عملية كتابة الدستور آنذاك، و بدرجة اقل اعتراضات الليبراليين[١٤]، لذا يمكن عد الدستور العراقي لعام 2005 بانه نصف ميثاق.

3–رؤية ام آراء؟

تشكلت اللجنة الدستورية في 2005/4/12، ومارست اعمالها في ظل ظروف امنية وسياسية غير طبيعية، و بصرف النظر عن اية اشكاليات في تأسيس وعمل هذه اللجنة، فأنها انقسمت بين ثلاثة اتجاهات رئيسية كما يلي:

أ. المنظور الشيعي في كتابة الدستور : مثلته القوى الإسلامية التي ركزت على :[١٥]

– مبدأ حكم الأغلبية البسيطة بدلاً عن التوافقية بصيغة المجلس الرئاسي وفيتو الرئاسة وفيتو الثلاث محافظات .

–فكرة أسلمة النظام السياسي والمجتمع – الهوية الإسلامية– .

–تأييد جل القوى الشيعية الإسلامية لمبدأ الفيدرالية وعلى رأسها المجلس الأعلى، والكتلة الرئيسية لحزب الدعوة بزعامة إبراهيم الجعفري ، فيما عارض التيار الصدري وحزب الفضيلة الفيدرالية وشكك بها[١٦](*).

ب. المنظور الكردي في كتابة الدستور : ومثله التحالف الكردستاني الذي ركز على:[١٧]

–ابقاء آليات التوافقية في السلطة الاتحادية – المجلس الرئاسي / فيتو الرئاسة.

–تكريس الفيدرالية الأثنية بأوسع نطاق بما فيها تقسيم الموارد العامة على هذا الأساس.

–مساندة نوع معتدل من المدنية وحقوق المرأة.

–التشديد على الهوية المكوناتية وموقع الكرد كقومية ثانية في العراق.

ج.المنظور السني : مثلته جماعات مختلفة يمكن تقسيمها على قسمين رئيسين هما جناح إسلامي معتدل وآخر بعثي

أصولي . وقد أطلق على مجمل تلك القوى « بالمقاطعين « أو « المغيبين» ، حيث تركزت أهم آرائهم في[١٨] :

– التوحد في معارضة الفيدرالية باستثناء الاثنية منها – الكردية–، و معارضة اللامركزية او القبول بصيغة مخففة منها .

– رفض توزيع الموارد العامة للدولة لا مركزيا .

–التأكيد على الهوية العربية للعراق .

–الميل إلى ضمان الفيتو الأقلياتي والمشاركة في الحكم ضمن آليات توافقية.

د. المنظور الوسطي : مثلته اتجاهات متنوعة ليبرالية ويسيارية وركزت أغلب مواقفة على :[١٩]

– الميل لتأسيس دولة مركزية قوية مع القبول بالفيدرالية الكردية بالمعنى السياسي والاقتصادي .

– دعم اللامركزية الإدارية في بقية انحاء العراق .

–معارضة الأسلمة الأصولية للمجتمع والدولة .

– التجاوب مع بعض مطالب الجماعات السنية على قاعدة المشاركة الواسعة والوحدة الوطنية .

يتضح مما تقدم الاختلاف حول هوية الدولة وشكلها وطبيعة النظام وهويته (الامر الذي انعكس على الصياغات الدستورية و المعنى الميثاقي)، فضلا عن ذلك فأن العديد من تلك الرؤى تغيرت عكسيا في الوقت الحالي على سبيل المثال اصبح المكون السني من دعاة الفدرلة و اصبح المكون الشيعي غالبا متحفظا ومعارضا لتطبيق الفدرالية على بقية اجزاء العراق، كما اصبح المكون السني يدعوا الى لامركزية ادارية موسعة في محافظاته، ويعود ذلك لاختلاف النظرة لحيازة السلطة في بغداد، فضلا عما تقدم، وبسبب ذلك جزئيا، اي اختلاف منظور حيازة السلطة، فإن سياسات الهوية تراجعت او اعيد انتاجها بشكل مغاير بقدر واضح امام تقدم المصالح السياسية لجميع الفرقاء السياسيين. فلم تعد الهوية اثنيا بحد ذاتها العقدة الرئيسية في الديناميكيات السياسية الحاضرة. انما تحول الصراع الى مضمار الهوية السياسية للنظام، ويمكننا ان نستشف امتدادات تلك التوجهات خارجيا من خلال عناصر المنظورات الثلاث خصوصا ومجمل السياق التأسيسي عموما، أما المحور الليبرالي او الوسطي فقد تراجعت مواقعه في السلطة، وان كانت قد اكتسب زخما شعبيا اكبر في الفترة الاخيرة.

ثالثا: عناصر الرؤية الدستورية: لا يعثر الباحث على رؤية دستورية متكاملة واضحة و متناسقة و موضوعية في العديد من القضايا المفصلية في النظام السياسي العراقي. من ابرزها:

1–شكل الدولة وطبيعة النظام اللامركزي:

أ–وصفت المادة الاولى في الدستور شكل الدولة بالاتحادي والمعروف ان للدولة الاتحادية أشكالا متعددة وأنواعا مختلفة سيما الاختلاف بين اتحاد مركب واتحاد بسيط ، وكان الأحرى تحديد نوع الاتحاد في الدستور بشكل واضح ودقيق منعاً للاختلاف القائم أساساً والمستمر حتى اليوم حول طبيعة النظام الاتحادي في العراق ، الذي يعود في جانب اساسي منه الى الرؤية الدستورية الغامضة للفدرالية التي توسعت الى حدود الكونفدرالية من الناحية العملية.[٢٠]

ب–اللامركزية الادارية بين الوصف الدستوري والرؤية السياسية: توسع الدستور في حدود اللامركزية الادارية الى المساواة بينها وبين الاقاليم في مستوى الصلاحيات المشتركة حيث تنص المادة « 115/ « على ان الأولوية في هذا الشأن تكون لقانون الأقاليم والمحافظات في حال الخلاف مع الحكومة الاتحادية، وهو غير منطقي ان يحض دستور جديد على التناقض ويشرعه بل ويمنح الحق للإقليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم سلفاً

لأحداث التغيير لصالحها، و في هذا السياق افرطقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21) لسنة 2008 في صلاحيات مجالس المحافظات، حيث تم منح مجلس المحافظة اختصاصا تشريعيا وفق المادة (2– اولا) من القانون المشار له سلفا، بينما لا ينص على ذلك الدستور في الفصل الثاني من الباب الخامس.[٢١]

ت–القوانين التكميلية: ان عددا كبيرا من مواد الدستور نصت على ان تنظم بقانون وهو ما يحتاج إلى تشريع (55) قانوناً دستورياً ، مما قد يؤدي نتيجة ذلك العدد الواسع « ثلث المواد الدستورية تقريباً» إلى تغيير في طبيعة النظام السياسي في العراق ، فيما لم يتم سوى إقرار النزر اليسير من هذه القوانين حتى اليوم بسبب الاختلافات العميقة بين الفرقاء السياسيين حول القضايا المفصلية في النظام السياسي العراقي.[٢٢]

2–النظام البرلماني:

أ–نظام برلماني أم مختلط؟

يعتقد عدد من المختصين ان السلطة التنفيذية الاتحادية في العراق تمارس من خلال «هيئة تنفيذية رئاسية – برلمانية مختلطة».. ما يقصدونه هو أن العراق ليس به نظام تنفيذي برلماني بسيط، حيث رئيس الوزراء هو رئيس الأغلبية البرلمانية. بدلاً من ذلك، في العراق ، يكون رئيس الجمهورية مسؤولاً عن تكليف مرشح الكتلة النيابية الأكبر لمنصب رئيس الوزراء (المادة 76)، ويجب انتخاب الرئيس بأغلبية الثلثين كما سبق ذكره (المادة 70). . لذا ومن خلال تخويل بعض سلطات تعيين رئيس مجلس الوزراء الى رئيس الجمهورية ، يجادل الباحثون بأن السلطة التنفيذية في العراق تمثل تمثيلاً أوسع من الأغلبية البسيطة (لان الرئيس منتخب بالثلثين و يكلف مرشح الكتلة النيابية الاكبر لمنصب رئيس الوزراء).[٢٣]

كذلك فأن هناك سمات من النظام المجلسي في النظام البرلماني العراقي، حيث منح الدستور مجلس النواب حق طرح الثقة بالوزارة (المادة 61 – ثامناً – ب – 2)، إما صلاحية السلطة التنفيذية لحل مجلس النواب فلا تتم الا بموافقة مجلس النواب ذاته (المادة 64)، عليه فأن علاقة التوازن غير متحققة وهي لصالح مجلس النواب. اي ما يسمى بـ (الحل الذاتي).ما يخالف قواعد النظام البرلماني[*] [٢٤].

ب–الضوابط والتوازنات: مع الاخذ بما تقدم والذي يرتبط كذلك بنظام الضوابط والتوازنات، يمكن ان نضيف له التوسع في صلاحيات رئيس الجمهورية خلافا لأسس النظام البرلماني ما يخل بعلاقة التوازن ومبدأ الفصل بين السلطات كما يلي:

–منح رئيس الجمهورية صلاحيات منفردة عديدة.

–تولي رئيس الجمهورية منصب رئيس مجلس الوزراء في حالة خلوه لأي سبب كان « المادة 81 – اولاً، وهو مخالفة واضحة لأسس النظام البرلماني القائم على الفصل العضوي بين المنصبين اي عدم المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني. كذلك فأن الدستور لم ينظم علاقة رئيس الجمهورية بمجلس الوزراء.

–صلاحية الرئيس في تقديم مشروعات القوانين إلى مجلس النواب «المادة 60– اولاً «، والقاعدة في النظام البرلماني هي ان تقدم المشاريع من قبل مجلس الوزراء بواسطة رئيس الجمهورية.

–منح الدستور للرئيس الحق في تقديم طلب إلى مجلس النواب لسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء –المادة 61–ثامناً–ب–1 «، وهي حالة لا تحتاج إلى استجواب رئيس مجلس الوزراء او اي اجراءات اخرى او ضوابط محددة، أنما تصويت مجلس النواب بالرفض أو القبول فقط، وهذا المنحى يجعل من رئيس الجمهورية لاعبا

سياسيا مباشرا ورئيسيا خلاف لقواعد النظام البرلماني.

3–ادارة التعددية:

أ–نظام توافقي أم شبه توافقي؟

تراجع الدستور العراقي بشكل واضح عن نموذج الديمقراطية التوافقية عموماً، والفقرات التوافقية لقانون إدارة الدولة خصوصاً، فيما عزز أسس الديمقراطية الأكثرية من خلال :

1.أزاح الدستور الدائم صيغة المجلس الرئاسي التوافقي والفيتو الرئاسي ، وأحل محله رئاسة بروتوكولية بدون صلاحيات فعلية ، على الرغم من نجاح الكتلة الكردية في انتزاع فقرة تعديل على مسودة الدستور في اللحظات الأخيرة لكتابته من خلال الإبقاء على المجلس الرئاسي بصلاحياته لدورة واحدة ، وتأسيس مجلس ثانٍ للبرلمان هو مجلس الاتحاد لم يحدد قوامه وصلاحياته في الدستور.[٢٥]

2. تركيز السلطة في يد البرلمان – كهيئة لا كرئاسة – ، والذي يسيطر عليه بحكم الواقع الديمغرافي أغلبية معينة بما سيمثل المنطق الاغلبي ، حيث ترشح الكتلة النيابية الأكبر رئيس الوزراء، ويمنح الثقة ووزارته بالأغلبية المطلقة ، وهو نفس نصاب الانعقاد م – 76 – ، والبرلمان يراقب حكومته ويتولى التشريع لها، وللسلطة القضائية وتعيين مدرائها – رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الأشراف القضائي بالأغلبية المطلقة بناءً على اقتراح مجلس القضاء الأعلى – ، وهو السياق نفسه فيما يخص– الهيئات المستقلة – التي ترتبط بالبرلمان خصوصاً والحكومة عموماً ، هذا فضلاً عن انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية الأصوات اذا لم يحصل على أغلبية الثلثين في الاقتراع الأول المادة–70– .

3. نص الدستور على ان مرشح رئاسة الوزراء يكون من ضمن الكتلة النيابية الأكبر وليس زعيم الحزب أو القائمة الفائزة كما تقدم .

4. إخلال التوازن – النسبية – في التعيينات الحكومية العليا ، ففي قانون إدارة الدولة يقر مجلس الرئاسة – المتمتع أعضاؤه بالفيتو – تعيينات المناصب الحكومية العليا بناءً على اقتراح مجلس الوزراء – م 42 – [٢٦]، فيما نص الدستور الدائم على موافقة مجلس النواب بالأغلبية البسيطة على تعيينات القيادات العسكرية والأمنية العليا والمواقع الإدارية العليا « وكلاء الوزراء ، السفراء ، الدرجات الخاصة « التي يرشحها مجلس الوزراء – م 61 –، وهذا الأخير يتخذ قراراته بأكثرية الأصوات في ظل عدم إشارة الدستور لنوع النصاب أو طريقة التصويت في مجلس الوزراء ، كما لم يقر حتى الآن نظام داخلي لمجلس الوزراء يحدد ذلك .

عليه لم يتبق الكثير من عناصر التوافقية إلا جانب العرف السياسي الذي انقسم على قسمين، الاول في توزيع الرئاسات الثلاث على المكونات الكبرى « عرب شيعة –رئاسة مجلس الوزراء– ، عرب سنة – رئاسة مجلس النواب– ، كرد– رئاسة الجمهورية – « ، إلا ان هذا التقسيم الشكلي لا يمثل تقسيماً فعلياً للصلاحيات. اما القسم الثاني فسنناقشه في موضوع التوازن الافقي.

ب–التوازن الافقي والعمودي:

–التوازن الافقي: سبق ان اشرنا الى مفاصل الاليات المؤسسية، إلا ان الاليات السياسية او العرف السياسي كانت العامل الاكثر اهمية في قضية التوازنات، ومع عدم امكانية تناول جميع جوانب تلك الاليات، سنتطرق الى (نظام التنقيط) الذي اعتمد في تشكيل الحكومات العراقية، فعلى الرغم من انه يسعى افتراضا الى ضمان معيار مقبول في تحقيق المشاركة الممثلة للتعددية،

والاستعاضة به عن نظام المحاصصة الطائفية– العرقية، إلا انه اصبح يعزز اسس المحاصصة بين الكتل الكبيرة، ومن جانب اخر الاحتكار السياسي، الذي يرتبط بالفساد السياسي عن طريق اقتران (نظام التنقيط) ب (نظام التسعير)، حيث يتم تسعير الوزارات لاسيما التي تتمتع بموازنات اعلى والمناصب المهمة الى عدد من النقاط وفق أهمية كل منصب، ومن ثم توزيعها وفق المقاعد البرلمانية التي يمتلكها كل حزب سياسي، وهو نظام تضعه الكتل الكبيرة لضمان مصالحها الحزبية بالدرجة الاساس، الامر الذي قوض مفهوم الشراكة الوطنية، وحوله الى صفقات حزبية ومغانم سياسية لزعماء الكتل الكبيرة.

وكمثال لهذه الآلية كما في اتفاق الكتل الكبيرة لتشكيل حكومة 2018 فإن نظام التنقيط في توزيع المناصب يكون بواقع نقطة لكل مقعدين نيابيين تقريبا، كما في الجدول التـــالي:(*)

النقاط	المقاعد	المنصب
15	30	**الرئاسات الثلاث.**
10	20	**نواب الرئاسات الثلاث.**
5	12	**الوزارات السيادية: الدفاع، الداخلية، الخارجية، النفط، المالية، التخطيط.**
4	8	**وزارات: التعليم العالي، التربية، التجارة، الصناعة، الاسكان والاعمار، الكهرباء، الصحة، النقل، العدل.**
3	2	**وزارة دولة.**

– التوازن العمودي (اللامركزية) : ان الرؤية التي قام عليه منظور اللامركزية في الدستور العراقي تقوم على تقسيم السلطات عموديا لضمان عدم العودة الى مساوئ وانتهاكات الحكومات المركزية الاستبدادية السابقة، إلا ان الواقع اظهر ان تبني النظام للامركزي لايعد حلا سحريا لإشكالات النظام او الدولة العراقية ، انما يعتمد الامر على المدى الذي يمكن فيه تنفيذ مثل هذه السياسة بطريقة منهجية ومنظمة. فعلى الرغم من أن نقل السلطة إلى المستوى المحلي يوفر للمجتمعات المحلية إحساسا بالسيطرة على مستقبلهم، ويمكن أن يكفل لهم عدم التعرض لسوء المعاملة والتمييز من قبل السلطات المركزية ، إلا أنه يتطلب أكثر من مجرد المشاركة في السلطة، فهو يستلزم إعادة تنظيم الهياكل الهرمية للسلطة المحلية والتوازنات المؤسسية داخلها لضمان عدم تعرض تلك المجتمعات لنفس اشكالات الحكم المركزي من داخل مجتمعاتهم ومقاطعاتهم. عليه فإن الترتيبات اللامركزية لم تؤدي في حد ذاتها إلى تمهيد الطريق لقيم التعددية والتعايش والتقاسم العادل للسلطة. بل كانت الانقسامات داخل المجتمعات المحلية (داخل السنة العرب والشيعة والأكراد ومجموعة الأقليات في البلاد) مضطربة ومثيرة للانقسام مثل العلاقات بين الطوائف. فلكل من الفصائل داخل هذه المجتمعات هويات سياسية وأيديولوجية متضاربة ، حتى لو كانت هناك أهداف مشتركة قصيرة المدى. ذلك ان السلطة منقسمة داخل كل من هذه المجتمعات بقدر ما هي داخل النظام السياسي العراقي، بالتالي فقد كانت عاملا مساعدا في ظهور السلطات البديلة ، ومأسسة الطائفية على المستوى المحلي ، لذا فأن الامر لا يتعلق فقط بمقدار منح الوحدات اللامركزية من سلطة. بعبارة أخرى ، يمكن أن تؤدي اللامركزية في نهاية المطاف إلى تعزيز اختلال موازين القوى في جذور أزمة الحكم في العراق اذا ما استمرت بالطريقة القائمة.[٢٧]

رابعا: إعادة الصياغات لاستكمال رؤية تأسيسية (الديمقراطية الميثاقية)

إذا كنا قد كشفنا فيما تقدم عن النصف المفتقد، فاين النصف الثاني من الميثاقية ، الاجابة كل ما تبقى من انصاف عناصر ميثاقيةمن مدلولات (الديمقراطية، النظام البرلماني، الجمهورية، الفدرالية، السيادة، النيابية، اللامركزية...الخ) ، بكلمة اخرى يتفق معظم العراقيين اليوم على أن نظام الحكم يجب أن يكون جمهوريا وفدراليا وديمقراطيا وتعدديا.. ويتفقون على الحاجة إلى فصل السلطات والضوابط والتوازنات. كما ان إنشاء الاقاليم يجب ان يقوم على معايير جغرافية لا عرقية.

لذا فإن الديمقراطية تنطوي على أكثر من مجرد التصويت.. انها تتعلق بتوزيع السلطة السياسية من خلال المؤسسات والقوانين التي تضمن الحكم الخاضع للمساءلة وتطوير منظمات المجتمع المدني والأعراف الثقافية التي تعزز الترتيبات المؤسسية. عليه فأن دمقرطة العراق لن تكون عملية سهلة، وتتطلب استكمال الميثاقية الديمقراطية.

عودا على بدء، إذاً كيف نستكمل الميثاقية؟، فاذا كان من المتعذر تعديل الدستور العراقي الدائم لعام 2005 لموانع دستورية وسياسية، فأنه يجب صياغة وبناء توافق وطني لدعم الدستور عن طريق وثيقة او ميثاق يتضمن مبادئ فوق دستورية تكفل تحقيق المتطلبات السابقة بإحدى الطرق الثلاث:

1.اقرار تشريع برلماني في صيغة قانون دستوري (اعلان دستوري)

2.اقرار تشريع برلماني وعرضه على الاستفتاء الشعبي وفقا للمادة (126)

3.تشكيل مجموعة اتصال من القوى السياسية الرئيسية تضمن عملية تشاور واسعة مع طيف من قيادات الرأي

والقيادات المحلية والمجتمع المدني لوضع ميثاق وطني يعرض على الاستفتاء الشعبي بالاستعانة بالأمم المتحدة. باختصار المطلوب (وديعة التزام فوق دستورية). أما مضامينها فتكشف عنها العديد من القضايا التي تناولها هذا البحث، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فلا يسع هذا البحث ان يدخل تفصيليا في تلك القضايا لأنه يتطلب مراجعات واسعة. ناهيك عن ان المواثيق التأسيسية لا تتطلب الدخول في تفصيلات تقنية غالبا حتى لا يكون الميثاق حمال اوجه، إنما تضع قواعد عامة ذات مضمون توجيهي او ارشادي تحسم الخيارات الصعبة، وتمتلك قوتها بالأساس من حجيتها السياسية و ما ينعقد عليه الاجماع او الاغلبية الوطنية، في حال تعذر تضمينها دستوريا، إلا ان تلك الوثيقة او ذلك الميثاق يجب ان يقوم على تحديد الصيغة العراقية من خلال تسويتين اساسيتين:

1.الاولى: قواعد التوازن اي الشراكة في السلطة وطريقة توزيعها وتعاونها وضوابطها المتقابلة.

2.الثانية: الهوية السياسية للعراق وموقعه وخياراته بين الشرق والغرب.

الخاتمة:

انطلقت هذه الدراسة من المعنى الميثاقي لتأسيس الدول، وهو منظور لا يلتفت له إلا لما في نظريات بناء الدولة، او يعبر عنه بالعقد الاجتماعي الذي ينصرف في اغلب الاحيان الى الدستور، وما الدستور الا وثيقة جاءت في سياق التأسيس، كما ان تلك الوثيقة لا تعني بالضرورة التطابق بين الدستور و «الدستورية»، و لا تعبر بالضرورة عن كنه العقد (التعاقدية)، أي ان التعاقدية ليست العقد ذاته، لذا انصرف البحث الى دراسة تلك المعاني، وخلص الى ان ميثاقية التأسيس للدولة العراقية ما بعد 2003 ما زالت نصفية، ولابد من استكمالها عن طريق صياغة وبناء توافق وطني لدعم الدستور يعبر عنه وثيقة او ميثاق يتضمن مبادئ فوق دستورية او قل دستورية اسمى، كما اقترح البحث الطرق الممكنة لإقرار ذلك الميثاق واكسابه مكانته السامية، وحدد البحث أخيرا التسويات الكبرى التي يفترض أن ينطوي عليها ذلك الميثاق.

الهوامش:

1. احمد جمال الظاهر ، دراسات في الفلسفة السياسية ،مكتبة الكندي ، اربد- الاردن ،1988 ، ص ص 139-145.

2. د.ابدوريا، المدخل الى العلوم السياسية، ترجمة نوري محمد حسين، مطبعة الديواني، بغداد، 1988، ص ص 179-182.

3. منتصر مجيد حميد، الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا، مجلة قضايا سياسية، العددان 35 - 36، 2014،ص ص 304-305.

4.ادموند رباط، مقدمة الدستور اللبناني، المطابع التعاونية الصحفية، لبنان،2004، ص37.

5. (Serge Arne، Are there supra-constitutional norms، Contribution to the study of fundamental rights and constitutionality، in R.D.P.، 1993، No 2، p. 461.

6. (John P. Pace، Human rights in Iraq's transition: the search for inclusiveness، International Review of the Red Cross، Vol 90 No 869، 2008، p. 91.

7. القرار 1483 (2003)، موقع وثائق الامم المتحدة، متاح على الرابط التالي:

https://undocs.org/ar/S/RES/1483(2003)

8. القرار 1500 (2003)، موقع وثائق الامم المتحدة، متاح على الرابط التالي: https://undocs.org/ar/S/RES/1500(2003)

9. القرار 1546 (2004)، موقع وثائق الامم المتحدة، متاح على الرابط التالي:
(2004)20%1546/https://undocs.org/ar/S/RES
10. Robert Kolb، Occupation in Iraq since 2003 and the powers of the UN Security Council، Volume 90 International Review of the Red Cross، Number 869، 2008، pp. 40–43.
11. صلاح جبير البصيصي، المعاهدة الدولية كطريق لوضع الدستور في ضوء قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 7، 2008،ص 49.
12. المصدر نفسه، ص 53–54.
13. جوناثان مورو، العملية الدستورية العراقية (2): فرصة ضائعة، معهد السلام الأميركي، ص 2–4. متاح على الرابط التالي:
https://www.usip.org/sites/default/files/sr155_arabic.pdf
14. جوناثان مورو، مصدر سبق ذكره، ص 5.
15. فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، في مجموعة باحثين، مأزق الدستور – نقد وتحليل – ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2006، ص75 .
16. ريدار فسر ، شيعة العراق – جذور الفيدرالية – ، ترجمة فاضل جتكر ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2007 ، ص 46 –67 .
(*) ان هذه المواقف لا تعكس بالضرورة كل اراء الشيعة ، ففي استطلاع للرأي أجري في العراق في شباط / 2007 ، تبين ان 41٪ من الشيعة كانوا يرفضون أي صيغة من صيغ النظام الفيدرالي للعراق . ريدار فيسر ، مصدر سبق ذكره ، ص28 .
17. فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص 76– 77.
18. فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، مصدر سبق ذكره ، ص 77–78 .
19. المصدر نفسه .
20. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية – العراق ولبنان أنموذجا– 1990–2011،العارف للمطبوعات، بيروت، ص 443.
21. قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21) لسنة 2008.
22. دستور جمهورية العراق لعام 2005، جريدة الوقائع العراقية، العدد (28) 2014.
23. John McGarry & Brendan O'Leary، Iraq's Constitution of 2005: Liberal Consociation as Political Prescription، I
*. تنقسم الأنظمة البرلمانية في هذا الصدد الى قسمين اولا النموذج البريطاني، إذ ان لرئيس الحكومة في المملكة المتحدة الحق في حل البرلمان دون ضرورة الحصول على موافقة الملكة، ثانيا النماذج الاخرى التي يمتلك فيها رئيس الدولة حق حل البرلمان بطلب من رئيس الحكومة كما في المانيا وغيرها.
24. المادة 64، دستور جمهورية العراق لعام 2005.
25. فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص80 .
26. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مطبوعات جريدة النهضة، بغداد،2004.
*. المعلومات الواردة في هذا الجدول حصل عليها الباحث من مصادر خاصة طلبت عدم ذكرها.
27. Ranj Alaaldin، Sectarianism، Governance، and Iraq's Future، Brookings Doha Center، 2018، pp 22–23.

حوار بغداد
الدولي الرابع

جيوبولتيك شرق المتوسط في المدرك الاستراتيجي الروسي

م.د. شاكر رزيج محمد

أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين

الملخص

حظيت منطقة شرق المتوسط بموقعها الجيوبولتيكي المهم بمكانة متقدمة في المدرك الاستراتيجي الروسي، حتى بدت كأنّها أحد أهم المناطق الجيوستراتيجية الضامنة في متابعة روسيا لفرض ادوارها العالمية عبر ايمانها بضرورة ضبط حركة التفاعلات الاقليمية والعالمية نحو نظام متعدد الأقطاب تعاد هيكلته بما يتفق وضمان المصالح الاستراتيجية الروسية في مناطق النفوذ التي تنشط بها عمليا بدلالة توظيفها المباشر لما تملكه من مقومات قوة ناجزة حددت بها الكيفية التي دعمت واقعية تحالفاتها وشراكاتها الاستراتيجية في منطقة شرق المتوسط بشكل خاص ومناطق النفوذ الاخرى بشكل عام.

إزاء ذلك نقول إنّ هذه المنطقة كفضاء استراتيجي عدت بمثابة انبوبة اختبار لجدية القوة الروسية في استعادة لغة الدور العالمي المنشود، لتكون المخرج الذي يضمن تعزيز المكانة العالمية حينما اجهدت القيادة الروسية وبالقوة العسكرية ضبط ايقاع حركة التغيير التي نتجت عما يسمى ثورات الربيع العربي نحو وجود القوة الروسية كطرف مركزي يفرض نفسه بقوة على تعقيدات ساحة الصراع الشرق الاوسطي عبر البوابة السورية التي اتاحت لها إقامة علاقات استراتيجية متينة احكمت ثوابتها وفق رؤية استراتيجية مفادها أنّ المصالح الروسية ستكون كبيرة بعد تعهدها بتقديم كل أشكال المساعدة التي تضمن إبقاء النظام السياسي لبشار الأسد قائماً، وعدم السماح للحركات الإرهابية المتطرفة باستبداله بعيداً عن الأُطر الديمقراطية.

ما تقدم يشير إلى أنّ سوريا مثلت خط الشروع لاستعادة روسيا دورها الشرق أوسطي، بل أنّها مثلت حتى المستقبل المنظور العمق الاستراتيجي الذي يضمن إدامة تمركز النفوذ العسكري الروسي في الموقع الأهمّ عالمياً ومن ثم لتكون الإرادة الإستراتيجية القوية التي أبدتها موسكو في دعم شرعية النظام السياسي بدمشق كمدخل يتيح لها دمج مصالحها السياسية والاقتصادية، وهذا ما يمكن ان نلمسه عبر تحليل مبدأ بوتين الذي يكشف عن قوامة تحقيق هدفين رئيسين من وراء الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط: أولهما إنّ موسكو تريد الحفاظ على وجودها في سوريا لحماية قواعدها العسكرية ومن ثم مصالحها الاستراتيجية.. ثانيهما يتجلّى في أنّها تريد زيادة ثقلها الاقتصادي في البحر المتوسط، الذي يضمن فاعليتها كمورد للطاقة من موانئ اللاذقية وطرطوس.

ازاء ذلك نقول إنّ فاعلية إسقاطات قوة روسيا المستقبلية في شرق البحر الأبيض المتوسط ضمن لها قوة تأثير

فيما يتعلق بمصادر الطاقة والعلاقات مع قوى المنطقة تجعل منها طرفا محوريا لا يمكن بدون وظيفتها الاقليمية والدولية ضبط ايقا ع التوازنات في منطقة الشرق الأوسط بعيدا عن أهداف استراتيجيتها الثابتة.

المقدمة

تعد منطقة شرق المتوسط جيوبولتيكا من أكثر المناطق الجيوسياسية ثباتا ورسوخا في المدرك الاستراتيجي الروسي، فقد ظل هذا الاقليم الذي يتموضع استراتيجيا وسط المياه الدافئة محط اهتمام القادة الروس منذ زمن بعيد لأنه يمثل بوابة لآسيا ومفتاحاً ومدخلاً لروسيا للسيطرة على الشرق الأوسط الى جانب اهميته كمنصة للتحكم بالاقتصاد العالمي، لذلك أدرك الروس ما لهذه المنطقة من قيمة استراتيجية مهمة في العالم، وبالأخص بعد تزايد حجم الاكتشافات الواسعة في موارد الطاقة المختلفة لتدخل بقوة الى ساحة صراعاتها كطرف دولي يسعى الى تعزيز مكانته الدولية من خلالها، بمعنى ادق أن وزن روسيا وثقلها العسكري والجيو–سياسي حتّم عليها ان تكون طرفا يفرض التدخل بالقوة على شطرنج المياه الدافئة التي تعد المدخل لإعادة دورها العالمي الذي من الممكن ان تصا غ به فلسفة نظام عالمي متعدد الاقطاب عبر ادائها الاستراتيجي الذي انفذته امكاناتها ومصالحها في هذه المنطقة الحيوية.

هذا يعني ان شرق المتوسط تمثل منطقة مصالح استراتيجية ترتبط بتعزيز مكانة روسيا في النظام الدولي، وان ضمان تلك المصالح سيدفعها في المستقبل الى توظيف مختلف مقومات القوة نحو النفوذ والتمدد فيها، لذا لا غرابة في أن نجدها نشطة دبلوماسيا واقتصاديا، وبشكل اكبر عسكريا، وبالقدر الذي جعل من تكتيكاتها واستراتيجياتها نافذة باتجاه ثبات رؤية استراتيجية مفادها أن روسيا لديها القوة الكافية في مدّ نفوذها وفرض قوتها في شرق البحر المتوسط بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام.

أهمية البحث

إن قيمة منطقة شرق المتوسط في الاستراتيجية الروسية تكشف عن مكمن أهمية دراستنا، التي حاولت ان تبرز مدى تأثيرها كإقليم له من المكاسب ما يدفع صانع القرار الاستراتيجي الروسي الى ضرورة انتشار القوة فيه بقصد حيازة الكم الهائل من الاهداف الاستراتيجية التي تضمن لروسيا كقوة طامحة تسعى لإعادة دورها في بنية النظام الدولي، لذا تيقن الروس أن اهمية التواجد بالمنطقة انما هو لتقليل التكاليف المترتبة عليها في حال ابتعادها عنها وهو ما مثل نقطة اتفاق في دوائر التفكير الاستراتيجي لأنه سيصب في النهاية على استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية وبما يتوافق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين الذي يجب ان يمنح روسيا قوة تأثير عالمية في المجالات الامنية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها.

مشكلة البحث

تدرك القيادة الروسية على مختلف مستوياتها/ مؤسساتها أن شرق حوض البحر الأبيض المتوسط له من الأهمية الاستراتيجية ما لا يمكن الاستغناء عنه، وهو ما دفعها الى فرض نفسها كدولة أمر واقع لها استراتيجيات كبرى جعلها تتحكّم بالتطورات الإقليمية في المنطقة ككل، فتحالفاتها/علاقاتها الإستراتيجية الممزوجة بقوة السياسات العسكرية الاقتصادية والدبلوماسية مكنها من ان تحافظ على وجودها في المنطقة كطرف رئيس له قوة التأثير على الدول الاقليمية والدول الكبرى وحتى

الولايات المتحدة، وهذا ما اكدته محورية أدوارها في كل موقع يمكن أن تتخذه روسيا لنفسها في شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص والشرق الاوسط بشكل عام.

فرضية البحث

تحاول دراستنا إثبات فرضية مفادها: ان شرق المتوسط كفضاء جيوبوليتيكي/ جيوسياسي يمثل بحسب تفكير القيادات الروسية عمقا استراتيجيا تدام به فاعلية انتشار القوة بمختلف انواعها لأجل ضمان الاهداف الكبرى في البيئة الدولية، وهنا نفترض ثبات رؤية استراتيجية انه كلما عملت روسيا على تراصف امكانات قوتها خدمة لمصالحها الشرق متوسطية، فإن ذلك سيسهم حتما بتوالد مكاسب تمكن روسيا من استعادة مكانتها الدولية بالشكل الذي يتيح لها تأدية ادوار اقليمية و ولية اكبر.

هيكلية البحث

الى جانب المقدمة، توزع البحث بين ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول تناول في دراسته الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة شرق المتوسط. أما المبحث الثاني فقد تركزت دراسته على دوافع الاهتمام الروسي في منطقة شرق المتوسط. أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه دراسة أثر توظيف الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط على تعزيز المكانة الدولية.. وفي الأخير جاءت الخاتمة التي أبرزت الفكرة الأساسية لمضمون الدراسة.

المبحث الأول: الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة شرق المتوسط

تشتمل منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط جيوبولتيكا على عدة دول هي: قبرص و(إسرائيل) وتركيا واليونان ومصر والأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية.[1] وقد تبوأت هذه المنطقة موقعاً استراتيجياً مهماً، من حيث أنها تعد مركزاً للنقل التجاري، ويؤمن عبرها الوصول إلى المحيط الهندي مروراً بقناة السويس. كما تُعد مجالاً للتجارة البحرية بنسبة٣٠٪ ورصيداً قوياً في معادلات الصراع الاقليمية والدولية[2] لذلك نجدها تحظى باهتمام صانعي السياسات والخبراء في مجال تحليل السياسات الإقليمية لأنها جيو سياسياً تتميز بالصراع أكثر من التماسك والاستقرار، ولعل ان حالة الحرب السورية المستمرة خير دليل على ذلك التي جرّت احداثها العديد من البلدان إلى المشاركة العسكرية النشطة، فضلاً عن استدامة حالة الصراعات النشطة كالحالة بين لبنان وفلسطين من جهة واسرائيل من جهة اخرى، وكذا الحال مع ثبات العلاقات الهشة النشطة كالحالة مع تركيا واليونان.[3]

لذا ليس غريباً ان تتصف هذه المنطقة – كما الحال مع عموم مناطق البحر الأبيض المتوسط ككل – بكونها اقليم يُمنع بها استقرار حالة الصراع التي غالباً ما تنتهي بصدامات إقليمية ودولية، وهو ما جعلها منطقة تُعرفُ عن نفسها جيوبولتيكا أنها موقع جيو استراتيجي خصب للعديد من الصراعات والحروب، وذلك بفعل عدة عوامل مهمة، تتمثل أهمها رغبة القادة الحريصين إقليمياً ودولياً على توسيع سلطتهم السياسية، والاستيلاء على ثروة الأراضي المجاورة أو فرض الإيمان والممارسة لدين واحد بالقوة، اضف الى أن أرضها هي ميدان لعمليات الاستعمار وإنهاء الاستعمار، ومن ثم فهي لا تزال إلى اليوم مكانا للنضالات السياسية والاجتماعية المستمرة التي تهم وتقلق جميع دول العالم، وسيبقى الحال على ما هو عليه في ظل احتكام الدول المتصارعة فيه الى اتفاقيات وتحالفات متحركة بين الدول تنبأ المراقب الى

ثبات خطوط الصدع السياسي والاجتماعي.[٤]
وتناغما مع ما تقدم يعزو الكثير من الباحثين الى أنّ كثرة الصراعات والحروب في هذه المنطقة هي بسبب قيمة الموارد الاقتصادية فيها وخاصة في مجالي النفط والغاز التي مثلت عاملاً رئيساً لاستدامة حالة الصراع الدولي فيها، الذي اشتد أكثر بعدما عُدت كمنطقة استراتيجية غنية بمادتي النفط والغاز في أواخر القرن العشرين، فبحسب تقرير لهيئة المسح الجيولوجية الأمريكية عام ٢٠١٠ اتضح وجود ٣٤٥٥ مليار متر مكعب من الغاز و١,٧ مليار برميل من النفط في هذه المنطقة، تتراوح قيمتها ما بين ٧٠٠ مليار دولار و٣ تريليونات دولار على حسب أسعار الخام المتغيرة، وقد حددت هيئة المسح تلك اماكن تواجد الغاز الطبيعي قبالة سواحل غزة ولبنان و(اسرائيل) ومصر وسوريا ومصر.[٥] وبذلك فقد أضاف اكتشاف موارد الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط مزيدا من التعقيد على منطقة شابتها صراعات تعود الى عقود من الزمن. وقد تسببت تدريجيا بإعادة تشكيل الاصطفافات بين الدول الكبرى ودول المنطقة وأطلقت ديناميكيات إقليمية جديدة في شرق البحر الأبيض نحو مزيد من الصراعات.[٦]
اضف الى ذلك أنّ صراعات المنطقة يرجع سببها الى الرغبة بالسيطرة على موطئ قدم على سواحلها، فمن الناحية الجيو استراتيجية تطل منطقة شرق المتوسط على ثلاث قارات: اسيا واوروبا وافريقيا، ما جعلها تمثل أحد أبرز نقاط عبور البترول والغاز من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول العالم الغربي الكبرى التي منحتها اهمية استثنائية أكبر وخاصة عقب اكتشاف الغاز في خليج السويس في مصر ثم دلتا النيل، وشمال الإسكندرية وبورسعيد، مما شجع عمليات التنقيب عن الغاز قبالة ساحل غزة، ثم في المياه في جنوب ساحل الشام قبالة ميناء عسقلان، وبعدها اكتشفت قبرص عدة حقول بحرية تكفي لتلبية الطلب الداخلي والتصدير بكميات محدودة، لذلك نقول إن مميزات جيوبولتيك شرق المتوسط يضعها على صفيح ساخن يجعلها بين الوقت والاخر مرشحة للتصاعد بسبب تنازع الارادات الاقليمية والدولية وهو ما يجعل احتمالية نشوب حرب في المنطقة بين فترة واخرى واردة، طالما ان دول المنطقة والدول الكبرى المتدخلة فيها غير راغبة في عدم التفريط بمادتي الغاز الطبيعي والنفط وباقي الثروات الطبيعية الاخرى.[٧]
ما تقدم يشير الى أن جيوبولتيك شرق المتوسط سيبقى منطقة صراع وحروب، وما يضفي على استدامتها تعقيدا هو تدخل الولايات المتحدة والدول الكبرى لاسيما روسيا والصين وباقي الدول الاقليمية الرائدة في ضمان مصالحها الحيوية، ما جعل من تلك التدخلات سبباً رئيساً لعقم حل مشكلات المنطقة وتتابع أزماتها الخطيرة مع كل تغير سياسي يولد أثراً كبيراً على واقع المنطقة ككل. لذا ليس من قبيل المصادفة او التخمين تبني مقاربة علمية تفترض ادارة الازمات وتسويتها في ظل طموح الدول المتصارعة على رقعتها الجيوبولتيكية، ورغبة كل دولة منهم في أن تصبح من الناحية الاقتصادية مركزًا رئيسيًا لنقل الطاقة من الشرق إلى الغرب وتحديداً من أسواق الشرق الأوسط وآسيا إلى أوروبا، فثبات مثل هكذا تفكير استراتيجي يفرض علينا تصورا أن هناك تدافعا سياسيا يحاول من خلاله المتنافسون الآخرون تحييد مثل تلك الرغبة نحو تقويضها.[٨] وهذا ما نلمسه في ظل تحليل واقع البيئة الصراعية للمنطقة، اذ أن هناك صراعات معلنة ظاهرة على رقعتها الجيو استراتيجية، إذ تلعب دول مثل اليونان وتركيا وإسرائيل ومصر دوراً رئيسياً في هذا المجال، كذلك إيران وروسيا وسوريا والاتحاد الأوروبي، اضافة الى إيطاليا وفرنسا اللتين

توجد لهما شركات طاقة في المنطقة ولديهما حصص كبيرة فيها، علاوة على ذلك والاهم فإن القوة العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة لديها دور أكبر في هذا الشأن، ولا يمكن ان نغفل تحركات دولة الصين عبر مبادرة الحزام والطريق.[٩] وطالما ان الامر هنا يتعلق بروسيا، فقد ظل إقليم شرق المتوسط محط اهتمام جيوسياسي روسي بالغ منذ زمن بعيد تعاقبت خلاله أحلام القياصرة والرؤساء بتموضع استراتيجي وسط المياه الدافئة، ارتأته كاترين الثانية (١٧٦٢ـ ١٧٩٦)، إحدى أشهر وأعظم حكام روسيا، بوابة لآسيا، ومفتاحا لروسيا، ومدخلا للسيطرة على الشرق الأوسط، ومنصة للتحكم بالاقتصاد العالمي، وهو لايزال على أهميته في المدرك الاستراتيجي الروسي الذي تصاعدت وتيرة الاهتمام به بروز متغيرين مهمين: يتعلق أولهما بإماطة اللثام قبل عقدين من الزمن عن احتياطياته الهائلة من الموارد الهيدروكربونية، بينما يتصل ثانيهما باعتلاء فلاديمير بوتين سدة الرئاسة في روسيا للمرة الأولى عام ٢٠٠٠، وإعلانه سنة ٢٠١٥، ما أسماها «العقيدة البحرية الروسية»، التي تستهدف توسيع النفوذ البحري لموسكو من المنطقة «الإقليمي» إلى «المياه الزرقاء العالمية» عبر بوابة المتوسط[١٠]

إزاء ذلك تعد روسيا الإتحادية احد أهم الفاعلين في صراعات منطقة شرق المتوسط، التي عدت خط شروع لها بلعب دور مهم في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١، وتحديدا عندما شعر القادة الروس بأنهم تعرضوا للتهميش في المسائل المتعلقة بمستقبل المنطقة ككل( ). وهو ما دفعها بعد ذلك الى التدخل بحزم وقوة في احداث سوريا عام ٢٠١٥، التي مثلت فاعلية عودتها كقوة دولية فاعلة كطرف رئيس في الشرق الأوسط. واعتبر العديد من المحللين التدخل في سوريا جزءا من استراتيجية روسية جديدة لإستعادة مستوى النفوذ الإقليمي الذي حظي به الاتحاد السوفيتي من قبل وخطوة نحو استعادة وضع القوة العظمى العالمية، متخلية عن ادائها الاستراتيجي الذي كانت تشق به طريقها بهدوء إلى المنطقة منذ سنوات، اذ أتاحت لها كل من الاضطرابات في سوريا والربيع العربي الفرصة لزيادة تواجدها في المنطقة وصاحب ذلك زيادة سريعة في الأنشطة الإقتصادية والسياسية الروسية في جميع أنحاء المنطقة.[١١]

لقد اتبعت روسيا استراتيجية ذكية لفرض نفسها كأمر واقع وطرف فاعل في معادلة الصراع الشرق متوسطية، وقد استغلت حينها الانكفاء الأمريكي عن منطقة الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس السابق(باراك أوباما) في إطار استراتيجيتها للتوجه تجاه آسيا لإعادة توازن القوى الذي أضحى في غير صالح واشنطن مع الصعود الصيني الاقتصادي والعسكري المتنامي إقليميًا ودوليًا، حينها شرعت روسيا في تعزيز نفوذها في المنطقة لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة، لتصبح لاعبًا رئيسا في الأمن الإقليمي، وخاصة في أعقاب تدخلها العسكري في سوريا منذ عام ٢٠١٥ لدعم نظام بشار الأسد، والذي كان مفاجأة للكثيرين، لأن موسكو لم تستخدم القوة العسكرية للانخراط في نزاعات المنطقة منذ عقود. ولا يأتي الاهتمام الروسي بالمنطقة من منطق ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة خلال السنوات الثماني الماضية فقط، لكنه جاء في إطار إعادة تشكيل التوجهات الروسية، وفقًا لمقاربة الجغرافيا السياسية للطاقة ودبلوماسية الطاقة التي من شأنها تعزيز مصالح روسيا الإقليمية والدولية، ودورها العالمي، وسيطرتها على إنتاج الطاقة. ولهذا، أضحى الشرق الأوسط يحتل مكانة متميزة في السياسة الخارجية الروسية. ولا تتبنى الاستراتيجية الروسية في المنطقة أجندة أيديولوجية كالتي تبناها الاتحاد السوفيتي السابق، كما أنها لا

ترغب في إزاحة الولايات المتحدة بصورة كاملة من منطقة الشرق الأوسط؛ لأن واشنطن لا تزال تضمن جزءًا كبيرًا من الأمن الإقليمي بالمنطقة، بما يخدم في التحليل الأخير المصلحة والدور الروسيين في الشرق الأوسط. واعتمدت الاستراتيجية الروسية في المنطقة على بناء تحالفات صلبة مع عدد من الفاعلين الإقليميين الذين يغردون خارج السرب الأمريكي. وتتمحور تلك التحالفات حول إيران ونظام الأسد في سوريا، إضافة إلى الجماعات الاسلامية الشيعية المقاومة في المنطقة، وعلى رأسها حزب الله اللبناني.[١٢] وأخيرا نجمل القول بأن التدخل العسكري الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ مثل لحظة محورية لسياسة موسكو في الشرق الأوسط بعدما غابت عن المنطقة خلال الجزء الأكبر من العقدين الماضيين، وتدخلت لإنقاذ نظام بشار الأسد، وأعادت تأكيد نفسها كلاعب رئيسي في سياسات القوة في شرق المتوسط ليمثل استخدامها الجريء للقوة العسكرية لتصبح لاعباً مهماً في الشرق الأوسط.[١٣]

المبحث الثاني: دوافع الاهتمام الروسي في منطقة شرق المتوسط

يتفق الباحثون أن روسيا ليست وافداً جديداً في المنطقة، بل لها صلات وثيقة بالشرق الأوسط والبلدان الإسلامية الأخرى عبر التاريخ، فهي تدرك انها تعايشت بشكل طبيعي ومتبادل مع شعوب المنطقة من مسلمين وقوقازيين واتراك وسلافيين الشرقيين والفارسيين، بما يعزز من روابطها الجيو- استراتيجية الشرق أوسطية والمتوسطية[١٤]، لذا من الطبيعي أن يرى المتتبع للتأريخ الروسي انهم وفي مختلف المراحل التاريخية يعبرون صراحة عن الرغبة بالوصول الى منافذ المياه الدافئة والتي بحسب المدرك الاستراتيجي الروسي تشكل قلب العالم الأرضي، ففي العصور الامبراطورية سعت روسيا للوصول الى مياه البحر الابيض المتوسط عن طريق الهند وسواحل شمال افريقيا، فقامت بالسيطرة على شواطئ البحر الاسود الشمالية ومعظم سواحله الشرقية حتى الحدود الروسية التركية الحالية ، ثم سعت روسيا القيصرية للوصول الى بحر مرمرة ومضايق البسفور والدردنيل ، عن طريق القسطنطينية ، ثم تمددت بعد ذلك باتجاه افغانستان في القرن التاسع عشر لوقف تمدد الامبراطورية البحرية البريطانية المتمركزة على شواطئ المحيط الهندي، واستمرت بالتوسع حتى حدود المانيا والامبراطورية النمساوية – المجرية – التي أعطت روسيا العمق الاستراتيجي اللازم للتصدي لكل من فرنسا وألمانيا.[١٥]

ويُرجع الباحثون الى أن الاهتمام الروسي بهذه المنطقة الى أنها تعد نفسها دولة شبه حبيسة، إذ أنها محاطة بإجمالي ١٣ بحرا من ثلاث محيطات، وليس لها منافذ بحرية مفتوحة ، فعلى الرغم من أن المحيط القطبي الشمالي والمحيط الهادئ يشكلان الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لروسيا، إلا ان مياهها تتجمد طوال العام لقربهما من المدار القطبي، ويبقى المنفذ الى البحر الأسود الذي يفصله عن البحر الابيض المتوسط مضيق البوسفور، وما يزيد من الامر تعقيداً هو ان اوروبا تشارك روسيا معظم المنافذ البحرية المتاحة أمامها ، خاصة المنافذ الغربية، مما يعطي الدول الغربية الأفضلية في تطويق الدولة الروسية، ومن هذا المنطلق كان من البديهي إدراك مدى تمسك روسيا بأي منطقة يمكنها الوصول اليها ومن ثم الى المياه الدافئة سواء كان ذلك في إطار جوارها المباشر مثل ميناء سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم أو الوصول إلى الأراضي السورية وتحديدا ميناء طرطوس.[١٦]

ما تقدم يشير الى أن حيوية هذه المنطقة تبقى مركزية في التفكير الاستراتيجي الروسي، حتى بدا أن اكتفاء روسيا اكتفت بدور المتفرج في عهد الرئيس بوريس يلتسن بشكل عام في منطقة البحر الأبيض المتوسط إنما هي فكرة نشاز بدليل ان وجودها العسكري فيها وصل الى نهايته، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أزال الروس أنفسهم في أوائل التسعينيات بشكل شبه كامل من دور نشط في الشرق الأوسط، وركزوا بدلاً من ذلك على الاحتفاظ بنفوذهم مع جيرانهم المستقلين حديثًا والذين كانوا جزءًا من الاتحاد السوفيتي قبل انهياره.[١٧]

لذلك اعتُبرت السياسات الروسية على وجه التحديد تجاه منطقة الشرق الأوسط غير متسقة ومتضاربة[١٨]، وهو ما دفعها الى أن تكتفي بتواصل محدود جداً مع دول شرق المتوسط طوال فترة التسعينات وهو ما لا يتفق مع ما كانت عليه المنطقة في فترة الاتحاد السوفيتي التي اعتبرها جزءا من ساحة الصراع الثنائي القطبية والتي حافظ فيها على وجود عسكري بارز بقصد احتواء النفوذ الغربي هناك.[١٩]

لكن الحقيقة تشير الى ان منطقة البحر الابيض المتوسط لم تغب عن المدرك الاستراتيجي الروسي، والتي بدأت تتضح مع تسلم فلاديمير بوتين وديمتري مدفيديف السلطة في روسيا مع بداية القرن الحادي والعشرين، لتكون في مقدمة الفضاءات الاستراتيجية الضامنة لمصالح الدولة الروسية ومدخلا لعودتها الى الفاعلية الدولية التي اصبحت أمرا ملحا وتحديدا من قبل بوتين[٢٠] الذي رأي في المعطيات الجيوبولتيكية لمنطقة المتوسط وخاصة شرقها عمقا استراتيجيا حافزاً كمدخل لاستعادة روسيا الاتحادية لدورها العالمي، وهو ما دفعه لإظهار قوة متزايدة الأهمية في المنطقة وخاصة في ميدان الطاقة والمجال العسكري عبر تكثيف جهوده لتوثيق علاقات بلده ببلدان شرق وجنوب المنطقة وهو ما شكل مصدر قلق بارز للدول الغربية والأوربية التي رأت في نشاط روسيا المتنامي في منطقة المتوسط تهديداً لمصالحها الاستراتيجية، ليؤشر ذلك الى هناك ثمة تنافس متجدد ما بين الدول الغربية وروسيا جُلُهُ على خطوط إمدادات النفط والغاز الطبيعي والتعاون العسكري مع بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط[٢١]

لقد عملت روسيا بكل قوتها الى استغلال نتائج التطورات السياسية التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية، وفي مقدمتها ما يسمى بالربيع العربي، الذي سمح لها بتبني سياسة أكثر استباقية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة المتوسط بشكل خاص، لا سيَّما أنّ الفوضى الإقليمية التي أوجدتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ولَّدت الرغبة لدى الدول الإقليمية في رؤية قوة توازن جديدة، ما يعدُّ فرصة كبيرة لروسيا لتؤدي دورا نشطا في المنطقة، وتشدُ عزمها على تغيير قواعد اللعبة السياسية التي وضعها الغرب، ليمثل الاخير المتغيّر المحفز الأساسي للتفاعلات والعلاقات الاستراتيجية بين روسيا والبلدان في هذه المنطقة ولعل سياستها تجاه كل من سوريا وايران وتركيا، وما نتج عنها من شراكات استراتيجية إلا امثلة واقعية عن الوظيفة الاقليمية/ الدولية لدور روسيا المحوري في شرق المتوسط.[٢٢]فمع هذه التحركات اصبحت موسكو اليوم ذات نفوذ إقليمي في الشرق الأوسط، بفضل ما تملكه من علاقات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية مع عدد من دول المنطقة الرئيسة التي مكنت روسيا من فرض قوامة تأثيرها على واقع التفاعلات بشكل كبير وخاصة في السنوات الأخيرة.[٢٣]

وهنا وجدت روسيا لنفسها مكانة محورية في استراتيجيات الدول الاقليمية الشرق المتوسطية المؤثرة

التي اتاحت لها مسوغاً للتمدد العسكري في حوض شرق البحر المتوسط، وفق استراتيجية البقاء الدائم التي مثلت ترجمة واقعية للتوجه الروسي في فرض حضورها على المشهد الدولي، وتكريس نفوذها الذي بدأ مع الأزمة السورية، ومحاولة استعادة دور عسكري يقابل الدور الذي يلعبه خصومها الأطلسيون في منطقة المتوسط الذين سعوا الى تضييق هامش المناورة في ضمان مصالحها بعد العام ١٩٩١، وهو ما دفع روسيا الى التحرك بفاعلية كبيرة في منطقة المتوسط وفق معادلة استعراضات القوة في البحر المتوسط عبر تثبيت القاعدة البحرية في طرطوس، والقاعدة الجوية في حميميم في اللاذقية، والكشف عن نوايا لاستئجار قاعدة بحرية في مصر، على تخوم نفوذ الناتو في ليبيا، هذا النوع من الاداء الاستراتيجي يكشف عن وقائع أن روسيا – فضلاً عن مناكفة الناتو–، تعمل على إيجاد دور استراتيجي على الخريطة الدولية عبر بوابة شرق المتوسط، التي تعد جيوبولتيكا قلب الشرق الأوسط ومركزه الاستراتيجي ذي الأهمية البالغة في النفوذ العالمي، فتمركزها الدائم هناك يعني انها ضمنت حصتها من استخراج الطاقة وتوريدها والتحكم بطرقها ليمثل التمدد الروسي إلى المتوسط مرتبطا بمستقبل تجارة الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي الذي يعد هو مصدر الطاقة الرئيس للقرن الواحد والعشرين، لاسيما بعد اكتشاف مخزونات هائلة منه في شواطئ المتوسط، ومن ثم فمن الطبيعي ان تسعى روسيا لضمان الحصة الكبيرة من عقود التنقيب والاستخراج ونقل الغاز وحمايته بالتواجد العسكري الدائم الذي سيكون في النهاية مقدمة لانتشار قوة يحقق لروسيا الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية، بمعنى آخر أن النفوذ العسكري في حوض شرق المتوسط يمثل خط الدفاع الأول عن موسكو ومصالحها الاستراتيجية العالمية.[٢٤]

ما تقدم يؤكد أن منطقة شرق المتوسط تحضى بمكانة وأهمية متقدمة في الاستراتيجية الروسية وذلك بحكم أنها: أولاً: تعد الطريق الوحيد لإظهار مكانة ودور روسيا في السياسة العالمية ، لا سيما في الفترة التي استطاعت فيها الولايات المتحدة الامريكية من التفرد بالقوة بعد الحرب الباردة. وبالتالي أصبحت منطقة شرق المتوسط تشكل هدفاً استراتيجياً لروسيا يمكنهم من مواجهة التهديدات ومكامن الخطر والتي يكون مصدرها خصومها من الدول المجاورة لاسيما الاطلسيين، ومن ثم لتكون هذه المنطقة جيوبولتيكا منطقة لفرض الدور بالقوة كدليل على مكانة الامة الروسية.. ثانياً: أن مكمن الهدف الاستراتيجي الروسي في الاهتمام بمنطقة شرق المتوسط يتمثل بالسياسات الروسية الرامية في النزول الى البحار الدافئة ، ومن خلال ذلك تسعى روسيا لتحقيق مكاسبها في المنطقة.. ثالثاً: الرغبة الروسية الدائمة في التحول الى قوة بديلة عن دول الناتو في منطقة شرق المتوسط، برغم بعض الصعوبات التي تحد من ذلك وعلى رأسها الولايات المتحدة وعدم رغبتها بتحقق ذلك.. رابعاً: تريد روسيا ان تحقق ومن خلال تواجدها في المنطقة زيادة نشاطها البحري، فضلا عن تحقيق مكاسب اقتصادية التي تعد من ابرز دوافع اهتمامها للتوجه نحو منطقة شرق المتوسط، وجوهر ذلك يتعلق أن اقتصاد روسيا يعتمد اساسا على البترول والغاز الطبيعي، وبالتالي تخطط روسيا لتصبح المورد الموثوق في المنطقة بالقدر الذي يحقق مصالحها الاقتصادية.. خامساً: محاولة روسيا التحكم بمعابر المنطقة عن طريق انزال اسطولها الكبير الموجود في البحر الاسود الى البحر الابيض المتوسط، إذ ان روسيا تعمل على التدخل من الخارج في شرق البحر الابيض المتوسط بسبب موقعها الجغرافي ، وهي بذلك تقوم بخطوات عسكرية وتجارية بغية تحقيق

هذا الهدف، خاصة بعد تحول منطقة شرق المتوسط الى منطقة أزمات بعد العام ٢٠١٠، لا سيما الحركات الشعبية التي انطلقت في دول شمال افريقيا وصولا الى سوريا عام ٢٠١١، وبالنتيجة فقد أدت تلك التطورات الى أن تتوجه النظرة الروسية الى شرق المتوسط.. سادساً: يرى المتتبع أن روسيا تعمل على زيادة نفوذها في المنطقة، من خلال تطوير علاقاتها بدول المنطقة، فضلاً عن رغبتها في الاستفادة من تقلص النفوذ الامريكي والاوروبي من اجل النفاذ لتمتين العلاقات مع الدول الاقليمية، والعمل على حل الخلافات مع مختلف الدول الاقليمية وتحديدا تركيا، إذ ان الاعتقاد السائد بأن روسيا لم تستطع بناء علاقات حسنة مع أنقرة ، إذ أن تطور العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وتركيا غيرت الكثير من مسار الصراعات وتوازن القوى في المنطقة، فضلا عن علاقاتها المتنامية مع ايران التي تعنى كثيرا بموارد الطاقة في شرق المتوسط والمشاريع التي تنوي روسيا بناءها في المنطقة، إذ ان التعاون الروسي الايراني التركي من اجل النفوذ في هذه المنطقة الجغرافية يحمل دلالات مهمة على امكانية بناء ممرات للطاقة، لهذا السبب أصبحت تركيا وايران أهم شريكين لروسيا.[٢٥]

ما تقدم يؤكد أن ادراك روسيا لأهمية منطقة شرق المتوسط ليس فقط من أجل مصادر الطاقة فيها وتحديدا الغاز الطبيعي ، وإنما باعتبارها تمثل أهمية ذات طبيعة استراتيجية، الأمر الذي دفعها للانخراط بقوة في السنوات الأخيرة في رسم توازنات قوة تتفق ومصالحها الاستراتيجية وعلى كل المستويات والأصعدة، ومنها مشروعات اسواق الغاز في منطقة شرق المتوسط التي تعد بالغة الاهمية، وهذا يرجع الى ثلاثة عوامل:

١.تسعى روسيا لأن تضمن استمرارها كمصدر رئيسي لتصدير الغاز ، من المعلوم بأن روسيا تعد المصدر الأول لتصدير الغاز الى أوروبا، الأمر الذي دفع الاوروبيين للسعي من اجل تنويع مسارات الحصول على مصادر الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، بغية تقليل الاعتماد على الطرف الروسي، كما أنهم –أي الاوروبيين– يعتقدون أنه في المستقبل سيكون غاز شرق المتوسط بديلا عن الغاز الروسي ، وبالتالي تدرك روسيا أن مشاركتها في استثمارات حقول غاز شرق المتوسط يضمن لها القدرة غلى التحكم في أمن الطاقة الاوروبية، فضلا عن تحجيم أي توجهات سياسية أوروبية مناوئة لها في المستقبل.

٢.تعمل روسيا على ضمان توطيد نفوذها الدائم في منطقة شرق المتوسط، وقد استغلت في ذلك الاحداث السورية وما رافقها من اهتزاز شرعية النظام السوري منذ العام ٢٠١١، والذي مازال الحليف الاستراتيجي الأقوى والأهم لروسيا في المنطقة، كل ذلك دفعها الى محاولة إنشاء قاعدة واسعة من التحالفات الاستراتيجية هناك، ولعل ادراك روسيا بأهمية المصالح المشتركة كانت من العوامل الرئيسة للجوء الى مثل تلك المحاولات، حيث كانت الطاقة والاستثمار في مجال الغاز الطبيعي مدخلا اساسياً لتلك الشراكات الاقتصادية ، وبالتالي تهدف روسيا من وراء ذلك توطيد وتوسيع قاعدة نفوذها ليس فقط في منطقة شرق المتوسط، وانما مد نفوذها ليشمل منطقة الشرق الاوسط وتحقيق اهدافها ومصالحها.[٢٦]

٣.بالإضافة إلى ذلك، سعت روسيا جاهدة إلى أن تكون موردًا مهمًا للأسلحة لمجموعة واسعة من الدول العربية وإيران، بالإضافة الى تركيا اصبحت روسيا أقرب كثيرًا إليها من أي وقت اخر برغم السياسات المختلفة المتعلقة بالحرب الأهلية السورية، فقد كان الطرفان من الاخيرة على طرفي نقيض، وقد اثمر ذلك الامر عن علاقات

استراتيجية ارتبط بها الطرفان مع بعض في خطوة لم يكن خصوم روسيا أن يتصوروها، وقد ادى ذلك الامر بتركيا الى أبرمت اتفاقا مع روسيا لشراء نظام الدفاع الجوي الصاروخي Triumf ٤٠٠-S.[٢٧] وبذلك نجد ان الدول الاقليمية كإيران وتركيا ساعدت روسيا على ان تكون قريبة من النظام السوري لأسباب سياسية واقتصادية ودبلوماسية وغيرها، وبالنتيجة ترسخت القناعة الروسية بأن النظام السوري يمثل حصنا منيعا ضد الأنشطة الارهابية، والذي قد يسمح بانتشاره في نهاية المطاف إلى الجمهوريات السوفيتية السابقة وربما روسيا نفسها، وهنا نجحت روسيا بتسويغ حجتها في دعم حلفائها في شرق المتوسط عبرإرسالها لوحدات عسكرية إلى سوريا لدعم نظام الأسد عام ٢٠١٥، إذ قدمت له – وخاصة الوحدات الجوية منها– مساعدات كبيرة ساعدت على تثبيت نظام حكمه ودعم نشاط حلفائه الآخرين المتمثلين بإيران وجماعة حزب الله اللبنانية والجماعات الاسلامية الاخرى التي اريد لها أن تقف بوجه انتشار التمرد والإرهاب في عموم الشرق الاوسط ككل، وأخيرا نقول إن روسيا أدركت أهمية منطقة شرق المتوسط بقوة تحركاتها وفاعلية انشطتها المختلفة، وتحديدا العسكرية منها بالقدر الذي اتاح لها ان تكون طرفا دوليا فاعلا له موطئ قدم حقق لها مكاسب استراتيجية مختلفة، لاسيما في أسواق الغاز في دول شرق المتوسط، أي تركيا ومصر وسوريا واسرائيل والسلطة الفلسطينية ولبنان، إذ استطاعت روسيا استغلال الوضع المرتبك والازمات السياسية لتعقد عدة اتفاقيات مع هذه الدول والتي كان من شأنها أن تضعها في قلب مشهد الطاقة في منطقة شرق المتوسط.[٢٨]

المبحث الثالث: أثر توظيف الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط على تعزيز المكانة الدولية

ربما لا يخطئ من يقول إن الحرب الباردة لاتزال فصلًا مهمًا في التاريخ السوفيتي/ الروسي. فمن الواضح أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ينظر بحنين إلى قوة الاتحاد السوفيتي ودوره العالمي[٢٩]، بحيث يرى المتتبع للشأن الروسي أن الرئيس فلاديمير بوتين عمل بقوة على استعادة روسيا القوية على ما هي عليه اليوم كدولة كبرى فاعلة لها من القوة والتأثير الذي جعل من ادائها الاستراتيجي يحقق به شيئا من مكانتها الدولية، هذا الاداء اعتمد مسار الواقعية في البيئة الخارجية، إذ سعى بوتين عقب تسامه للسلطة إلى بناء سياسة برغماتية تقوم على التحرك السياسي والاقتصادي كتعبير عن مسوغات روسيا المستقبلية بدلا من الحجج الأيديولوجية، فضلا عن ايمانه بضرورة اعادة الهيبة والحفاظ على الأمن والسيادة، عبر الركون إلى العامل العسكري القائم على تعزيز القدرات القومية ونشرها في المناطق الحدودية ومناطق النفوذ كإستراتيجية دفاعية تخدم المصالح الروسية في الداخل والخارج، وحتى لا تكون استراتيجياته عرضة للتصادم، آمن بوتين بالمرونة السياسية التي تعد من أبرز توجهات النظام السياسي الروسي بعد الحرب الباردة، والتي تعني أنّ روسيا ينبغي عليها أنّ تكون مرنة في التعاملات سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أَو الفواعل الاخرين في النظام الدولي فيما يتعلق بمجابهة الأزمات والمشكلات الأمنية العالمية وفق قاعدة المصالح المشتركة[٣٠]، وهذا ما ينطبق أساسا على منطقة الشرق الاوسط، وبالتحديد منطقة شرق المتوسط التي افصحت فيها التحركات السياسية والاقتصادية العسكرية الروسية عن أنها مكان لاختبار جدية قوتها وفرض نفسها كطرف يجب ان تحظى استراتيجياته بالاحترام في البيئة الدولية، بكلمة ادق أثبتت الازمة السورية إلى حد كبير واقع الدور الروسي في البنية الأمنية الإقليمية للشرق الأوسط، فما

نشهده هو هيمنة متزايدة لروسيا أحكمت بها فروض تعزيز حكم الأسد وسببت قلقاً متزايدا للولايات المتحدة والدول الحليفة لها، خاصة فيما يتعلق بشأن مكانة إيران المتصاعدة، والمتوقع ان هذا الحال سوف يستمر حتى المستقبل القريب على اقل تقدير، لذلك مثلت عودة روسيا إلى لعب دور أكثر حيوية في المنطقة سيصب في النهاية بتعزيز مكانتها الدولية[٣١]

لقد اتبعت روسيا سياسة خارجية استباقية في المنطقة في العقد الماضي وتحاول تعظيم مشاركتها في المنطقة بشكل استراتيجي لتأمين مصالحها الوطنية في شرق المتوسط، فهذه المنطقة بحسب التفكير الاستراتيجي الروسي ستعزز من المكانة الدولية لروسيا الاتحادية، التي بحسب رؤية بوتين انها ستظل دائمًا مؤثرة في السياسة العالمية كونها أقوى دولة في أوراسيا بالإضافة إلى كونها رائدة في نظام العالم متعدد الأقطاب، واوراسيا تضم وفق وصف المفكر الروسي ألكسندر دوجين الذي أشار لها في نطاق الخريطة على موقع الويب الخاص بمؤسسته أنها تضم شرق البحر الأبيض المتوسط داخل المنطقة الأوراسية. في هذا السياق، يُعد البحر الأبيض المتوسط جزءًا من قلب حوض أوراسيا الذي يُنظر إليه على أنه خط المواجهة لإثبات الدور المركزي للأمة الروسية في العالم[٣٢]، وهنا نجد ان الاستراتيجية الروسية حققت جملة من المكاسب التي عززت من مكانتها الدولية:

١.خلفت التحركات الروسية الحازمة قناعة لدى خصومها أنها الوريث السياسي لقوة عظمى(الاتحاد السوفيتي) عبر تبنيها لاستراتيجيات حاولت بها حماية موقعها المؤثر على المستويين الإقليمي والعالمي. ولعل ان التماس القوة العسكرية هو خير دليل على جديتها في اثبات قوة دورها العالمي وتورطها في شرق البحر الأبيض المتوسط يعد الدليل الابرز على ذلك، وفيه اثبتت أن العقيدة البحرية الروسية دليلاً على هذه السياسة، إذ أنها عملت على انتشارها بقوة في عام ٢٠١٥ وقدمت مؤشرًا واضحًا للأهداف الروسية في المحيط الأطلسي، وبحر البلطيق، والبحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط أيضًا، وأظهرت أيضًا انها ليست ضعيفة حتى في ظل الوجود العسكري لخصومها في الناتو، وهنا نجد ان القوة البحرية لروسيا وفرت لها جملة مكاسب في البحر الأبيض المتوسط، في مقدمتها: توفير الاستقرار العسكري والسياسي في المنطقة، وضمان الوجود البحري الدائم لروسيا، وتوسيع مسار النقل البحري من منطقتي القرم وكراسنودار إلى البلدان الإقليمية في حوض البحر الأبيض المتوسط.[٣٣]

٢.لقد عززت الحرب على سوريا من دور روسيا العالمي، إذ شكلت الحدث الاهم الذي ثبتت به وجودها في المياه الدافئة والوجود الدائم في البحر المتوسط الذي يعد على وفق الرؤية الاستراتيجية الروسية أكثر بحار العالم اهمية بالنسبة لها في الجوانب الجيو استراتيجية، كما مثلت سوريا خط الشروع الذي ستستفيد روسيا من خلاله في فرض ارادتها الشرق اوسطية في ظل تحالف استراتيجي مع الحكومة السورية غايته مزاحمة المشروع الامريكي في المنطقة العربية وشرق المتوسط بشكل خاص والشرق الاوسط بشكل عام، اضف الى ذلك ان ما تحوزه الاراضي السورية وخاصة البحرية منها على مخزون استراتيجي من موارد الطاقة، سيمنح الشركات الروسية المنافسة والاولوية في استثمارها بما يحقق فائدة الطرفين معاً.[٣٤]

٣.تناغماً من النقطة اعلاه، لقد عززت سوريا بوصفها قاعدة حيوية جيو- استراتيجية لوجود روسيا في البحر المتوسط من مكانتها الدولية، على اعتبار ان المنطقة ككل تعد بالنسبة للروس حيوية للمحافظة على امنها القومي بوجه خصومها الاطلسيين، كما وانها تعد عامل إتزان

وتعادل في ميزان القوى الدولي لما لهذه المنطقة من شأن عالمي في التوازن الدولي ونقاط الارتكاز العالمية في السلم/ الصراع الدولي، فوجود الاساطيل البحرية الروسية في المتوسط وما يربط به من بحار عالمية مهمة كالبحر الاسود والاحمر ومنه الى الخليج العربي والمحيط الهندي او الى الاطلسي ووزنه الاقتصادي والجيو استراتيجي سيجعل من قاعدتي طرطوس واللاذقية اهم نقاط الاسناد والدعم اللوجستي الاساسية في الانطلاقة الروسية نحو الفضاءات الاستراتيجية العالمية، وهو بحد ذاته يفسر ان روسيا لم تتوان من التدخل العسكري المباشر في الازمة السورية وبالشكل الذي اسهم في حماية وحدة اراضيها عبر التضحية بجنودها وطياريها التي باتت بحسب التفكير الروسي عمقا استراتيجيا يمثل المصلحة الروسية، وبما يسهم بتبوأها كقوة عظمى يحسب حسابها في البيئة الدولية.[٣٥] لذا نتفق والقول الذي يرى انه وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على سياسة الشرق الأوسط على مدار تاريخ روسيا الحديث، فإن السمة الثابتة للسياسة السوفيتية، والآن الروسية في المنطقة هي أنه يتم تعريفها دائمًا من خلال المنافسة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة[٣٦]

٤.لقد اثبتت روسيا قوامة فاعليتها الاستراتيجية الشرق اوسطية، حينما قوضت بحزم المخاطر على مصالحها الاستراتيجية هناك بعدما اتضح لها أن أحداث فترة ما بعد العام ٢٠١١ والمتمثلة بانتفاضات الربيع العربي كما لو أنها ستوجه ضربة أخرى لتراجع نفوذها في الشرق الأوسط عبر الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد أحد أهم حلفائها الاستراتيجيين القلائل المتبقين في المنطقة، ليكون ذلك الحدث مدخلاً لتوظيف قوتها العسكرية التي نجحت عبرها في إنقاذ نظام الأسد وانها الداعم الدولي الرئيسي له، بل ان التوظيف الامثل لمقومات قوتها سمح لها بعلاقات استراتيجية مع الدول المجاورة على الرغم من المصالح المتباينة، وهذا ما اتضح في تعاونها مع إيران وتركيا ليعزز نجاح روسيا في فرض أجندتها في سوريا ومد نفوذها في جميع أنحاء المنطقة، ولتصبح لاعبًا رئيسا وأحيانًا وسيطًا في النزاعات الإقليمية من ليبيا إلى اليمن، من هنا يرى المعنيون أنه يجب أن يُنظر إلى أن التدخل الروسي في شرق المتوسط يمثل اكثر دافعا لتصبح لاعبًا رئيسيًا في الشرق الأوسط وكمدخل استراتيجي لسياق أوسع يؤمن لها مساحة للتنافس الجيوسياسي العالمي مع الولايات المتحدة التي تعثرت سياستها كثيرا في هذه المنطقة الحيوية، وهو ما سمح لروسيا في الشرق الأوسط أن تقفز من الهامش إلى مركز الصدارة في الشؤون العالمية.[٣٧]

٥.منذ تدخلها عسكريًا في سوريا في عام ٢٠١٥ التي اعلنت فيها بقوة عودتها إلى الشرق الأوسط، وجدنا أن روسيا غيرت ساحة المعركة لصالحها وأنقذت حلفاءها ورسخت نفسها كقوة دافعة في الدبلوماسية الدولية بشأن أزمات المنطق،ة وهو ما اعطاها قوة زخم لمتابعة مصالحها وفق قاعدة الثقة المتبادلة التي جنت بفضلها فوائد جمة، فقد سمح لها ذلك بأن تبيع أسلحة بمليارات الدولارات إلى الجزائر ومصر وتركيا، وتعاونت مع المملكة العربية السعودية لوضع إبهامها في نطاق أسعار النفط العالمية، كما عملت بشكل وثيق مع إيران وتركيا وإسرائيل في سوريا، وحافظت على علاقات مع قطر والإمارات العربية المتحدة ومجموعة من الدول الأخرى بما يرسخ من قيمة وفاعلية تواجدها ويعزز من تصاعد نفوذها في الشرق الأوسط، والحقيقة أن نجاحات الرئيس فلاديمير بوتين تنبع من استراتيجية مطبقة باستمرار قائمة على الاستغلال الفعال والعملي للفرص الجديدة والأخطاء الغربية بما يعزز فاعليته الدولية في المنطقة.[٣٨]

٦.تكاد تكون المصالح الجيوسياسية الحالية لروسيا في الشرق الأوسط مطابقة لتلك التي سعت إليها منذ القرن التاسع عشر، فقد كان من أهداف السياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين العمل على استكمال أجندة موسكو بتعزيز العلاقات الاقتصادية / التجارية وقضية الطاقة مع دول المنطقة، خاصة عقب ثورات الربيع العربي التي ابدت تجاهها حكومة بوتين قلقا كبيرا معتبرة إياها من «الثورات الملونة» التي حدثت في أوكرانيا وجورجيا وقرغيزيا التي دعمتها الولايات المتحدة، ومن منطلق خوفها من الاخيرة، خوفا من أن يؤدي به الى جلب الإسلام السياسي إلى السلطة الذي سيخلق في النهاية نموذجًا خطيرًا لروسيا نفسها ومجال نفوذها الإقليمي المباشر، لهذه الأسباب دخلت روسيا بقوة في المنطقة بقصد موازنة ما تعده نفوذا أمريكيًا لتدعم نظام الأسد والذي انتج نوعًا جديدًا من التعددية التي اعطت لموسكو دورًا راجحًا في الشرق الأوسط وفرصة لتحدي سرد النموذج الغربي الليبرالي للنظام العالمي[٣٩]

٧. تمكنت روسيا من خلق قناعة لدى خصومها من الدول الغربية، من أن نفوذها ومصالحها الاستراتيجية الثابتة في منطقة شرق المتوسط قد منحها الفرصة لترسيخ مكانتها كعنصر استراتيجي محوري في منطقة الشرق الاوسط ككل، وهو ما دفع خصومها الى التيقن بأن الوجود العسكري الروسي في سوريا وأساطيلها البحرية في البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط قد جعلها خصما دوليا يصعب في ظل تأثيره القوي استبعاد وظيفته الدولية، ومن ثم فإن الردع لا يكفي في حد ذاته لوضع عقبة في التوسع الإقليمي/ الدولي الروسي، وأن سياسة الاحتواء غير مجدية حتى يحافظ الغرب على الوضع الحالي في شرق البحر الأبيض المتوسط.[٤٠] وهنا نقول انه وبفضل واقع التحالفات/ العلاقات الاستراتيجية، استطاعت موسكو فرض وجودها الفعال في عديد من ملفات الصراع في الإقليم، بالقدر الذي جعل منها فاعلا دوليا له استراتيجية تمكنه من تحدي الولايات المتحدة وحلفائها الاوربيين القريبين منها جغرافيًا وسياسيًا.[٤١]

٨.ان من اهم مكاسب الاستراتيجية الروسية الشرق متوسطية هو انها اتاحت لموسكو فتح أسواق جديدة لمنتجاتها وأسلحتها بالمنطقة، ولهذا لم يكن من المستغرب أن يعلن عن أن سوريا ومصر وتركيا وغيرها ستكون مركزًا لتوزيع القمح الروسي في منطقة الشرق الأوسط في ظل احتياطات موسكو الكبيرة من القمح التي تحتاج إلى سوق تصريف.. وبالتزامن مع التقارب السياسي والعسكري بين روسيا وبعض القوى الإقليمية، عززت الشركات الروسية في الآونة الأخيرة من حضورها بأسواق الشرق الأوسط، حيث أثبتت حضورًا جديًا في قطاعات عدة، مثل التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والطاقة النووية، والتعدين وغيرها، وهو ما حقق لها مكاسب اقتصادية وتجارية في وقت يعاني فيه الاقتصاد الروسي من صعوبات حادة نتيجة تراجع أسعار النفط، بجانب العقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب سياستها التي تهدد الأمن الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي (حلف الناتو).. ومن ثم فمع هكذا مكاسب وفي ظل ثبات نفوذها في منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط وما تملكه من مقومات قوة مكنتها من الانخراط الفاعل في أزمات المنطقة، على النحو الذي فرضت به هيبتها الدولية في النظام السياسي/ الاقتصادي الدولي، ولهذه الامر ثمة مكاسب تتمثل بتعزيز تحالفاتها مع القوى الصاعدة سواء الاقليمية منها كتركيا وايران أم الدولية كالصين والهند، اضف الى أن ذلك سيدفعها الى حماية عمقها الاستراتيجي في الداخل والخارج من الاختراق الغربي، ومن ثم التصدي للتهديدات الأمنية سواء ما يتعلق منها

بالعزلة الدولية او مخرجات التطرف والإرهاب على امنها القومي.[٤٢]

ما تقدم يمثل أجوبة مقنعة لثمة اشكاليات مهمة: لماذا عادت روسيا الى هذه المنطقة المضطربة؟ ولماذا تسعى للحصول على دور رئيسي في منطقة تعاني من صراعات دولية على مدى تاريخها الطويل وحتى المستقبل المنظور، وقد كانت روسيا اليوم كما الاتحاد السوفيتي سابقا طرفا رئيسا فيها؟ وهنا لا يمكن ان نتخيل ان روسيا يمكن أن تحبط من طموحاتها وتبدد من مكاسبها في اقليم هو ملتقى طرق العالم، فقادتها مؤمنون أن بلدهم له الحق في أن يفرض مصالحه الاستراتيجية وطموحه السياسي في المنطقة من اجل هدف نبيل يكون مدخلا نحو التأثير في البيئة الدولية عبرها، وذلك مدعاة لوجود روسي نشط فيها يجعلها بمستوى القوة القادرة على ان تكون وسيطا وشريكا استراتيجيا لديه الإمكانية التي تؤهله لملء فراغ السلطة في شرق المتوسط/ الشرق الاوسط في ظل تراجع مكانة الولايات المتحدة فيهما عبر توظيف مختلف اشكال قوتها الناعمة والصلبة بالقدر الذي يعزز من توسيع النفوذ الروسي في عموم المنطقة ككل[٤٣] ، وهنا من المرجح أن تظل سياسات القوة الروسية المختلفة في شرق البحر الأبيض المتوسط مكونًا حاسمًا لوجودها وفاعليتها على المسرح العالمي، ولا سيما مع ثبات الرؤية الاستراتيجية التي يجب أن تستمر بفضلها سياسات التأثير في المنطقة كاستجابة لبيئة دولية/ إقليمية سريعة التغير.[٤٤]

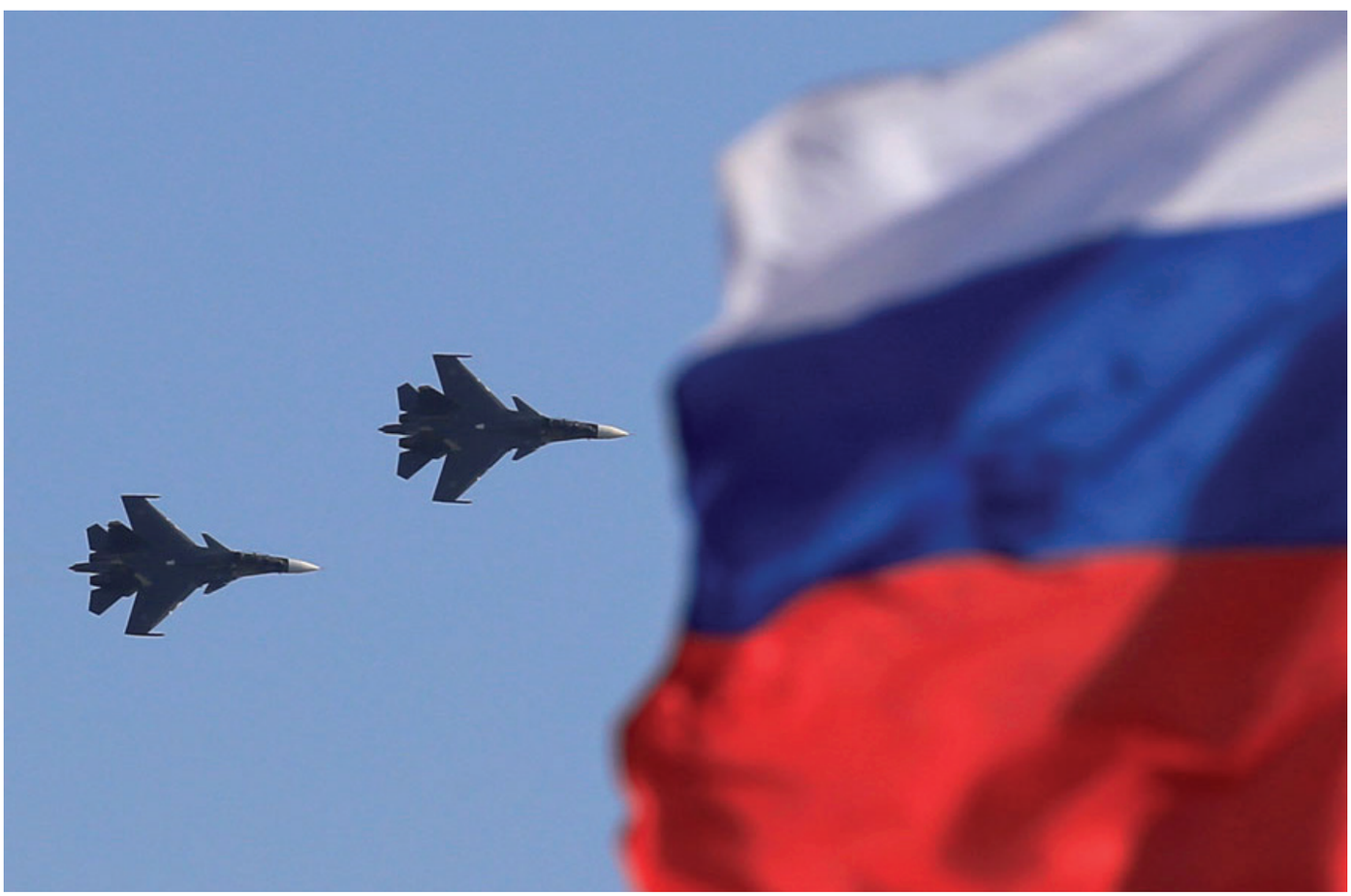

الخاتمة

تؤشر الحقيقة العلمية بتزايد نفوذ موسكو في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالقدر الذي اصبحت بفضله لاعبًا إقليميًا رئيسا في هذا الجزء المهم من العالم، فروسيا اليوم، وبحكم الامتيازات والمكاسب التي جنتها، اضحت طرفا قويا له مقومات فرض الإرادة على خصومها في ظل سياق المواقف المتضاربة للدول الغربية بشأن قوة النفوذ تلك، والحقيقة ان روسيا ما كان لها ذلك إلا بفضل القيادة الحازمة لبوتين الذي استثمر بفاعلية كبيرة تطلع العديد من دول الشرق الأوسط وشرق المتوسط وشمال إفريقيا إلى تنويع اقتصاداتها وعلاقاتها السياسية عبر نافذة موسكو الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، وهو ما حتّم على موسكو ان تندفع بقوة لتوظيف تلك الرغبة مستغلةً فراغ السلطة الناجم عن رغبة الولايات المتحدة في فك الارتباط بالشرق الأوسط وفق استراتيجية الرئيس السابق باراك أوباما المسماة بسياسة «التمحور» بعيداً عن المنطقة والتي استكملها الرئيس الاسبق دونالد ترامب الذي مضى قدماً بهذه السياسة، وكنتيجة لذلك برزت روسيا كقوة عسكرية وسياسية مهيمنة في المنطقة بعدما وظفت بحكمة عالية كل أشكال قوتها بشكل اداء استراتيجي أنفذت من خلاله أهدافها الاستراتيجية إلى ما وراء سوريا وصولاً إلى شمال إفريقيا، ما جعل من الوجود الروسي المتنامي يغطي مناطق استراتيجية مهمة من اقليم البحر الأبيض المتوسط، وهو ما جعل من روسيا طرفا قويا في معادلة ميزان القوى الجيوسياسي الخاص بالمنطقة.. وأخيرا لا نغالي إذا ما قلنا ان حجم المكاسب التي حازتها روسيا في هذه المنطقة عززت من مكانتها الدولية، بدليل أن جيوبولتيك شرق المتوسط هو بمثابة المفتاح لفهم ما تفعله روسيا في عموم الشرق الاوسط، لذا نجدها قد ادركت استراتيجيا ان قيمة التأثير في النظام الدولي وضمان مصالحها فيه يتطلب منها حسم قوة التأثير في القرارات المتعلقة بالطاقة والازمات والصراعات، وكل ما تختزله المنطقة من ملفات صراع وتعاون على حد سواء، بكلمة اخرى ادركت روسيا ان عليها أن تملك التأثير في قوة القرار الإستراتيجي في قلب العالم التي تسمى وفق منطقها الاستراتيجي المياه الدافئة.

الهوامش:

١. صلاح نيوف، جيوبولتيك الصراع على الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز اسبار الدولي للدراسات والأبحاث، الرياض، ٢٠٢٠، ص٢. وكذلك ينظر Rebecca Bornstein، Eastern Mediterranean Regional Dynamics: Conflicts and Opportunities for Conflict Resolution Support، Policy Brief، No ٨٢. Mitvim Institute، Occupied Palestine، ٢٠١٨، p١.

٢. إيمان زهران، تركيا والتفاعلات في شرق المتوسط، ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ص ١٦٦.

٣. Rebecca Bornstein ،Op، Cit ،p١.

٤. صلاح نيوف، مصدر سبق ذكره، ص٧

٥. ممدوح سلامة، اسطورة عصر مابعد النفط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٢، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨، ص٥٦.

٦. Mona Sukkarieh، The East Mediterranean Gas Forum: Regional Cooperation Amid Conflicting Interests، Briefing serious، The Natural Resource Governance Institute، Cairo، ٢٠٢١، p٥.

٧. نغم قاسم، شرق المتوسط: هل هناك احتمال لنشوب حرب في المنطقة من أجل الغاز والنفط؟، بي بي سي نيوز عربي، ١٣/

اب اغسطس/ ٢٠٢٠: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-٥٣٨٩٧٩٢٢

٨. إسماعيل نعمان تيلجي، لماذا تمثل منطقة شرق المتوسط أهمية استراتيجية لتركيا- موقع ترك برس الالكتروني، ١٨ مايو ٢٠١٩: https://www.turkpress.co/node/٦١٢٠٧

٩. هدى الحسيني، قبرص محور الصراع النفطي على شرق المتوسط، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٣٧٨٦، لندن، ٣٢/ مايو/ ٢٠١٩، ص٧.

١٠. بشير عبد الفتاح، روسيا فى شرق المتوسط، صحيفة الشروق، العدد٤٢٤٣، القاهرة، ٢٠٢٠/٩/١٤، ص ٧.

١١. W. Andrew Terrill، Moscow in the Middle East، The US Army War College Quarterly، Vol. ٥١، No.١، The US Army War College، Pennsylvania، ٢٠٢١، P١٣١.

١٢. Becca Wasser، The Limits of Russian Strategy in the Middle East، Perspective Analysis، RAND Corporation، California، ٢٠١٩، p١.

١٣. مجموعة باحثين، ملء الفراغ: مستقبل الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، سلسلة ملفات المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٨، ص ص٢-٣

١٤. Eugene Rumer، Russia in the Middle East: Jack of all Trades Master of None، Carnegie Endowment for International Peace، Washington، D.C، ٢٠١٩، p١.

١٥. Lilia Arakelyan، Russian Foreign Policy in Eurasia: National Interests and Regional Integration، ١st edition، Routledge، London، ٢٠١٧، p٢٣.

١٦. المصدر نفسه ، ص ١٥٢ .

فيرونيكا حليم فرنسيس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

١٧. Dmitri Trenin، What Is Russia Up To in the Middle East?، MA، Polity Press، ١st Edition، ٢٠١٨، PP ٣٤-٣٥.

١٨. N.Kozhanov، Russian Policy Across the Middle East Motivations and Methods: Russia and Eurasia Program، Chatham House، The Royal Institute of International Affairs. London، ٢٠١٨، p٥.

١٩. ديريك لوتربيك، جورجي انغلبريخت، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد، دراسات عالمية، العدد ٩٣، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٠، ص ص ٧-٨.

٢٠. د. ابراهيم احمد سعيد، العلاقات العربية الروسية: جذور وافاق٢، مجلة الفكر السياسي، العدد٦٠، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٦، ص ص٣٣-٣٤.

٢١. ديريك لوتربيك، جورجي انغلبريخت، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧-٨.

٢٢. Alireza Noori، Iran's Position in Russian's Incoherent Middle East Policy. Iran Review: https://www.geopolitica.ru/en/article/irans-position-russias-incoherent-middle-east-policy.

٢٣. Gilles Kepel، Away from Chaos: The Middle East and the Challenge to the West، Columbia University Press، New York. ٢٠٢٠، ٢٩٤.

٢٤. نذير رضا، روسيا ترسم نفوذها العالمي من قواعدها العسكرية في شرق المتوسط، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٣٨٣٦، لندن، ٢٠١٦، ص٤.

٢٥. جاغتاني اوزدمير ، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الابيض المتوسط ، مجلة رؤية تركية، العدد٧، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اسطنبول ٢٠١٨.، ٢٠١٨ ، ص ٢٩- ٣٦ .

٢٦. أحمد زكريا الباسوسي: « تاثيرات تهديد امن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي : دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٨ ، ص ٢١١ – ٢١٢ .

٢٧. W. Andrew Terrill، op، Cit، p١٣١ –١٣٢.

٢٨. أحمد زكريا الباسوسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢ .

٢٩. H. R. McMaster، Battlegrounds: The Fight to Defend the Free World، HarperCollins Publishers، New York، ٢٠٢٠، ٣٦–٣٧.

٣٠. ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأوراسي من الإقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام المتعدد الاقطاب، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص٦٠.

٣١. Michael Harari، The Emerging Regional Security Architecture of the Middle East and Eastern Mediterranean، Occasional Paper Series، No.٢، Cyprus Centre، Nicosia، ٢٠١٧، p١.

٣٢. Muhittin Tolga Özsaglam، Revival of Geopolitics: Russian Involvement in Eastern Mediterranean (٢٠٠٩–٢٠١٩)، Utopía y Praxis Latinoamericana Journal، Vol.٢٥، No.١٠، Universidad del Zulia، Maracaibo، Venezuela.، ٢٠٢٠، P.٥٢٢–٥٢٥.

٣٣. Ibid، ٥٢٥–٥٢٦.

٣٤. د. ابراهيم احمد سعد، العلاقات العربية– الروسية: جذور وافاق ١، مجلة الفكر السياسي، العدد٦٠، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٦، ص٣٥.

٣٥. المصدر نفسه، ص ص٣٨–٤٠.

٣٦. Rossella Cerulli and Others، Russian Influence in the Middle East: Economics، Energy، and Soft Power، Perspective، American Security Project(ASP)،Washington، D.C. ٢٠١٩، P٠.

٣٧. Martin Russell، Russia in the Middle East: from Sidelines to Centre Stage، BRIEFING No. ٢٩٣ , ٦٣٠.

٣٨. Aaron Lund، Russia in the Middle East، Paper، The Swedish Institute of International Affairs، Stockholm، ٢٠١٩، P١

٣٩. Sotiris Roussos، Russia: The Middle East and The International System ، in Constantinos Filis Editor، A Closer Look at Russia and Its Influence in the World، Nova Science Pub Inc، New YORK، ٢٠٢٠،P٣٤٨.

٤٠. Spyridon N. Litsas، Russia in the Eastern Mediterranean: Intervention، Deterrence، Containment، Domes Journal، Vol.٢٦، No.١، Policy Studies Organization، Washington، ٢٠١٧، p٥٣.

٤١. مجموعة باحثين، ملء الفراغ: مستقبل الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، سلسلة ملفات المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٨، ص ص٢–٣

٤١. مجموعة باحثين، ملء الفراغ: مستقبل الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، سلسلة ملفات المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٨، ص ص٢–٣

٤٣. Rossella Cerulli and Others، Russian Influence in the Middle East: Economics، Energy، and Soft Power، Perspective، American Security Project(ASP)،Washington، D.C. ٢٠١٩، P٠.

٤٤. Marc Pierini، Russia's Posture in the Mediterranean: Implications for Nato and Europe، Carnegie Endowment for International Peace، Washington، DC، ٢٠٢١،p٢–٣.

المصادر

اولا: الكتب باللغة العربية:

١.ديريك لوتربيك، جورجي انغلبريخت، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد، دراسات عالمية، العدد ٩٣، مركز

الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٠.
٢.ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأوراسي من الإقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام المتعدد الاقطاب، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.

ثانيا: المجلات والدراسات باللغة العربية:

١.إيمان زهران، تركيا والتفاعلات في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠.
٢.د. ابراهيم احمد سعيد، العلاقات العربية الروسية: جذور وافاق٢، مجلة الفكر السياسي، العدد٦٠، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٦.
٣.د. بشير عبد الفتاح، روسيا فى شرق المتوسط، صحيفة الشروق، العدد٤٢٤٣، القاهرة، ٢٠٢٠/٩/١٤.
٤.جاغتاني اوزدمير، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الابيض المتوسط، مجلة رؤية تركية، العدد٧، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اسطنبول ٢٠١٨.
٥.صلاح نيوف، جيوبولتيك الصراع على الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز اسبار الدولي للدراسات والأبحاث، الرياض، ٢٠٢٠.
٦.مجموعة باحثين، ملء الفراغ: مستقبل الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، سلسلة ملفات المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٨.
٧.ممدوح سلامة، اسطورة عصر ما بعد النفط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٢، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨.

٨.نذير رضا، روسيا ترسم نفوذها العالمي من قواعدها العسكرية في شرق المتوسط، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٣٨٣٦، لندن، ٢٠١٦
٩.هدى الحسيني، قبرص محور الصراع النفطي على شرق المتوسط، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٣٧٨٦، لندن، ٣٢/ مايو/ ٢٠١٩.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

١.أحمد زكريا الباسوسي، تأثيرات تهديد امن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي : دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٨.

رابعا: المواقع الالكترونية:

١.إسماعيل نعمان تيلجي، لماذا تمثل منطقة شرق المتوسط أهمية استراتيجية لتركيا- موقع ترك برس الالكتروني، ١٨ مايو ٢٠١٩:
https://www.turkpress.co/node/٦١٢٠٧
٢.Alireza Noori، Iran's Position in Russian's Incoherent Middle East Policy. Iran Review:
https://www.geopolitica.ru/en/article/irans-position-russias-incoherent-middle-east-policy.

خامسا: الكتب باللغة الانكليزية:

١.Dmitri Trenin، What Is Russia Up To in the Middle East?، MA، Polity Press، 1st Edition، ٢٠١٨.
٢.Gilles Kepel، Away from Chaos: The Middle East and the Challenge to the West، Columbia University Press، New York، ٢٠٢٠.
٣.H. R. McMaster، Battlegrounds: The Fight to Defend the Free World، HarperCollins Publishers، New York، ٢٠٢٠.
٤.Lilia Arakelyan، Russian Foreign Policy in Eurasia: National Interests and Regional Integration، 1st edition، Routledge، London، ٢٠١٧.
٥.N.Kozhanov، Russian Policy Across the Middle East Motivations and Methods: Russia and Eurasia Programme، Chatham House، The Royal Institute of International Affairs. London، ٢٠١٨.
٦.Sotiris Roussos، Russia: The Middle East and The

International System ، in Constantinos Filis Editor، A Closer Look at Russia and Its Influence in the World، Nova Science Pub Inc، New York، ٢٠٢٠.

سادسا: المقالات والدراسات باللغة الانكليزية:

١. Aaron Lund، Russia in the Middle East، Paper، The Swedish Institute of International Affairs، Stockholm، ٢٠١٩،

٢. Becca Wasser، The Limits of Russian Strategy in the Middle East، Perspective Analysis، RAND Corporation، California، ٢٠١٩.

٣. Eugene Rumer، Russia in the Middle East: Jack of all Trades Master of None، Carnegie Endowment for International Peace، Washington، D.C، ٢٠١٩.

٤. Marc Pierini، Russia's Posture in the Mediterranean: Implications for Nato and Europe، Carnegie Endowment for International Peace، Washington، DC، ٢٠٢١، p٢-٣.

٥. Martin Russell، Russia in the Middle East: from Sidelines to Centre Stage، BRIEFING No ٦٣٠, ٢٩٣، European Parliamentary Research Service(EPRS)، European Parliamentary، Bruxelles، ٢٠١٨.

٦. Michael Harari، The Emerging Regional Security Architecture of the Middle East and Eastern Mediterranean، Occasional Paper Series، No ٢، Cyprus Centre، Nicosia، ٢٠١٧.

٧. Mona Sukkarieh، The East Mediterranean Gas Forum: Regional Cooperation Amid Conflicting Interests، Briefing serious، The Natural Resource Governance Institute، Cairo، ٢٠٢١.

٨. Muhittin Tolga Özsaglam، Revival of Geopolitics: Russian Involvement in Eastern Mediterranean (٢٠٠٩–٢٠١٩)، Utopía y Praxis Latinoamericana Journal، Vol ٢٥، No١٠، Universidad del Zulia، Maracaibo، Venezuela.، ٢٠٢٠.

٩. Rebecca Bornstein، Eastern Mediterranean Regional Dynamics: Conflicts and Opportunities for Conflict Resolution Support، Policy Brief، No ٨٢، Mitvim Institute، Occupied Palestine، ٢٠١٨.

١٠. Rossella Cerulli and Others، Russian Influence in the Middle East: Economics، Energy، and Soft Power، Perspective، American Security Project(ASP)،Washington، D.C، 2019.

11. Rossella Cerulli and Others، Russian Influence in the Middle East: Economics، Energy، and Soft Power، Perspective، American Security Project(ASP)،Washington، D.C، 2019،

12. Spyridon N. Litsas، Russia in the Eastern Mediterranean: Intervention، Deterrence، Containment، Domes Journal،Vol 26، No 1، Policy، Studies Organization، Washington 2017.

13. W. Andrew Terrill، Moscow in the Middle East، The US Army War College Quarterly، Vol 51، No 1، The US Army War College، Pennsylvania، 2021.

حراك الأقطاب من خلال صراع المحاور بين المساحات والنقاط: العراق منطقة التلاقي

أ.م.د. باسم كاظم خلف حسين اللامي

دكتوراه علم النفس الإدراكي - جامعة بلمث-
تدريسي في الجامعة المستنصرية

الإستراتيجية الصينية مبنية على الجبروت الاقتصادي وأيدلوجية (التسرع يولد الأخطاء والتأني يولد الحكمة). أما الإستراتيجيةالامريكية مبنية على الجبروت العسكريومبدأ (إن لم تكن معي فأنت ضدي) .. الرؤية الصينيةمبنية على استراتيجية المساحات والممرات في حين الرؤية الأمريكية مبنية على الهيمنة و السيطرة على النقاط قواعد عسكرية والسيطرة على المنافذ والبوابات في اكثر من 130دولة في العالم ؛ كلا القطبين وظف رؤيته عن طريق المحاور المتحالفةويمكن تشخيص هذا المحاور من خلالهذه المدخلات ؛ محور الممانعة ومحور التحالف او محور الاعتدال .أنتج لنا مخرجات. حروب ذات أشكال متعددة الهدف منها السيطرة على الممرات ومسك البوابات لعرقلة ومنع تمدد هذه مساحات البرية، من جهة أخرى كلا الطرفين يدركان أهمية المساحات والربط البري لكن الصراع هو حول سيادة وزعامة تلك الممرات لكي يفرض شروطه المتحكم بتلك البوابات وما هذه الاحداث في الشرق الأوسط إلا السعي في السيطرة على هذه الممرات باكستان إيران العراق سوريا لبنان تركيا هذه هي المساحات الرابطة في حزام واحد وطريق واحد يربط بين الشرق والغرب بأقصر طريق واقل التكاليف لذلك نشاهد التنافس في رسو العطاء وعرض الطرق الجديدة من قبل السعودية والامارات وموانئ إسرائيل المطلة على البحر الأبيض المتوسط الى أوربا ؛ بدلا من الطريق البري او البحري باكستان إيران عراق سوريا و لبنان تركيا الى أوربا مخرجات تلك المحاور حروب ناعمة وخشنة نظامية وغير نظامية في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين غزة واليمن.. المنتصر في هذه الحروب هو الذي يفرض التوازنات والمعادلات الجديدة وهي التي تقرر مصير النظام العالمي الجديد.. العراق مرشح ان يكون منطقة تلاقي المحاور ؛ هذا سوف يلقي العبء والدور الكبير للدبلوماسية العراقية في تدوير الزوايا بين تلك المحاور وتذلل العقبات.. في هذا الدراسة سوف نطرح نظرية المساحات والنقاط كإستراتيجية متبناة من قبل الصين وامريكا.

المقدمة

السعي نحو قيادة المجتمع الدولي من خلال تزعم العالم هو مطلب امريكي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ وفترة الحرب الباردة و بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتزعزع المعسكر الشرقي وإنهاء فترة الحرب الباردة وصعود نظام القطب الواحد في مطلع بداية التسعينات

من القرن الماضي؛ تسارعت الأحداث بشكل دراماتيكي وفقا لإستراتيجية الحرب الناعمة و الهيمنة على مصادر الطاقة والإقلال من إستراتيجية المواقع؛ لذا بدا التحرك الأمريكي نحو الحصول على الشرعية الدولية في أسلوب التحرك الناعم والسلس ضمن غطاء حقوق الإنسان وتهديد السلم والأمن الدولي. منها حرب الخليج نتيجة اغراء النظام البعثي الحاكم في العراق في غزو الكويت مما أعطى فرصة في الدخول والهيمنة المباشرة على بعض مصادر الطاقة في الشرق الأوسط.

هذه الفترة بالذات كانت مرحلة تحاول روسيا لملمت نفسها من هول الصدمة إلا انها استطاعة في بداية القرن الواحد والعشرين من العقد الأول الحضور الخجل في المجتمع الدولي إلا ان حضورها ازداد اثناء بداية العقد الثاني من هذا القرن بالتحديد في أزمة سوريا. أما الصين والتي تسعى لفتح أسواق عالمية تستوعب منتجاتها من خلال تامين ممرات آمنة ورخيصة وبعيدة عن الهيمنة الامريكية من خلال تجنب التماس. المراقب الأمريكي يعي هذا الإستراتيجية الخفية لذا حذر هنري كسنجر بأن القطار الصيني قادم انظر(Henry Kissinger. Simon and Schuster 1992: Zbigniew Brzezinski. 1992)

فلكل من هذه الأقطاب استراتيجيات تتحرك من خلالها وهذا ما سوف نتعرض له ضمن النظرية التي نريد طرحها في هذا الورقة. يبدو من الواضح القوى العظمى قد استخدمت إستراتيجية الاستبار لمعرفة حجم وقوة الطرف المقابل من خلال التحالفات المحورية وليس التحالفات المؤقتة والمرحلية بل تحالفات جيبولتكية أيدلوجية في بعضها فكانت محاور مرتبطة معالقطب الصينيو الروسي ايران و سوريا ولبنان واليمن ليس من حيث النظام السياسي لكل من لبنان واليمن لمن هو ماسك الأرض ويدافع عنها مثل حزب الله في لبنانوأنصار الله في اليمن . وبالمقابل هنالك محور الأمريكي مرغم هي دول الخليج والأنظمة التطبيع والمرتبطة بالمصالح الامريكية. نشوء هذه المحاور جاء نتيجة المدخلات الجيبولتكية والاقتصادية للصين ومنها والذي هو أساس مرحلة الصراع هي الممرات وطرق البرية الجديدة والتخلص من طوق الخناق الأمريكي وتجنب نقاط التماس والتقاطع مع الأقطاب واستخدام إستراتيجية الحرب بالوكالة اوالنيابةعلى سبيل المثال الحرب في سوريا والذي هو أهم ممرواقع على الحزام الجديد . دخلت بعض دول الخليج في دعم التمرد السوري ودعم هذا الفصائل بالمال والسلاح والرجال حتى تطور الأمر الى تدخل التركي والأمريكي في بعض الأحيان والذي واجهه في بعضها تدخلالحرس الثوري وحزب الله وروسيا والدعم صيني في سوريا وأصبح المشهد جدا معقدا فترك الكبار أسلوب التماس والتقاطع وبقيت الساحة بيد المحاور والتي تغلب فيها محور للمانعة وبدا ضعف المحور الأمريكي في سوريا وتراجع الأمريكي عن عرش القطب الأوحد. كذلك في اليمن نفس الشيء تراجع كبير للمعسكر الأمريكي ومحاوره وأيضاالحرب على غزاوفشل القبة الحديدي وانهيار المنظومة الأمنية الإسرائيلية وتراجع حجمها النسبي في المنطقة التي أرادت تزعمه ؛نستطيع القول بان هنالك عوائق وحواجز امام الحزام الجديد او الممرات الصينية لكنها كما يبدو لن تصمد طويلا امام القطار الصينيمهما كانت النقاط الحيوية والنقاط الجغرافية والحواجزالتي تعترض المد السكك بين الشرق والغرب بقطار صيني. والذي يبدو ان العالم أدرك نهاية اللعبة وبدأت الدول الحليفة للمحور الأمريكي تتسابق على ان يمر القطار الصيني من أراضيها ومن هذه الدول

إسرائيل.

أهداف البحث

1- طرح نظرية المساحات والنقاط كأسلوب استراتيجي يمثل نقطة الصراع بين المدخلات والمخرجات الدولية.

2-التنبؤ بالنظام العالمي الجديد من خلال ترجمة الصراع بين محاور الأقطاب .

أهمية البحث

تأتي أهمية هذه الدارسة كونها دراسة تحليلية ضمن معطيات التحليل نموذج المدخلات والمعالجة والمخرجات في مجال حقل العلاقات الدولية والتي أخذت اتجاهات جيبولتكية منشأها اقتصادي بالنسبة للصين وروسيا او بالمقابل استخدام نظام حارس البوابات من خلال النقاط (القواعد العسكري والحيوية) للولايات المتحدة الأمريكية. انظر(Raghavan. Sudarshan; Whitlock. Craig :2017. Taub. Ben :2018 Vine. David (212)تساؤلات البحث هل تنجح الصين في إستراتيجية الممرات؟من جهة هل يمكن كبح القطار الصيني من خلال طوق النقاط وفرض البوابات الامريكية؟وهل لعبة صراع المحاور هي الوسيلة لفتح البوابات بين الشرق والغرب؟ وهل يمكن للولايات المتحدة مواجهة القوة الاقتصادية وتحجيمها من خلال التحكم بالبوابات وتطبيق إستراتيجية الاحتواء الشامل ضد المجال الحيوي الروسي من جهة اوروبا؛ والصين من خلال الحزام الجديد الآسيو اوروبي ؟ وهل الدول الإقليمية الواقعة والتي لم تقع على الممرات او قريبة منها تسعى ان تكون لها ضمن خط الحزام؟ وهل صراع المحاور سوف ينهي ويحسم تلك الإستراتيجية (المساحات والنقاط) ممرات وبوابات.) (Corridors & Gates.

حدود البحث (المجال الموضوعي)

المجال لموضوعي يناقش نموذج المدخلات والمخرجات وكوسيلة للتحليل؛ أماالإطار المنهجي للبحث يناقش نظرية اوإستراتيجيةالمساحات والنقاطويمكن التعبير عنها بالممراتوالبوابات فالصين وروسيا يعولان على إستراتيجية المساحات ضمن الفضاء والمجال الحيوي الاقتصادي للربط بينالشرق والغرب او اسيا و أوروبا أيضا الاسيواوربي من جهة أخرى في المقابل إستراتيجية حارس البوابة الأمريكي . من خلال نموذج المدخلات والمعالجة يمكننا تفسير و التنبؤ بالسلوك فيتحقق مفهوم التحكم والضبط وان نكون جزء فاعل في تلك المعادلة في المجتمع الدولي. ومن خلال تلك المنهجية التكاملية الدراسة سوف تركز على متغيرين: المتغير الأول هو تفسير صراع حلفاء الممرات وحلفاء النقاط والمتغير الثاني: هو التنبؤ والتحكم والضبط للمخرجات.

المتغير الاول: صراع التحالفات من اجل الممرات والنقاط من المسلم به هو ان قوة الصين هو الجبروت الاقتصادي؛ بينما جبروت الولايات المتحدة هو الجبروت العسكري.

ان انتقال الصين من زاوية مثلث الى جبهة مواجهة أصبحت واضحة بعد نهاية العقد العاشر من القرن الواحد والعشرين.

كان في السباق خطر سوفيتي وتهديد صيني لكن في بداية القرن الواحد العشرين أصبح الخطر الصين والتهديد روسيا

من جهة المحاور فإن إيران أصبحت تشكل تهديدا وقد يتصاعد الى الخطر خصوصا المواجهات الأخيرة بين إسرائيل وجنوب لبنان وكذلك غزة وإسرائيل لعبة الصواريخ. (Jeyda Hammad and Rachel Tribe. 2021) وسائل المواجهة الأمريكية لهذه المخاطر والتهديدات هي سياسةسياسة الهيمنة والاملات.

معاقبة بالاحتلال بذريعة الديمقراطيةوحقوق الإنسان او بالحرمان من المساعدات والقروض والاستثماراو فرض عقوبات سياسية واقتصادية من جهة اشكال الحرب تأخذ أشكالا متعددة منهاالحرب الناعمة والحرب القصيرة والحرب المتوسطة. الولايات المتحدة تدرك التهديدات الكامنة والخامدة في الإستراتيجية المساحات وسعي التمدد الصيني بربط العالم اقتصادية وفقا لعنصر السمة المميزة لها ضمن الجبروت الاقتصادي والذي تراجعت فيه الولايات المتحدة أمامه بشكل واضح وجليا أضف من جهة سعي الروس مد ممرات اقتصادية من الغاز والنفط نحو الاتحاد الأوربي خصوصا ألمانيا وهذا سوف يعزز ويقوي تلك الدول والتي يكون لها منفذ من التخلص من الهيمنة الأمريكية؛ لذا اشترطت اشتراط الولايات المتحدة على الدول المتحالفة معها إنشاء قواعد عسكرية كنقاط مانعة للممرات الأفقية الصين والروس ودول الأسيوية كالنمور الآسيويةوالشرق الأوسط وفقا لمبدأ القوة القائدة تستخدم الضغوط (الابتزاز التهديدالحرمان والعقاب) كذلك التشاور والإقناع والرضا بممارسة القوة القائدة. من جهة الروس يواجهون أزمات في تعبيد الممرات الاقتصادية والنقل بينها وبين أوروبا وسعي الولايات المتحدة من صنع بوابات امام تلك الممرات الروسية نحو أوروبا هذا من جهة الشمال. أما من جهة الجنوب بالتحديد الشرق الأوسط المساحة السورية فظهرت مواجهة محاور الحلفاء كما تسميها محور الممانعة ومحور الحلفاء. الولايات المتحدة تسعى الى بناء قواعد في تلك المساحات تحت ذرائع متعددة منها حقوق الإنسان وحماية الأقليات وهلم جرا فكانت قاعدة الامريكية في سوريا .

كما ان انتشار هذا النقاط بشكل واسع امام تلك الممرات؛ إلا انه تواجهنا إشكالية تحديد تعريف للقواعد او النقاط العسكرية قد تكون قاعدة ليس فيه جنود بل عبارة عن موقع اتصالات لكن نستطيع القول انها سيطرة على الممرات

او تسير الطائرات المسيرة؛ هنالك قواعد دائمة وقواعد مؤقتة وهنالك ثابتة، وهنالك قواعد متحركة وأيضا اشكال واحجام تلك قواعد او النقاط مختلفة؛ إحصائيا يتجاوز عدد القواعد العسكرية الأمريكية ألف قاعدة لا اكثر من 130 دولة في العالم ولا احد يعرف ربما حتى البنتاغون نفسه لا يستطيع بالضبط تحديد عدد القواعد لأسباب متعددة، لان أهم النقاط التي تواجه الممرات الصينية هي مضيق ملقاة بالمقابل عقد اللؤلؤ قديما إلا ان الاتجاه نحو الممرات الجافة والبحرية لتقليل المسافات وتجنب النقاط (حارس البوابة) مثل طريق الصين باكستان ميناء كوادر) Muhammad .2013 .Chowdhury. D. Roy Saqib Irshad. Qi Xin. Hamza Arshad :2015) الى الخليجمن جهة الحزام الجديد للمر البري الصين باكستان العراق تركيا شمالا وسوريا ولبنان والأردن ومصر غربا.وهذا سبب احتلال العراق وإنشاء القواعد العسكرية لان المراقب الأمريكية له تشخيص مسبقا للإستراتيجية الممرات والتي ادركها مؤخرابالأساس كان الدافع الأمريكي لإسقاط لاحتلال العراق هو السيطرة على مصادر الطاقة كنقاط حيوية وليست نقاط جيوبلوتيكية. أما النقاط العسكرية والسياسية فقد فرض طوقا شاملا على الصين و كذلك الاتحاد الروسي .أما التهديدات الكامنة والمحتمل أيضا وضعت تحت طوق النقاط مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانيةومناطق الجزيرة العربية كما (شكل رقم واحد) يمثل الممرات الصينية في الحزام الجديد والنقاط الامريكية حارس البوابات.

شكل رقم (1)

صراع المحاور رسم معادلات جديدة لاحت بأفق العلاقات الدولية وتغير الحجم النسبي للدولة وزنها الإقليمي بحيث

تحولت الى خطر حقيقي وأصبحت محور مواجه أمام محاور الامريكية في الشرق الأوسط، حيث خاضت الولايات الأميركية حروب صغيرة ومتوسطة وطويلة من خلال حلفائها في اليمن والعراق وسوريا ولبنان و غزا (Jeyda Hammad and Rachel Tribe2021):

السابقة وهو الاستنزاف مع استخدام الدبلوماسية الوقائية من قبل أمريكيا والدبلوماسية الهادئة من قبل الصين و روسيا ومحاوراهما.

المتغير الثاني : هو التنبؤ والتحكم والضبط للمخرجات
مخرجات حراك الصراع في نقاط التقاطع لتك المساحات والنقاط في منطقة الشرق الأوسط فرز معادلات جديدة هو ان طريق الحزام الواحد اخذ طريقه بوضوح مما دعا الى البحث عن خيرات أخرى منهاطريق الشام الجديد بدلا عن اتجاه الحزام الصيني نحو سورياوتركيا عن طريق العراق .الشام الجديد ضمن المعطيات قد تكون فيه مساومات خصوصا الأردن تعتبر المخزن لمشروع نيوم الاماراتي والسعودي والذي هو طريق يبدأ بممر مائي بري وينتهي بميناء ؛ بينما الشام الجديد ذو طرق متعددة بري بري او مائي بري وهذه سمة تجعل طريق شام الجديد متفوق على الممرات الخليجية الاخر (انظر شكل رقم اثنين) وهذا ما سوف يولد صراعات بين دول الحليفة (2021 Riyah Mofleh & Ali Albashayreh) خصوصا ا لو نجحت عملية التطبيع الكلي او الجزئي مع العراق فان مشروع الشام الجديد سوف تكون له موانئ متعددة على البحر الأبيض المتوسط.

شكل (2)

يبدو ان الولايات المتحدة وحلفائها استبدلت ساسة المواجهة بدبلوماسية المرنة واستثمار الفرص ويجير نهاية الممرات الى بواباتها مثل بوابةموانئ الأردن ومصر وإسرائيل وإضافة الى تطويع الجانب التركي من جهة الاسيواوروبي ؛ لكن قد تظهر مفاجآت على الساحة الدولية في مناطق الساخنة والتي هي أساس الحزام الجديد منها أفغانستانالعراق سورياوهي سياسة رفع العوائق ومد سككك الحديد للقطار الصيني والروسي

من خلال إزالة القواعد والتواجد العسكري والسياسي الأمريكي واستقرار هذه البلدان وتنفيذ المشاريع الإعمارية واللوجستية للحزام الجديد ..السؤال ماذا ينبغي على الحكومة العراقية وهل يفضل اتباع ساسة المحاور أم سياسة تبادل المنفعة وإشراك القوى العظمى الصين وروسيا وامريكا وجعل العراق مساحة تفاهمات لهذه القوى خصوصا هنالك دول إقليمية وجوار قد تكون متضررة بل سوف تكون متضررة من هذه التقارب وتبقى

هذا القضية منوطة بقوة الدبلوماسية العراقية في ان تكون ساحة تفاهمات وليست ساحة صراعات.

الخاتمة

يمكن الخلاصة الى ان أمريكيا في تراجع ملحوظ أمام الصين وروسيا من خلال صراع الحلفاء لتلك الأقطاب ، وان بوادر التلويح بالقوة العسكرية تراجع بعد ما اتضح صعوبة تشكل الشرق الأوسط الجديدة وفقا للمنظور الأمريكي .

بوادر التسابق الدول نحو الحزام الجديد بدأت تلوح بالأفق كما هو الحال بمشروع الشام الجديد والذي في مضامينه طريق آخر مساوٍ لمشروع نيوم السعودي (NEOM). في السنوات القادمة المجتمع الدولي سوف يشهد تغيرات دراماتيكية في مفهوم توازن القوى وسياسة توزيع السوق العالمي بين تلك القوى.

تنفيذ استراتيجية المساحات قادم لا محالة بعد ان ثبت نجاحه وتراجع إستراتيجية النقاط او بوابات التحكم

قد تشهد العلاقات الدولية تغيرات جغرافية كبيرة نتيجة لمشروع الممرات الصينية منها استخدام إستراتيجية البلقنة

او انضمام دول صغيرة مع دول أخرىاو تكوين دول فدرالية او كونفدرالية لمواجهة هذه التحديات.

لحد الآن يبدو ان الصين متمسكة بمشروع الحزام الواحد بأسلوب الدبلوماسية الهادئة والوقائية لتجنب التماس مع الولايات الأمريكية واستخدام أسلوب التماس او المواجه بالنيابة كأسلوب استباري لمعرفة قوة كل طرف والرجوع الى الطاولة المستديرة والقبول بالأمر الواقع وتقديم التنازلات المرحلية بين الأطراف من اجعل السلم والأمن الدولي. لذا سوف يكون دور العراق مهم في نقطة او منطقة التلاقي تلك المحاور والأقطاب وهذا سوف

يعتمد على قوة الدبلوماسية العراقية في ادرأه الطاولة المستديرة في تذلل العقبات وتدوير الزوايا الحادة لتلك الأقطاب والمحاور.

المصادر

1. (1992) Henry Kissinger. Simon and Schuster. Diplomacy. New York. 1994. pp.369-377.

2. (1992) .Zbigniew Brzezinski. Selective Global Commitments. Foreign policy. p. Kennedy. pp.1-19

3. (2012) .Vine. David. "The Pentagon's New Generation of Secret Military Bases". Mother Jones. 29 April 2020. Retrieved .

4. (2017) Raghavan. Sudarshan; Whitlock. Craig. "A city in Niger worries a new U.S. drone base will make it a 'magnet' for terrorists". The Washington Post.

5. (2018) Taub. Ben. Ben Taub on Twitter: "Secret military base near Arlit. Niger. revealed as a white dot in a sea of black. because Western soldiers didn't turn off their Fitbits". Twitter via the Internet Archive. Archived from the original on January 28. 2018. Retrieved December 15. 2018.

6. (2017) Kimmons. Sean. "Isolated from US military. small Army post looks to rid terrorism in West Africa". Army News Service.

7. (2012) .Vick. Karl; Klein. Aaron J. "How a U.S. Radar Station in the Negev Affects a Potential Israel–Iran Clash". Time. ISSN 0040–781X. Retrieved 27–10–2018.

8. Adaptive(2021)Jeyda Hammad and Rachel Tribe. coping during protracted political conflict. war and military blockade in Gaza. International Review of Psychology. volume 3 issu.1–2 p22.

9. Muhammad Saqib Irshad. Qi Xin. Hamza Arshad. (2015) One Belt and One Road: Dose China–Pakistan Economic Corridor Benefit for Pakistan's Economy? Journal of Economics and Sustainable Development. Vol .6 .No .24 .pp14

10. (2013) .Chowdhury. D. Roy. "Pakistan happy to aid in China's quest for land route to the west; India. not so much." South China Morning Post. http://www.scmp.com/business/commodities/article/1359761/pakistan-happy-aid-chinas-quest-land-route-west-india-not-so

11. Jordan (2012)Riyah Mofleh and Ali Albashayreh. and Gulf Crisis. PJAEE 18 (7) pp 302–303

تدبيرُ السياسة:
العراق في تحديات ورهانات التحول إلى دولة فاعلة

عقيل سعيد محفوض

مقدمة

يشهد العراق منذ عدة عقود، على أقرب تقدير، حالة من «اللا يقين»، حيال اللحظة الراهنة، وبالطبع حيال المستقبل، ومن ذا الذي يستطيع أن يتنبأ بما يمكن أن تؤول إليه الأمور في هذا البلد المشرقي الجميل؟

لكن اللحظات الكالحة هي الأكثر خصوبة، أو يفترض أن تكون كذلك، بالنسبة للأمم والمجتمعات، بافتراض ووجود فواعل فكر وسياسة واجتماع الخ نشطة، تعمل في مجتمع حي، أو وجود ما يسميه انطونيو غرامشي «كتلة تاريخية»، تعمل على فهم الواقع وتدبره وتخلق استجابة فعالة حياله.

يقول مارتن هيدغر: أن تفكر هو أن «تمتلك الإمكان» الذي يثيره مُشكل ما. وبالنسبة لفواعل الفكر والسياسة في العراق، فإن المهمة اليوم هي التفكير في ما هم فيه، من أجل «الإمساك بـ» أو «القبض على» ذلك «الإمكان» في ما يحدث اليوم، و«امتلاكه»، ومحاولة «تدبيره»..

أولاً- في الرؤية والمقاربة

السياسة، بحسب تعريف شائع في العلوم السياسية، هي التوزيع السلطوي للقيم المادية والمعنوية؛ وهي فعل محكوم بمحددات وتطلعات ورهانات، ويواجه إكراهات.

ومقصد السياسة هو الحرية، بتعبير حنة ارندت، أو تحرير المجتمع من قيوده وعطالته وإكراهات الداخل والخارج، والتطلع للمستقبل، كذا.

تدبير السياسة هنا، هو تحرير العراق من إكراهات السياسة التي تثقله وتكبله، والعمل على تحويله من حالة الصراع «فيه» و«عليه»، ... إلى جزء من نظام تفاعلات إقليمي ودولي، ويكون (العراق) فيه «ذاتاً» لا «موضوعاً»، فاعلاً لا منفعلاً، ما أمكن.

وهذا طموح كبير، باعتبار حالة الإخفاق والاختلال والاضطراب في دول الإقليم، وان طموح دول المنطقة لأن تكون دولاً مستقرة، لا يزال بعيداً، طالما انها أخفقت – منذ عدة عقود، على أقرب تقدير– في الاجابة على أسئلة اللحظة، بل أخفقت في قراءة ما هي فيه وعليه.

ان التحول إلى «دولة فاعلة»، ينطلق من «فكر الدولة»، بتعبير بيير بورديو، أو بالأحرى أولوية الدولة وقوامتها، والإجماع الأولي حول الدولة، وهل ان العراق هو «كياني نهائي» بنظر أهله، وان الجميع يعمل في أفق عراق واحد. لكن، هذا له محاذير كثيرة، أهمها أنه ينطلق من فرضية غير مؤكدة أو غير متوافق عليها، فهل يعطي العراقيون اليوم أولوية أو قوامة للدولة، وهل ثمة إجماع بينهم على ذلك؟ والثاني أن ظاهرة الدولة في العراق (والمنطقة) هي

مثار أسئلة عميقة، مثلها مثل ظاهرة المجتمع أو الاجتماع، فهل ان العراقيين اليوم هم مجتمع، بالمعنى المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية، تحكمهم روح واحدة وفضاء واحد وتطلعات واحدة أو مشتركة، ولو كان الحد الأدنى من كل ذلك؟ هل هم مثل المجتمع في ألمانيا أو فرنسا أو اليونان أو حتى مصر؟

والثالث، هو هل يمكن التوصل إلى حل لمشكلات العراق بمعزل عن الوضع الإقليمي (والدولي)، وإلى أي حد يمكن للعراقيين مباشرة أهدافهم وتطلعاتهم في ظل كل تلك التدخلات الخارجية، وكل ذلك الاحتدام حول العراق، وكل لك الاحتدام في الإقليم؟ وبالطبع هذا باب فيه كلام كثير.

والرابع هو هل يمكن للعراق اليوم أن يفكر في تغيير وضعيته في الإقليم والعالم، وان فعل، هل يمكنه تحقيق ذلك، ما الوضع الذي يمكن أن يجمع عليه العراقيون، باعتبار ظروفهم الراهنة، وحتى باعتبار فواعل السياسة لديهم اليوم؟

والخامس هو هل يُمكِّنُ نظامُ التغلغل والاختراق الخارجي (والداخلي!) العراق من ذلك؟ هل لدى العراقيين الاستقلال الكافي عن التدخلات والتأثيرات الخارجية، وهل لديهم أو لدى شريحة قد تكون كبيرة منهم، المناعة الكافية وإرادة أن يقولوا ما يرون أنه مناسب لبلدهم، ولكنه قد لا يكون مناسباً لمن «يتحالف» معهم أو غير مناسب لمن يضخ الموارد في دينامية السياسة والاقتصاد والولاء في البلد؟

والسادس، هو أي اشتراطات وقابليات بدئية، إن أمكن التعبير، يجب توفرها للسير في هذا الخط؟ وأين نقطة البداية، من حيث الزمان أو المكان أو الموضوع الخ ؟ ومن الذين سوف يقومون أو يبدأون بالفعل أو محاولة الفعل؟

يحتاج العراقيون – وهذا مجرد تقدير أولي– لدراسة أسباب «تآكل» المشروع الوطني والحضاري، و«تراجع» مشروع الدولة خلال قرن تقريباً على ولادتها أو تأسيسها الحديث، على الرغم من أنهم حظوا بـ «دولة معقولة» آنذاك، ولماذا «داستها» الأحزاب السياسية والعسكر وغيرهم، و«داستهم» هي أيضاً؛ ووعي أسباب الإخفاق المتكرر أمام: الاستبداد، والاستعمار الداخلي، إن أمكن التعبير؛ والهيمنة والتغلغل الخارجي، الدولية والإقليمية؛ وتصاعد التيارات والفواعل العابرة للدولة، المناهضة لها؛ وتيارات وفواعل «اللا دولة»، والنزعات الطائفية والجهوية، والجهادية المتطرفة.

ما العمل والحال كذلك؟

لابد من أن يقوم فواعل الفكر والسياسة والاجتماع، شريحة أو طبقة أو كتلة منهم، بتعبير غرامشي، من مباشرة أهداف من هذا النوع، حتى لو لم تكن النتائج مضمونة، وعلى قاعدة أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. أما عن تلك الشريحة أو الكتلة، يقول غرامشي: «كل جماعة اجتماعية، ... تخلق بنفسها عضوياً، طبقة أو أكثر من المثقفين يمنحونها تجانسًا ووعيًا بوظيفتها الخاصة ليس فقط في المجال الاقتصادي لكن في المجالين الاجتماعي والسياسي أيضاً».

يواجه العراقيون، وهذا ينسحب بكيفية أو أخرى على السوريين أيضاً، مهمة مركبة ومتعاكسة: أولاً، حيال الدولة، بتثبيتها وتأكيد أولويتها من جهة، ثم بالحد من سلطتها وأولويتها لصالح المجتمع، ولكن أي مجتمع؟ ثانياً، حيال المجتمع، وهنا تبرز مهمة مركبة ومتعاكسة أيضاً، تتمثل بتأكيد أولوية الاجتماع العراقي، ولكن بمعنى أن يكون هوية موازية لعدد كبير من الهويات، يعلوها ولا يلغيها أو يكبتها أو يدوسها، يتفاعل معها ولا يتماهى بها.

هذه مهمة شاقة وغير مضمونة النتائج، إذ ان أحداً لا يستطيع التنبؤ بما يمكن أن تؤول إليه سياسات واتجاهات

الهوية، وخاصة ان فكرة المجتمع نفسها تواجه تحديات متزايدة، ومثل ذلك فكرة الدولة والهوية والانتماء للوطن والدولة الخ وفي وضع مثل العراق اليوم، وهذا يمكن أن ينسحب على عدد من دول الإقليم، من الصعب تقدير الأوزان النسبية لفواعل الداخل والخارج في تقرير أي ظاهرة من الظواهر؟

ثانياً- السياسة بالعراقي!

تتحدث انثروبولوجيا وأركيولوجيا السياسة عن العراق بوصفه واحداً من أقدم المناطق التي عرفت أو أنتجت السياسة في العالم. وهذا ما يفخر به أهل العراق، ويحق لهم ذلك، إلا أنه مع ذلك يثير أسئلة من قبيل: لماذا لا ينعكس ذلك على أحوال العراق اليوم، ولماذا يمثل تاريخ العراق تراجيديا دائمة (أو شبه دائمة) في السياسة؟

في بلاد ما بين النهرين والهلال الخصيب كان إنتاج أول القوانين والنظم والحضارة، لكن العراق اليوم، وعلى مدى عقود وربما قرون، يعاني من اختلال مزمن في روح وواقع القانون والنظام والدولنة والسياسة والاجتماع والقيم والأمن والتفاعلات مع الجوار والعالم، ولذلك بالطبع أسباب عديدة،

ولا نريد أن نذهب بعيداً في هذا الباب، لنصل إلى العنوان الرئيس لهذا المؤتمر وهو: «إستراتيجية التحول إلى دولة فاعلة: أهمية الانسجام في ضوء التحولات الإقليمية والدولية»، والذي يضمر سؤالين رئيسين، ويعلن اشتراطاً أو محدداً رئيساً أيضاً:

-السؤال الأول هو: لماذا العراق «دولة غير فاعلة»، والصحيح أنها ساحة صراع بين العراقيين أنفسهم، وبين فواعل إقليمية ودولية، بل لعل البعد العراقي في أزمات العراق يكون أقل من البعدين الإقليمي والدولي؟

-السؤال الثاني هو: كيف يمكن التحول من هذا الوضع إلى وضع جديد، يكون العراق فيه بلداً فاعلاً، في الإقليم والعالم؟

-وأما الاشتراط المعلن، فهو: ألاَّ تخرج الإجابات والكيفيات عن إطار رئيس وهو «الانسجام في ضوء التحولات الإقليمية والدولية»، وهذا يعني أن محاولات التفكير والإجابة على السؤالين المذكورين، يجب أن تخرج عن قواعد التعاون والتفاعل وليس العنف أو الصراع.

تصرَّفَ العراقيون كما لو أن ثمة سبيل أو طريق واحد للسياسة، بالمعنى الذي ورثوه وعرفوه، وهو محاولة «الإمساك» بالقوة أو السلطة: خروجاً عليها، أو تمسكاً بها. ولذا يعد العراق من أكثر المناطق والمجتمعات التي عانت من سطوة السلطة، ومن أكثر المجتمعات خروجاً على السلطات، وأكثرها صراعات ومواجهات وحروب. وثمة تاريخ طويل وتراكمات وطبقات كثيرة من خبرات السياسة والسلطة والقوة والموت والثورة، لدرجة وسمت صورة العراق على مدى التاريخ، البعيد والقريب.

السياسة، في انثروبولوجيا العراق خلال عدة عقود، وربما عدة قرون، وفي هذا شيء من التعميم الحاد أو القاسي، هي أقرب لـ «السياسة العارية»، بتعبير جورجيو أغامبين، السياسة بما هي تدبير البقاء بالمعنى البيولوجي، العنف العاري -إن أمكن التعبير- الذي مورس ضد العراقيين، ومارسوه ضد أنفسهم، وضد غيرهم، يكاد يكون لا مثيل له، أو هكذا يبدو لقارئ يريد ان يتقصى الظاهرة العراقية خلال عدة عقود، بل عدة قرون، كما تتكرر الإشارة: مقاتل وإبادات كثيرة، لا تزال حاضرة في الذاكرة والمخيال، تستدعي مخيالاً مقابلاً، وخاصة إذا كان الحديث عن صدوع طائفية، أو عرقية، أو قبلية، أو جهوية، أو طبقية الخ

إذا كانت السياسة، من منظور الإغريق مثلاً هي: «تدبير الحياة»، والاختيار والتعدد والمداولة، فإنها من منظور

ومعيوش مشرقي تاريخي وراهن: سوسُ الناس كما تُساسُ الخيل، أي الضبط والترويض، والمعنى العميق هو: القوة والغلبة، وهذا ما كان في كثير لحظات هذا المشرق الجميل، وبالأخص منه العراق أو ما سوف يعرف لاحقاً باسم العراق.

وهكذا، ثمة فارق بين فكرة السياسة ومثالها ومأمولها، بما هي تدبير للحياة، وبين خبرتها التاريخية ومعيوشها، بما هي تغلب وقهر وحمل على السمع والطاعة، و»رؤوس قد أينعت وحان قطافها»، وبما هي عصبية وطائفية... الخ.

بالطبع، يصعب تصور أن المنطقة كانت ترزح تحت سياسات وسلطات استبداد على طول الخط، لكنها كانت أمام تحت وطأة استبداد واقتتال أو في أفقهما. ومن ثم فإن «التسويات» و»الحلول» للصراعات وحتى فترات الاستقرار، كانت من النمط المؤقت والخَتَّال والقابل للنكوص والارتكاس، والذي يعكس ميزان القوة وليس ميزان القناعة بالسياسة بما هي «تكييف» و»تسوية» الخ لكن سردية السياسة لدى أهل العراق، أكثر تعقيداً، حتى لا نبقى في الماضي، فإننا نسوق مؤشرات اليوم، فقد أظهر العراقيون اهتماماً جدياً، وقد وقعوا بالدماء والأرواح، وقدموا تضحيات كبيرة، من أجل وطن وسياسة ودولة في العراق، ومن أجل فكرة العراق، وحتى الأكثر طائفية، يعلن رفضه لها (الطائفية)، والأكثر تبعية للخارج يعلن أنه ضد التبعية للخارج، وهذا بسبب أن في نظم القيم الجمعية ما يعلي من شأن فكرة الوطن والاستقلال الخ وهذه مسألة تتطلب المزيد من التدقيق والتقصي.

وهكذا، فإن أكثر فواعل الفكر والسياسة والاجتماع الخ في العراق يعلنون أنهم تحت سقف الوطن والدولة وفي أفقهما، ما عدا بعض أهل الخطاب الإسلاموي والجهادي التكفيري، وبعض الخطاب الكياني في شمال العراق، وإلى حد ما بعض النزعات الكيانية (الفدرالية) إنما ضمن عراق واحد.

وإذا كان الجميع يعلن التزامه بعراق واحد موحد قوي وسيد ومستقل عن التأثيرات الخارجية، وضد الفساد والهدر، وضد الطائفية، فلماذا يتراجع حال البلاد، ويغرق -إلا ما رحم ربك- بالتبعية والطائفية والفساد على هذا النحو؟ ولماذا يتذمر العراقي من رجال السياسة ورجال الدين فيه، ثم يعود للتمسك بهم مع أول خضة أو استحقاق، بل ويكون مستعداً للموت من أجلهم، أو تحت عباءتهم؟ ليس العراقي استثناء في ذلك، غير أن هذا يتطلب المزيد من التقصي والتدقيق.

والآن:

هل ان المجتمع في العراق هو مجتمع «اللا دولة»، أي العصي بطبعه على «الدولنة» و»الانتظام» تحت حكم القانون؟ أليس في ذلك تبرير -بكيفية ما- للاستبداد واستخدام القوة المفرطة والقهرية للسلطات ونظم الحكم ضد المجتمع؟ أليس في ذلك نوع من الجوهرانية والحتمية في قراءة وفهم المجتمع في العراق، أليس في إساءة وانتقاص من قدر العراقيين وقدرتهم ومقامهم، وقد عرف العالم عن أسلافهم أنهم من أول من أنتج القانون والحضارة في التاريخ المعروف؟

وهل «يعاف» العراقيون أنفسهم، وسياسييهم، واصطفافاتهم، والصور النمطية الدارجة عنهم، ويتركوا التخندق فيما هم فيه، على ما يظهر من مطالب بين الحين والآخر، منطلقين في أفق مختلف، يقوم على البداهات، إن أمكن التعبير، منها أن يكونوا عراقيين، وان كونهم ذلك، لا يضعهم بالضرورة في مقابل عراقيين آخرين، أو إيرانيين أو أتراك أو خليجيين الخ كيف يمكن أن يحصل ذلك، وهم ممزوق بين هويات وولاءات وانتماءات هي «في»

العراق، لكنها قد لا تكونه «منه»، وكيف يمكن أن يحصل ذلك، والعالم كله تقريباً، في فصام واختلال في مدارك وتطلعات العيش والوجود والمعنى؟

ثالثاً- وعي اللحظة.. القيم والتفكير

-وعي اللحظة

لعل من أولى المهام أمام العراقيين، وغيرهم، هي: «وعي اللحظة»، أي وعي العالم اليوم، وقد انتهى كما نعرفه، بتعبير إيمانويل والرشتين، إذ ان خرائط المعنى والقوة في تغير مستمر، وثمة مصادر تهديد-فرصة، جديدة أو لم تكن في الحسبان.

ثم ان العالم أمام مفاهيم ومعانٍ ووقائع جديدة حول الهوية والولاء والانتماء والسياسة والسيادة والدولة والاجتماع، فأي منعكس لذلك على الحدث العراقي اليوم، أي معنى للهوية والهوية الوطنية لدى العراقيين، بل أي معنى للسياسة والدولة، في ضوء التطورات الحاصلة في العراق منذ بداية تشكيل الدولة الحديثة أو دولة الانتداب، وخاصة بعد حكم البعث، وبالأخص بعد الاحتلال الأمريكي 2003، هل لا يزال مفهوم الوطن هو نفسه، وأي مفهوم للهوية الوطنية، وهل يمكن أن يتوصل العراقيون، فعلاً، إلى أدنى تفاهم حول ما حدث في بلادهم، منذ العام 2003 على أقرب تقدير؟

يمكن الحديث هنا عن ديناميات مختلفة، ذلك أن الكرد -أو شريحة قد تكون كبيرة منهم- لا يجدون حرجاً في «الانفصال» عن الدولة المركزية، كما قد لا يجدون حرجاً في التحالف مع قوى مثل الولايات المتحدة وتركيا، من دون كبير اعتبار لمواقف الدولة المركزية أو مواقف الشركاء الآخرين؛ كما أن أصحاب المنظور الطائفي للأمور لا يجدون حرجاً في الارتباط بولاءات عابرة للحدود، حتى لو كان لها تداعيات على التفاعلات الداخلية، وحتى لو أدى ذلك إلى اصطفافات متعاكسة (قل متحاربة) في البناء الاجتماعي والسياسي، والأهم أنهم لا يجدون في ذلك غضاضة، ويبقى كل منهم على «انتمائه» للعراق.

من المهم أن يتمكن العراقيون من صياغة وعي جماعي أو أن يعبروا عن أنا جماعية أو هوياتية، بما هم عراقيون، لا بما هم عرب أو كرد أو تركمان؛ شيعة أو سنة أو مسيحيين أو شبك أو صابئة؛ الخ وهذا وذاك، من المفترض ألا ينفي أحدهما الآخر، ولا يكون قواماً عليه.

-وقف تدهور «القيم المشتركة»

ولعل من أولى المهام أمام العراقيين اليوم، هي العمل على وقف تدهور «القيم المشتركة»، واحتواء الفجوات والتمزقات في مداركهم وتطلعاتهم حول طبيعة المجتمع والدولة، ما يهدد فكرة «مجتمع واحد» و«دولة واحد»، والصدوع في مداركهم حول التعدد الاجتماعي: الديني والثقافي والعرقي واللغوي والجهوي المناطقي وحتى الطبقي والجندري. ومن ثم يحتاج العراقيون إلى سياسات توقف:

-تدهور قيمة الحياة ومؤشراتها الأساسية، ويتعلق الأمر بمعدلات الفقر والعنف والتعليم والصحة... الخ.

-تدهور قيمة الإنسان الذي أصبح بفعل الحرب «مهدوراً» و«بلا معنى» تقريباً.

-تدهور قيمة الوطن والانتماء له.

-تزايد الخوف وعدم الأمان.

-تراجع الثقة بالمستقبل.

تغيير التفكير

تزداد الحاجة اليوم إلى «تَدَبُّر» سياسات تحد من «العبث» و«اللا معنى» و«التخلي» لدى الناس، مجتمعاً ودولة وسياسات، بحيث:

-ينظر أهل السياسة والحكم إلى المجتمع وفواعله

بوصفهم مصدر الشرعية ومبرر الوجود السياسي لكل فاعل حكومي أو أي فاعل في الشأن العام، وليس عبئاً.

رابعاً- مقام الدولة

-تضع الدولةُ المجتمع في موضع «المنتج» وليس «العالة»، و«صاحب الحق» وليس «طالب الحاجة»،

-تعمل على استعادة الثقة على صعيد البناء الاجتماعي والتفاعلات الاجتماعية، وإعادة الاعتبار لفكرة «الخدمة العامة» و«العمل العام» و«الوطن» و«الدولة».

-احتواء مصادر وقابليات التدخل والتغلغل الخارجي.

-مراجعة طبيعة العلاقة مع الخصوم والحلفاء في آن، بل الاتفاق على «ما» و«من» يمثل خصماً، و«ما» و«من» يمثل حليفاً!

وهكذا، يحتاج العراق إلى «إعادة التفكير في الدولة»، التفكير في معنى الدولة ومركزيتها -لا مركزيتها، وهل تكون قوَّامة على المجتمع، أم العكس، وأي ميزان ممكن أو قابل للاستقرار بهذا الخصوص، وخاصة في ضوء الحروب العديدة والمديدة التي شهدها العراق في العقود الماضية؟

قد لا تكون المهمة سهلة، لأن طبيعة النظام السياسي وفكرة الدولة نتيجة لسياسات وتفاهمات وتجاذبات ما بعد الاحتلال الأمريكي 2003، والتداخلات والتدخلات

الإقليمية والدولية، فضلاً عن تأثير المدارك الطارئة وإكراهات الحرب، وديناميات الولاء والتغلغل والتأثير الخارجي. والعامل الأهم (الأكثر خطورة!) هو ان يكون مستقبل العراق حصيلة تسويات وتفاهمات ورهانات مختلف الفواعل في الداخل والخارج، وليس تعبيراً أو تمثيلاً (أو تمثلاً، إن أمكن التعبير) لبداهة وخط المعنى الرئيس المعروف عن العراق خلال تاريخه وحضارته وهمة أبنائه وتطلعاتهم، بما هم عراقيون.

ليس المقصود أولوية أو قوامة تامة ومُطلقة للدولة على المجتمع، بما يفضي إلى نظم حكم تسلطية وقاهرة، كما هو حال معظم دول المنطقة العربية والشرق الأوسط، وإنما قوامة مرحلية بحكم إكراهات ومتطلبات إعادة الأمن والاستقرار للمجتمع والدولة، في مواجهة نزعات «الانقسام» و«التشظي» و«اللا دولة»، وقيم الإرهاب والتكفير الخ

وإذاً فإن المهمة تتطلب دولة قوية، ولا يُفترض بالدولة القوية أن تكون متسلطة أو ظالمة أو ثقيلة على شعبها، وليس من السهل أن تكون الدولة في هذا المشرق –وربما في العالم اليوم– قوية وعادلة بالفعل!

ليس من السهل أيضاً –ونحن نكرر هنا– إقناع جميع فواعل الحدث العراقي، من العراقيين وغير العراقيين، بـ«أولوية الدولة» بعد كل ذلك التاريخ الثقيل من التسلط والاستبداد والقمع منذ أيام صدام حسين، على أقرب تقدير، وصولاً إلى شعور شريحة من العراقيين (بعد العام 2003) أنهم خارج ميزان المعنى والقوة، وخارج السلطة والدولة، أو على هامشهما، وخاصة أن «فكرة العراق»، بما هو وطن ومجتمع ودولة، تعرضت لإجهاد كبير، وتم اتهام جانب من فواعل القوة والسلطة والدولة، بأنهم ضد جزء من الشعب، فيما تم اتهام آخرين بأنهم يتآمرون مع الخارج (وداعش) ضد جزء من الشعب، بل وضد الدولة نفسها.

خامساً– القابليات الاجتماعية

المجتمع بحاجة لمشروع وطني وعناوين وسرديات كبرى، والقول بأنه مَلَّ من ذلك هو قول غير دقيق، فالسرديات الكبرى والمقولات الجمعية أو فوق الهوية الفرعية والجهوية والطائفية الخ تنسجم أيضاً مع الذهنية والثقافة والتاريخ والمخيال العراقي، وان انكفاء السردية أو السرديات الوطنية والإقليمية (العروبية مثلاً) كان له تأثير بالغ الخطورة.

ليس صحيحاً أن الضغوط الاقتصادية والمعيشية تغيب الحاجة للثقافة والقيم والهوية، وليس صحيحا أن الناس تعزف عن السياسة إلى حاجاتها اليومية، بل ان ما يحدث في العمق هو العكس تماماً، قد لا يظهر ذلك في الواقع مباشرة، إنما يزداد في حيز الإمكان والمخيال والتوقع، وفي حيز القابلية لأمور أخرى، بما فيها:

–قابلية تجديد العلاقة مع المشروع القائم، العراق الراهن، إذا أمكن لفواعله مراجعة الأولويات والسياسات، ولاحظ الناس أن تلك الفواعل تقوم بما أمكن من أجل خدمة البلاد.

–احتمالية متزايدة لقبول أي أفكار مطروحة، تحت ضغوط وإكراهات الواقع، وقد تتحول المدارك المؤقتة، الكيانية أو الانقسامية أو الطائفية مثلاً، إلى اتجاهات دائمة أو شبه دائمة، أو أنها تؤدي إلى وقائع جديدة سوف يكون من الصعب تجاوزها. فإذا تعززت اتجاهات الطائفية والجهوية على حساب مجتمع واحد ودولة واحدة، فسوف يكون من الصعب التراجع عنها، وإعادة أدراجها أو إدماجها في خط توحيدي مركزي.

–وهكذا، فإن الهويات الفرعية تحافظ على أولوية أو أولوية نسبية من منظور المنتمين لها، ليس انقسامية بالضرورة،

إنما أولوية الحفاظ على الذات في إطار الدولة، وهذا ما يمكن أن يتطور إلى أوضاع على حساب الدولة، وربما في مواجهتها، وخاصة في حالة الأزمات والاضطرابات والتوترات الكبرى والتدخلات الخارجية.

القابلية الاجتماعية الرئيسة اليوم في العراق، هي الانقسام والاصطفاف حول كل ما يتعلق بالحدث العراقي، وبالطبع مقاومة الدولنة ومركزة السلطات، أو العمل على الإبقاء عليها سلطة (ودولة) «متفق عليها» أو «توافقية»، أو «ميثاقية» بالتعبير اللبناني، أو دولة «الحد الأدنى» من السلطات، وتحت مساءلة مراقبة دائمة وفق ميزان الملل والنحل والطوائف والفواعل الخارجية ذات التأثير الخ وهذا ما يجعل العراق بلداً مفخخاً بالعنف، وقابلاً للتأثيرات والتدخلات الخارجية.

سادساً- من الفرقة الناجية إلى الأمة الناجية

ان التحول إلى دولة فاعلة، يتطلب تغيير الشروط، في التفكير والفعل، أي تفكير جديد، واستعداد لفعل جديد، ما أمكن؛ ولو اننا نكاد نتحدث بلغة انقضى زمنها بالنسبة لكثيرين، لكن منطقها لا يزال شغالاً وصالحاً، وهو شرط الوعي بالواقع والعالم من أجل تغيير شروطه والبحث في إمكان العمل فيه.

لا بد من تفكيك وتجاوز منطق، أو لا منطق، «الفرقة الناجية» الذي ينتقل من الدين إلى السياسة، وأصبحت الأحزاب والجماعات والاصطفافات «فرقاً»، يسري عليها، بنر أصحابها، منطق «الفرقة الناجية»، هي الوحيدة على صواب، والباقون على خطأ أو ضلالة، ومن ثم فإن «الجنة» و«النعيم» لها، والآخرون هم الجحيم، بتعبير سارتر.

ومثلما أن أصحاب منطق، أو لا منطق الفرقة الناجية، لا يكتفون بسعادة أنهم الفائزون في الآخرة ونعيمها، والآخرون في الجحيم، فيحاولون الاستحواذ على كل شيء، وتعجيل الجحيم للآخرين غير المشمولين بالصفة، فإن أصحاب منطق، أو لا منطق، الفرقة الناجية في السياسة، يريدون الاستحواذ على كل الموارد، المادية والمعنوية، ويجعلون حياة الآخرين جحيماً في السياسة الواقع.

اذا كان منطق، أو لا منطق الفرقة الناجية في الدين هو، مع عوامل أخرى، مقدمة لاصطفافات ومواجهات وحروب طائفية، ومنطق الفرقة الناجية في السياسة هو، مع عوامل اخرى، مقدمة للاستبداد والدكتاتورية، فإن المطلوب هو تفكيك ذلك المنطق، أو اللا منطق، بتحويله من الدين والحزب إلى المجتمع أو الأمة، فيكون خط المعنى وميزان التفكير والفعل، هو الأمة وليس الملة أو الطائفة أو الحزب.

آليات تعزيز الدور الإقليمي العراقي

أ.م.د. أركان إبراهيم عدوان
جامعة الأنبار/ كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص:
تناول البحث أهم العوامل التي أدت الى إضعاف الأداء السياسي الخارجي العراقي، وأثرت بالتالي على دوره ومكانته الإقليمية، وأهمها تقاسم المنافع في إدارة مؤسسات الدولة، وضعف القطاع الاقتصادي، وغيرها من المشكلات التي استنزفت طاقات الدولة وأثرت في سلوكها الخارجي بشكل كبير. ولقد اقترح البحث بعض الحلول التي من الممكن أن تساهم في تحسين أداء السياسة الخارجية العراقية ومكانة الدولة ودورها الإقليمي، وأهمها: ضرورة إعادة تعريف وتحديد المصلحة الوطنية العليا للدولة، وإصلاح المنظومة السياسية والاقتصادية، والابتعاد عن آلية تقاسم المنافع والمكاسب في إدارة المؤسسات الحكومية، فضلاً عن إعادة التوازن في علاقات الدولة الخارجية.

المقدمة:
تعاني الدولة العراقية من العديد من المشكلات التي تتميز بتعدد مصادرها؛ فمنها ما ينبع من تفاعل محددات البيئة الداخلية للدولة، ومنها ما يكون مصدرها الرئيس من خارج حدود الدولة، والمشكلة الأكبر أن هناك تداخلا وترابطا بين كل منهما؛ إذ تؤثر المتغيرات الخارجية بشكل مباشر وكبير في البيئة الداخلية، والتي تقوم بدورها بالتأثير المباشر في علمية صنع القرار وإدارة مؤسسات الدولة، ومن ثم كان من نتاج هذه المسألة إضعاف الدولة، وإرباك وضعها، وتميزها بأداء سياسي ضعيف سواء كان داخلياً، أم خارجياً.

ومن أجل الحديث عن آليات محددة لاستعادة الدور المهم والمؤثر للعراق، يجب تحديد ورصد مكامن الضعف أو المعوقات الرئيسة، والتي أدت بدورها إلى الإخفاق في لعب الدور الإقليمي الخارجي، والذي تمتعت به دولة العراق تاريخياً.

وقد تم تناول أهم العوامل الداخلية والخارجية التي يراها الباحث المسبب الرئيس التي أدى إلى إضعاف الدور الإقليمي العراقي، وأفوله بشكل غير مسبوق، وصل إلى انتهاك السيادة العراقية مراراً وتكراراً من قبل القوى الدولية والإقليمية، فضلاً عن الفاعلين من غير الدول، والذين أسهموا بشكل كبير في زيادة إضعاف الدولة العراقية، وتهديدها ببقائها كدولة موحدة وذات سيادة.

مشكلة الدراسة:
تمتع العراق تاريخيا بمكانة مهمة ومؤثرة، ساهمت لفترات طويلة في تشكيل النظام الإقليمي العربي والشرق

أوسطي والحفاظ على توازن القوى الإقليمي بشكل متعادل تقريباً، فقد لعب دور القوة الإقليمية والمركزية لفترات تاريخية طويلة، وكان إحدى الدول العربية الفاعلة إلى جانب جمهورية مصر العربية وسوريا لفترات طويلة. ولكن تعاني الدولة العراقية حالياً (فترة إعداد هذه الدراسة) من مشكلات عديدة أدت إلى إضعافه وتقويض مكانته ودوره الإقليمي إلى درجة كبيرة، أدت إلى انتهاك سيادته من قبل العديد من الدول والجماعات في أكثر من مناسبة.

وتبعاً لذلك، يمكن التساؤل عن أهم الأسباب التي أدت الى ان يتمتع العراق تاريخياً بمكانة القوى الاقليمية المؤثرة؟ مقابل ضعفه وخروجه من معادلة توازن القوى الاقليمية في المنطقة حالياً؟ مع العلم بأن محددات القوة، والقدرة على التأثير موجودة، ومتاحة.. فهل تكمن المشكلة في عدم القدرة على ترجمة العوامل المتاحة من قبل صنا ع القرار لكي تحدث أثراً في الأداء السياسي الخارجي العراقي؟ أم أن المشكلة تكمن في مقيدات وتأثيرات المحيط الخارجي، والذي قد يكون سبباً في تزايد ضعف وهوان الدولة العراقية؟ وهل أن العراق كان يمتلك عوامل أهلته للقدرة على التأثير هي ليست متوفرة اليوم؟ وهل يمتلك العراق القدرة والإمكانيات للعب دور القوة الإقليمية واستعادة مكانته الدولية؟ وإذا كان كذلك، فما العوائق أمام استغلال هذه الإمكانيات؟ ولماذا لم يستثمر صانع القرار العراقي الفرص المتاحة؟ وما أهم المعوقات التي تواجه صانع القرار في هذا المجال؟

فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة الى اختبار مصداقية الفرضيتين التاليتين: تعد المشكلة الأساسية في ضعف أداء السياسة الخارجية العراقية مشكلة بنوية داخلية بالدرجة الأساس، نتيجة الخلل في الإدارة وطبيعة التفاعل بين المؤسسات الحكومية المختلفة، والتي أثرت على أداء الدولة وسلوكها داخلياً وخارجياً. وأيضاً يرى الباحث بأن هناك رغبة دولية وإقليمية في الإبقاء على حالة الضعف التي تميز الأداء الحكومي العراقي داخلياً وخارجياً، كونه يحقق مصالح جميع القوى الدولية والإقليمية، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية بين مستوى التفاعل العراقي الخارجي وبين تزايد حدة الضعف في أداء الدولة العراقية داخلياً وخارجياً بطبيعة الحال.

أهمية الدراسة:

تعد مسألة دراسة السياسة الخارجية العراقية، ومحاولة استقراء عوامل الضعف والإخفاق في الأداء الخارجي العراقي، والذي جاء بتبعات سلبية وخطيرة على مكانة الدولة العراقية، مسألة مهمة من قبل الباحثين المختصين في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية؛ كونها من الممكن ان تساهم في الخروج بحلول علمية وواقعية، ممكن أن تساعد بدورها على حل بعض المشاكل التي تعاني منها الدولة، وتعمل على تهيئة الظروف لاستعادة المكانة الاقليمية والدور المؤثر الذي تمتعت به الدولة لحقب تاريخية مختلفة.

وأيضاً تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في كونها تستعرض كيف يمكن أن تتأثر الدولة بمتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية، بحيث تتحول من قوة إقليمية مؤثرة في موازين القوى في إقليمها الذي تنتمي إليه في فترة من الفترات، الى دولة ضعيفة وهشة أمام الاختراقات المختلفة، وما أهم السياسات التي من الممكن أن تستفيد منها الدول للتخلص من تبعات وتأثيرات الداخل والخارج.

منهج الدارسة:

سوف يعتمد الباحث على منهج تحليل النظم كاقتراب أساسي في تناول موضوع الدراسة، فضلاً منهج صنع القرار والذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي بشكل مباشر عند تحليل موضوع الدراسة.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة على مبحثين رئيسيين:

تناول المبحث الأول: معوقات الدور العراقي الخارجي الفعال؛ وأهمها الضائقة الاقتصادية وبعض المشكلات السياسية والأمنية التي استنزفت طاقات الدولة داخلياً، وأثرت بالتالي على سلوكها ودورها الخارجي.

بينما قدم المبحث الثاني: الآليات الفاعلة لتدعيم مكانة الدولة الإقليمية؛ وأهمها إعادة تعريف المصلحة الوطنية العليا للدولة والتي تلعب دوراً كبيراً في تحديد التوجهات العامة لتفاعلات الدولة خارجياً، وإصلاح المنظومة الاقتصادية، واصلاح نمط إدارة مؤسسات الدولة، والاستفادة من التجارب التنموية لبعض الدولة، وإعادة النظر في شكل ونمط علاقات الدولة الخارجية بشكل أكثر توازناً وأكثر نفعاً لمصلحة الدولة.

المبحث الأول: معوقات الدور العراقي الخارجي الفعال

بطبيعة الحال فإن أداء الدولة سواء كان في إدارة شؤونها الداخلية، أو حتى في تنظيم الشؤون الخارجية، والتفاعل مع البيئة المحيطة والمجتمع الدولي، يكون مرهوناً بالعديد من العوامل والمحددات التي تؤثر في أدائها، وتكون إما دافعاً للدولة ومحفزاً للإنجاز، أو معوقاً ومقيداً لسلوكها داخلياً وخارجياً. وبالنسبة للعراق فإن عملية إدارة مؤسسات الدولة والتفاعل بين السلطات الداخلية، تحتوي على العديد من المعوقات التي أثرت سلباً على الدولة، ومؤسساتها ومكانتها الدولية.

أولاً: الاقتصاد الريعي وعدم استثمار موارد الدولة:

تتميز دولة العراق حاله كحال جميع الدول الريعية بأن النسبة الأعظم من واردات الدولة يكون مصدرها الرئيس (العائدات الخارجية)، ويعاني الاقتصاد العراقي من العديد من المشاكل سواء كانت هيكلية أم بنيوية، والتي تؤدي الى صعوبة تحقيق مشروع تنموي حقيقي، ويكاد يكون السبب الرئيس هو النمط الريعي للاقتصاد العراقي، كونه يعتمد على تصدير النفط بشكلٍ أساس، وتشكل واردات بيع النفط العراقي حوالي نسبةً (95٪)، من ميزانية الدولة العراقية( ).

ومن المغالطات العلمية الكبيرة هي أن يصف بعض الباحثين والدارسّين الدول العربية المصدرة للنفط بـ(الدول المنتجة)، كون الإنتاج يختلف عن الاستخراج والتصدير، وعائدات النفط في حالة العراق تعد عائدات خارجية لا عائدات إنتاجية، ويترتب على هذا النمط الاقتصادي وجود حكومات كبيرة، وتضخم هائل في الموازنات العامة للدولة، وقدرات مالية حكومية غير قائمة على جباية الضرائب، وحقوق الدولة المالية الأخرى، وبدلاً من القيام بعمليات تنموية وتطويرية تساهم بتطوير القطاع الاقتصادي في الدولة، وتحريره من تقلبات أسعار النفط عالمياً، تنتهج الحكومة سياسة توزيع الامتيازات والمشاريع والهبات، وتعمل على التخطيط لمشروعات قصيرة المدى تستفيد منها النخب السياسية الحاكمة، والجماعات الموالية لها والمرتبطة بها.[١]

ومن ناحية أخرى تتميز طبيعة الإنفاق بهذا النمط الاقتصادي بعدم وجود جدية في الاصلاحات الاقتصادية، بسبب المكاسب التي تحصل عليها النخب السياسية الحاكمة وجماعات المصالح وبعض فئات المجتمع، إذ يتميز هذا النمط بخلق حالة من الاعتمادية بين النخب

المستفيدة من العوائد الريعية، من أجل الإبقاء على الوضع الراهن. وبالتالي نجد أن التركيز يكون على مشاريع البناء والتشييد قصيرة المدى، والتي تفيد بعض القطاعات من النخب ورجال الأعمال، واستثمار بعض واردات النفط على شكل استثمارات مالية خارجية لحساب البعض، ولذلك تعمل المكاسب الكبيرة للجماعات المسيطرة سواء كانت نخباً سياسية أو جماعات مصالح، على تعميق الطبيعة الريعية للدولة، بسبب تعزيز التحالف الصريح أو الضمني بين النخب الحاكمة ورجال الأعمال، وفئات المجتمع المستفيدة، وبعض المؤسسات المالية العالمية.[٢]

وتبعاً لذلك، لم يشهد الاقتصاد العراقي أي تنمية حقيقة، أو أية خطط فاعلة أو مبادرات فاعلة لتنمية هذا القطاع المهم، والذي يؤثر على هيبة ومكانة الدولة، وشرعيتها داخلياً وخارجياً؛ فعدم القدرة على الإيفاء بالمتطلبات الأساسية للشعب تؤدي إلى ضعف ثقة المجتمع بالدولة وتناقص شرعية صناع القرار، وقلة الدعم الشعبي لجميع السياسات والمبادرات الحكومية، والتي تعد بدورها من أكثر المحددات تأثيراً على صناع القرار، ومن ناحية أخرى تبقى الدولة ضعيفة ومنكشفة للدول الأخرى، وتحت رحمة تقلبات أسعار النفط عالمياً، وكل ذلك يأتي على حساب دور الدولة ومكانتها في محيطها الخارجي، فالنقص في الموارد يعد من أهم العوامل ذات التأثير السلبي على قوة الدولة ومكانتها.

وبالتالي، فإن عدم وجود خطة تنموية حقيقة لتطوير الواقع الاقتصادي العراقي يعد من أهم العوامل التي تبقي على الكثير من المشاكل والمعوقات أمام دور الدولة وسلوكها في محيطها الخارجي، كون القدرات الاقتصادية في عالم اليوم باتت تعد من أهم مقومات القوة بالنسبة لأي دولة، فلا يمكن تصور أي دولة قوية وذات مكانة وهي تعاني من ضائقة اقتصادية، أو نقصاً حاداً في الموارد الأولية، أو عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبقى الدولة معتمدة على الخارج لتعويض النقص وسد الخلل في الواقع الاقتصادي، والذي يؤثر بدوره تأثيراً سلبياً في الواقع الأمني والمجتمعي وحتى الخدمي.[٣]

وتعاني الحكومة العراقية من مشاكل اقتصادية متعددة، بعضها ناجم عن سوء إدارة موارد الدولة، والفساد المالي والإداري المتفشي في أغلب المؤسسات الحكومية –والذي يمثل أكثر الأعباء التي تواجه الحكومة العراقية–، فضلاً عن تكاليف الحرب على الإرهاب التي استنزفت طاقات الدولة سواء في تمويل العمليات العسكرية، او تعويض الفئات المتضررة من عمليات التحرير، والنازحين، والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط عالمياً، الأمر الذي أثر على قدرة الدولة في الوفاء بمتطلباتها المالية بشكلٍ كبير. فقد باتت الحكومة غير قادرة على الوفاء بمستحقات الكادر الوظيفي، ونفقات الدولة الأساسية في بداية عام 2020، وأطلقت العديد من مشاريع القوانين حاولت من خلالها سد النقص في إيرادات الدولة على حساب بعض فئات المجتمع، الأمر الذي أثر بشكل كبير على مصداقية الدولة، ومكانتها تجاه شعبها.

ثانياً: تقاسم العوائد والسلطة في إدارة مؤسسات الدولة:

تميز النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، بنمط تقاسم السلطة وإدارة مؤسسات الدولية وفقاً لمبدأ (تقاسم العوائد والسلطة بين الأحزاب الحاكمة)، الأمر الذي قاد بدوره الى مسألة تقسيم جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها بين الأحزاب السياسية الحاكمة، والتي استحوذت على السلطة، ومن ثم شاعت ظاهرة الموالاة والانتماءات الإثنية والدينية في عملية تولي المناصب،

وأدى الأمر الى حالة من (الشلل السياسي.[٤]
والأمر الخطير في هذه المسألة أنها استنزفت طاقات الدولة، وأضعفت الأداء العام للطبقة البيروقراطية الرسمية للدولة، بعد ان حلت محلها الشخصيات والجماعات القريبة من الأحزاب الحاكمة وفقاً لمبدأ (المحاصصة) في إدارة مؤسسات الدولة، والذي يعد من أبرز العوامل التي أرهقت الدولة، وأدت إلى إضعاف الأداء الحكومي داخلياً وخارجياً.[٥]

وأصبحت ظاهرة استخدام ورقة التعيينات والمناصب الحكومية أداة أساسية لكسب الولاء، والشرعية، والحصول على الدعم الشعبي اللازم للبقاء في السلطة، وكل ذلك أدى إلى تزايد حدة الضعف، وهشاشة الدولة، والشلل السياسي التام، وشيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بسبب التشتت المتزايد والانقسام بين النخب السياسية الحاكمة، والذي تكمن خطورته الأساسية عند انتقاله الى الفئات المجتمعية التي تنتمي لها، كونها سوف تحدث أثراً سلبياً في النسيج المجتمعي بشكل عام. وبالتالي، تعد مسألة تقاسم السلطة والمحاصصة من أهم العوامل التي عمقت مسببات الضعف والفساد السياسي والإداري في مؤسسات الدولة، وأدت إلى إضعاف وهشاشة الجهاز التنفيذي بكل مؤسساته بشكل عام، وبات الوزراء والمسؤولون رفيعو المستوى يخضعون للأحزاب والكتل السياسية التي أوصلتهم للمنصب، ويمتثلون لأوامر زعمائها، لا إلى رئيس الحكومة، وهو ما تسبب في إرباك الأداء الحكومي في أكثر من مناسبة بسبب فقدان الإجماع بين رؤساء الكتل والأحزاب السياسية تجاه بعض القضايا، والذي يؤدي إلى إعاقة وتأخير عمل الجهاز التنفيذي. وخطورة هذا الأمر تتعلق بكونه أصبح بمثابة ذريعة للسلطات الحاكمة للتخلص من تحمل مسؤولية الإخفاق في أداء واجباتها، بحجة عدم التوافق بين الأحزاب والكتل السياسية الحاكمة، وكل ذلك يأتي بالنتيجة على حساب مكانة الدولة ودورها وسياساتها الداخلية والخارجية.[٦]

وتعد مسألة تعيين السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين من أكثر أوجه الخلل في تمكين الدولة من أداء دورها الخارجي، فوزارة الخارجية كما هو معلوم تمثل الجهة المسؤولة بشكل رئيس عن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وهي بالأساس من أهم مصادر جمع المعلومات والتي يتمكن من خلالها صانع القرار من اتخاذ القرار المناسب في إدارة تفاعلات الدولة الخارجية؛ فهي تساهم في اعداد وصنع وتنفيذ قرار السياسة الخارجية بشكل مباشر، والمشكلة في هذه النقطة ان عملية تعيين السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين رفيعي المستوى خضعت هي الأخرى لمبدأ المحاصصة والتقاسم بين النخب السياسية الحاكمة، فالمفروض ان يتم تعيين السفير من ضمن الكادر الوظيفي في وزارة الخارجية، بعد أن يكون قد تدرج في السلم الوظيفي، وبالتالي يكون قد استحق درجة السفير بشكل سليم، ومن ثم سيكون بطبيعة الحال ملمّاً بأغلب خفايا وأسرار العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بشكل عملي وعلمي، وسيتمكن في نهاية المطاف من شغل منصبه وإتمام المهام المكلف بها بشكل محترف، ينعكس بشكل مباشر على سمعة ومكانة الدولة في محيطها الخارجي. ولكن مسألة تعيين هذه الفئة المهمة أصبحت على شكل مناصفة بين وزارة الخارجية، وبين الأحزاب السياسية المتنفذة، بنسبة 50٪ لكل منهما[٧]، إن لم تكن النسبة أغلبها من حصة الأحزاب، وتمثل هذه المسألة من أكثر المسائل إعاقة لتمكين الدولة من إعداد وتنفيذ سياسة خارجية فاعلة، وبالتالي تكون النتيجة على حساب سمعة ومكانة الدولة الخارجية.

ثالثاً: تعدد جهات القرار والتحديات الأمنية:

تمثل مسألة عدم وجود سلطة مركزية قوية وقادرة على فرض رؤية الجهة المسئولة عن قراراتها، من أجل الحكم عليها ومحاسبتها، من العوامل المهمة أيضاً التي أثرت على مكانة الدولة؛ بمعنى لا توجد وحدة ومركزية في اتخاذ القرار، الأمر الذي ينعكس بالتالي على هيبة ومكانة الدولة داخلياً وخارجياً.

فقد بات الانقسام السياسي، والمحاصصة في الإدارة وفي تشريع واتخاذ القرارات المهمة من أكثر المسائل التي تؤثر على الأداء الحكومي، وتعد بمثابة ذريعة لتبرير الأخطاء الإدارية الخطيرة بحجة عدم وجود أغلبية أو عدم وجود اتفاق حولها، الأمر الذي يؤثر في نهاية المطاف على الأداء الحكومي بشكل كبير، وعلى عملية تقييمه من قبل الباحثين والمختصين. ولذلك فإن تعدد جهات اتخاذ وتنفيذ القرار في العراق، سواء كان على الصعيد الأمني أو الاقتصادي أو الصحي أو غيرها من قطاعات إدارة الدولة المتعددة، يعد من المشاكل الرئيسة التي تواجه السلطة التنفيذية في العراق.

وبالتالي، تعاني الدول من مشكلة مهمة تؤثر في الأداء الحكومي وفي مكانة الدولة داخلياً وبطبيعة الحال في محيطها الخارجي، نتيجة أزمة السلطة في العراق، أو ما يعرف بـ(السلطات البديلة)، والتي برزت بشكل واضح بعد عمليات تحرير العراق من الإرهاب وغيره، وتتشكل هذه السلطات بشكل أساس من جماعات فاعلة من دون الدولة وتنشط وتتنافس مع الدول من أجل الحصول على السلطة والموارد.[٨]

حيث تواجه الحكومة تحديات كثيرة أهمها ما يتعلق بحصر السلاح بيد الدولة والسيطرة على جميع القوات الأمنية، فقد أدى احتلال أجزاء واسعة من العراق من قبل تنظيم (داعش) الإرهابي، وعمليات التحرير، إلى وجود بعض الفصائل المسلحة التي تتحدى السلطات الحكومية ولا تمتثل لها بشكل مطلق، ولا تتفق مع رؤيتها وتوجهاتها وسياستها الخارجية تجاه بعض الأطراف والقضايا الدولية. هذا فضلاً عن امتلاك إقليم كردستان العراق قوات عسكرية وأمنية تابعة لسلطة الإقليم، ولا تخضع للسلطة المركزية في بغداد بالرغم من المرجعية المالية والدستورية لها، والتي تحتم عليها الخضوع لسلطة الحكومة المركزية في بغداد. وعليه، فإن وجود فصائل وقوات عسكرية نظامية ولها سلطات وأدوار سياسية غير خاضعة للحكومة، يعد من التحديات الكبيرة والخطيرة التي تؤثر على دور وسلطة ومكانة الدولة العراقية، والأداء الحكومي العراقي داخلياً وخارجياً.[٩]

ومن ناحية أخرى تؤثر مسألة تعدد وحدات ومراكز القرار في العراق، بسبب التطبيق الخاطئ لمفهوم الفيدرالية في العراق، وتضارب المصالح بين المركز والإقليم، الى حرمان الدولة من امكانية استيفاء العديد من المستحقات المالية عبر الاستفادة من واردات النقل والضرائب الجمركية في المناطق الحدودية، وتعظيم الموارد غير الريعية للدولة. إذ ينظر للفيدرالية في العراق على انها عبارة عن: «لعبة صفرية فالمكسب الذي يناله مستوى معين من الحكومة يمثل خسارة لمستوى آخر، وأيضاً ينظر الى تقاسم الإيرادات الريعية على أنه الهدف الرئيس أو الوحيد للفيدرالية المالية»[١٠]، الأمر الذي يؤدي الى استمرار وتيرة الخلافات بين المركز والإقليم، ويؤدي الى تزايد الأعباء المالية على الدولة، ويعرقل بدوره إمكانية وجود فرص لتعظيم الموارد غير الريعية في الاقتصاد العراقي.

وكذلك تؤثر مسألة عدم وجود سطلة مركزية وقوية موحدة، حتى على السلوك الخارجي للدولة، فبسبب عدم وجود (فلسفة واضحة) ومستقرة تمثل توجهات ومصالح الدولة العراقية بشكل دقيق، نجد العديد من التناقضات

في التوجهات العامة للنخب السياسية الحاكمة، والتي انعكست على تحديد أولويات الدولة في محيطها الخارجي، وأثرت بشكل كبير على استقلالية السلوك الخارجي العراقي، وجعلته قائماً على رؤية ومصالح صناع القرار في الحكومات المتعاقبة، الأمر الذي جاء بتبعات سلبية خطيرة على السياسة الخارجية العراقية، وجعلها متذبذبة في مواقفها، وتوجهاتها تجاه الأطراف والقضايا الدولية والإقليمية.(١١)

فعلى سبيل المثال، كم من زيارة خارجية قامت بها وفود برلمانية ووزارية بصفة رسمية، وهي ليست من ضمن اختصاصاتها، إنما من اختصاص وزارة الخارجية بشكل رئيس، الأمر الذي يأتي بتبعات سياسية واقتصادية على كاهل الدولة، تتمثل بمصاريف إقامة وسفر الوفود، وأيضاً يؤثر على أداء الدولة الخارجي، لأن أغلب هذه الزيارات لا داعي لها، ولم تحقق منجزاً سياسياً او غير سياسي بالنسبة للدولة، سوى استراحة قصيرة لأعضاء الوفود.

رابعاً: العلاقة بين المركز وإقليم كردستان:

تعد مسألة عدم ضبط العلاقة وتنظيمها بين السلطات السياسية والأمنية للحكومة المركزية في بغداد، وبين السلطات في اقليم كردستان من المعوقات المهمة التي أثرت، وتؤثر، على الدولة في مختلف الميادين الاقتصادية والأمنية وحتى المجتمعية. إذ أدى تنازع الصلاحيات بين الإقليم والمركز، وعدم التوصل إلى حلول لإدارة بعض الملفات المهمة بين الطرفين بشكل توافقي، بسبب الصلاحيات الممنوحة للأقاليم في بعض مواد الدستور العراقي، واستغلالها من قبل سلطات الإقليم لتدعيم موقفهم تجاه الحكومة المركزية، الى تزايد حدة الخلافات بين الطرفين والتي أدت إلى إحداث العديد من التبعات الاقتصادية والأمنية والسياسية على العراق، وبات عمل مؤسسات الدولة الرئيسة قائماً على سياسة (عقد الصفقات)، والتي أصبحت بمثابة سياق عمل متبع في عملية صنع واتخاذ القرار في عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية.(١٢)

وللخلافات بين المركز والإقليم تبعات عديدة على الدولة العراقية في أكثر من مجال، يمكن ذكر أهمها، بالآتي(١٣):

1-أدت الخلافات المستمرة بين الطرفين إلى إعطاء الضوء الأخضر لكل من تركيا وإيران، وقيامهما بتنفيذ عمليات عسكرية داخل حدود الإقليم، بسبب الخلاف والانقسام بن القوى الكردية، وغياب سلطة الحكومة المركزية في كردستان، وانشغالها بالعديد من الملفات المعقدة.

2- يؤثر استمرار الخلاف بين الطرفين على اهتمام بالقضايا المركزية المهمة التي تؤثر في عمل السلطات الحكومية العراقية وتستنزف الطاقات والموارد في خلافات جانبية لا داعي لها من الأساس.

3-والأهم في هذه النقطة ان تنامي الخلاف بين المركز والإقليم يؤثر بشكل سلبي على وحدة القرار العراقي في استحقاقات خارجية مهمة، مرتبطة بمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة والاتفاق على موضوع القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي العراقية، فضلاً عن تأثير الخلاف على رؤية الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى للعراق، وحالة التوافق العراقي الداخلي، التي تؤثر على سمعة ومكانة الدولة في تفاعلاتها الخارجية.

4-وأيضاً يؤدي الخلاف وعدم التوافق بين الطرفين الى تزايد حدة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق، والتي تتطلب إيجاد حلول مركزية من أجل السيطرة على موارد الدولة وإدارة قطاعاتها المالية كافة وفق سياسة موحدة تصب في تقوية الاقتصاد العراقي، وتأتي بالنفع للمواطن.

خامساً: الضغوط الخارجية:

عانت الدولة العراقية، وبالأخص بعد عام 2011، من تزايد حدة التدخلات الخارجية بالشأن الداخلي العراقي، الأمر الذي أثر على عملية إدارة الدولة وصناعة القرار السياسي في العراق، وقد ساعد على ذلك عدم اهتمام القائمين على السلطة في العراق على القيام بعملية تحديد مصلحة الدولة العليا، وهويتها.[١٤]

وأيضاً تتميز التفاعلات العراقية الخارجية بعدم التوازن في العلاقات العراقية الإقليمية والدولية، فبالرغم من امتلاك العراق لشبكة ممتازة من التحالفات الخارجية، والتفاعلات الدولية الإيجابية مع محيطه الخارجي، إلا أنه لم يتم استثمار أي من علاقاته الخارجية للحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو غيرها، أو حتى الحصول على معاملات تفضيلية بالنسبة لمكانة مواطنيه في الدول الأخرى، فما زال جواز السفر العراقي في أدنى السلم بالنسبة لترتيب جوازات سفر الدول الأخرى من حيث حرية التنقل، والامتيازات الممنوحة للمواطنين. وتمثل الضغوط الخارجية من أهم معوقات الدور الخارجي الفعال، كون إضعاف العراق، وإبقائه في وضعه الحالي، يمثل هدفاً ومصلحةً أساسية لجميع الأطراف الخارجية العربية والإقليمية والدولية، من اجل تحقيق مصالحها.[١٥] فالولايات المتحدة الأمريكية من مصلحتها الإبقاء على دولة ضعيفة ومحاطة بالعديد من التحديات الأمنية والاقتصادية، وبالتالي، يكون العراق من جانبه مجبراً على القبول بتواجد قواتها والإبقاء على التحالف مع الجانب الأمريكي من أجل حماية الدولة من كل الأخطار والتهديدات. وفيما يخص إيران فإن بقاء العراق ضعيف أمنياً واقتصادياً، يمثل مصلحة عليا تحقق من ورائها العديد من المزايا، أهمها الاستفادة من الإقليم الجغرافي العراقي لمواجهة الضغوط الأمريكية والغربية عليها، واعتبار العراق ساحة لتصفية الحسابات مع الخصوم، ومتنفساً اقتصادياً مهماً، يخفف جزئياً من أعباء الحصار الاقتصادي والسياسي المفروض عليها منذ سنوات، وبدوره لا يمكن أن يستغني العراق عن دولة إيران بوصفها قوة اقليمية مهمة، تمتلك القدرة على التأثير في العديد من الملفات والقضايا الإقليمية التي تمس الأمن القومي العراقي بشكل مباشر، فضلاً عن حجم التبادل الاقتصادي بين البلدين والذي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للسوق العراقي لا يمكن الاستغناء عنه وتعويضه بسهولة.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فبحكم الإرث التاريخي السلبي في التفاعلات العراقية الخليجية، ونظرة الخوف وعدم الثقة التي ميزت العراق في المدرك الاستراتيجي لهذه الدول، فإنها هي الأخرى تخشى من ان يستعيد العراق عافيته، ودوره الإقليمي، ومن ثم انكشاف هذه الدول والتي تعد دول (مجهرية أو قزمية)، من حيث المساحة والسكان وفقاً للتقسيمات العلمية الحديثة للدول باستثناء المملكة العربية السعودية–، مقارنة بدولتي العراق وإيران، ومن ثم فهي تفضل بقاء العراق ضعيفاً وأرضاً خصبة لتسويق الأفكار والنشاطات الإرهابية، والتخلص من مشاكل الجماعات ذات الفكر المتشدد داخل أراضيها. والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لكل من سوريا والأردن التي تستفيد اقتصادياً من الأوضاع في العراق، كونها تمثل منفذه الرئيس للاستيراد والتصدير عبر ميناء (العقّبة) الأردني، وسوريا التي تصدت سابقاً للتهديدات الأمريكية بعد احتلال العراق عام 2003، من خلال تصدير مختلف أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي استنزفت طاقات البلد في سبيل حماية أمنها وتحقيق مصالحها. ومن ثم فإن الباحث يرى بأن بقاء العراق ضعيفاً ومفككاً يمثل مصلحة عليا، وإستراتيجية مهمة،

للقوى الدولية المهيمنة، ولكل الدول الاقليمية المحيطة.

سادساً: غياب توجهات عامة وثابتة ومستقرة لسلوك الدولة الخارجي:

من خلال ملاحظة السلوك الخارجي العراقي، يمكن القول إنه لا توجد أهداف معلنة وثابتة ومستقرة ومتفق عليها، بوصفها تمثل التوجهات العامة للسياسة الخارجية للدولة، بحيث تكون بمثابة خطة عمل تسير عليها الحكومات المتعاقبة في إدارة شؤون الدولة في محيطها الخارجي، الأمر الذي بدوره يقلل من تأثير التغير في صناع القرار وتوجهاتهم على السياسة الخارجية للدولة، ويعلّي من مصلحة الدولة على حساب مصلحة شخص صانع القرار.[١٦]

وتبعاً لذلك، تبقى السياسة الخارجية العراقية مرهونة بتصورات وتوجهات صناع القرار في الحكومات المتعاقبة، والكتل والأحزاب السياسية المسيطرة، ومن ثم نرى بأن بوصلة التوجهات الخارجية العراقية ليست ثابتة بشكل مطلق، إنما تتحرك وفقاً للأهواء الشخصية. والمشكلة هي ليست بعدم الثبات، فالمرونة تمثل أهم مميزات السياسة الخارجية الرشيدة، إنما المشكلة تكمن في أن عدم الثبات في الحالة العراقية يقوم وفقاً للأهواء والآراء والعقائد الشخصية لصانع القرار، أو الدائرة الضيقة القريبة منه أحياناً، والتي قد لا يكون فيها من هو ملّم ولديه خبرة معقولة في ميدان السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية، الأمر الذي ينسحب على عدم إمكانية إنتاج سياسة خارجية فاعلة، وكله يكون في النهاية على حساب مكانة الدولة ودورها الإقليمي.

المبحث الثاني: الآليات الفاعلة لتدعيم مكانة الدولة الإقليمية

بعد أن تم تشخيص أهم العوامل التي أثرت على نشاط الدولة وسلوكها الخارجي ومكانتها الاقليمية في المبحث الأول، سيتم طرح بعض النقاط التي تعد وفقاً لرؤية الباحث، من الآليات المناسبة لتعزيز مكانة الدولة خارجياً وداخلياً بطبيعة الحال؛ فلا يمكن أن نجزم بأن ما نقترحه ممكن أن يكون الأفضل، ولكن ممكن أن يقود الى معالجة بعض نقاط الخلل في إدارة موارد الدولة ومؤسساتها، ومن ثم يأتي بنتائج إيجابية للنهوض بواقع السياسة الخارجية العراقية ومكانة الدولة الإقليمية، لأن العراق يمتلك العديد من نقاط القوة والتي إذا ما أحسن استثمارها بالشكل الأمثل، فإنها كفيلة بنقل العراق إلى مصاف الدول المتقدمة والمؤثرة.

أولاً: إعادة تعريف المصلحة الوطنية العراقية:

تنبع أغلب المشاكل والأزمات التي تعاني منها الدولة العراقية، من عدم وجود أو غياب مفهوم المصلحة الوطنية العليا في العراق بعد عام 2003، بسبب التشتت والانقسام بين النخب السياسية الحاكمة، وعدم وجود قدر معين من الاتفاق على توجهات وتصورات عامة ممكن أن تمثل مصلحة الدولة العليا، فلم يعمل صنّاع القرار في العراق على تحديد هوية الدولة وأولوياتها ومصالحها.[١٧] وبالتالي، يحتاج العراق إلى إعادة تحديد المصلحة العراقية العليا وإعادة تصورها وفقاً للواقع العراقي الحالي. وفي هذا الإطار يجب إعادة الروابط والثقة بين الدولة والشعب، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من بعض الجهات غير الحكومية الفاعلة، والتي تساعد في تنشيط المجتمع وإعادة ثقته بالدولة والنظام السياسي الحاكم.[١٨]

فعدم وجود مصلحة جامعة وموحدة للمجتمع والدولة يعد من أهم مسببات سياسة التقاسم والمحاصصة وعدم التوافق بين النخب السياسية التي تعد جزءاً من المجتمع.

وبالتالي فإن المدخل الأساس للقضاء على ظاهرة تقاسم المنافع والمحاصصة، هو تحديد مصلحة وطنية عليا تكون بمثابة إطار جامع لكل فئات الشعب من الحاكم إلى المحكوم.

ثانياً: معالجة ظاهرة التقاسم والمحاصصة في إدارة مؤسسات الدولة:

لقد أدت هذه الظاهرة الى تحول عملية إدارة مؤسسات الدولة إلى طريق لتقاسم المنافع دون ضبط الأدوار، الأمر الذي جاء بتبعات سلبية خطيرة على الدولة في مختلف قطاعاتها، وبالتالي فإن العيب يكمن في التطبيق وطريقة أداء النخب السياسية الحاكمة، وإلا فالمحاصصة بمعنى المشاركة وتقاسم المسؤولية عن طريق إشراك جميع مكونات الشعب في عملية صنع القرار، وتحمل المسئولية ليست عيباً في الادارة، عندما تقوم على أساس إعلاء المصلحة العامة، وتحقيق الفائدة القصوى للشعب، إنما تكون عيباً عندما تصبح طريقة للتفرقة والتقسيم من اجل تعظيم المكاسب الخاصة على حساب مصلحة المجموع، ومع الأسف انسحب نمط إدارة السلطة في العراق بعد عام 2003، إلى حالة التقاسم القائم على أساس التفرقة من أجل تعظيم الموارد الخاصة، لا على أساس العمل الجماعي والتشارك في الإدارة وعدم التسلط والاستبداد.[١٩]

وخطورة هذه الحالة بأنها أصبحت أسلوب عمل روتيني، وبمعنى آخر أصبحت بمثابة تزكية أو مؤهل لتولي المنصب السياسي والإداري من قبل بعض محدودي الكفاءة، بسبب أن هذا المنصب أو ذاك قد أصبح حكراً لهذه الفئة أو تلك، ومن ثم فإن وجود (شخص ما) يمتلك من المؤهلات ما يمكّنه من تحسين الأداء الحكومي، وإدارة شؤون الدولة بشكل ممتاز، قد لا يؤهله للحصول على وظيفة عادية في تخصصه من الأساس، كونه لا ينتمي إلى المكون صاحب الحق في منصب معين. بمعنى آخر إن نظام المحاصصة والتقاسم في إدارة مؤسسات الدولة أثر على جودة الإدارة والأداء، كونه قد يفرض أشخاصا محدودي الكفاءة على مؤسسات مهمة، بسبب أنها من حصة المكون الذي ينتمون إليه.[٢٠]

وبالتالي، إذا ما أريد للعراق أن ينهض ويرتقي إلى المكانة الدولية التي يستحقها، والتي طالما كان يشغلها في حقب تاريخية مختلفة، فإن نقطة الانطلاق يجب أن تبدأ من خلال ترك مبدأ (تقاسم المنافع) في إدارة مؤسسات الدولة، والعمل على شغل المناصب الحكومية والإدارية على أساس الكفاءة، والتدرج الوظيفي في جميع المؤسسات، حتى تستطيع الحكومة انتهاج سياسات عقلانية وواقعية، تواءم بين الأهداف العامة للدولة، وبين مقومات قوتها الفعلية، ومن ثم تحقيق المكانة التي تستحقها الدولة وفقا لمؤهلاتها.

ثالثاً: إصلاح المنظومة الاقتصادية:

تعد مسألة طرح خطط تنموية حقيقة وناجحة من أهم المتطلبات للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي، والذي يعد من أهم العوامل التي أسهمت في إضعاف الأداء الحكومي داخلياً وخارجياً، كما أشرنا في المبحث السابق. وما يحتاجه العراق في هذه المرحلة هو التركيز على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي، من خلال التركيز على القطاعين الزراعي والصناعي، ودعم القطاعات الانتاجية المختلفة لتقليل الاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية الحاجات المجتمعية، وهذا يحتاج بدوره إلى توفير بعض الحوافز التشجيعية للقطاع الخاص المحلي والاجنبي، مع مساهمة

الدولة في دعم بعض المشروعات في بداية الأمر ومن ثم الانسحاب الهادئ لكي توفر الأمن والدعم بالنسبة لهذه القطاعات وتأتي بنتائج إيجابية لصالح الاقتصاد العراقي.[٢١]

وبالتالي، يحتاج صانع القرار العراقي الى ضرورة العمل من أجل النهوض بواقع الدولة الاقتصادي وتحرير البلد من حالة عدم الاستقرار الناتجة عن المشاكل الاقتصادية بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية، وتطور الأزمات والصراعات الاقليمية والدولية، والاعتماد على الخارج لسد النقص في حاجات الدولة المختلفة بشكل كبير. ويمتلك العراق بعض الفرص الجيدة في هذا المجال، لعل من أهمها[٢٢]:

1- تنشيط عملية تصدير القدرات المتنوعة الكامنة التي يمتلكها العراق، إذ توجد العديد من السلع التي لو تم استغلالها بشكل جيد ممكن أن تساعد على إنعاش الاقتصاد العراقي وتعزيز مرونته وتحريره من الاعتماد على واردات النفط بشكل أساس.

2- إصلاح المؤسسات والتشريعات التجارية، وقوانين ترخيص الاستيراد والتعريفات الجمركية.

3- استثمار الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العراق، إذ يمكنه أن يكون مركزاً إقليمياً للخدمات اللوجستية، بمعنى يصبح مركزاً إقليمياً للنقل والتبادل التجاري الدولي.

4- تنشيط القطاع الزراعي والاستفادة من الخبرات التاريخية المتوارثة والتقنيات الحديثة في هذا المجال، من أجل توفير فرص العمل وتوفير إمكانيات إضافية للاقتصاد العراقي.

وتبعاً لذلك، تنعكس آلية تعزيز الوضع الاقتصادي للدولة بشكل كبير على وضعها ومكانتها الدولية، فالبلد الذي يحقق قدراً معقولاً من الاكتفاء الذاتي يصبح محصناً تجاه التدخلات والضغوط الخارجية، وأقل تبعيةً للخارج، ومن ثم فإنه يمكن أن يسلك في تفاعلاته الخارجية أي سلوك يحقق مصالح الدولة، بدون أية حساسيات أو قيود خارجية ممكن أن تفرضها عليه الحاجة الاقتصادية لهذا البلد أو ذاك، فالمساعدات الخارجية تجبر الطرف المتلقي على الخضوع للطرف المانح والتدخل بشؤونه الداخلية بمختلف الصور.

ومن ناحية أخرى، تمثل عملية استغلال الموقع الجغرافي المهم، وتحويل العراق الى قناة نقل برية أو جسر يربط بين أهم الرقع الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط (دول مجلس التعاون الخليجي، وتركيا ومنها إلى أوربا)، مسألة مهمة تجعل من العراق بلداً محورياً ومركزاً مهماً يجبر جميع هذه الدول على احترام سيادته ومكانته الإقليمية، بسبب المكاسب المتحققة من هذا الموقع. وأيضاً سيأتي للعراق بمكاسب اقتصادية وأمنية مهمة عن طريق الاستفادة من واردات النقل بالعبور، وتبادل السلع وتشغيل المناطق والقرى التي تجري فيها عمليات التبادل التجاري، وبث الروح في بعض المناطق الصحراوية البعيدة عن مراكز المدن والتي تمثل تهديداً أمنياً للدولة، وجعلها مناطق تجارية وتزيد من فرص العمل فيها، وكل ذلك يأتي بتعبات إيجابية ومكاسب مهمة لمختلف قطاعات ومؤسسات الدولة.

رابعاً: ضرورة العمل على إيجاد توازن في تفاعلات الدولة الخارجية:

تعد مسألة مراعاة مصلحة الدولة العليا وأولوياتها في تفاعلاتها الدولية والإقليمية، وبالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية، بما ينسجم وهذه المصالح، من المسائل المهمة والتي تعد ضرورية لإصلاح الخلل في الأداء العراقي الخارجي، كونها تلعب

دوراً مهماً في تنظيم الحقوق والواجبات والأدوار لكل دولة في علاقاتها مع غيرها.

وعليه يجب على صانع القرار أن يركز على ضرورة العمل على تنظيم العلاقات مع الخارج، وتحقيق التوازن في ذلك، وتعد مسألة إدارة الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة من أهم المداخل لذلك، وقد عقد العراق أولى الجلسات مع الولايات المتحدة في 11حزيران 2020، من أجل العمل على إيجاد أرضية مشتركة لشكل العلاقات بين البلدين وتنظيمها بما يحترم مصلحة وسيادة العراق، وقد وعدت الولايات المتحدة بدعم العراق وعمل الحكومة العراقية[٢٣]، وهو ما من شأنه في حال تم إدارة الحوار بشكل جيد أن يعمل على خلق حالة من التوازن في العلاقات مع الولايات المتحدة، والحصول على مكاسب عينية وواقعية من خلال المميزات الممنوحة لها في العراق. فبالرغم من وجود قواعد عسكرية ودور وتأثير في القرار السياسي العراقي، إلا أن العراق لم يستفد شيئاً من هذه العلاقات سوى بعض الدعم في الميدان الأمني، فلم يحصل القطاع الاقتصادي على فوائد تذكر، ولم يحصل المواطن العراقي على معاملة تفضيلية، ولا تزال إجراءات الحصول على تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية شديدة الصعوبة، حالها كحال جميع الدول المتعادية معها. وبالتالي، فإن تصحيح نمط العلاقات مع الجانب الأمريكي يمثل ضرورة ملحّة من أجل تعديل مكانة العراق الخارجية، كونه يعد مدخلاً مهماً لتصحيح الخلل في ميزان التفاعل مع باقي القوى الإقليمية والدولية، وأهمها إيران، كون العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المفتاح الأساس الذي ينظم العلاقات العراقية الإيرانية. ومن ثم فإن عملية إعادة التوازن لعلاقات الدولة الخارجية بشكل أكثر استقلالية، وبما يعظم من مصالح العراق وأهدافه، تعد من أهم المداخل لاستعادة المكانة الدولية والدور الإقليمي العراقي المفقود.

ومن جهة أخرى يجب على صانع القرار العمل على القيام باختراقات مهمة ومؤثرة في كل الأزمات الإقليمية والدولية وبالأخص العربية منها، والتي تؤثر في الأمن القومي العراقي، والاستفادة من حالة التنافس والصراعات الدولية في المنطقة، عبر الحصول على مكاسب من جميع الأطراف المتنافسة، وإعلاء مصلحة العراق.

خامساً: الاستفادة من التجارب التنموية للدول الأخرى:

تعد مسألة التأثير والتأثر بين الدول من المسائل الطبيعية في العلاقات الدولية، فظاهرة محاكاة التجارب الناجحة من المسائل المهمة التي يجب الاستفادة منها لتطوير آلية إدارة مؤسسات الدولة، من خلال استنساخ بعض الخطط التنموية الفاعلة التي أسهمت في تحول بعض البلدان الشبيهة بالحالة العراقية أو القريبة منها، سواء من حيث توفر الموارد الأساسية، أو معدل دخل الفرد، وطبيعة المناخ وكل الظروف المختلفة، ومحاولة تطبيقها مع مراعاة بعض الاختلافات الطبيعية، فلا يمكن بطبيعة الحالة وجود حالة من التطابق التام بين مجموعة من الدول.

وبالتالي، يجب أخذ ما يلائم الحالة العراقية من تجارب وسياسات ناجحة، وتطبيقها على أرض الواقع من أجل تحقيق نهضة تنموية حقيقية، تنعكس بشكل أو بآخر على أداء الدولة وسلوكها الخارجي ومكانتها الإقليمية والدولية بشكل عام، من خلال الاستفادة من الأحداث والتجارب التي شهدتها بعض الدول من أجل النهوض بواقع البلد، وتلافي الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على أداء الدولة في مختلف القطاعات، إذ يمتلك العراق العديد من المقومات والعوامل التي يتميز بها عن غيره من الدول والتي تؤهله لتحقيق تجربة تنموية رائدة.[٢٤]

سادساً: الحرص على إبعاد وزارة الخارجية عن عملية التقاسم والتخادم المصلحي:

يجب أن يتم إبعاد وزارة الخارجية قدر المستطاع عن مسألة تقاسم المصالح والمناصب بين الكتل والأحزاب السياسية الكبيرة، من أجل إيلاء المسؤولية للمستحقين وإعطاء الفرصة للكفاءات والخبرات المهنية للعمل في هذه الوزارة الحساسة، كونها تمثل الواجهة التي تبرز دور ومكانة الدولة في محيطها الخارجي، والابتعاد عن مسألة إخضاع تعيين السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين رفيعي المستوى للمحاصصة والتقاسم بين الأحزاب والكتل السياسية الكبيرة، كونها أصبحت من الظواهر الراسخة في عمل وزارة الخارجية العراقية، حالها كحال باقي الوزارات.[٢٥]

مع ضرورة الاستفادة من الخبرات العلمية والأكاديمية في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والعلوم السياسية بشكل عام، الموجودة لدى العديد من النخب العلمية والأكاديمية في الجامعات والمراكز البحثية الحكومية وغير الحكومية، التي تقدم دراسات وورش عمل وندوات علمية قيّمة في ميدان السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، الى جانب الخبرات العملية للممارسين في ميدان صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وصياغة توجهاتها بشكل عام، لكي تتكامل الخبرات العلمية والعملية في سبيل الخروج بسياسات عقلانية وواقعية تراعي حاجات الدولة ومصالحها العليا المهمة، والإمكانيات اللازمة لتحقيقها، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج سياسة خارجية فاعلة تلبي الطموحات الوطنية وتراعي الإمكانيات المتاحة.

الخاتمة:

يتمتع العراق بالعديد من المقومات المادية والمعنوية التي مكنته تاريخياً من تبوء مكانة الدولة الفاعلة إقليميا ودولياً، إذ مثل الحضور العراقي في جميع الأزمات والقضايا العربية والدولية والمنظمات الدولية والإقليمية حضوراً أساسياً، ولعب دوراً في إحلال حالة من توازن القوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بوصفه أحد أبرز الدول العربية الفاعلة لفترات طويلة.

وبالرغم من تمتع الدولة العراقية في الوقت الراهن بالعديد من المميزات التي لم تكن متوفرة يوماً لدى أي من صناع القرار في النظم السياسية المتعاقبة على حكم العراق، إلا أن واقع السياسة الخارجية العراقية وأداء الدولة في محيطها الخارجي يدل على عدم استفادة الدولة من مقومات القوة المادية التي تمتلكها، ومن شبكة العلاقات الدولية المتميزة التي يمتلكها العراق، إذ يمتلك تحالفات إستراتيجية، وعلاقات تعاون وصداقة مع كل القوى الدولية والإقليمية، ويتمتع بمكانة مهمة في المدرك الاستراتيجي لهذه القوى.

ولكن سوء الإدارة المتفشي في أغلب مفاصل ومؤسسات الدولة، وغياب تعريف محدد وجامع لمفهوم المصلحة الوطنية العراقية العليا في هذه المرحلة، وعدم وجود توجهات وأهداف عليا راسخة تمثل هذه المصالح، واستشراء ظاهرة التقاسم والتخادم السياسي والمصلحي بين النخب السياسية الحاكمة، والضائقة الاقتصادية التي يعيشها البلد، كلها أمور أثرت على مكانة الدولة، ونشاطها، في البيئة الدولية التي تتميز بتنوع الفاعلين المؤثرين فيها، وتعدد أنماط التفاعلات بينهم، ما بين تنافس وتعاون وصراع، ووجود بعض الأزمات الاقليمية ذات الآثار السلبية الخطيرة على الأمن القومي العراقي، مع تزايد الحاجة لموقع العراق الجغرافي ومميزاته المختلفة لجميع

الدول المهتمة في شئون المنطقة.

وكلها ظروف مهمة من المفترض أن تحث صانع القرار في العراق على تبني بعض السياسات التي من شأنها استعادة دور ومكانة الدولة العراقية في محيطها الخارجي، من خلال إصلاح الخلل في أغلب قطاعات المنظومة السياسية العراقية، والعمل على تحقيق نوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي والمجتمعي، لكي يتمكن من تسخير قدرات الدول لتدعيم مكانتها الدولية، من خلال انتهاج سياسة خارجية فاعلة ورشيدة تحقق مصلحة العراق في تفاعلاته الدولية كافة.

الهوامش :

1. علي عبد الهادي سالم: « نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق»، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 9، السنة 2012م، ص 43.

2. صالح ياسر: « النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق»، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، مكتب بغداد، تشرين الثاني 2013، ص6.

3. صالح ياسر، مصدر سبق ذكره، ص7.

4. سعد حقي توفيق: «مبادئ العلاقات الدولية»، بغداد، المكتبة القانونية، ط5، 2010، ص 141.

11. مجموعة البنك الدولي: «النهوض من واقع الهشاشة»، مصدر سبق ذكره، ص 7.

12. أركان ابراهيم عدوان: «مكانة العراق الإقليمية...»، مصدر سبق ذكره، ص 502.

13. شيماء معروف فرحان: «إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان»، مجلة المستنصرية للدراسات العربة والدولية، العدد 64، سنة 2018، ص51.

14. «الخلافات بين بغداد وأربيل: التبعات الاقتصادية والسياسية والانتخابات المبكرة»، مركز الإمارات للسياسات ، 18 أغسطس 2020. شوهد بتاريخ: 2021/6/8. متاح على الرابط التالي:
https://epc.ae/ar/topic/differences-between-baghdad-and-erbil-economic-and-political-consequences-and-early-elections

15. صلاح جاسم صالح: «إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد بايدن»، سلسلة إصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، ص 8.

16. اركان ابراهيم عدوان: « مكانة العراق الاقليمية..»، مصدر سبق ذكره، ص 501.

17. محمد الحاج محمود: « السياسة الخارجية العراقية»، دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد 37، كانون أول 2018، ص19.

18. صلاح جاسم صالح، مصدر سبق ذكره، ص 8.

19. رانج علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص1.

20. مجموعة البنك الدولي: «النهوض من واقع الهشاشة»، مصدر سبق ذكره، ص4.

21. أركان ابراهيم عدوان: « ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق»، مصدر سبق ذكره، ص 75.

22. مليحة جبار عبد: «جديلة الدور الاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق»، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد- قسم الإحصاء، 2019، ص 139.

23. مجموعة البنك الدولي: «النهوض من واقع الهشاشة»، مصدر سبق ذكره، ص12.

24. عادل عبد الحمزة ثجيل، مصدر سبق ذكره، ص15.

25. مهدي سهر الجبوري، مناضل عباس الجواري: « تجربة جنوب شرق آسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي»، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد الرابع علمي، كانون الثاني 2006، ص 102.

26. «بعد خضوع مناصبهم للمحاصصة.. الكاظمي يرشح 3 مقربين منه كـ(سفراء)»، مصدر سبق ذكره.

قائمة المصادر:

1–علي عبد الهادي سالم:» نحو إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق»، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، السنة 2012م.

2–صالح ياسر: « النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق»، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، مكتب بغداد، تشرين الثاني 2013.

3–مجموعة البنك الدولي: «النهوض من واقع الهشاشة»، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي، 2020، ص 4. شوهد بتاريخ: 2021/5/24. متاح على الرابط التالي:

https://openknowledge.worldbank.org/211637ovAR./34416/10986/bitstream/handle7=pdf?sequence

4–أركان ابراهيم عدوان: «مكانة العراق الإقليمية في ظل الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث، 2019.

5–ـــــــــــــــــــــــ: «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق»، شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان/ الأردن، العدد 11، يناير 2016.

6–«بعد خضوع مناصبهم للمحاصصة.. الكاظمي يرشح 3 مقربين منه كـ(سفراء)»، العالم الجديد، بغداد، الخميس 20 أيار 2021. شوهد بتاريخ 2021/5/28. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

62159/https://al-aalem.com/news

7–رانج علاء الدين: «الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق»، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 24، أكتوبر 2018.

8–عادل عبد الحمزة ثجيل: «السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص»، دراسة تحليلية، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، مكتب عمان، تموز 2020.

9–سعد حقي توفيق:» مبادئ العلاقات الدولية»، بغداد، المكتبة القانونية، ط5، 2010.

10–شيماء معروف فرحان: «إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان»، مجلة المستنصرية للدراسات العربة والدولية، العدد 64، سنة 2018.

11–«الخلافات بين بغداد وأربيل: التبعات الاقتصادية والسياسية والانتخابات المبكرة»، مركز الإمارات للسياسات ، 18 أغسطس 2020. متاح على الرابط التالي:

https://epc.ae/ar/topic/differences-between-baghdad-and-erbil-economic-and-political-consequences-and-early-elections

12–صلاح جاسم صالح: «إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد بايدن»، سلسلة إصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021.

13–محمد الحاج محمود:» السياسة الخارجية العراقية»، دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد 37، كانون أول 2018.

14–مليحة جبار عبد: «جديلة الدور الاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق»، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد– قسم الإحصاء، 2019.

15–مهدي سهر الجبوري، مناضل عباس الجواري: « تجربة جنوب شرق آسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي»، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد الرابع علمي، كانون الثاني 2006.

كيف تكون مؤثراً على الجغرافيا السياسية من دون كسب الحلفاء؟

الهزيمة الذاتية لفن الحكم الاقتصادي الصيني في العالم

أودري وونغ
ترجمة : ميس سمير صبري
مستشار في وزارة الخارجية

كثيراً ما يقال إن الصين قد أتقنت فن الحكم الاقتصادي، على نحو جعل القلق يراود بعض المراقبين بصورة متزايدة من كون الصين قد تمكنت عبر إلقاء ثقلها الاقتصادي المتزايد من شراء النفوذ والنوايا الحسنة خلال مرحلة جائحة كورونا، مستعينةً بهيمنتها على سلاسل التوريد التصنيعية والاعانات الحكومية غير العادلة لكسب تأييد الشعوب والحكومات، عبر تبرعها بالأقنعة الطبية واللقاحات الى عدد من الدول، في خطوة منها للترويج لصالح شركاتها الصينية.

والجدير بالذكر ان الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة كأكبر تاجر عالمي في العام 2013، ومنذها توسعت وتطورت علاقاتها التجارية مع دول العالم، وهي الآن المصدر الرئيس للواردات لاكثر من(35) دولة، والوجهة الأولى والرائدة للصادرات لنحو (25) دولة.

لذلك لم تتردد الحكومة الصينية في الاستفادة من الوصول إلى السوق الاستهلاكية العالمية للضغط على الحكومات والشركات الأجنبية للامتثال لرغباتها، ففي عام 2019 أقدمت الصين على الغاء زيارة وفداً تجارياً لها إلى السويد بعد أن علمت ان هناك جمعية أدبية سويدية منحت جائزة لبائع كتب صيني المولد محتجزاً لديها، ولم يقف الامر الى هذا الحد فقد ردت الصين على دعوات حكومة أستراليا لإجراء تحقيق مستقل في أصول انتشار فيروس كورونا، من خلال فرضها تعريفات جمركية على مجموعة من المنتجات الأسترالية. ان مثل هذا السلوك يزيد من خشية الحكومات الاخرى من ان تستخدم الصين نفوذها الاقتصادي «كطعم» في محاولة منها لإجبار الحكومات في الرضوخ لشروطها.

يرى الكثيرون وبنوع من الذعر على مبادرة الحزام والطريق –وهي مجموعة ضخمة من مشاريع البنية التحتية الممولة من قبل الصين– ماهي الا مشروع امبريالي حديث العهد، اذ اتهم المسؤولون الأمريكيون الصين بالانخراط في «دبلوماسية مصيدة الديون»، من خلال تقييد البلدان المتلقية بقروض ضخمة وما ان تكون غير قادرة على السداد فستسعى الصين الى انتزا ع تنازلات استراتيجية من هذه الدول.

ان مثل هذه السياسة المتبعة من قبل الصين في بسط نفوذها الاقتصادي قد اشعر العديد من الساسة الامريكين بخطورة تناسي الولايات المتحدة تحويل قوتها الاقتصادية الى مكاسب استراتيجية.

الا ان نظرة ثاقبة عن قرب تكشف أن سجل الصين لا يعد الا أقل إثارة للإعجاب مما كان يُعتقد، اذ غالبًا ما واجهت محاولاتها لفن إدارة حكمها الاقتصادي على

العالم رفضاً لاسيما من البلدان التي تتلقى استثمارات صينية ضمن مبادرة الحزام والطريق، ويعزى ذلك الى الشكاوى المتعددة من المسؤولين جراء البناء الرديء والتكاليف الضخمة والتدهور البيئي، الامر الذي جعل بكين تتخذ موقفاً دفاعياً؛ حيث بذل الرئيس الصيني شي جين بينغ جهودًا كبيرة للتأكيد على أهمية المشاريع «عالية الجودة» و «ذات الأسعار معقولة».

لقد تمكنت الصين من توسيع وجودها الاقتصادي على نطاق واسع خارج حدودها، لكنها فشلت حتى الآن في تحويله نفوذها الاقتصادي إلى تأثير استراتيجي طويل الأجل.

ماذا تريد الصين؟

على مدى العقود القليلة الماضية نمت البصمة الاقتصادية العالمية للصين بشكل هائل، ففي عام 1995 لم يمثل اقتصاد الصين الا بنسبة (3٪) من التجارة العالمية، بينما بحلول عام 2018 وبفضل النمو الاقتصادي الهائل، نجد ان اقتصادها قد نمى بشكل كبير ليمثل (12٪) من التجارة العالمية، أي أكبر نسبة يمثلها أي اقتصاد بلد من التجارة العالمية، اما في عام 2020 وبسبب ظروف انتشار جائحة كورونا فقد أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي، الامر الذي ادى إلى ازاحة الولايات المتحدة في هذه المرحلة.

ولم يقف الامر الى هذا الحد بل توسع الاستثمار الأجنبي الصيني بسرعة في الدول النامية، لتضخ الشركات والبنوك الصينية الأموال في جنوب شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتعزز دورها اكثر من خلال تجاوزها الازمة المالية العالمية لعام 2008، والذي فسح المجال لها لتلعب دورًا قياديًا نشطًا في الحوكمة الاقتصادية العالمية، اما في العام 2014 فقد كشفت الصين عن «بنك استثمار البنية التحتية الاسيوي» وهو بنك للتنمية المتعددة الاطراف برأس مال مبدئي وقدره (100) مليار دولار، وشمل أكثر من 100 دولة اغلبهم من الشركاء والحلفاء التقليديون للولايات المتحدة الذين انضموا للبنك الاسيوي بالرغم من اعتراضات واشنطن.

لكن يبقى السؤال المطروح «ماذا تريد أن تفعل الصين بكل هذه القوة الاقتصادية الجديدة؟»

لابد ان نعلم ان النظام السياسي الصيني يتصدره الكثير من الغموض، ويعزى ذلك إلى إسناد سلوكه الى عملية صنع قرار مركزية تتبع استراتيجية كبرى متماسكة، غير ان السياسات الصينية غالبًا ما تكون في الواقع نتاجًا للمنافسة والحلول الوسط بين مجموعة متشابكة من الجهات الفاعلة من قبيل: الحكومات المحلية، البيروقراطيات رفيعة المستوى، والشركات المملوكة للدولة، والشركات الخاصة، فعلى سبيل المثال ان مبادرة الحزام والطريق بدأت كخطة غامضة ومترامية الأطراف، دفع الامر بالشركات الانتهازية والمسؤولون الحكوميون ان يقوموا في بعض الأحيان الى اتباع أسلوب التهديد بل وحتى الاختطاف لغرض تفضيل عدد من الافراد على حساب العديد من المشاريع التأسيسية.

قد نجد من غير الواقع تصديق فرضية: ان الصين تسعى الى تصدير نظامها السياسي الأوتوقراطي ونظامها الاقتصادي الى العالم، فالصين لا تزال منشغلة في حماية مصالحها أكثر من اهتمامها بمحاولة إعادة تشكيل انظمة دول أخرى، الا ان هذا لاينفي من أن الصين تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي ليعكس أولوياتها، غير انه هذا الأمر يعد بعيد كل البعد عن محاولة قلب النظام تمامًا.

علاوة على ذلك لابد من معرفة ان الهدف الأساسي للحزب الشيوعي الصيني هو الحفاظ على شرعية حكمه أي

الاستقرار والبقاء، وحماية صورة الحزب على الصعيدين المحلي والدولي. فلا تزال الصين تسعى للقضاء على الانتقادات ومكافأة أولئك الذين يدعمون سياساتها، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالقضايا المتعلقة بالسيادة الوطنية وسلامة الأراضي، (مثل تايوان والتبت وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي) والحكومة المحلية، فضلاً عن معاملة الصين للأويغور في شينجيانغ وتعاملها مع جائحة كورونا.

والحالة هذه تقترب بكين من جهودها لتحويل تفوقها الاقتصادي إلى تأثير جيوسياسي ولكن بطرق مختلفة، فقد استفادت الصين في اغلب الأحيان من حجم سوقها المحلي لفرض قيود تجارية على البلدان التي ترغب بمعاقبتها ولكن بطرق هادفة ورمزية تقلل من الأضرار التي تلحق باقتصادها، فقد فرضت الحكومة الصينية عقوبات على صادرات السلمون النرويجي بعد أن حصل المنشق ليو شياوبو على جائزة نوبل للسلام، ومنعت صادرات الموز الفلبينية بعد تصاعد التوترات في بحر الصين الجنوبي، كما حثت المستهلكين الصينيين على عدم رعاية سلسلة متاجر كورية جنوبية في محاولة لثني جهود سيؤول في نشر نظام دفاع صاروخي بقيادة الولايات المتحدة.

الا ان السمة الأبرز لفن الحكم الاقتصادي في الصين تتمثل في استخدامها الحوافز الإيجابية التي تأتي على شكل صورتين، الأولى: تحت الطاولة؛ اذ تشتري بكين الزعماء السياسيين من خلال الصفقات غير المشروعة، والثانية: تتمثل في حث مجموعات المصالح الأجنبية للضغط على حكوماتها لتوثيق العلاقات مع الصين.

الطريقة التخريبية

غالبًا ما تقدم الصين حوافز اقتصادية بطرق غير مشروعة ومبهمة من خلال التفافها على المؤسسات السياسية، نظرا لأن الشركات الصينية قد ازداد استثمارها في الخارج بشكل ملفت للنظر، بالمقابل فإن الشركات المملوكة للدولة أو الشركات الخاصة وبموافقة ضمنية من قبل المسؤولين الصينيين قد تضطر في اغلب الأحيان الى تقديم الرشاوى والعمولات الى النخب في البلدان التي تتلقى استثمارات أو مشاريع مساعدة من الصين في محاولة لتعزيز عجلة البيروقراطية، وفي أحيان أخرى تجاوزت الشركات الصينية عملية العطاءات التنافسية والموافقات التنظيمية لتأمين العقود الاقتصادية، وغالبًا بتكاليف مبالغ فيها، الامر الذي أدى إلى تحقيق أرباح إضافية لكل من الجهات الفاعلة الصينية والنخب المحلية. أن هذه الطريقة الصينية تعمل بشكل أفضل في البلدان التي لديها القليل من المساءلة العامة ولا يحتاج فيها القادة السياسيون إلى القلق بشأن الرأي العام وسيادة القانون.

فكمبوديا على سبيل المثال يسيطر فيها رئيس الوزراء هون سين وعائلته منذ فترة طويلة على الجيش والشرطة والعديد من المؤسسات الاقتصادية والمنافذ الإعلامية، وعادة ما يتم إسكات الصحفيين والنشطاء والسياسيين المعارضين من خلال العنف والترهيب، لذا نجد إن تفاصيل المساعدات الصينية ومشاريع الاستثمار في كمبوديا يحيطها شيء من الغموض، كما ان المعلومات التي وردت عن كومبوديا تشير الى مدى الفساد الذي تتسم به الحكومة بسبب تأثير النفوذ الصيني عليها، فالمشاريع التي تمولها الصين في كومبوديا تدعو إلى إثراء النخب في الوقت الذي تعمل فيه على طرد الفقراء وتؤثر سلبياً على البيئة بشكل ملحوظ، فعلى سبيل المثال، لقد قامت مجموعة استثمارية صينية ببناء مجمع إنمائي ضخم في مقاطعة كوه كونغ الجنوبية الغربية الكومبودية،

يتضمن منتجعًا وميناءًا ومطارًا ومحطات توليد الطاقة ومناطق التصنيع والطرق السريعة بتكلفة تقدر بـ 3,8 مليار دولار، وفي الوقت الذي استخدمت فيه النخب الكمبودية المشروع لملء جيوبهم، فقد دمر البناء مناطق حساسة بيئيًا، وأجبر السكان على ترك منازلهم، الامر الذي اثار الشك حول ان هذا المنتجع الكبير بشكل مفرط مصمم للسياح بقدر ما يبدو أن المطار والميناء مصممان بشكل جيد للاستخدام العسكري الصيني.

لقد سمح هذه السخاء الصيني بشراء تأييد كومبوديا لها لاسيما بشأن مطالبات الصين البحرية العدوانية في بحر الصين الجنوبي، ففي قمة عام 2012 لرابطة دول جنوب شرق آسيا، استخدمت كمبوديا منصبها كرئيس للقمة لعرقلة المناقشات حول نزاعات بحر الصين الجنوبي، وللمرة الأولى في تاريخ مجموعة الآسيان لم تتمكن المنظمة من إصدار بياناً مشتركاً، كما رفض وزير الخارجية الكمبودي مطالب المندوبين الذين حاولوا إثارة القضية، وخرج من الغرفة عندما اقترحوا بياناً مخففاً.

لقد وصف المسؤولون الحكوميون الذين قابلتهم في المنطقة سلوك كمبوديا في القمة بأنه جاء نتيجة «لصفقة نقدية مباشرة» دفعت فيها بكين للحكومة الكمبودية مقابل دعمها بهذا الشأن، ويبدو ذلك جلياً في الأشهر التي سبقت الاجتماع. اذ زار كبار القادة الصينيين كومبوديا وقدموا منحًا وقروضًا إضافية لمشاريع البنية التحتية والتنمية وصلت الى مئات الملايين من الدولارات، مما سمح لبكين بتعزيز موقعها خطابياً وعسكريًا في بحر الصين الجنوبي، كما ان رابطة دول جنوب شرق آسيا أصبحت أكثر انقسامًا واقل تماسكاً منذ عام 2012.

الشيء ذاته مارسته الصين في أوروبا الشرقية، فقد رحبت الحكومات غير الليبرالية لاسيما في المجر وصربيا بالمساعدات الصينية، مقابل تعزيز مواقف السياسة الخارجية الصينية، فعلى سبيل المثال ان مشروع خط سكة الحديد عالي السرعة الذي يمر عبر البلدين لايزال محاطًا بالسرية على الرغم من تضخم التكاليف وتزايد الشكوك حول جدواه الاقتصادية، كما ان جزء من المشروع قد تم بناءه من قبل شركة صينية مملوكة للدولة مدرجة سابقًا في القائمة السوداء التي اعلن عنها البنك الدولي بسبب مخالفاتها الكثيرة.

لقد تصرفت المجر وصربيا بخنوع تجاه الصين وأصدرت المجر بيانات رسمية ايدت موقف بكين بشأن بحر الصين الجنوبي، فضلا عن قيام رئيس صربيا بتقبيل العلم الصيني امتنانًا لتلقي الإمدادات الطبية الصينية في وقت مبكر من جائحة كورونا، كما أعرب عن دعمه لقانون الأمن القومي الصيني القمعي في هونغ كونغ في أوروبا، الامر الذي يشير الى ان الصين قد قطفت ثمار سياستها في هذه الدول، بتلقيها الدعم سواء عبر التصريحات العامة او حق النقض داخل الاتحاد الأوروبي، كما تمكنت بكين من تخفيف حدة الانتقادات الدولية ضدها وإثارة انقسامات عامة محرجة حول القضايا التي كانت الدول الأوروبية موحدة بشأنها.

لكم بالمقابل لم ينجح النفوذ الصيني في البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الشفافية والرقابة، فعلى سبيل المثال وأثناء رئاسة جلوريا أرويو للفلبين للفترة من 2001 إلى 2010، تمتعت البلاد في عهدها بقطاع إعلامي نابض بالحياة ونظام سياسي تنافسي مع وجود مستويات فساد عالية، وقد وافقت الصين في عهدها على تمويل وبناء ما قيمته 1,6 مليار دولار من السكك الحديدية والبنية التحتية لقطاع الاتصالات، فضلا عن ترسية العديد من المشاريع من خلال عقود بدون مناقصات باهظة الثمن إلى حد كبير، وقد احيطت الشكوك بخط سكة حديد للركاب الذي سمي «بنورثرايل» لكونه أغلى خط سكة حديد في

العالم والذي ارتفعت تكاليفه من 130 مليون دولار إلى 329 مليون دولار بسبب الرشاوى للاعبين السياسيين الرئيسيين، بما في ذلك رئيس اللجنة الانتخابية الفلبينية وزوج الرئيس.

الا ان الصحافة سرعان ما القت الضوء على هذه المخالفات مما اعقبه رد فعل شعبي عنيف، وعلى مدار عامي 2007 و 2008 عقد مجلس الشيوخ الفلبيني ما يقارب 13 جلسة استماع عامة، وبلغت ذروتها بتقرير طويل لاذع حمل الساسة الفلبينيين والشركات الصينية العديد من تهم الفساد، كما تم توجيه الاتهام إلى بعض النخب المتورطة ومحاكمتهم في المحكمة. ونظم سياسيون ونشطاء وجماعات المجتمع المدني مسيرات مناهضة للحكومة في مانيلا ومدن أخرى، الامر الذي اضطرت فيه الحكومة الى مراجعة مجموعة من المشاريع الممولة من قبل الصين على أراضيها.

لقد سعت الصين على تجاوز ما حدث في الفلبين بإعداد حملات موسعة للترويج لمشاريعها لاسيما في عام 2010، الا ان انتخاب بنيغنو آكينو الثالث رئيسًا لغرض مكافحة الفساد في الفلبين حال دون ذلك، اذ أثبت أنه أكثر تشككًا حول بكين من سلفه، على الرغم من أن الرئيس الحالي رودريغو دوتيرتي كان أكثر حرصًا على الاستثمار الصيني، إلا أنه لا يزال مقيدًا جزئيًا من قبل المشرعين الذين دفعوا من أجل مزيداً من الشفافية، كما أقدمت الوكالات الحكومية على تطبيق إجراءات مراقبة أكثر صرامة، غير ان سياسة البلاد تجاه قضايا الصين سواء في بحر الصين الجنوبي او القضايا السياسية الأخرى ظلت دون تغيير جوهري وتمسكت الفلبين بمطالبها الإقليمية عوضاً عنها.

اما في أستراليا فقد استخدمت بكين رجال الأعمال الصينيين كوكلاء لها في تقديم مساهمات مالية وتشكيل حملات لتمويل المعاهد الأكاديمية في محاولة لإقناع السياسيين الاستراليين لدعم مواقف الصين بشأن بحر الصين الجنوبي وقضايا حقوق الإنسان، غير ان رد الفعل الأسترالي كان عنيفاً، ففي العام 2017 أُجبر سياسي بارز يميل إلى الخط الصيني –وكان يُزعم أنه قَبل بالأموال الصينية– على الاستقالة، وشدد البرلمان الأسترالي في العام الذي يليه على تفعيل قوانين البلاد بشأن التدخل السياسي الأجنبي.

والشيء ذاته حدث في ماليزيا عام 2018، عندما كان رئيس الوزراء الحالي نجيب رزاق غارقًا في فضائح فساد؛ بسبب سوء إدارة صندوق الاستثمار الحكومي في ماليزيا، والتي أشار بعضها إلى استثمارات ممولة من الصين تم فيها تضخيم تكاليف العقود لتغطية ديون الصندوق الاستثماري، الامر الذي أجبره على ترك منصبه، وسرعان ما اوقف خلفه مهاتير محمد عددًا من المشاريع وأعاد التفاوض بشأن مشاريع خط السكك الحديد الرئيسة، وتحدث جهارًا ضد تصرفات بكين في بحر الصين الجنوبي على عكس سلفه الذي حُكم عليه بالسجن لمدة 12 عامًا.

في العراء

تتبنى الصين أحيانًا اشكالاً أكثر شرعية من الإغواء، من خلال اعتماد أوسع على الاقتصاد المتبادل، فهي تسعى إلى تنمية علاقاتها مع أصحاب المصلحة الأجانب الذين لديهم مصلحة ايضاً في علاقاتهم مع الصين، فنجد بكين تسعى الى تعزيز التجارة والاستثمار عبر قطاعات متعددة، املاً في الاعتماد على المجموعات التي تستفيد من التبادل الاقتصادي لاسيما النخب المتواجدة في القطاع الخاص مع الصين، والمحاولة في ان يقوم أصحاب المصلحة بالضغط على حكوماتهم لاقناعهم

بأهمية الاقتصاد الصيني والعمل على إقامة علاقات تعاون مع بكين، وبهذه الطريقة تسعى الصين في ان يعمل القادة السياسيون على تقليل أي خلافات معها.

فعلى سبيل المثال اشترت شركة صينية مملوكة للدولة حصة كبيرة في ميناء بيرايوس اكبر الموانىء في اليونان وشرعت على تحديثه، وفي المقابل أصبحت الحكومة اليونانية اكثر ترددا في انتقاد الصين، وبدورها خففت اليونان من حدة بيان الاتحاد الأوروبي بشأن تصرفات بكين في بحر الصين الجنوبي ، ولم يقف الامر الى هذا الحد بل شرعت وبعد عام على منع الاتحاد الأوروبي من إصدار بيان بشأن حملة الصين على المنشقين.

اما في أستراليا فقد دعت عدد من الجهات الفاعلة الحفاظ على السلام مع بكين، وانتقد رجال أعمال بارزون التشريعات الاسترالية التي تسعى لمكافحة التدخل الأجنبي، كما ضغطوا على الحكومة الأسترالية لغرض دعم مبادرة الحزام والطريق، ومنح المسؤولون المحليون عقودًا لشركة الاتصالات الصينية العملاقة هواوي، كما اقدمت الجامعات الأسترالية –التي تعتمد على الطلاب الصينيين الذين يدرسون فيها– على منع اية احداث من شأنها ان تثير الحساسية مع الصين، ووقفت هذه الجامعات صامتة عندما تعرض المحاضرون الاستراليون لضغوط من الطلاب الصينيون للاعتذار عندما انتقدوا مواقف بكين.

وجدت الصين انه ومن خلال اتباعها نهجاً يعتمد بشكل

شي ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس في بيرايوس ، اليونان ، نوفمبر 2019

اساسي على دعم أصحاب المصالح الخاصة في البلدان الأخرى (نخب، مسؤولين، رجال أعمال) لعقد اتفاقيات تدعم نفوذها ومصالحها يعد النهج الأكثر قوة في فن الحكم الاقتصادي، لأنه سيمكّن مجموعة من الأصوات تعمل من اجل الضغط على الحكومات لتحالف أوثق مع الصين، غير ان هذا لا يمنع من القول: ان هذه الاستراتيجية تواجه تحديات ايضاً، كون المكاسب السياسية قد تستغرق وقتًا طويلاً لتؤتي ثمارها، مما قد يختبر صبر القادة الصينيين المنهمكين بإحباط النقد العام والتحديات الفورية لشرعيتهم محليًا ودوليًا.

لم تعتمد الصين هذا النهج التاحيلي على البلدان النامية فحسب وانما شمل حتى الولايات المتحدة الامريكية، فقد ادى التطور الهائل في الاقتصاد الصيني ولاسيما في القطاع التكنولوجي الى جذب الشركات الامريكية في الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي للوصول إلى السوق الصينية، وسعت هذه الشركات بالضغط على الرئيس بيل كلينتون لتوسيع مكانة الصين بوصفها «الدولة الأكثر تفضيلاً» في التجارة، اما اليوم نجد النقيض من ذلك، فقد بدأت الشركات تشتكي من السياسات التمييزية وسرقة الملكية الفكرية، والقيود المفروضة للوصول إلى الأسواق الصينية، والضغط الكبير لغرض اتخاذ تدابير عقابية في حال التعامل مع بعض الشركات الصينية، لذلك من المرجح أن يؤدي سعي الصين لتعزيز لنموذج الدولة الرأسمالي إلى تقويض الجهود المبذولة لتنمية أصحاب المصالح الخاصة.

علاوة على ذلك، تهدد السياسة الخارجية العدوانية المتزايدة لبكين اية تعاون اقتصادي معها، فقد أدت دبلوماسية «وولف واريور» –وهي أسلوب عدواني في السياسة الخارجية سمي على اسم زوج من أفلام الحركة الصينية الوطنية– إلى تدهور العلاقات مع العديد من البلدان، كما أدى اتجاهها الى الإكراه الاقتصادي إلى زيادة إبراز سلبيات الاعتماد المتبادل، على سبيل المثال عندما استجابت بكين لدعوات أستراليا في إجراء تحقيق في اصل منشأ وباء فيروس كورونا، فرضت الصين رسوم جمركية وحظرًا تجاريًا على الفحم الأسترالي والأخشاب والنبيذ والمأكولات البحرية وغيرها من المنتجات، غير ان الامر يختلف في تايوان، اذ لم تحقق بكين نجاحًا هناك على الرغم من أنها حاولت استخدام العلاقات الاقتصادية المزدهرة عبر تايوان لتقويض الفصائل المؤيدة للاستقلال، غير أن قضية استقلال تايوان تعتبر شاغلاً أمنياً مهيمناً.

أصدقاء فقدوا

على الرغم من كل الأحاديث اللاذعة عن المكاسب الجيوسياسية من فن الحكم الاقتصادي الصيني، الا ان بكين قد تمكنت من تحقيق أهدافاً قصيرة الأجل على الأقل، فعلى الرغم من الصمت العلني عن سجل حقوق الإنسان في الصين أو حق النقض على أي قرار حول بحر الصين الجنوبي خلال اجتماع الآسيان، إلا ان التأثير الاستراتيجي طويل المدى للصين لا يزال محدودًا، اذ لم تقم معظم الدول التي استهدفتها الصين بتحولات كبيرة في انحيازاتها الجيوسياسية، ولم يقدموا سوى التزامات بلاغية ورمزية.

وهو ما يعني ان هناك فشل في إدارة فن الحكم الاقتصادي وكسب التأثير الجيوسياسي، الامر الذي جعل الحضور الصيني في بعض البلدان تخضع لتقلبات السياسة الديمقراطية، لذلك بإخفاقها في إدراك كيف يمكن أن تلعب استراتيجياتها في سياقات سياسية مختلفة (سياق ديمقراطي /وغير ديمقراطي)، اثارت الصين ردودا عنيفة داخل البلدان التي سعت لتحصيل النفوذ فيها، بدلا من حشد الدعم لصالحها. مما جعل الاستثمارات الصينية مُسيّسة، الامر الذي دفع الأحزاب الخارجة عن السلطة

الى انتقاد أصحاب المناصب الذين وقعوا الصفقات بوصفهم خاضعين لبكين، ناهيك عن فضائح الفساد المتكررة التي تنتجها مثل هذه الاستثمارات.

في الواقع ، يتعين على الصين أن تتعامل مع السياسات الداخلية الفوضوية للبلدان الأخرى أكثر مما قد تفضله في استراتيجياتها، في حين نجد أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة غالبًا ما ينظرون إلى فن الحكم الاقتصادي الصيني من خلال عدسة الإستراتيجية الكبرى ومنافسة القوى العظمى. فقد لعب الساسة لاسيما القادة منهم أدوارًا كبيرة في تشكيل جهود الصين، فعلى سبيل المثال نجد الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان أحد أبرز معالم مبادرة الحزام والطريق، قد واجه نصيبه العادل من العقبات السياسية والاقتصادية. ونجد ايضاً ماليزيا التي ضاقت ذرعا بالفضائح المستمرة لاستراتيجية الصين، وضغط الكثيرون من المستثمرين على الحكومة الصينية لإيلاء اهتمام أكبر للوائح المحلية، الامر الذي ادى –بعد الاحتجاج على التبذير والاحتيال في مشروع السكك الحديدية الضخم الذي سيربط الموانئ على السواحل الشرقية والغربية لماليزيا– الى إجبار الصين في ان توافق على خفض السعر بمقدار الثلث، ليكون 11 مليار دولار بدلا من من 16 مليار دولار.

لا يمكن للصين الاعتماد على تحويل نفوذها الاقتصادي المتنامي إلى واقع جيوسياسي جديد.

فن الحكم الاقتصادي ليس سهلا أبدا، فغالبًا ما تفشل الإجراءات القسرية مثل العقوبات في إقناع الهدف، بصرف النظر عما إذا كانت مفروضة من قبل واشنطن أو بكين، فعلى الرغم من أن إغراءات الحوافز قد تبدو واعدة أكثر، إلا أنها تأتي أيضًا بمخاطر كبيرة، والحالة هذه، في الصين حيث الفشل كان القاعدة أكثر منه الاستثناء، كون نجاح الحوافز يعتمد بشكل كبير على الديناميكيات السياسية الداخلية في البلدان المتلقية.

وخلال الحرب الباردة نجحت المساعدات الأمريكية للدول النامية الفاسدة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية في دعم الديكتاتوريين، بينما نجحت خطة مارشال في أوروبا في تعزيز نفوذ الولايات المتحدة في البلدان الديمقراطية، وعززت المساعدات والاستثمارات اليابانية صورة طوكيو في جنوب شرق آسيا بشكل عام، ولكنها لم تحقق سوى القليل من النجاحات السياسية في كمبوديا؛ حيث ازدهر نهج الصين التخريبي، وهذا يعني أن بكين تجد في أسلوبها التخريبي مكاناً في الدول الفاسدة والاستبدادية، لكنها تواجه بعض المعاناة في البلدان التي تكون فيها المساءلة حاضرة.

لقد وضعت بكين في عين الاعتبار شطب محاولاتها لفن الحكم الاقتصادي وأصبحت تتعلم من زلاتها لاسيما مع مبادرة الحزام والطريق، اذ أعلنت بكين أنها ستكبح الاستثمارات «غير المنطقية» في مبادرة الحزام والطريق، وستعمل على تضييق الخناق على الأنشطة غير القانونية للمستثمرين الصينيين في الخارج ، كما أعلنت عن إنشاء وكالة جديدة لتنسيق المساعدات الخارجية في المنتدى الدولي لمبادرة الحزام والطريق في عام 2019، وتجاوز القادة الصينيون في خطاباتهم المعتادة «المكاسب للجانبين» وشددوا لأول مرة على شعارات البنية التحتية عالية الجودة، والقضاء على الفساد، والشفافية الكافية، كما أعلن البنك المركزي ووزارة المالية الصينية أيضًا عن معايير تمويل جديدة من شأنها أن تأخذ بعين الاعتبار أعباء الديون الحالية للبلدان المتلقية.

من جانب أخر قد يمنح تزايد اللاليبرالية على مستوى العالم الصين المزيد من الفرص لكسب النفوذ بطرق تخريبية، لا سيما في البلدان التي تتأرجح على شفا الاستبداد، كون «الجزرات» التي تشتري النخب الفاسدة

لا يمكن أن تساعدهم في الحفاظ على قبضتهم على السلطة فحسب، بل يمكن أن تلحق أيضًا أضرارًا طويلة المدى بالمؤسسات السياسية، وبهذه الطريقة سوف تعمل الصين على ترسيخ الاستبداد حتى وان لم تحاول تصدير استبدادها.

قد تعمل الولايات المتحدة وشركائها وكإجراء وقائي على تعزيز مؤسسات المساءلة في البلدان المتلقية من خلال توفير الخبرة الفنية لمساعدتهم على التفاوض مع الصين، غير ان تأطير القضية على أنها نادٍ للديمقراطيات الذي تقوده الولايات المتحدة وتتنافس فيه ضد المعسكر الاستبدادي في الصين قد يجعل العديد من تلك البلدان تنفر وتفضل تجنب الاختيار بين قوتين متنافستين.

وفي المجمل قد يؤدي التوسع السريع في الوجود الاقتصادي الصيني في الخارج، لا سيما عندما يكون مصحوبًا بالتخريب والإكراه إلى تفاقم المخاوف الاستراتيجية في جميع أنحاء العالم، على الرغم من اعتقاد المسؤولين الصينيين من أن التنمية الاقتصادية ستعزز بشكل طبيعي النوايا الحسنة والامتنان بين المتلقين، لكن اتضح أن الصين لا يمكنها الاعتماد على تحويل نفوذها الاقتصادي المتنامي تلقائيًا إلى واقع جيوسياسي جديد.

وخلاصة القول انه بالرغم من تمكن الصين من استثمار نفوذها الاقتصادي على نطاق واسع خارج حدودها، غير انها فشلت لغاية الآن في تحويل هذا النفوذ إلى تأثير استراتيجي طويل الأجل، اذ على الرغم من الجاذبية التي يحظى بها الاقتصاد الصيني غير ان هذا لا يعني بالضرورة أن على الدول الأخرى ان تقوم بتغيير مداراتها السياسية لصالح الصين.

صورة الدولة عبر الإعلام الرقمي: مسارات التشكيل

د. محمد وليد صالح
كلية الآداب/ جامعة بغداد

تعد وسائل الإعلام الرقمي كأداة من أدوات صناعة الصورة الذهنية من طريق وضعها للأطر وتحديد أولويات القضايا والأحداث فيما يمكن وصفه بوظيفة وضع خريطة للعالم. ولذلك تستعمل برامج بناء صورة الدولة في وسائل الإعلام الرقمية وتطبيقاتها التي تتسم بالجماهيرية الحداثة والإتاحة، ولكن تتوقف كفاية هذه البرامج وفعاليتها الاقناعية على مدى تناغم الجهود الاتصالية والإدارية المنظمة مع الشواهد الواقعية، وإلا تكون الحملة الإعلامية ذات تأثير محدود ولا تحقق أهدافها المرجوة.

وتختلف هذه الوسائل من ناحية تأثيرها عليه فهي أما ان تكون بطريقة مباشرة بوساطة برامج ذات اتجاهات واضحة يفهمها المتلقي، أو يكون تأثيرها بطريقة غير مباشرة (تراكمية) عبر الامتداد الزمني الذي يساهم بدوره في رسم صورة عن الأشياء من حولنا، واتجاهاتنا وسلوكنا حيال الواقع المحيط بنا.

فالصورة الاتصالية للدولة تتشكل عبر الرسائل الاتصالية الموجهة إلى الجمهور وتكون ايجابية غالباً، لكنها تكون اقل من الصورة التي ترغب في تشكيلها أحياناً، فضلاً عن الصور التي تتشكل في طريق سير الرسالة، التي تعرف بمنطقة صورة الذات الإنسانية، وهي جزء مهم بالنسبة للعملية الاتصالية وأخطرها إذ تحدد بشكل أو بآخر، درجة التشويش الذي يحدث على الرسالة عندما ترسل إلى المتلقي، فهي انموذج مبسط لبيئة الفرد، تبدأ من تلقي الفرد رسائل الاتصال المباشر وغير المباشر ومن المحيط الذي ينشأ فيه، عبر مرشحات نفسية عدة ضمن إطار اجتماعي ثقافي معين.

ويعتمد قسم من رجال السياسة أو الحكومات على خبراء في العلاقات العامة والإعلام، بهدف دعم تصورات محببة والتأثير في جمهور وسائل الإعلام الرقمية لتتبنى الأطر المعبرة عن وجهة نظرهم، وقد تتحول إلى دعاية غير مقبولة، من طريق تكنيكات لتحوير الحقائق أو تحريفها وعرضها بشكل مخالف للواقع وبأسلوب مكثّف في رسم الأحداث للتأثير في المجتمع. وذلك يتطلب إيجاد نوع من التوازن في العلاقة بين الصحافيين والإعلاميين والسلطة السياسية لتأكيد عنصر استقلالية وسيلة الإعلام وتجنب تبني وجهات نظر معينة.

ويعد بناء الصورة الذهنية للدولة أحد مرتكزات بقائها واستمرارها كلاعب سياسي، ويثير ذلك قضية العلاقة الحتمية بين المؤسسات السياسية ووسائل الإعلام،

فالتعامل بينهما لا يجب ان يكون أساسه وظيفة النشر فقط وإنما كأحد مكونات عملية التسويق السياسي المهمة، فضلاً عن أهمية هذه الوسائل بوصفها مصدرا أساسا للمعلومات السياسية وتقدم للفرد مهارات التمكين والتحصين التي تمكنه من التعامل مع هذه المعلومات وتقويمها، وعرض القضايا التي يفكر حولها الأفراد وطرحها للرأي العام، وإنما تقدم لهم الطرائق والأساليب التي تعلمهم كيفية التفكير حول هذه القضايا، إذ تعد وسائل الإعلام الرقمية من القنوات الأساسية التي تعمل بوساطتها حملات التسويق السياسي.

وتظهر أهمية الأدوار السياسية للدولة في رسم صورتها الثقافية وتشكيلها في العراق، من طريق مسارات عدة، ومنها:-

المسار الاول: الرأي العام والصورة الذهنية:-
بمعنى اجراء استطلاعات الرأي العام وتقصي نتائجها للتعرف على الصورة الذهنية النمطية ذاتها لدى الجمهور ومعالجة أي مكونات سلبية قد تحدثها تقانة الاتصال الرقمي، فضلاً عن تحقيق الجهود الأكاديمية لمراكز البحوث والدراسات المختصة في مجال علوم الاتصال والعلاقات العامة الدولية والدبلوماسية الناجعة لترسيخ الصورة الذهنية الايجابية للدولة لدى الجمهور بشكل خاص.

المسار الثاني: مقاربة العلوم الإنسانية:-

إن بناء العلاقات بين المؤسسات العلمية والإعلامية والثقافية داخل البلد وخارجه، تعد مسألة غاية في الأهمية، بهدف تأمين مصادر التنمية والحفاظ على التراث الثقافي وعملية بناء السلام الاجتماعي، وتداول المعلومات وتحديثها في المجال السياسي والإعلامي للدولة، فضلاً عن رسم البدائل وتحديد الأهم منها على وفق المتغيرات الداخلية والتحولات الدولية الحالية والمستقبلية.

المسار الثالث: مسؤولية وسائل الإعلام الرقمية:-
لا تقتصر على نقل ما يجري وتحليله سياسياً وأمنياً واقتصادياً وثقافياً، وإنما تؤدي دورا أساسا في إرساء صورة الدولة الداخلية والخارجية من أجل تسويقها إلى الرأي العام الدولي والعالمي، التي تتطلب الاعتماد على جهود متواصلة لبناء وتصحيح وتدعيم الصورة الذهنية الايجابية ومعالجة جوانبها السلبية على وفق استراتيجية بناء خطاب الدولة الإعلامي، فضلاً عن لائحة قواعد لتنظيم تناقل التصريحات الرسمية منها وغير الرسمية، المنسجمة مع الرؤية التنموية لمؤسسات الدولة وخاصة ما يتصل بالأحداث السياسية التي تشهدها الساحة العراقية، لأن الشأن السياسي المحلي يساعد على إرسال صورة متغيرة عن الدولة، إذ تحتاج الى ان تكون أكثر تفاعلاً مع المجتمع الدولي بوساطة العلاقات الدولية المتوازنة والمتنوعة، التي تكفل رعاية المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بهدف تبادل كسب الثقة بين الدول.

حوار بغداد
الدولي الرابع

وثيقة الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي 2021
دراسة وتحليل

د. كرار أنور البديري
دبلوماسي واكاديمي
مسؤول مراكز الابحاث في واشنطن

يسعى كل رئيس امريكي جديد مع تسنمه رئاسة البيت الأبيض الى احداث تحولات في السياسة الخارجية الامريكية، لاسيما اذا كان من مدرسة فكرية مختلفة عن سلفه، اذ يخطط جو بايدن، لإنهاء أربع سنوات من سياسة ترامب الانعزالية عبر شعار «استعادة القيادة الامريكية». اذ يرى بايدن: إن استراتيجية «أمريكا أولاً» التي حكمت السياسة الخارجية للرئيس ترامب جعلت «أمريكا وحدها»، لا سيما بعد رفض ترامب للتعددية الدولية وإضعافهِ للتحالفات والشراكات الأمريكية، وتقويضه معايير حقوق الإنسان، وشنه حرباً على مؤسسة السياسة الخارجية داخل حكومته، ومهاجمة إجماع الحزبين السابق الذي يفيد: «أن الولايات المتحدة لديها واجب فريد لقيادة نظام دولي قائم على تعزيز الحرية وحقوق الإنسان وحكم القانون». وعليه يرى بايدن: «إن سياسات دونالد ترامب غير المنتظمة، والتي فشلت في دعم المبادئ الديمقراطية الأساسية اضرت في مكانتنا في العالم، وقوضت تحالفاتنا الديمقراطية، واضعفت قدراتنا على حشد الاخرين لمواجهة التحديات وهددت أمننا ومستقبلنا»[1]. لهذا من المرجح ان تجري إدارة بايدن العديد من التغيرات في السياسة الخارجية الامريكية بشكل مختلف عن إدارة ترامب الذي اتبع سياسة تتعارض مع القيم والمبادئ التي حكمت السياسة الخارجية الامريكية لعدة عقود. وهو ما بينه بايدن خلال حملته الانتخابية اذ أشار الى أنه «سيتبنى بعض التغييرات الرئيسة في سياسات ترامب الداخلية والخارجية على حد سواء»[2].

وبصدده من اجل التعرف على الاستراتيجية الكبرى التي تحكم توجهات وسياسات إدارة الرئيس جو بايدن، سنقوم بتحليل الدليل الاستراتيجي للأمن القومي الأمريكي لعام 2021. اذ أعلنت إدارة جو بايدن في 3 اذار 2021 وثيقة الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأميركي، والتي تناولت موضوعات ارتبطت بمشهد الأمن العالمي وأولويات الأمن القومي الأمريكي؛ اذ تشكل هذه الوثيقة التوجيه الرسمي الأول الذي يصدر عن إدارة بايدن في هذا الشأن، وتنبع أهمية هذه الوثيقة من كونها تشكل أول وثيقة رسمية معلنة وأول محاولة تربط بين الأوجه المختلفة للسياسة الأمريكية وتضعها في خطة استراتيجية متسقة تعطي نظرة مستقبلية عن استراتيجية الولايات المتحدة في عهد إدارة بايدن تجاه العالم. وتعرض وثيقة الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأميركي أبرز التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي على المستوى العالمي، في ضوء جائحة كورونا، والانكماش الاقتصادي الحاد،

والتغييرات المناخية، والمنافسة مع روسيا والصين، والثورة التكنولوجية الناشئة، كما تحدد الوثيقة الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية في المرحلة المقبلة المرتبطة بالمنافسة مع القوى العظمى، والترويج للديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، وتجديد التحالفات، وقيادة الولايات المتحدة للمؤسسات العالمية.

انطلاقا من استقراء المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الذي يتبناها الرئيس جو بايدن[٣]، علاوة على تحليل الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي نجادل: بإن الاستراتيجية الكبرى الذي تتبعها إدارة جو بايدن هي استراتيجية المشاركة الانتقائية، وهي الاستراتيجية التي تكون انتقائية في تركزيها الخارجي انطلاقا من المناطق الأكثر حيوية بالنسبة لقوة وقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وتأكيدها على أهمية دور الولايات المتحدة الامريكية في قيادة العالم بوصفها: «الامة التي لا غنى عنها»، وعلاوة على تأكيد الذات في المنافسة مع القوى العظمى والعمل على إرساء الاطمئنان الإقليمي، وتعزيز المصداقية الامريكية، وتعزيز التحالفات والشراكات الامريكية عبر القيادة العالمية.

وللتعرف على مضامين الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي[٤]، سنقوم بتحليله وتحديد رؤية إدارة بايدن للبيئة الاستراتيجية بشقيها: المحلي والدولي، فضلا عن تشخيص مصالح وأهداف الولايات المتحدة، ومن ثم تحديد وسائل وأدوات إنجاز تلك الأهداف التي حددها الدليل الاستراتيجي، وكما يلي:

أولا: تحليل البيئة الاستراتيجية (رؤية إدارة جو بايدن للداخل والخارج)

في مطلع تقديمه للدليل الاستراتيجي المؤقت للامن القومي لعام 2021، اكد الرئيس جو بادين: لن نتمكن من تعزيز المصالح الأمريكية والتمسك بقيمنا العالمية ان لم نعمل او نتعاون مع شركائنا. وأضاف: يبدأ ذلك من خلال احياء اهم ميزة لدينا وهي: الديمقراطية... وذلك في ظل الجدل بان «الاستبداد هو افضل طريقة للمضي قدما»... «يجب أن نثبت أن نموذجنا في الديمقراطية ليس من مخلفات التاريخ. بل إنها أفضل طريقة لضمان مستقبلنا»، ومعنى ذلك ان الرئيس بادين قرن مكانة الولايات المتحدة بقيادتها للعالم من خلال مشاركتها الفاعلة، والتزامها الراسخ بقيم الديمقراطية وحقوق الانسان في مواجهة الاسبتداد الناشئ في البيئة الدولية، في ظل تصاعد الحركات الشعبوية التي احياها الرئيس السابق دونالد ترامب، ناهيك عن صعود النموذج الصيني بالحكم في النظام الدولي. أي ان الولايات المتحدة في حالة مواجهة مع قوى الاستبداد، وهي رؤية يمكن وصفها بانها مثالية في السياسة الدولية، ولكنها يبدو ردا مبالغا على انعزالية ترامب ونبذه لقيم الديمقراطية وحقوق الانسان في سياسته الخارجية والداخلية. لذلك في معرض رده على نهج ترامب ذكر بايدن في معرض تقديمه للدليل الاستراتيجي: « أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل عواقب الغياب عن المسرح العالمي بعد الان. وفي ظل إدارة بايدن/هاريس، عادت الولايات المتحدة للوجود. وعادت الدبلوماسية. وعادت التحالفات. ولن ننظر إلى الوراء».

علاوة على ذلك، ربط الرئيس بايدن بين قيادة الولايات المتحدة ومواجهتها للتحديات الخارجية، وتعزيز قوتها في الداخل، قائلا: يعتمد تحقيق الأهداف الاستراتيجية على اقتراح أساسي وهو: «يتعين على الولايات المتحدة احياء مزاياها الدائمة حتى تتمكن من مواجهة تحديات اليوم من موقع القوة». لذلك عند النظر الى الدليل الاستراتيجي لإدارة بايدن سنلحظ انه يولي أهمية كثيرة للبيئة

الداخلية، بوصفها عماد القوة الخارجية الامريكية، علاوة على استرشاد الدليل الاستراتيجي بالمقتربات الفكرية لأستراتيجية ا»لمشاركة الانتقائية» وهي الاستراتيجية التي تركز على بعض أجزاء العالم الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة والأكثر عاقبة عليها.

لذلك جاءت افتراضات البيئة الداخلية في الدليل الاستراتيجي تهتم بتجديد عناصر القوة الأمريكية، إذ جاء فيها: «أن دور الولايات المتحدة عالمياً ينبع من قوتها الداخلية، وهو ما يتطلب مناهج إبداعية تعتمد على كل مصادر قوتنا بما فيها: التنوع البشري، والاقتصاد الحيوي، والمجتمع المدني الدينامكي، والتكنولوجيا المبتكرة، والقيم الديمقراطية الدائمة، والشراكات والتحالفات الامريكية الواسعة، والجيش الأمريكي القوي الذي يعد من اقوى جيوش العالم». وبصدده أشار الدليل الى أن مهمة إدارة بايدن هي: ضمان استمرار هذه المزايا، وهو الامر الذي يتحقق بطريقيتين: من خلال إعادة بناء الداخل الأمريكي، وتنشيط القيادة الامريكية في الخارج، ويضيف: «بعد ان تعزز الولايات المتحدة قوتها في الداخل يمكن لها ان تواجه أي تحدٍ». وعليه يفترض الدليل الاستراتيجي: أن تعزيز القيادة الامريكية يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى القوة الداخلية الأمريكية لاسيما في ظل التحديات الداخلية السياسية–الانقسام الداخلي– الاقتصادية والعنصرية والشعبوية التي تواجهها الولايات المتحدة.

أما إذا انتقلنا إلى افتراضات البيئة الدولية سوف نلحظ: ان الدليل الاستراتيجي ينطلق من استراتيجية المشاركة الانتقائية في تحليله للبيئة الدولية، وذلك باعتماده على افتراض مفاده: إن قيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي وانخراطها في القضايا والتحديات الدولية امر لا غنى عنه، بل أن مصيرها الداخلي يرتبط بقوة قيادتها في الخارج، وذلك لاعتقاد انصار استراتيجية المشاركة الانتقائية بان الولايات المتحدة اذا لم تقود النظام فمن يمكن ان يقود، وكيف يمكن إدامة وتعزيز قواعد النظام الدولي، ناهيك عن اعتقادعم بان الولايات المتحدة يجب أن تقود بسبب الفوائد أو المزايا الكبيرة التي تستمدها من النظام الدولي الراهن، وهذا ما يمكن ملاحظته في الدليل الاستراتيجي، فقد قال الرئيس بادين في مطلع تقديمه للدليل: «إن قيادة الولايات المتحدة للعالم ليست دورا نقوم به لنشعر بالرضا عن أنفسنا. بل إنها الطريقة التي نضمن بها أن الشعب الأمريكي قادر على العيش في سلام وأمن وازدهار». وأضاف: «ان قيادة العالم تخدم مصالحنا الذاتية، وهذا امر لا يمكن انكاره». كما جاء في الدليل الاستراتيجي: «اليوم، يرتبط مصير الولايات المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، ارتباطاً وثيقاً بالأحداث التي تقع خارج حدودها. نحن بصدد مواجهة جائحة عالمية، وتراجع اقتصادي حاد، ومشاكل سببها التميز العنصري، وحالة طوارئ مناخية. كما نواجه عالماً يشهد تصاعد في القومية وتراجع في الديمقراطية، وتزايد التنافس مع الصين وروسيا والدول الاستبدادية الأخرى، فضلا عن ثورة تكنولوجية تعيد تشكيل جوانب حياتنا كافة». والحالة هذه أشار الدليل الاستراتيجي: «تدعونا هذه اللحظة إلى المضي قدماً، وليس التراجع، الى المشاركة الدولية للحفاظ على سلامة الأمريكيين وازدهارهم وحريتهم، إنه يتطلب منا فهماً جديداً وأوسع نطاقاً للأمن القومي».

إن انطلاق الدليل الاستراتيجي للأمن القومي الأمريكي لإدارة الرئيس جو بادين من ذلك المستوى يعني: أن السلوك السياسي الخارجي الأمريكي يروم تغيير النهج الانعزالي السابق الذي اتبعه الرئيس ترامب في إدارته للشؤون الدولية، مسترشدا بالتوجهات الليبرالية القائمة على استراتيجية المشاركة الانتقائية والتي تولي اهمية

للقيادة العالمية الامريكية وإدارة المؤسسات المتعددة الأطراف لخدمة المصالح الامريكية، وتمكين التعاون الدولي والمشاركة وتعزيز التحالفات، لاسيما في ظل التهديدات غير التقليدية التي تشهدها البيئة الدولية.

لذلك في افتراضته نحو البيئة الدولة اشار الدليل الاستراتيجي: إن التهديدات التي توجهها الدول ولاسيما التهديدات الكبرى منها هي تهديدات عابرة للحدود القومية ويجب ان تقابل بالعمل الجماعي، مثل الجوائح، وأزمة المناخ، والتهديدات السيبرانية والرقمية، والتهديدات الاقتصادية الدولية، والاضطرابات، والأزمات الإنسانية، والتطرف العنيف والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل... حيث لا يمكن معالجة أي من هذه التهديدات بشكل فعال ان تعاملت معها كل دولة بانفراد. كما لا يمكن التعامل معها بنجاح دون مشاركة الولايات المتحدة.

وفي طبيعة القوة وتحولاتها في النظام الدولي، يفترض الدليل الاستراتيجي: «إن توزيع القوة في جميع انحاء العالم آخذ بالتغير، الامر الذي يخلق تهديدات جديدة». اذ يؤكد الدليل إن تغير توزيع القوة في العالم حقيقة يبنغي التعامل معها... حيث «أصبحت الصين اكثر حزما بسرعة في النظام الدولي» وعليه يفترض الدليل: إن الصين هي المنافس الوحيد القادر على الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتشكيل تحدٍ مستدام لنظام دولي مستقر ومنفتح. وفيما يتعلق بروسيا يفترض الدليل الاستراتيجي: ان روسيا ما تزال مصممة على تعزيز نفوذها العالمي ولعب دور تخريبي على المسرح العالمي: لذلك فيما يتعلق بالتحدي الصيني والروسي للقوة الامريكية يفترض الدليل الاستراتيجي: «ان كل من الصين وروسيا استثمرت في جهودها بشكل كبير لكبح قوة الولايات المتحدة ومنعها في الدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها في جميع انحاء العالم».

كما يشير الدليل الاستراتيجية في افتراضته نحو البيئة الدولية: بان الولايات المتحدة تواجه تحديات من الجهات الفاعلة الإقليمية مثل ايران وكوريا الشمالية التي تسعى لتغير قواعد اللعبة، ناهيك عن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة من البلدان الهشة ومن الجهات الفاعلة غير الحكومية التي لديها القدرة على تعطيل المصالح الامريكية، علاوة على تهديدات الإرهاب والعنف على الصعيدين الداخلي والدولي. كما يفترض الدليل الاستراتجي: «ان القوى الرائدة في العالم تتسابق من أجل تطوير ونشر التقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، وقد يؤدي ذلك الى إعادة تشكيل العديد من الأمور، كالتوازن الاقتصادي والعسكري بين الدول وعدم المساواة داخلها». كما يفترض الدليل الاستراتيجي: تحديث بنية التعاون الدولي لمواجهة تلك التحديات، اذ جاء فيه: بإن الولايات المتحدة يمكن لها تحديث بنية التعاون الدولي مع حلفائها وشركائها، لمواجهة تحديات هذا القرن، كالتهديدات الإلكترونية وتغير المناخ والفساد والاستبداد الرقمي.

ثانيا: تحديد المصالح القومية الأمريكية في ضوء الفرص والتهديدات

إذا انتقلنا إلى المصالح، فسنلحظ: أن المصلحة القومية الأولى التي حددها الدليل الاستراتيجي تكمن في حماية الامن القومي الأمريكي، وقد كانت التهديدات التي تعترض تلك المصلحة بحسب الدليل الاستراتيجي تتمثل «بالقوى العظمى المنافسة، والخصوم الإقليميين، فضلا عن الجهات الفاعلة من غير الدولة مثل الجماعات الإرهابية والعنفية والمتطرفة»، ناهيك عن «التهديدات غير التقليدية المتمثلة بتغير المناخ، والامراض والهجمات الإلكترونية

والمعلومات المضللة التي تتجاوز الحدود الوطنية».

أما المصلحة الثانية التي أولاها أهمية الدليل الاستراتيجي والتي توازي في أهميتها المصلحة الأولى، هي الازدهار والنمو الاقتصادي. فقد جاء في الدليل الاستراتيجي: « لدينا مصلحة دائمة في توسيع الازدهار والفرص الاقتصادية، لكن يتعين علينا ان نعيد تحديد المصالح الاقتصادية الأمريكية ونفكر بمصلحة العوائل الامريكية العاملة وليس بمصلحة الشركات أو أرباح الثروة الوطنية الإجمالية» وكانت التحديات التي تعرتض تلك المصلحة في الدليل الاستراتيجي تتمثل بالازمة الاقتصادية بعد جائحة كورونا، وضعف الاستثمارات المتعلقة بتشجيع الابتكار، وتعزيز التنافسية الوطنية، وإيجاد الوظائف، وإعادة بناء سلاسل التوريد للسلع المهمة، وتوسيع الفرص لجميع الأمريكيين.

أما المصلحة الثالثة التي أولاها أهمية الدليل الاستراتيجي فكانت تعزيز القيم الامريكية في الداخل ونشر القيم وإبرازها إلى الخارج. فقد جاء في الدليل الاستراتيجي: «ينبغي البقاء ملتزمين بتحقيق القيم الديمقراطية –في صميم أسلوب الحياة الأمريكية– والدفاع عنها، هذا يعني أكثر من مجرد الحفاظ على الوضع الراهن، إنه يعني إعادة تنشيط الديمقراطية الامريكية، والالتزام بالمُثل والقيم الامريكية داخلياً وخارجياً، بما في ذلك من خلال توحيد الديمقراطيات في العالم لمكافحة التهديدات التي تواجه المجتمعات الحرة.

وكانت التهديدات التي تعترض تلك المصلحة في الدليل الاستراتيجي تتمثل بتصاعد القومية والشعبوية وتراجع الديمقراطية، وتهديدات القوى الاستبدادية، اذ جاء في الدليل الاستراتيجي: أكثر من أي وقت مضى، نجد ان معظم الديمقراطيات في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، تقع تحت حصار متزايد. حيث تواجه المجتمعات الحرة اليوم تحديات داخلية بسبب الفساد وعدم المساواة والشعبوية والتهديدات غير الليبرالية لسيادة القانون.... كما «تتعرض الدول الديمقراطية بشكل متزايد الى التحديات الخارجية من القوى الاستبدادية»... و«تستخدم القوى المعادية للديمقراطية التضليل والمعلومات المضللة والفساد لاستغلال نقاط الضعف وزرع الانقسام داخل وبين الدول الحرة، كما تتسبب بتآكل القواعد الدولية وتعمل على تعزيز نماذج بديلة للحكم الاستبدادي».

على الرغم من إن المصالح القومية المُحددة في الدليل الاستراتيجي استندت الى التهديدات، بيد انها أيضا استندت إلى الفرص التي من الممكن استثمارها لتحقيق تلك المصالح، ومن جملة تلك الفرص التي أكد عليها الدليل الاستراتيجي هي تجنب الانعزالية وتعزيز المشاركة الدولية في ظل التحديات العالمية، اذ جاء في الدليل الاستراتيجية: «تواجه الولايات المتحدة اليوم تحديات غير مسبوقة، لكن في الوقت نفسه امام فرصة لا مثيل لها»... ويضيف: «تدعونا هذه اللحظة إلى المضي قدماً، وليس التراجع، الى المشاركة الدولية للحفاظ على سلامة الأمريكيين وازدهارهم وحريتهم. إنه يتطلب من الولايات المتحدة فهماً جديداً وأوسع نطاقاً للأمن القومي. فهماً يدرك أن دور الولايات المتحدة عالمياً ينبع من قوتها الداخلية».

وفي هذه المجال أكد الدليل الاستراتيجي، على أهمية استثمار التحالفات والمؤسسات والاتفاقيات والأعراف والقواعد التي يقوم عليها النظام الدولي، وبالرغم من تأكيد الدليل على ان «الولايات المتحدة لاتستطيع العودة الى العمل التي اعتادت عليه في النظام الدولي» –وهي إشارة صريحة على تراجع القوة الامريكية وتكلفة السلع العالمية العامة التي تراعها داخل النظام الدولي في ظل صعود القوى الأخرى– ولكن أشار الدليل: «إن هذا

الظرف يمثل فرصة يمكن للولايات المتحدة استغلالها للعمل والتكيف والإصلاح وتبني المبادرات الجريئة التي تجلب الدول ذات التفكير المماثل والجهات الفاعلة المؤثرة من غير الدول معاً بطرق جديدة.

وفي موضع اخر أشار الدليل الاستراتيجية الى الفرص المتأتية من التكنولوجيا الحديثة وبما يمكن استثمارها في مجال «احراز التقدم في تقنيات الطاقة النظيفة لإبطاء تغير المناخ، واستخدام التكنولوجيا الحيوية لعلاج الامراض». كما أشار الدليل الاستراتيجي الى الفرصة المتأتية من البنية التحتية للاتصالات من الجيل الخامس (5G) التي ستمهد الطريق أمام احراز التقدم الهائل في التجارة والوصول إلى المعلومات. وبهذا الصدد أشار الدليل في ظل تسابق القوى من أجل تطوير ونشر التقنيات الناشئة، فإن «إغتنام الفرص التكنولوجية مروهون بالريادة الامريكية في المجال التكنولوجي، والعمل مع الشركاء لانشاء قواعد وممارسات جديدة تحكم هذه التقنيات االناشئة».

ثالثا: تحديد الأهداف واختيار الأدوات في الدليل الاستراتيجي للأمن القومي الأمريكي

أما اذا انتقلنا إلى مستوى التخطيط والتنفيذ، فسنلحظ: إن الدليل الاستراتيجي حدد ثلاث غايات جوهرية لضمان الأمني القومي الأمريكي، اذ جاء فيه: يتطلب ضمان الامن القومي الأمريكي في جوهره القيام بما يلي:

1) «الدفاع عن المصادر الأساسية للقوة الأمريكية ورعايتها، بما في ذلك شعبنا واقتصادنا ودفاعنا القومي وديمقراطيتنا في الداخل».

2) تشجيع التوزيع المناسب للقوة لردع ومنع الخصوم من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها بشكل مباشر، أو منعها من الوصول إلى المشاعات العالمية، والحليولة دون هيمنة الخصوم على المناطق الرئيسة.

3) الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة لنظام دولي مستقر ومنفتح، تدعمه تحالفات ديمقراطية قوية وشراكات ومؤسسات وقواعد متعددة الأطراف.

واحتوى الدليل الاستراتيجي على مجموعة متنوعة من الأهداف والأدوات التي جاءت تحت تلك الغايات الثلاث، وهي الأهداف والادوات التي جاءت لضمان الوصول الى المصالح أعلاه وحمايتها من التهديدات، واستثمار الفرص المتاحة لتحقيقها.

الهدف الأول: تعزيز الامن الاقتصادي الأمريكي إمتداداً لتعزيز الامن القومي الأمريكي

كان أول الأهداف المتعلقة بمصلحة الأمن القومي والذي اولاها الدليل الاستراتيجي أهمية قصوى فتمثل في تعزيز الامن الاقتصادي الأمريكي كأمتداد لتعزيز الامن القومي الأمريكي وهو الهدف الذي جاء ليخدم مصلحة الازدهار وإعادة بناء الاقتصاد الأمريكي وتحقيقا لغاية الدفاع عن مصادر القوة الامريكية، اذ جاء في الدليل الاستراتيجي: «في جوهر إستراتيجيتنا للأمن القومي، هناك حقيقية اساسية يجب أن تُعكس في السياسة الامريكية وهي: اليوم، الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي». وكانت الأدوات المخصصة لإنجازه الهدف اعلاه تتمثل بتقييم «السياسات التجارية والاقتصادية الامريكية بشكل تكون فيها السياسة التجارية قادرة على تنمية الطبقة الوسطى الأمريكية، وخلق وظائف جديدة وأفضل، ورفع الأجور، وتقوية المجتمع الأمريكي».

وللخروج من العجز التجاري الذي تواجه الولايات المتحدة ركز الدليل الاستراتيجي على: «ان لا تكون قواعد الاقتصاد الدولي ضد الولايات المتحدة، مع العمل على تعزيز قواعد التجارة الحالية، وانشاء قواعد اقتصادية جديدة»، و«العمل مع حلفاء الولايات المتحدة لإصلاح

منظمة التجارة العالمية بحيث تكون داعمة للوظائف والقيم الأمريكية... والإشراف البيئي».

ومن اجل تعزيز قدرة الشركات الامريكية على المنافسة الدولية حدد الدليل الاستراتيجي «العمل على ضمان قدرة جميع الشركات الأمريكية على المنافسة بنجاح في الخارج»... و«العمل مع الدول ذات التفكير المماثل لتعزيز نظام تجاري دولي يعزز الانتقال العالمي إلى الطاقة النظيفة». والالتزام بالشراكة مع القطاع الخاص في الاستثمارات الامريكية التنموية في الخارج، والسعي نحو خلق فرص استثمارية للشركات الأمريكية في الدول النامية».

ومن اجل منع تجدد عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي اشار الدليل الاستراتيجي الى «أولوية الولايات المتحدة للكشف عن، والوقاية من، وإدارة الصدمات الاقتصادية العالمية التي اثرت على الاقتصاد الأمريكي بشدة». ومما يجدر ذكره بهذا الصدد: إن الانخراط الأمريكي في جهود انعاش الاقتصادي العالمي في استراتيجيات الأمن القومي السابقة كانت اكبر واوسع من الوقت الحاضر، وهو ما يشير الى إعطاء الأولوية لبناء الاقتصاد الأمريكي في الداخل بدلا من الخارج، لاسيما في ظل المنافسة الاقتصادية مع الصين، واستفادة العديد من الدول- في السابق- بالمجان من الجهود الاقتصادية الامريكية لانعاش الاقتصاد العالمي بما في ذلك الصين والقوى الاوربية.

لذلك لغرض بناء أسس قوية ومرنة لنمو الاقتصادي الأمريكي اكد الدليل الاستراتيجي على أهمية تحول الاقتصاد الأمريكي نحو الطاقة النظيفة ودمج الاجندة المناخية تحت إطار الاجندة الاقتصادية، وذلك من خلال العمل على «زيادة الاستثمارات بشكل كبير في مجال البحث والتطوير والتطبيق التكنولوجي في تقنيات تخفيض الكربون بشكل يلبي احتياجات السوق العالمية»... فضلا عن «العمل على تحفيز الطلب الداخلي الأمريكي على التقنيات النظيفة»... و«دعم النمو في مجال الطاقة المتجددة»... و«تشجيع البلدان الأخرى على التحول نحو الطاقة النظيفة»، الامر الذي يجعل الولايات المتحدة قادرة على المنافسة الدولية في مجال الطاقة النظيفة.

الهدف الثاني: دعم الديمقراطية وحقوق الأنسان في الداخل الخارج

أما الهدف الثاني في الدليل الاستراتيجي والذي جاء امتدادا للغاية الاولى: فقد تمثل في دعم الديمقراطية وحقوق الأنسان في الداخل الخارج، وهو الهدف الذي جاء ليخدم مصلحة الحفاظ على القيم الأمريكية ونشرها إبرازها نحو الخارج. ولدعم الديمقراطية في الخارج، أولت الاستراتيجية أهمية إلى تقوية القيم في الداخل، إذ جاء في الدليل الاستراتيجي: «تُعد أمريكا مثال للديمقراطية والمساواة والتنوع ومصدراً أساسياً ودائماً لهما. إن بناء هذه الميزة يعني الارتقاء إلى مستوى الوعود التأسيسية التي بنيت على اساسها الولايات المتحدة الامريكية، وتعزيز والمثل الديمقراطية وتجديدها، وإثبات ذلك من خلال الافعال في أن الديمقراطية ضرورية لمواجهة التحديات المعاصرة». وبسبب من ذلك حدد الدليل الاستراتيجي العمل على «إعادة الالتزام بسيادة القانون، واستعادة الاحترام الدستوري بين السلطات واستقلال القضاء، وتجديد الإيمان بالطبيعة غير السياسية لوكالات إنفاذ القانون الفيدرالية، ومجتمع الاستخبارات، والكادر الدبلوماسي، والموظفين المدنيين، والجيش، وإعادة التأكيد على أهمية حرية التعبير وحرية الصحافة والحق في التظاهر السلمي وغيرها من الحقوق والحريات المدنية الأساسية». علاوة على العمل على «تعزيز المساوة العرقية»... و«مكافحة العنصرية»... و«القيام بإصلاحات

في الشرطة ونظام العدالة الجنائية»... و«تعزيز قوانين الهجرة».

وفيما يتعلق بدعم القيم في الخارج فقد جاء هذا الهدف ليس لنشر الديمقراطية، وانما للدفاع عنها والحفاظ على وجودها في ظل تصاعد القومية والشعبوية وتقوية الدولة الغربية قبالة الموجة الشعبوية والاتوقراطية، اذ أشار الدليل الاستراتيجي: «ان عمل الولايات المتحدة في الدفاع عن الديمقراطية لا ينتهي عند الشواطئ الامريكية، بل يتعدى حدودها. وعلى الولايات المتحدة أن تنضم إلى حلفاء وشركاء متشابهين في التفكير لإعادة إحياء الديمقراطية في جميع أنحاء العالم».

وتأكيدا لافكار استراتيجية المشاركة الانتقائية بدعم وتقديم المساعدة العسكرية للحفاظ على الانظمة الديمقراطية الحليفة، لاسيما في ظل تصاعد الشعبوية، اكد الدليل الاستراتيجي: «على وقوف الولايات المتحدة الى جنب الدول الديمقراطية الشريكة في جميع انحاء العالم لردع العدوان عليهم»... و«الوقوف مع الحلفاء والشركاء لمكافحة التهديدات التي تستهدف نظامهم الديمقراطي بدءاً من العدوان عبر الحدود والهجمات الإلكترونية والمعلومات المضللة والاستبداد الرقمي إلى البنية التحتية وإكراه الطاقة» في إشارة الى روسيا الاتحادية وتدخلها في الانتخابات وتقويضها لأنظمة دول أوروبا الشرقية والغربية، وتهديدهم بإمدادات الطاقة.

وفيما مجال حقوق الانسان اكد الدليل الاستراتيجي على «ان الولايات المتحدة ستبذل الجهود للدفاع عن حقوق الانسان وحمياتها والتصدي للتمييز والظلم والتهميش بجميع اشكاله» وذلك في محاولة لتلميع صورة الولايات المتحدة الخارجية التي اضرت بها إدارة ترامب في مجال حقوق الانسان.

وبالمجمل في مجال نشر القيم بالخارج اكد الدليل الاستراتيجي على فكرة «المحور الديمقراطي» في النظام الدولي لمواجهة الصعود الصيني اقتصاديا وتكنولوجيا وقيميا، اذ جاء فيه: «ستنظم الولايات المتحدة الى الديمقراطيات ذات التفكير المماثل لتطوير سلاسل التوريد الهامة الموثوقة والبنية التحتية التكنولوجية، ولتعزيز الموارد لمواجهة الأوبئة وتعزيز الطاقة النظيفة»... وأضاف: «ستعقد الولايات المتحدة قمة عالمية للديمقراطية لضمان تعاون واسع بين الحلفاء والشركاء بشأن المصالح والقيم التي نعتز بها». وهي القمة الأيديولوجية التي سوف تستبعد فيها الصين وروسيا لعدم تماهي انظمتهم السياسية مع الأنظمة الغربية.

الهدف الثالث: تعزيز القيادة والمشاركة الامريكية الفعالة في النظام الدولي في ظل المنافسة مع القوى العظمى

جاء الهدف الثالث في الدليل الاستراتيجي والمتعلق بمصلحة الامن القومي، امتدادا للغاية الثانية المتعلقة بتشجيع التوزيع المناسب للقوة لردع ومنع الخصوم والحيلولة دون هيمنتهم على المناطق الرئيسة، وهو الهدف المتعلق بـ: تعزيز القيادة والمشاركة الامريكية الفعالة في النظام الدولي لتعزيز المنافسة مع القوى العظمى، انسجاما مع استراتيجية المشاركة الانتقائية، وانطلاقا من فرضية: أن المصير الداخلي للولايات المتحدة يرتبط بقوة قيادتها في الخارج. وتحت هذا الهدف ركز الدليل الاستراتيجي على التحالفات بوصفها احد الأدوات التي تعزز قوة الدولة الخارجية، وهو ما ينسجم مع انصار استراتيجية المشاركة الانتقائية الذين يميلون نحو الإدارة التعاونية لقضايا الأمن الإقليمي من خلال التحالفات الامريكية بوصفها منتديات مؤسسية، فقد جاء في الدليل الاستراتيجي: «سوف تتشارك الولايات المتحدة وتحدث تحالفاتها وشراكاتها حول العالم»... «فهم مصدر هائل للقوة»... «تمكننا تحالفاتنا الديمقراطية

من ان نكون جبهة موحدة، ذات رؤية مشتركة، وتوجيه قوتنا لتعزيز المعايير العالية، وإنشاء قواعد دولية فعالة، ومحاسبة دول مثل الصين»... «وعلى أساس ذلك سوف تشترك الإدارة الامريكية مجدداً في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتعزز تحالفاتها مع كل من أستراليا واليابان وجمهورية كوريا، كون هذه التحالفات تعد من اقوى الأصول الإستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية». وذلك في إشارة الى تعزيز القيادة الامريكية واحتواء الصين من خلال التحالفات في اسيا واوروبا. كما ركز الدليل الاستراتيجي على الشركات الجديدة بوصفها احد أدوات زيادة القوة، إذ جاء فيه: «ستضاعف الولايات المتحدة جهودها لبناء شركات جديدة حول العالم؛ لأن القوة الامريكية تتضاعف عندما تتكاتف الجهود لمعالجة التحديات المشتركة وتتقاسم التكاليف، وتُوسع دائرة التعاون».

وفي ضوء الهدف الرئيس أعلاه حدد الدليل الاستراتيجي جملة من الأهداف والادوات المكملة لهدف تعزيز القيادة والمشاركة الامريكية الفعالة في النظام الدولي في ظل المنافسة مع القوى العظمى، وهي الأهداف التي تأتي منسجمة مع استراتيجية المشاركة الانتقائية، في تحديد مشاركة الولايات المتحدة نحو المناطق الأكثر أهمية كأوروبا واسيا المحيط الهادئ–الهندي، أي المناطق التي تقيم وتتنافس فيها القوى الكبرى، ومن بين الأهداف التي حددها الدليل الاستراتيجي الآتي:

1) تعزيز قوة المنافسة الاستراتيجية للولايات المتحدة مع الصين

ركز الدليل الاستراتيجي على هدف تعزيز المنافسة الاستراتيجية للولايات المتحدة مع الصين، وهو الهدف الذي جاء امتداداً لتعزيز الوضع التنافسي القيادي للولايات المتحدة في النظام العالمي، اذ جاء في الدليل الاستراتيجي: «ان تعزيز مزايانا الدائمة –القيادة والتحالفات والقيم– ستمكن الولايات المتحدة من في المنافسة الاستراتيجية مع الصين أو أي دولة أخرى»، وأضاف الدليل: «إن الطريقة الأكثر فاعلية للتغلب على الصين على المدى الطويل هي من خلال الاستثمار في شعب الولايات المتحدة واقتصادها ونظامها الديمقراطي». وكذلك من خلال «استعادة مصداقية الولايات المتحدة وإعادة تأكيد الدور الامريكي في القيادة العالمية، وسنضمن أن تضع الولايات المتحدة، وليس الصين، جدول الأعمال الدولي، وان تعمل الإدارة الامريكية جنباً إلى جنب مع الآخرين لتشكيل معايير واتفاقيات عالمية جديدة تعزز المصالح والقيم الامريكية».

وكانت أدوات المنافسة مع الصين في الدليل الاستراتيجي تقضي أولا الرد على التحدي الصيني حينما تهدد الحكومة الصينية مصالح الولايات المتحدة وقيمها بشكل مباشر، فضلا عن مواجهة الممارسات التجارية الصينية غير العادلة وغير المشروعة، والسرقة الإلكترونية الصينية، والممارسات الاقتصادية القسرية التي تضر بالعمال الأمريكيين، وتقوض التقنيات المتقدمة والناشئة، وتسعى إلى تآكل الميزة الاستراتيجية والقدرة التنافسية الوطنية للولايات المتحدة الامريكية.

علاوة على الأدوات السياسية التجارية والامن السيبراني، اكد الدليل الاستراتيجي على تطوير سلاسل التوريد الخاصة بالولايات المتحدة والمتعلقة بتقنيات الطبية بمعزل عن الصين، كما أشار الدليل الاستراتيجي: إن مواصلة الولايات المتحدة الدفاع عن حرية الملاحة وحقوق التحليق فيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي، كما أكد الدليل الاستراتيجي على «الأدوات الدبلوماسية والعسكرية في الدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة المجاورين للصين»،

وشدد على الأدوات القيمية في «دعم جيران الصين وشركائها التجاريين في الدفاع عن حقوقهم في اتخاذ خيارات سياسية مستقلة خالية من الإكراه أو التأثير الأجنبي»، فضلا عن التأكيد على المساعدات والأدوات التنموية لجيران الصين «لتعزيز التنمية ذات القيادة المحلية لمكافحة التلاعب بالأولويات المحلية».

كما اكد الدليل الاستراتيجي على أدوات الدبلوماسية القسرية في التعامل مع الصين من خلال التشديد الأمريكية عن القيم الأمريكية خلال ممارساتها التجارية مع الصين»، فضلا عن «الدفاع عن الديمقراطية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، بما في ذلك في هونغ كونغ (Honk Kong) وشينجيانغ (Xin Jiang) والتبت (Tibet)».

ومما يلاحظ: ان الدليل الاستراتيجي لم يُشر او يؤكد على إيجاد علاقة إيجابية وبناءة مع الصين، او يرحب بدور قيادي مسؤول من قبلها، كما هو الحال في استراتيجية

على «دعم تايوان، بوصفها ديمقراطية رائدة وشريكة اقتصادية وأمنية مهمة للولايات المتحدة، وبما يتماشى مع الالتزامات الأمريكية طويلة الأمد»، ناهيك عن تأكيده على الأدوات القيمية في التعامل مع الشؤون الداخلية الصينية، وذلك من خلال «ضمان ان لا تتنازل الشركات

أوباما للامن القومي لعامي2010 و 2015، بالمقابل شدد الدليل الاستراتيجي على تحدي صعود الصين وتقويض قوتها، من خلال دعم جيرانها المناهضين لها، ومع ذلك أشار الدليل الاستراتيجي الى التعاون مع الصين من موقع تنافسي حيث جاء فيه: تدرك الولايات

المتحدة الامريكية أن المنافسة الاستراتيجية لا تمنع، ولا ينبغي ان تمنع، التعاون مع الصين عندما يخدم ذلك مصلحتنا الوطنية. وأضاف: «ان تجديد القوة الامريكية يضمن ان الولايات المتحدة ستشرك الصين من موقع الثقة والقوة... لذلك أشار الدليل: ستميل الولايات المتحدة نحو دبلوماسية عملية وموجهة نحو النتائج في التعامل مع الصين والعمل على تقليل مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير». وفي قبالة المنهج التنافسي، حدد الدليل الاستراتيجي مجالات التعاون مع الصين عبر الاتي: «سترحب الولايات المتحدة بتعاون الحكومة الصينية في القضايا مثل تغير المناخ، والأمن الصحي العالمي، والحد من التسلح، وعدم الانتشار».

2) تعزيز التحالفات والشركات في المجال الاسيوي

في المجال الاسيوي ركز الدليل الاستراتيجي على إرساء الاطمأنان الإقليمي من خلال تعزيز الشراكات واحيائها مع القوى الاسيوية المناهضة للصين وذلك لاحتوائها وتشجيع التوزيع المناسب للقوة الذي يضمن مصالح الولايات المتحدة ويردع خصومها، اذ جاء فيه: «ستعمل الولايات المتحدة على تعميق شراكتها مع الهند وتعمل جنباً الى جنب مع نيوزيلندا وكذلك سنغافورة وفيتنام والدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا الأخرى (ASEAN)، لتعزيز اهدافنا المشتركة، فضلا عن تعزيز الشراكات الامريكية مع دول جزر المحيط الهادئ».

3) تعزيز التحالفات والشراكات مع القوى الحليفة للولايات المتحدة

اما في أوروبا فأشار الدليل الاستراتيجي: ستعيد الولايات المتحدة الالتزام بالشراكة عبر الأطلسي، وصياغة أجندة مشتركة قوية مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بشأن القضايا الحاسمة في عصرنا. وفيما يتعلق في القارتين الأمريكيتين (الشمالية والجنوبية)، جاء في الدليل الاستراتيجي: «ستوسع الإدارة المشاركة والشراكة الامريكية في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي، ولاسيما مع كندا والمكسيك، على ان تكون مبنية على مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والالتزام بالازدهار الاقتصادي، والأمن، وحقوق الإنسان، والكرامة» أي إعادة التأكيد على القيم في علاقات الولايات المتحدة مع نصف الكرة الغربي.

4) إعادة التموضع الأمريكي في الشرق الاوسط

فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من تراجع أهميتها في المدرك الاستراتيجي الامريكي مقارنة بمنطقة شرق اسيا، إلا إن الدليل الاستراتيجي حدد اهداف القيادة الامريكية في عدة ملفات بالشرق الاوسط، ويأتي في مقدمتها هدف المحافظة على «الالتزام الصارم بأمن (الكيان الإسرائيلي)، فضلا عن تعزيز اندماج (الكيان الإسرائيلي) مع جيرانه، واستئناف الدور الأمريكي كمشجع لحل الدولتين بصيغة واقعية قابلة للتطبيق». كما حدد الدليل اهدف القيادة الامريكية في الشرق الاوسط «بردع العدوان الإيراني وتهديداته لسيادة الدول ووحدة أراضيها، والقضاء على (تنظيم القاعدة) والشبكات الإرهابية المرتبطة بها، ومنع عودة ظهور (كيان داعش الإرهابي)، ومعالجة الأزمات الإنسانية، ومضاعفة الجهود المبذولة لحل النزاعات المسلحة المعقدة التي تهدد الاستقرار الإقليمي في المنطقة». وقد اعطى الدليل الاستراتيجي أهمية عليا للدبلوماسية كأداة «للوصول الى الأهداف الامريكية في الشرق الأوسط، علاوة على العمل التعاوني مع الشركاء لردع تهديدات ايران الإقليمية»، بالمقابل قلل الدليل الاستراتيجي من أهمية القوة العسكرية الامريكية كاداة لمعالجة التحديات في الشرق الأوسط، اذ جاء فيه: لا تعتقد الولايات المتحدة بان القوة القوة العسكرية هي كفيلة بالرد على التحديات التي تواجهها منطقة الشرق

الأوسط»، في الوقت الذي جاء في الدليل أن الولايات المتحدة «لن توقع شيكاً على بياض لمتابعة سياسات تتعارض مع مصالحها في المنطقة». والحالة هذه أشار الدليل الاستراتيجي الى «إنهاء حالة الحروب الأبدية التي كلفت آلاف الأرواح وتريليونات الدولارات»، وجاء فيه: «ستعمل الولايات على إنهاء أطول حرب تخوضها أمريكا في أفغانستان بشكل مسؤول، مع ضمان ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذاً آمناً للإرهابيين وقاعدة لشن هجمات إرهابية ضد الولايات المتحدة».

ونظرا لتصاعد أهمية منطقة الهندي–الهادي (الاندو–باسيفيك) على حساب منطقة الشرق الأوسط، أولى الدليل الاستراتيجي أهمية «لتغيير مواقع تمركز الجيش الأمريكي في الشرق الأوسط، وتقليل حجم الوجود العسكري الأمريكي، مقابل تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا». وعليه فإن الأدوات العسكرية في الشرق الأوسط سوف تقتصر على «الوجود العسكري الامريكي المطلوب لتدمير الشبكات الإرهابية الدولية، وردع أي اعتداء إيراني، وحماية المصالح الحيوية الأمريكية الأخرى».

5) تعزيز الحضور الأمريكي في القارة الافريقية

تناول الدليل الاستراتيجي هدف تنمية العلاقات الامريكية مع القارة الأفريقية عبر جملة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وذلك عبر العمل على «بناء الشراكات في افريقيا، والاستثمار في المجتمع المدني، وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية طويلة الأمد»... فضلا عن «التشارك مع اقتصادات الدول الافريقية الديناميكية والسريعة النمو» علاوة على العمل على «إنهاء الصراعات الأكثر دموية في القارة ومنعها من الظهور، مع تعزيز الالتزام الامريكي بالتنمية والأمن الصحي والاستدامة البيئية والتقدم الديمقراطي وسيادة القانون»، وفي ظل تنافس القوى العظمى على افريقيا بما فيها تصاعد النفوذ والتأثير الصيني في القارة الافريقية أشار الدليل الاستراتيجي: «إن الولايات المتحدة سوف تساعد الدول الافريقية في التصدي للتهديدات التي يشكلها تغير المناخ والتطرف العنيف، وتدعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي في مواجهة النفوذ الأجنبي غير المبرر». في إشارة غير مباشرة الى الصين ومشروع الحزام والطريق، وهو الامر الذي يفيد بأن القارة الافريقية سوف تكون احد ساحات المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، لتعزيز القيادة والنفوذ الامريكي في القارة الافريقية.

الهدف الرابع: إستعادة المكانة الريادية للولايات المتحدة الامريكية في المؤسسات الدولية

اما الهدف الرابع الذي حدده الدليل الاستراتيجي لتحقيق مصلحة الأمن القومي الامركي فجاء امتدادا للغاية الثالثة والمتمثلة بالحفاظ على قيادة الولايات المتحدة لنظام دولي مستقر ومنفتح، تدعمه تحالفات ديمقراطية قوية وشراكات ومؤسسات وقواعد متعددة الأطراف، وهو الهدف الذي تمثل بـ: إستعادة المكانة الريادية للولايات المتحدة الامريكية على المستوى الدولي، والانضمام إلى المجتمع الدولي لمعالجة أزمة المناخ والتحديات المشتركة الأخرى، وهو الهدف الذي جاء مكملا للهدف الأول المعني بتعزيز القيادة الامريكية للنظام الدولي وذلك عبر الانخراط الفعال في المؤسسات الدولية لمعالجة التحديات الدولية المشتركة.

وفي ضوء الهدف الرئيس أعلاه حدد الدليل الاستراتيجي جملة من الأهداف والادوات المكملة لهدف إستعادة المكانة الريادية للولايات المتحدة الامريكية في المؤسسات

الدولية –وتأتي أيضا منسجمة مع استراتيجية المشاركة الانتقائية– ومن بينها الاتي:

1) معالجة التحديات المناخية عبر الجهود الثانية والمتعددة الأطراف

لقد حدد الدليل الاستراتيجي جملة من الأدوات الخاصة بالتعامل مع التغير المناخي من بينها الأدوات المتعلقة بالتنظيم الدولي والمتمثلة: «بالالتزام الولايات المتحدة بإتفاق باريس للتغير المناخي»، علاوة على استخدام أدوات الاستدامة البيئة والمتمثلة: بالتحول نحو الطاقة النظيفة لمكافحة التغير المناخي في الداخل الأمريكي، وبناء المصداقية الدولية بين المؤسسات الدولية»... و»رفع مستوى طموح جميع الدول لخفض انبعاثات الكربون العالمية». ناهيك عن «تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية للدول والمجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية».

2) تعزيز التعاون الدولي في مجال الاوبئة

في مجال الأوبئة وانتشار جائحة كورونا أشار الدليل الاستراتيجي الى الأدوات المتعلقة بالتنظيم والتعاون الدولي وزيادة الانخراط الأمريكي في مواجهة التحديات المشتركة، وتقاسم الأعباء، والمتمثلة: «بإصلاح وتقوية منظمة الصحة العالمية».. و»تحسين وزيادة دور الأمم المتحدة في مواجهة الجائحة والاستعداد لاي جائحة مستقبلية»... و»العمل مع الأمم المتحدة ، ومجموعة السبع(7G) ومجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى ومع المؤسسات المالية الدولية» فضلا عن الأدوات المتعلقة بتقديم المساعدات الخارجية في المجال الطبي من ناحية «تقديم الدعم للحصول على الإمدادات الطبية وتسهيل الوصول إلى التشخيص والعلاجات واللقاحات». فضلا عن العمل على «تنشيط وتوسيع مبادرات الصحة العالمية والأمن الصحي لجميع الدول للحد من مخاطر الكوارث البيولوجية في المستقبل».

3) دعم السلع العالمية العامة

في مجال الاستقرار العالمي والاسهام القيادي في «السلع العالمية العامة» ركز الدليل الاستراتيجي على الأدوات الخاصة بالمساعدات الخارجية من خلال «وكالات التنمية الامريكية، وأدوات التمويل الأمريكي لتعزيز الاستقرار العالمي وتقديم بدائل اخرى لنماذج التنمية المفترسة» وذلك في إشارة الى مبادرة الحزام والطريق.

4) الانخراط الأمريكي في المؤسسات المتعددة الأطراف

وفي مجال العمل المتعدد الاطراف ركز الدليل الاستراتيجي على الانخراط في مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لتعزيز المصالح الامريكية وذلك من خلال استئناف الدور القيادي للولايات المتحدة في المنظمات المتعددة الأطراف عبر ادوات الدعم المالي لأجهزة الأمم المتحدة التي تخلى عنها الرئيس ترامب، وتشكيل اجندة الأمم المتحدة لكي تتماهى مع الاجندة إدارة بايدن المعنية بـ: «التغير المناخي الى الصحة العالمية والسلام والامن والاستجابة الانسانية وتنشيط الديمقراطية وحقوق الانسان والتواصل الرقمي وحوكمة التكنولوجيا المستدامة والشاملة التنمية والتشريد القسري والهجرة». علاوة على ذلك ركز الدليل الاستراتيجي على الأدوات القيمية في عمل اجهزة الأمم المتحدة والحيلولة دون سيطرة التمويل على الصيني على اجندة الأمم المتحدة حيث جاء فيه: «من المهم أيضاً أن تعكس هذه المؤسسات القيم والتطلعات والمعايير العالمية التي قامت عليها منظومة الأمم المتحدة منذ تأسيسها قبل نحو 75 عاماً، عوضاً عن تبنيها لأجندة استبدادية»، في إشارة الى نظام الحكم الصيني.

5) قيادة جهود منع الانتشار النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية

في مجال منع الانتشار النووي وعدم انتشار الأسلحة

النووية ركز الدليل الاستراتيجي على التصدي للتهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية، من خلال أدوات التنظيم الدولي حيث جاء فيه: «إن القيادة الأمريكية المتجددة لنظام منع الانتشار ضرورية أيضاً لتقليل المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية»، وكانت أدوات عدم الانتشار النووي تقضي أولا «ترسيخ مصداقية الولايات المتحدة كقائد في مسألة الحد من الأسلحة النووية ومراقبتها»، ومن ثم «تمديد معاهدة «ستارت الجديدة» مع روسيا، وابرام معاهدات مماثلة للحد من التسلح مع روسيا، والعمل على تقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجية الامن القومي الأمريكي»، علاوة على استخدام الدبلوماسية للدخول في «حوار هادف مع روسيا والصين حول التقنيات العسكرية الناشئة والتي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي العالمي».

أما فيما يتعلق بأدوات منع الانتشار النووي فركز الدليل الاستراتيجية على الأداة الدبلوماسية والتعاون المتعدد الأطراف «لمعالجة البرنامج النووي الإيراني وانشطة ايران الأخرى المزعزعة للاستقرار»..و«تقليل التهديد المتزايد التي تشكله كوريا الشمالية النووية وبرامجها الصاروخي»، فضلا عن العمل على «تعزيز نظام منع الانتشار من خلال «عزل المواد الانشطارية والإشعاعية في جميع أنحاء العالم».

6) مكانة الأداة العسكرية لتحقيق الأهداف الامريكية في النظام الدولي

اتساقا مع سبق، كانت الأدوات الرئيسة التي حددها

الدليل الاستراتيجي لحماية مصلحة الامن القومي الأمريكي والدفاع عنها والوصول الى الغايتين الثانية والثالثة هي» الدبلوماسية والتنمية والعقوبات الاقتصادية بدلا من القوة العسكرية»، اذ جاء في الدليل الاستراتيجي: « من خلال تعزيز مصالح الولايات لمتحدة عالمياً، سوف نتخذ خيارات ذكية ومنضبطة فيما يتعلق بالدفاع الوطني والقوة العسكرية، مع جعل الدبلوماسية الحل الأول دائماً»، وهو ما يقترب من رؤية انصار استراتيجية المشاركة الانتقائية الذين يرون أنه يجب على الولايات المتحدة أن تشن الحرب فقط من اجل الدفاع عن مصالحها الحوية والمهمة للغاية، فقد جاء في الدليل الاستراتيجي: «لن تتردد الولايات المتحدة ابداً في استخدام القوة عند الحاجة للدفاع عن مصالحنا الوطنية الحيوية»... «غير إن استخدام القوة العسكرية يجب أن يكون الملاذ الأخير وليس الأول. اذ ينبغي ان تكون الدبلوماسية والتنمية والعقوبات الاقتصادية هي الأدوات الرائدة للسياسة الخارجية الأمريكية». وقد حدد الدليل الاستراتيجي شروط استخدام القوة العسكرية بالخارج بما ينسجم مع المبادئ التوجيهية في استراتيجية المشاركة الانتقائية وذلك عبر الاتي: «ينبغي استخدام القوة العسكرية فقط عندما تكون الأهداف واضحة وقابلة للتحقيق، وعندما تتطابق القوة مع الموارد المناسبة وكجزء من استراتيجية متكاملة ومتسقة مع القيم والقوانين الامريكية، وبموافقة الشعب الأمريكي». علاوة على ذلك قيد الدليل الاستراتيجي اللجوء الى القوة العسكرية بطريقة أحادية وانما حددها بطريقة تشاركية مع الحلفاء، اذ جاء فيه: «عندما تكون القوة مطلوبة، فلن تتردد الولايات المتحدة في استخدامها جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين والمحليين كلما أمكن ذلك لتعزيز الفعالية والشرعية ومشاركة الأعباء واستثمار الآخرين في النجاح».

علاوة على ذلك، حدد الدليل الاستراتيجي الميزانية العسكرية الامريكية واولوياتها وسبل تحديثها في ضوء المنافسة العسكرية مع الصين وروسيا مع التقليل من أهمية مكافحة الإرهاب مقارنة فيما سبق، اذ جاء فيه: «إن الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب ايضاً تحديد أولويات واضحة ضمن ميزانيتنا الدفاعية»...»سنعمل على إبقاء القوات المسلحة الأمريكية أفضل قوة مدربة ومجهزة عالمياً. اما فيما يتعلق بالصين وتحدياتها الاستراتيجية المتزايدة وروسيا وزعزعتها للاستقرار، بين الدليل الاستراتيجي: ستعمل إدارة بايدن مع الكونغرس على تحويل التركيز الامريكي من المنصات القديمة وأنظمة الأسلحة غير الضرورية إلى تحرير موارد للاستثمار في التقنيات المتطورة والقدرات التي ستحدد ميزتنا العسكرية والأمنية الوطنية في المستقبل»... وسنطور قدرات الولايات المتحدة على المنافسة وسنعطي الأولوية للاستثمارات الدفاعية في المرونة المناخية والطاقة النظيفة... و»ستحافظ الولايات المتحدة على كفاءة قوات العمليات الخاصة للتركيز على الاستجابة للأزمات والمهمات ذات الأولوية لمكافحة الإرهاب والحرب غير التقليدية». وعليه من اجل تجنب الاعتماد على القوة العسكرية وتنويع أدوات القوة الامريكية للوصول الى الأهداف أشار الدليل الاستراتيجي الى الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والاستخبارية لحماية المصالح الامريكية اذ جاء فيه: «لتجنب الاعتماد المفرط على الجيش الأمريكي لتنفيذ المهام التي تخدم مصالح الاخرين أكثر من مصالح الولايات المتحدة، فإن ميزانية الأمن القومي الأمريكي ستعطي الأولوية للموارد الجديدة للدبلوماسية والتنمية. كما ستستمر الولايات المتحدة أيضاً في مجتمع الاستخبارات، مع تعزيز قدرته على التحليل والتحذير في الوقت المناسب، وتحديد الفرص، ودرء التهديدات قبل أن تتحول إلى أزمات».

خلاصة واستنتاج

1. تشكل هذه الوثيقة التوجيه الرسمي الأول الذي يصدر عن إدارة بايدن في هذا الشأن، وتنبع أهمية هذه الوثيقة من كونها تشكل أول وثيقة رسمية معلنة وأول محاولة تربط بين الأوجه المختلفة للسياسة الأمريكية وتضعها في خطة استراتيجية متسقة تعطي نظرة مستقبلية عن استراتيجية الولايات المتحدة في عهد بايدن تجاه العالم.

2. يهمين على الدليل الاستراتيجي للأمن القومي فكرة تأكيد الذات الامريكية في النظام العالمي وذلك من خلال تعزيز القيادة الامريكية للعالم ومنافسة الصين بقوة، بوصفها التحدي الأول للقيادة الامريكية للنظام العالمي.

3. بالرغم من تأكيد الدليل الاستراتيجي على أهمية المشاركة والقيادة والعالمية للولايات المتحدة الامريكية، لكنه خفف من حجم المشاركة الامريكية في الانفاق على «السلع العالمية العامة»، مفضلا تدوير تلك النفقات نحو الداخل الأمريكي في ظل المنافسة مع القوى العظمى، وهو ما يعطي مؤشرا على التراجع النسبي الأمريكي في ميزان القوى العالمي، والحاجة الامريكية للحلفاء والشركاء–وليس العكس– لتجميع الموارد ومواجهة المنافسين من القوى العظمى (الصين–روسيا) في النظام الدولي.

4. لم يولِ الدليل الاستراتيجي أهمية لمنطقة الشرق الأوسط، كما لم يتم ذكر اغلب دول المنطقة بما فيها دول الخليج والعراق، ويعزى ذلك الى فكرة إعادة التموضع الأمريكي في الشرق الأوسط التي أكد عليها الدليل الاستراتيجي، وتحويل السياسة الخارجية الامريكية نحو الصين، وتغيير مواقع تمركز الجيش الأمريكي من الشرق الأوسط نحو منطقة المحيط الهادي–الهندي.

5. أولى الدليل الاستراتيجي أهمية قليلة حول مكافحة الإرهاب، لاسيما فيما يتعلق بمكافحة إرهاب (تنظيم القاعدة) والعمل على منع ظهور (كيان داعش) الإرهابي، ولهذا الغرض أكد الدليل الاستراتيجي على أهمية وجود قوات عسكرية أمريكية صغيرة الحجم في منطقة الشرق الأوسط لتقديم الدعم والمساعدة في مكافحة التنظيمات الإرهابية، مع تقليص البصمة العسكرية الامريكية في المنطقة.

6. إن أدوات السياسية الخارجية التي حددها الدليل الاستراتيجي لحماية مصالح الامن القومي الأمريكي، تتمحور حول الدبلوماسية أولا، والتنمية الاقتصادية، والعقوبات الاقتصادية بدلا من الاعتماد على القوة العسكرية كأداة رئيسة في السياسة الخارجية، وقد حدد الدليل الاستراتيجي شروط استخدام القوة العسكرية بالخارج، بانه ينبغي استخدام القوة العسكرية فقط عندما تكون الأهداف واضحة وقابلة للتطبيق، وعندما يتطابق استخدام القوة مع الموارد المناسبة، كما قيد الدليل النهج الأحادي في اللجوء الى القوة العسكرية وانما اوجب بان تكون بطريقة تشاركية مع الحلفاء. وفي ضوء ذلك اعطت ميزانية الامن القومي الامريكية الأولية للأدوات الخاصة بالدبلوماسية والتنمية الاقتصادية على حساب القوة العسكرية، في حين تحددت الميزانية العسكرية الامريكية وسبل تحديثها في ضوء المنافسة العسكرية مع الصين وروسيا مع التقليل من أهمية مكافحة الإرهاب مقارنة بما سبق من الإدارات الأخرى.

الهوامش:

1. للمزيد ينظر:

The Power of America's Example: The Biden Plan for Leading the Democratic World to Meet the Challenges of the 21st Century. at: https://joebiden.com/americanleadership/#

2. ينظر: كرار أنور البديري، مبادئ سياسة بايدن الخارجية، مجلة حوار الفكر، العدد 51–52، كانون الأول 2020.=

3. ينظر: كرار أنور البديري، مبادئ سياسة بايدن الخارجية، مصدر سبق ذكره.

4. The White House, March 2021, Interim National Security Guidance.

حوار بغداد الدولي الرابع

دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية
النزاع الايراني - الامريكي إنموذجاً

جمال ناصر جبار الزيداوي

تعد محكمة العدل الدولية الجهاز الرئيس المخول من قبل منظمة ألأمم المتحدة بالفصل بين المنازعات التي تحصل بين الدول، تحقيقا لأهداف الميثاق في حفظ السلم والامن الدوليين[1]، وهو ما تم تأكيده في المادة (92) من الميثاق التي تنص على إن (محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية «للأمم المتحدة»، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وجزء لا يتجزأ من الميثاق).

ويمثل النزاع الايراني – الامريكي واحداً من اعقد النزاعات المطروحة امام محكمة العدل الدولية، إذ أتسمت العلاقات بين أيران والولايات المتحدة الامريكية وعلى مدى اربعة عقود بطبيعتها المتأزمة وتوترها المستمر، في شتى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية ، ويلاحظ في السنوات الاخيرة ارتفعت حدة هذا الصراع ، بعد تصاعد فرض العقوبات الاقتصادية الاحادية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الامريكية، وذلك في اعقاب الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي، إذ أقدمت أيران على عرض موضوع هذه العقوبات على محكمة العدل الدولية مستفيدة في مفارقة واضحة، من وجود معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية ،التي تم توقيعها بين الولايات المتحدة وإيران في طهران في 15 أغسطس 1955 ، ودخلت حيز التنفيذ في 16 يونيو 1957، والتي لم يتم الغائها من جانب اي من الدولتين على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، متهمة الولايات المتحدة الامريكية بخرقها، وهو ما ادخل محكمة العدل الدولية على خط الصراع بينهما .

والتساؤل الذي يطرح بهذا الخصوص ماهي الاسس القانونية التي استندت عليها كلال الدولتين في الصراع القانوني بينهما امام المحكمة ؟ وهل استطاعت محكمة العدل الدولية النجاح في تسوية هذا النزاع؟ وما هي القضايا التي عرضت عليها في إطار الصراع بين الدولتين، وماهي القرارات التي اصدرتها في القضايا التي عرضت عليها ؟ وهل يمكن لأطراف النزاع القبول بالقرارات التي تصدرها هذه المحكمة ؟ .

وسنحاول في هذا البحث الموجز دراسة في أسس واسباب هذه النزاع، وتحليله من الناحية القانونية، وبيان اجراءات محكمة العدل الدولية في هذا النزاع ، وذلك على النحو الآتي:

المطلب ألأول

الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية

منح النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية اختصاصين الاول قضائي والاخر استشاري وسنتناول فيما يأتي الاختصاص القضائي للمحكمة على النحو الاتي:

الفرع الاول

ولاية المحكمة

أذا كانت محكمة العدل الدولية هيأة دائمة تتمتع بالسلطات اللازمة لممارسة وظائفها، الا ان الدول الاعضاء في نظامها الاساسي لم تعترف لها بولاية جبرية، فما زال قبول الدول لعرض النزاع على المحكمة شرطاً أولياً لولايتها[٢]، اي ان ولاية المحكمة تعد في الأصل ولاية اختيارية ، قائمة على رضاء جميع المتنازعين بعرض امر الخلاف عليها للنظر والفصل فيه، فاذا فقد التراضي بينهم جميعاً استحال عرض النزاع على المحكمة وذلك وفقاً لما تنص عليه الفقرة الاولى من المادة (36) من النظام الاساسي للمحكمة.[٣]

إلا انه على الرغم من ذلك ايضاً للمحكمة ايضاً ولاية جبرية وهذه الولاية تقوم على قبول الدول لها ، وبالنسبة الى الدول التي تعلن قبولها لها، وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة(36) من النظام الاساسي التي تنص على إنه (للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن تصرح في أي وقت بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة إلى اتفاق خاص تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية:

(أ) تفسير معاهدة من المعاهدات.

(ب) أي مسألة من مسائل القانون الدولي.

(ج) تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقا لالتزام دولي.

(د) نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة ومدى هذا التعويض .

ويتضح من النص أعلاه ان الدولة التي تقبل شرط الاختصاص الالزامي لا تلتزم به الا في مواجهة الدول التي قبلته، بمعنى انه لا يجوز لدولة ان تقاضي دولة اخرى امام المحكمة على اساس قبول الاخيرة للشرط المذكور الا اذا كانت هي نفسها قبلت هذا الالتزام، كما ان المنازعات المعروضة المحكمة اعمالا لهذا الاعلان، لابد وان تكون منازعات قانونية متعلقة من المسائل الواردة في النص.[٤]

والاعلان الذي تصدره الدولة بقبول الولاية الجبرية للمحكمة قد يكون مطلقاً ، وقد يعلق على شرط التبادل من جانب عدة دول او دولة معينة بذاتها وقد يقيد بمدة معينة.[٥]

ووفقاً للنظام الاساسي للمحكمة فأنه يودع لدى الامين العام للأمم المتحدة ، الذي يتولى أرسال صوراً من هذه التصريحات الى الدول الاطراف في النظام الاساسي للمحكمة، والى مسجل المحكمة.[٦]

الفرع الثاني

الاختصاص الشخصي للمحكمة

تنص الفقرة الأولى من المادة (34) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بأن (للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة).

يتضح من هذا النص ان ولاية المحكمة مقصورة على الدول وحدها ، فهي التي لها الحق في التقاضي امام المحكمة، دون غيرها من اشخاص القانون الدولي الاخرى ، وبذلك يكون النظام الأساسي، للمحكمة قد حجب أشخاص القانون الدولي الأخرين من منظمات دولية او الجماعات والوحدات السياسية وغيرها من الأشخاص

، من حق اللجوء إلى المحكمة، حتى ولو كانت متمتعة بالشخصية القانونية الدولية[٧]، لأن حق التقاضي حق حصري للدول فقط.[٨]

ومن الجدير بالذكر الى ان مجرد توافر صفة الدولة لا يكفي للتقاضي امام المحكمة، وانما يجب ان تكون هذه الدولة ووفقاً للمادة (93) من ميثاق الأمم المتحدة والمادة (35) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إما أن تكون عضواً في منظمة الأمم المتحدة، وإما أن تكون طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة دون أن تكون عضواً في الأمم المتحدة، وأما ألا تكون عضواً في الأمم المتحدة ولا طرفاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ويمكن ان نبين ذلك على النحو الآتي:

اولاً– الدولة العضو في منظمة الامم المتحدة

تنص الفقرة الاولى من المادة (93) من ميثاق الامم المتحدة على ان(يعتبر جميع أعضاء «الأمم المتحدة» بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية).

عن طريق هذا النص يتبين إن الدولة العضو في الامم المتحدة تصبح تلقائيا طرفاً في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية دون ان يتطلب ذلك تصريحاً معيناً ، وهو ما ذهبت اليه الفقرة الأولى من المادة (35) من النظام الأساسي للمحكمة التي قررت أن (للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن يتقاضوا إلى المحكمة).

ثانياً– الدولة الطرف في النظام الأساسي للمحكمة من غير الأعضاء في الأمم المتحدة

وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة (93) ميثاق الامم المتحدة فإنه يجوز الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، حتى ولو لم تكن الدولة عضواً في منظمة الأمم المتحدة، اذ تنص الفقرة المذكورة على إنه (يجوز لدولة ليست من «الأمم المتحدة» أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن).

الا انه يلاحظ إنه تم تقييد ذلك بمجموعة من الشروط تحددها الجمعية العامة، بالنظر إلى كل حالة على حدة، وبناء على توصية من مجلس الأمن، وقد حددت الجمعية العامة الشروط الخاصة لانضمام الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظام الأساسي للمحكمة الدولية[٩]، ويلاحظ أن أول هذه الشروط، شرط إجرائي، أما الثلاثة الأخرى فهي شروط أساسية :–

1– يجب تقديم وثيقة تصديق على النظام الأساسي للمحكمة، تودع لدى الأمين العام للأمم المتحدة

2– قبول النظام الأساسي للمحكمة وليس اختصاص المحكمة فحسب .

3– أن تقبل كل الالتزامات التي تفرض على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقاً لأحكام المادة (94) من الميثاق الخاصة بتنفيذ قرارات المحكمة.

4– أن تسهم في نفقات المحكمة على أساس حصة عادلة تقررها الجمعية العامة من حين إلى آخر وذلك بعد استشارة الحكومة المعنية.

ثالثاً– الدولة التي ليست عضواً في الأمم المتحدة ولا طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة.

عالجت المادة (35) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية هذه الحالة، ونصت على ذلك في الفقرة الثانية من المادة (35)من نظام المحكمة، والتي تركت باب اللجوء إلى المحكمة مفتوحاً لسائر الدول الأخرى التي ليست أصلاً عضواً في الأمم المتحدة، ولا قبلت طرفاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية اذ تنص على ان (يحدد مجلس الأمن الشروط التي يجوز بموجبها لسائر الدول الأخرى أن تتقاضى إلى المحكمة، وذلك مع

مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات المعمول بها، على أنه لا يجوز بحال وضع تلك الشروط بكيفية تخل بالمساواة بين المتقاضين أمام المحكمة).

ولاشك ان الهدف من وراء ذلك هو إن واضعي ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي للمحكمة، أرادوا ترك مجال التقاضي أمام المحكمة الأكبر عدداً من الدول.[١٠] وتطبيقاً لهذه النصوص، فقد اتخذ مجلس الأمن قراراً في 15 تشرين الأول/أكتوبر عام 1946، حدد فيه الشروط التي يمكن بمقتضاها المثول أمام المحكمة، من دون أن تكون الدولة طرفاً في نظام المحكمة، وهي ما يأتي :-

1- ضرورة اخطار مسجل المحكمة بقبول هذه الدول اختصاص المحكمة وفقاً لميثاق الامم المتحدة والنظام الاساس للمحكمة.

2- التعهد بتنفيذ احكام المحكمة بحسن نية.

3- قبول الدولة الالتزامات الواردة في المادة (94) من الميثاق فيما يتعلق باختصاص مجلس الأمن بتنفيذ قرارات المحكمة .[١١]

الفرع الثالث

الاختصاص النوعي للمحكمة

بينت هذا الاختصاص المادة (36) في فقرتها الاولى من النظام الاساسي للمحكمة اذ تنص على (يشمل اختصاص المحكمة جميع القضايا التي يحيلها الأطراف إليها وجميع المسائل المنصوص عليها بشكل خاص في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقيات النافذة).

يتضح عن طريق هذا النص ان للمحكمة اختصاصاً نوعياً واسعاً ، فكل نزاع يقوم بين الدول، ويتفق على رفعه الى المحكمة للنظر والفصل فيه تختص المحكمة بالنظر فيه مهما كان نوعه او طابعه.[١٢]

فضلاً عما تقدم يرى جانب من الفقه بان هنالك اختصاصاً الزامياً للمحكمة[١٣]، ورد النص عليه في الفقرة الثاني من المادة (36)، وهذه الحالات تتضمن ما يأتي:

1-تفسير المعاهدة.

2-أي مسألة من مسائل القانون الدولي.

3-وجود أي حقيقة، إذا تم إثباتها، من شأنها أن تشكل انتهاكًا لالتزام دولي.

4-طبيعة أو مدى الجبر الذي يتعين تقديمه عن خرق التزام دولي.

فضلاً في حال أذا تضمنت معاهدة او اتفاقية نصاً يقرر الاختصاص الاجباري للمحكمة ، ويوجد عدد كبير من المعاهدات تنطوي على مثل هذا النص.[١٤]

ومما تجدر الاشارة اليه الى انه قد اثير نقاشاً طويلاً حول مدى اعتبار التوصية التي تصدر عن مجلس الامن بعرض نزاع معين على محكمة العدل الدولية ، طبقاً لسلطته وفق احكام الفصل السادس من الميثاق كمصدر من مصادر اختصاص المحكمة ، وقد ذهبت المملكة المتحدة بمناسبة نظر المحكمة للنزاع المتعلق بمضيق كورفو بينها وبين البانيا الى القول بانه في مثل هذه الاحوال يكون اختصاص المحكمة أجبارياً، وايدها في ذلك جانب من الفقه ، بينما تذهب غالبية الفقهاء الى رفض هذا الرأي والقول بان الاختصاص الأجباري لا يتقرر الا في الاحوال المنصوص عليها.[١٥]

وازاء ذلك النطاق الواسع لاختصاص محكمة العدل الدولية بنظر المسائل التي يرفعها المتقاضون، فإنه يصبح من المتصور ان يتناول موضوع الدعوى اموراً سياسية أو قانونية، كل ما هنالك أنه حينما يكون موضوع الدعوى ذا طابع سياسي بحث فإن على المتقاضين أن يتفقوا على ان تفصل المحكمة فيه وفقاً لمبادئ العدل والانصاف، كما

نصت على ذلك المادة 38 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية [١٦]، ولا يجوز للمحكمة التخلي الحكم في الدعوى لعدم وجود قواعد وضعية تحكم النزا ع المعروض، وإنما عليها ان تسد النقص في قواعد القانون الدولي.[١٧]
اما بالنسبة الى تنفيذ الاحكام التي تصدر عن المحكمة، فنشير بهذا الخصوص الى المادة(94) من ميثاق الامم المتحدة التي تنص على (يتعهد كل عضو من أعضاء «الأمم المتحدة» أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها، إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم).
من خلال النص السابق يتضح ان احترام الاطراف المتقاضين لأحكام محكمة العدل الدولية خاضعاً لإمكانية التنفيذ الجبري، بواسطة مجلس الامن شأنه شان الاحكام التي تصدر عن القضاء الوطني والتي يتم تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية تنفيذها بالقوة عند الاقتضاء ، ومن البديهي انه لا يشترط لتدخل مجلس الامن ، ان يكون قد ترتب على عدم التنفيذ اخلالاً بالسلم او التهديد له يخول المجلس التدخل طبقاً للفصل السابع ، والا لما كان قد ورد نص خاص بالتنفيذ الجبري لأحكام المحكمة بواسطة المجلس.[١٨]

المطلب الثاني

القضايا التي نظرت بها المحكمة بين ايران والولايات المتحدة

عند البحث في سجلات محكمة العدل الدولية فأننا نجد ان هنالك عدة سوابق تاريخية للمنازعات القضائية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية ، بشان حوادث عدة جرت بين الدولتين ، وسيتم البحث في هذا المطلب في أهم هذه النزاعات القضائية وذلك بعد العام 1979 وعلى النحو الاتي:-

الفرع الاول

القضية المتعلقة بموظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين والقنصليين في طهران

رفعت هذه القضية من جانب حكومة الولايات المتحدة الامريكية ضد أيران بتاريخ 29 /11/ عام 1979، بعد قيام مسلحين باحتلال سفارتها في طهران وقنصليتيها في أصفهان وشيراز، وألقاء القبض على موظفيها الدبلوماسيين والقنصليين، فضلاً عن اثنين من رعايا الولايات المتحدة الامريكية واخذهم رهائن، مستندة في ذلك الى الأحكام الواردة في المواد(22، 24، 27، 29، 31، 47) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، والمواد(28، 31، 36،34،33، 40) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، والمادتين(4،7) من اتفاقية عام 1973 بشأن منع والمعاقبة على الجرائم التي ترتكب ضد الاشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فيهم المبعوثين الدبلوماسيين، والمواد 4/2 ، 13،18،19 من اتفاقية الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية بين البلدين وكذلك المواد 3/2 ،2/، 33 من ميثاق الامم المتحدة ،وبعد رفع الدعوى، وقيام المحكمة باتخاذ عدة تدابير مؤقتة[١٩]، أصدرت المحكمة قرارها في القضية بتاريخ 1980/5/24الذي تضمن ما يأتي[٢٠]:-
1-أن جمهورية ايران الاسلامية بمسلكها الذي بينته المحكمة في هذا الحكم قد اخلت من عدة نواح ، ولازالت تخل بالتزاماتها الواجبة تجاه الولايات المتحدة الامريكية وفقاً للاتفاقيات الدولية النافذة بين البلدين ، وكذلك وفقاً لقواعد القانون الدولي العام الوطيدة.
2- تقرران الاخلال بهذه الالتزامات يرتب على جمهورية

ايران الاسلامية مسؤولية تجاه الولايات المتحدة الامريكية وفقاً للقانون الدولي.

3–تقرر ان على جمهورية ايران الاسلامية ان تتخذ فوراً كافة الخطوات لتقويم الوضع الناجم عن احداث 1979/11/4 وما نتج عنها ، وفي سبيل ذلك :

أ–عليها ان تنهي فوراً الاحتجاز غير المشروع للقائم بأعمال الولايات المتحدة والموظفين الدبلوماسيين والقنصليين الاخرين وغيرهم من رعايا الولايات المتحدة الذين اخذو رهائن في ايران وعليها ان تطلق سراحهم جميعاً دون تمييز وان تسلمهم للدولة القائمة بالحماية الاشخاص الاقليم الايراني ، بما في ذلك وسائل النقل.

ت–عليها ان تضع في الحال في حوزة الدولة القائمة بالحماية مباني سفارة الولايات المتحدة في طهران وقنصلياتها في ايران وممتلكاتها ومحفوظاتها ووثائقها.

4–تقرر انه لا يجوز إبقاء أي واحد من موظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين أو القنصليين في ايران لتعريضه لأي شكل من أشكال المقاضاة او الاشتراك في الدعاوى بوصفه شاهداً.

5–تقرر ان جمهورية ايران الاسلامية ملزمة بالتعويض على حكومة الولايات المتحدة الامريكية عن الاضرار التي

لحقت بها من جراء احداث 1979/11/4، وما نتج عنها.

6– تقرر أن شكل هذا التعويض ومقداره تحدده المحكمة ، مالم يتفق الطرفان على ذلك، وتحفظ لهذا الغرض

(المادة 45 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961) .

ب–عليها ان تكفل توفر الوسائل اللازمة لمغادرة هؤلاء

الإجراءات اللاحقة في القضية.

ومن الجدير بالذكر الى ان ايران لم تشترك بالدعوى ، ولم تودع دفوعهاً ، ولم تمثل في جلسات المحكمة ولم يرافع بالنيابة عنها احد، الا انها حددت موقفها في رسالتين موجهتين الى المحكمة من وزيرها للشؤون الخارجية بتاريخ 1979/12/9، و1980/3/16، ومن جملة ما بين فيهما الوزير انه لا يجوز ان تشمل القضية بولايتها، لان موضوع الرهائن يعد جانباً هامشياً وثانوياً من مشكلة اكبر واشمل تتعلق بتدخل الولايات المتحدة طيلة الخمسة والعشرين عاماً الماضية في الشؤون الداخلية لإيران، وقد دفع الوزير اخيراً بأن بحث المحكمة للطلب الامريكي يمس بشكل جوهري ومباشر سيادة ايران.[٢١]

وعلى الرغم من ان قرار المحكمة قد جاء في صالح الولايات المتحدة، الا ان القرار لم يجد طريقه للتنفيذ بسبب رفضه من قبل إيران، واصرارها على الاحتفاظ بالرهائن، حتى تم اطلاق سراحهم في نهاية المطاف بالتفاوض مقابل مجموعة من الشروط الايرانية.[٢٢]

الفرع الثاني

القضية المتعلقة بالحادثة الجوية في عام 1988

بتاريخ 17 مايو عام 1989 اقامت ايران دعوى امام المحكمة ضد الولايات المتحدة الامريكية وذلك بعد قيام القوات العسكرية الامريكية وبواسطة صاروخ تابع لها بأسقاط طائرة ايرباص ايرانية ، مما تسبب في مقتل (290) شخصاً من ركابها وطاقمها، وفقاً لما ذكرته حكومة جمهورية إيران الاسلامية، ورفض حكومة الولايات المتحدة تعويض ايران، عن تلك الاضرار التي سببتها فضلاً عن تدخلها المستمر في الطيران في منطقة الخليج ، وبذلك فإنها تكون قد انتهكت بعض الاحكام المتعلقة بأتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي لعام 1944، وأتفاقية مونتريال لعام 1971.[٢٣]

الا انه في وقت لاحق وبموجب رسالة مؤرخه في 8/ 8/ 1994، ابلغ كلا الطرفين المحكمة وبشكل مشترك ان حكومتيهما قد دخلتا في مفاوضات قد تؤدي الى تسوية كاملة نهائية للقضية مما ادى الى وقف اجراءات المحكمة.

وفي رسالة اخرى بتاريخ 1996/2/22 مودعة في قلم المحكمة في نفس اليوم، ابلغ وكلا الطرفين معاً المحكمة ان حكوماتهم وافقت على غلق القضية لأنها دخلت في» اتفاق تسوية كاملة ونهائية» وبناء على ذلك أصدر رئيس المحكمة في 2/22/ 1996 ، امراً يسجل فيه وقف الاجراءات، وشطب القضية من سجل المحكمة، بذلك انتهت هذه القضية دون ات تصل الى اصدار قرار من المحكمة بشأنها.[٢٤]

الفرع الثالث

القضية المتعلقة بمنصات النفط الايرانية

يعود أصل هذه القضية الى النزاع الذي نشأ نتيجة لشن عدة سفن حربية تابعة للولايات المتحدة في يومي 19 تشرين الاول و18 نيسان 1988 تباعاً، هجوماً اسفر عن تدمير ثلاثة مجمعات بحرية لإنتاج النفط تمتلكها شركة النفط الوطنية الايرانية، وتشغلها للأغراض التجارية.

ونتيجة لذلك أقامت جمهورية ايران الاسلامية في 1992/10/2 دعوى ضد الولايات المتحدة الامريكية، وادعت ايران في عريضتها بان هذه الافعال تشكل خرقاً جوهرياً لأحكام مختلفة من معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية المبرمة بين الولايات المتحدة وايران، والموقعة في طهران في 1955/8/15، والتي دخلت حيز النفاذ في 1957/6/16، كما تشكل خرقاً للقانون الدولي.[٢٥]

وفي غضون الأجل الذي حددته المحكمة لإيداع المذكرة

المضادة ، قدمت الولايات المتحدة دفعاً ابتدائياً بعدم اختصاص المحكمة وفقاً للفقرة 1 من المادة 79 من لائحة المحكمة المؤرخة في 1978/4/14، وبموجب حكم مؤرخ في 1996/12/12 ، رفضت المحكمة الدفع الابتدائي للولايات المتحدة، الذي تحتج فيه بأن معاهدة عام 1955 لا تنطوي على أي حكم يقوم عليه اختصاص المحكمة وقررت أن لها هذا الاختصاص ، بموجب الفقرة (2) من المادة الحادية والعشرين من معاهدة عام 1955، للنظر في المطالب التي قدمتها أيران بموجب الفقرة (1) من المادة العاشرة من تلك المعاهدة.[٢٦]

وبعد جلسات متعددة ومذكرات متبادلة بين طرفي الدعوى، تضمن دفوعاً وطلبات متضادة، اصدرت المحكمة قراراها في القضية التي تضمن ما يأتي:

1–إن المحكمة تقضي بأن أعمال الولايات المتحدة الامريكية ضد منصات النفط الايرانية في 19 تشرين الاول و18 نيسان 1988، لا يمكن تبريرها بانها تدابير ضرورية لحماية المصالح الأمنية الأساسية للولايات المتحدة الامريكية بموجب الفقرة (1/ د) من المادة العاشرة من معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية المبرمة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران لعام 1955، حسبما تفسر على ضوء القانون الدولي المتعلق باستخدام القوة، وتستنتج كذلك ان المحكمة لا يمكنها مع ذلك ان تؤيد استنتاج جمهورية ايران الاسلامية، بأن تلك الاعمال تشكل خرقاً لالتزامات الولايات المتحدة الامريكية بموجب (الفقرة1من المادة 10) من تلك المعاهدة، فيما يتعلق بحرية التجارة بين إقليمي الطرفين وبالتالي، لا يمكن تأييد مطلب جمهورية ايران الاسلامية بالجبر.

2–تقضي المحكمة بان طلب الولايات المتحدة الامريكية المضاد المتعلق بخرق جمهورية أيران الاسلامية لالتزاماتها بموجب (الفقرة 1من المادة العاشرة) من معاهدة 1955 السالفة الذكر، فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة بين أقليمي الطرفين، لا يمكن تأييده ، وبالتالي فإن مطلب الولايات المتحدة الامريكية المضاد بالجبر لا يمكن تأييده هو ايضاً.[٢٧]

المطلب الثالث

القضايا بين إيران و الولايات المتحدة التي لازالت قيد النظر امام المحكمة

لازال النزاع القانوني بين ايران والولايات المتحدة لم ينته، إذ سلكت ايران الطريق القانوني في هذا النزاع وقدمت الى المحكمة قضايا أخرى، تتعلق بمجموعة من الاجراءات الامريكية ضدها وهو ما سيتم البحث فيه وعلى النحو الآتي:–

الفرع الأول

القضية المتعلقة ببعض الأصول الايرانية

بتاريخ 2016/6/14 اودعت جمهورية ايران الاسلامية عريضة ترفع بها دعوى ضد الولايات المتحدة الامريكية تتعلق بنزاع [٢٨]، بشان «اتخاذ الولايات المتحدة مجمعة من التدابير أدت او تؤدي، الى انتهاك لمعاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية المبرمة في طهران عام 1955، وتترك أثار سلبية شديدة على قدرة ايران والشركات الايرانية (بما فيها شركات مملوكة للدولة) على ممارسة حقوقها في التصرف في ممتلكاتها والتمتع بها بما في ذلك الممتلكات الموجودة خارج الاراضي الايرانية وداخل أراضي الولايات المتحدة».[٢٩]

وقد طلبت ايران من المحكمة ان تقرر ما يأتي[٣٠]:

1–ان للمحكم اختصاص النظر بموجب معاهدة الصداقة، في النزاع والفصل في المطالبات التي قدمتها الى ايران.

2–ان الولايات المتحدة بإقدامها على هذه الافعال المشار اليها في اعلاه ولاسيما:

أ–عدم اعترافها بالوضع القانوني المستقل(بما في ذلك الشخصية القانونية المستقلة) لجميع الشركات الايرانية، بما فيها المصرف المركزي.

ب–معاملة تلك الكيانات وممتلكاتها معاملة جائرة وتمييزية، مما يخل بحقوق تلك الكيانات ومصالحها المكتسبة قانوناً، بما في ذلك اعمال السيادة.

ت–عدم توفير الحماية والأمن بشكل دائم لهذه الكيانات وممتلكاتها بمستوى لا يقل بأي حال من الأحوال عما يقتضيه القانون الدولي.

ث–مصادرة ممتلكات هذه الكيانات.

ج–عدم منح هذه الكيانات حرية الاحتكام إلى محاكم الولايات المتحدة ، لاسيما بحرمانها من الحصانات الواجبة لدولة إيران والشركات المملوكة لها ، مثل المصرف المركزي، وممتلكاتها بموجب القانون الدولي العرفي وعلى نحو ما تقتضيه معاهدة الصداقة.

ح–عدم احترام حق هذه الكيانات في حيازة الممتلكات والتصرف فيها.

خ–فرض قيود على مدفوعات تلك الكيانات وتحويلاتها المالية من الولايات المتحدة واليها.

د–التدخل في حرية التجارة.

قد اخلت بالتزاماتها تجاه أيران، في جملة امور بموجب الفقرتين 1 و2 من المادة الثالثة ، والفقرتين 1و2 من المادة الرابعة، والفقرة1 من المادة الخامسة، والفقرة1 من المادة السابعة، والفقرة 1 من المادة العاشرة من معاهدة الصداقة.

3– ان على الولايات المتحدة ان تكفل عدم اتخاذ اي تدابير استناداً الى إلى الصكوك التنفيذية والتشريعية القضائية (على النحو المشار اليه في العريضه) المعنية في هذه القضية التي تتعارض، بقدر ما تقضي به المحكمة، مع التزامات الولايات المتحدة تجاه إيران بموجب معاهدة الصداقة.

4–أن إيران والشركات المملوكة للدولة الايرانية مشمولة بالحصانة من الولاية القضائية لمحاكم الولايات المتحدة ، وفيما يتعلق بإجراءات الإنفاذ في الولايات المتحدة، وانه يجب على الولايات المتحدة(بما في ذلك محاكمها) احترام هذه الحصانة ، بقدر ما هو ثابت في القانون الدولي العرفي وما تقتضيه معاهدة الصداقة.

5–ان الولايات المتحدة(بما في ذلك محاكمها) ملزمة باحترام المركز القانوني لجميع الشركات الايرانية، ومنها الشركات المملوكة للدولة مثل المصرف المركزي(بما في ذلك شخصيتها القانونية المستقلة)، كفالة حرية احتكامها إلى محاكم الولايات المتحدة، وبعدم اتخاذ اي تدابير ضد اصول او مصالح إيران او أي كيان إيراني او وطنين استناداً غلى الصكوك التنفيذية والتشريعية والقضائية(على النحو المشار اليه في العريضة) ، تنطوي او تدل على الاعتراف بتلك الصكوك او انفاذها.

6–ان الولايات المتحدة ملزمة بدفع تعويضات كاملة الى غيران عن انتهاك التزاماتها القانونية الدولية بالمبلغ الذي تحدده المحكمة في مرحلة لاحقه من الدعوى ، وتحتفظ إيران بحقها في ان تقدم للمحكمة وتعرض عليها في الوقت المناسب، تقديراً للتعويضات المستحقه على الولايات المتحدة.

7–أي سبيل انتصاف اخر قد تراه المحكمة مناسباً.

وازاء هذه الطلبات دفعت الولايات المتحدة الامريكية بشأن عدم اختصاص المحكمة وقدمت عدة طلبات الى المحكمة تضمنت ما يأتي[٣١]:–

1–ان ترفض مطالبات ايران بكاملها على أساس انها غير مقبولة .

2–ان ترفض جميع المطالبات على اسا انها غير مقبولة .
3–ان ترفض جميع المطالبات على أساس انها خارجة عن اختصاصها، التي يدعى فيها أن الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة والتي تقضي بتجميد الممتلكات والحقوق الفعلية المتصلة بممتلكات الدولة الإيرانية او المؤسسات المالية الإيرانية(حسب التعريف الوارد في المرسوم الرئاسي رقم 13599 واللوائح المتعلقة بتطبيقه) تتنافى مع أحكام المعاهدة.
4–أن ترفض جميع المطالبات، مهما تكن احكام معاهدة الصداقة التي تستند اليها، التي تستند الى رفض الولايات المتحدة المزعوم منح الدولة الإيرانية او المصرف المركزي او الكيانات التي تملكها الدولة الإيرانية، الحصانة السيادية او الحصانة من التنفيذ، على أساس ان هذه المطالبات خارجه عن اختصاصها.
5–أن ترفض كل مطالبة تتعلق بالأنتهاكات المزعومة للمواد الثالثة والرابعة والخامسة من معاهدة الصداقة وتستند إلى معاملة الولايات المتحدة للدولة الايرانية او المصرف المركزي، على أساس انها خارج أختصاصها.
وبعد عقد عدة جلسات استماع علنية للدفوع المقدمة من الطرفين اصدرت المحكمة بتاريخ 2019/2/13 قراراها بشأن الدفوع الابتدائية التي قدمتها الولايات المتحدة، واعلنت ان لها اختصاص البت في شق من عريضة جمهورية إيران الاسلامية وان هذه العريضة مقبولة .
وخلصت على الخصوص الى ان المعاهدة لا تمنحها اختصاص النظر في طلبات جمهورية ايران الاسلامية في شقها المتعلق بالانتهاك المزعوم لقواعد القانون الدولي بشان الحصانات السيادية، وأعلنت المحكمة ايضاً ان الدفع الابتدائي الثالث المتعلق «بأي مطالبة تتعلق بأنتهاكات مزعومة وتستند على معاملة الدولة الايرانية أو المصرف المركزي ليس له في ظروف هذه القضية طابع أبتدائي حصراً.[٣٢]
وحددت لجمهورية إيران الاسلامية تاريخ 8/17/ 2020 تقديم مذكرة جوابية، وللولايات المتحدة تاريخ 2021/5/17 ، تقديم مذكرة تعقيبية.[٣٣]
ولازالت القضية قيد المرافعة امام المحكمة ، ولم تصدر حكمها النهائي في موضوع الدعوى حتى الأن.

الفرع الثاني

القضية المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لمعاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية لعام 1955

بتاريخ 2018/7/16 ، أودعت جمهورية إيران الاسلامية عريضة إقامة دعوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية، تتعلق بمنازعة بشأن انتهاكات مزعومة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية المبرمة في طهران عام 1955، وأشارت إيران الى إن عريضتها تتعلق بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في 2018/5/8 ، والقاضي «بأستئناف العمل بشكل كامل» بمجموعة من الجزاءات والتدابير التقييدية الموجهة ضدها بشكل مباشر او غير مباشر، وضد الشركات التابعة لها ، بل وضد رعاياها والايعاز بتطبيق تلك الجزاءات والتدابير ، علماً بأن سلطات الولايات المتحدة كانت قد قررت قبل ذلك رفعها في اطار خطة العمل الشاملة المشتركة (اتفاق بشأن البرنامج النووي الايراني الذي ابرم في 2015/7/14 بين جمهورية إيران والدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمانيا والاتحاد الاوربي).[٣٤]
وقد ودفعت إيران بان الولايات المتحدة بفعل جزاءات 8/ايار والجزاءات الأخرى التي اعلنت عنها «انتهكت ولازالت تنتهك احكاماً متعددة من معاهدة 1955» وبناء على ذلك ، التمست إيران من المحكمة «ان تقرر وتعلن إن

الولايات المتحدة قد اخلت بالتزاماتها بموجب المعاهدة، وأن تضع حداً لهذه الإخلالات، وان تعوض جمهورية إيران الإسلامية عن الضرر الذي سببته، ولإقامة اختصاص المحكمة دفعت إيران بالفقرة2 من المادة الحادية والعشرين من المعاهدة.[٣٥]

وبناء على ما ذلك التمست جمهورية إيران الاسلامية من المحكمة ان تقرر وتعلن ما يأتي[٣٦]:-

أ-ان الولايات المتحدة الامريكية ،بإعلانها عن جزاءات 8/ أيار والجزاءات الأخرى المبينة في العريضة والموهة ضد إيران والايرانيين والشركات الايرانية، اخلت بالالتزامات التي تقع على عاتقها تجاه إيران تطبيقاً للمواد(الرابعة/1، والثامنة/ 1-2، والتاسعة/2، والعاشرة/1) من معاهدة 1955.

ب-انه يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تضع حداً دون تأخير بالوسائل التي تختارها، لجزاءات 8/ أيار.

ت-انه يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تحرص على الامتناع عن الاقدام على أي فعل للتحايل على القرار الذي ستصدره المحكمة في هذه القضية، وان تقدم ضمانات بعدم تكرار انتهاكاتها لمعاهدة 1955.

ث-انه يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تدفع لإيران ، بسبب إخلالها بالتزاماتها القانونية الدولية تعويضاً كاملاً تحدد المحكمة قدره في مرحلة لاحقة من إجراءات الدعوى. وأن غيران تحتفظ بحقها في ان تقدم إلى المحكمة، في الوقت المناسب ، تقديراً دقيقاً لمبلغ التعويض المستحق على الولايات المتحدة الأمريكية.

وبتاريخ 2018/7/16، قدمت جمهورية إيران الاسلامية ايضاً طلباً للإشارة بتدابير تحفظية، بغرض حفظ حقوقها بموجب معاهدة عام 1955، ريثما تصدر المحكمة حكمها في جوهر القضية إذ التمست من المحكمة اتخاذ التدابير الآتية:-

أ-يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تعمل فوراً، بجميع الوسائل المتاحة لها ، على ضمان وقف تطبيق جميع جزاءات 8/ أيار والايعاز بتطبيقها، بما في ذلك الجزاءات المفروضة خارج الحدود الإقليمية، والامتناع عن فرض الجزاءات والتدابير الخرى المعلن عنها أو التهديد بفرضها، ما من شأنه ان يؤدي إلى تفاقم النزاع المعروض على المحكمة او توسيع نطاقه.

ب-يجب على الولايات المتحدة ان تسمح فوراً بالتنفيذ الكامل للمعاملات التي سبق أبرامها، بصفة عامة او خاصة، ولاسيما لأغراض بيع أو استئجار طائرات نقل الركاب أو قطع الغيار والمعدات الأخرى الخاصة بالطائرات .

ت-يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبلغ المحكمة في غضون ثلاثة أشهر، بالتدابير التي اتخذتها لتنفيذ الفقرتين (أ) و(ب).

ث-يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنح مواطني وشركات إيران والولايات المتحدة والاجانب منهم ضمانة بامتثالها لقرار المحكمة، وبالامتناع عن أي اعلان او فعل من شانه ان يثني الأفراد والكيانات في الولايات المتحدة او في الخارج عن مباشرة الأنشطة التجارية او مواصلة مباشرتها مع إيران ومع الإيرانيين ومع الشركات الإيرانية.

ج-يجب على الولايات المتحدة ان تمتنع عن اتخاذ أي اجراء آخر من شانه ان يمس بالحقوق المخولة بموجب معاهدة عام 1955 لإيران والإيرانيين والشركات الايرانية فيما يتعلق بأي قرار قد تتخذه المحمة في موضوع القضية.[٣٧]

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز للمحكمة أن تشير إلى تدابير مؤقتة إلا إذا كانت الأحكام التي يعتمد عليها المدعي تظهر ، للوهلة الأولى ، بانها توفر الأساس الذي

يمكن أن تقوم عليه ولايتها القضائية، كما يجب أن تقتنع بأن الحقوق التي أكدها مقدم الطلب معقولة على الأقل، وأن هناك صلة بين الحقوق المذكورة والتدابير المطلوبة.

ومع ذلك ، فإن سلطة المحكمة للإشارة إلى تدابير مؤقتة لن تمارس إلا إذا كان هناك حاجة ملحة ، بمعنى أن هناك خطرًا حقيقيًا ووشيكًا من حدوث ضرر لا يمكن إصلاحه للحقوق المعنية قبل أن تصدر المحكمة قرارها النهائي في موضوع الدعوى.[٣٨]

وبعد عقد جلسات عدة بشأن طلب إيران باتخاذ التدابير التحفظية ، أصدرت المحكمة بتاريخ 2018/10/3 امراً يتضمن ما يأتي[٣٩]:

1–يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تزيل، وفقاً لالتزاماتها بموجب معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية لعام 1955، وبالوسائل التي تختارها، اي عقبات تنشأ عن التدابير المعلن عنها في 2018/5/8 والتي تعرقل التصدير الحر إلى أراضي جمهورية إيران الإسلامية للأدوية الطبية، للمواد الغذائية والسلع الزراعية ، لقطع الغيار والمعدات والخدمات المرتبطة بها (بما في ذلك خدمات ما بعد البيع والصيانة والتصليح واعمال الفحص) اللازمة لسلامة الطيران المدني.

2–يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تكفل منح التصاريح والرخص اللازمة وعدم اخضاع المدفوعات وغيرها من التحويلات المالية لأي قيود من حيث صلتها بالسلع والخدمات المشار اليها في النقطة الاولى.

3–يجب على الطرفين ان يمتنعا عن القيام بأي عمل من شانه ان يؤدي إلى تفاقم النزاع المعروض على المحكمة او اطالته او يزيد من صعوبة حله .

ومن الجدير بالذكر الى ان المحكمة تستند في اتخاذ التدابير المؤقتة الى المادة(41) من النظام الاساسي للمحكمة التي تعد الاطار القانوني لهذه الاجراءات[٤٠]، فضلاً عن المواد (73– 78) من اللائحة الداخلية للمحكمة.[٤١]

وبعد صدور هذه القرار بالإجراءات التحفظية من المحكمة اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على الانسحاب من معاهدة الصداقة بين الولايات المتحدة وإيران عام 1955 التي استندت اليها الاخيرة في الدعوى التي اقامتها لدى المحكمة .[٤٢]

وفي 2019/8/23 قدمت الولايات المتحدة الامريكية دفوعاً ابتدائية بشان عدم اختصاص المحكمة وعدم مقبولية العريضة، التي تضمنت ما يأتي:–

الاول يذهب الى إن النزاع الذي تسعى إيران إلى عرضه على المحكمة قد نشأ عن قرار الولايات المتحدة الصادر في 8 مايو 2018 بوقف المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي إعادة فرض العقوبات التي كانت قد رفعتها اميركا بموجب هذا الصك. وتؤكد الولايات المتحدة أن إيران ، من خلال طلبها ، تسعى في الواقع إلى استعادة تخفيف العقوبات الذي قدمته الولايات المتحدة عندما كانت عضواً مشاركاً في خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالتالي فإن النزاع يتعلق حصريًا بقرارات الولايات المتحدة الخاصة بخطة العمل المشتركة الشاملة ؛ وإن القضية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا في هذا الأخير وليس لها علاقة حقيقية بمعاهدة الصداقة.

اما الدفع الثاني فإن الولايات المتحدة تذهب إلى أنه حتى لو كان موضوع النزاع الفعلي هو تطبيق معاهدة الصداقة وليس خطة العمل الشاملة المشتركة ، فإن المحكمة ستفتقر إلى الولاية القضائية للنظر في الغالبية العظمى من مطالبات إيران ، حيث تتعلق تلك الادعاءات بالتدابير التي تتعلق أساسًا بالتجارة أو المعاملات بين إيران ودول أخرى ، أو بين مواطنيها وشركاتها.

ووفقًا للمدعى عليه ، فإن معاهدة الصداقة تنطبق فقط على التجارة بين الدولتين الطرف فيها ، أو مواطنيهما وشركاتهما ، وليس على التجارة بين إحداهما ودولة ثالثة ، أو رعاياها وشركاتها.[٤٣]

ويلاحظ إن النزاع القائم بين الطرفين سواء إيران والولايات المتحدة لا يكون على أصل النزاع الذي يقر كلا الطرفين بوجوده ،وإنما يقوم على الاساس الذي يقوم عليه فبينما تدعي إيران الى ان هذا النزاع قائم على اساس معاهدة الصداقة لعام 1955، ترى الولايات المتحدة إن النزاع بينهما قائم على اساس خطة العمل المشتركة وانسحابها منها.

بعد دراسة الدفوع المقدمة من قبل الولايات المتحدة ، أصدرت المحكمة قرارها بتاريخ 2021/2/3 ، وقضت برد الاعتراضات الابتدائية التي قدمتها الولايات المتحدة إذ « ترى المحكمة أن لها اختصاصا من حيث الموضوع للنظر في طلب إيران على أساس المادة 21 ، الفقرة 2 ، من معاهدة 1955الصداقة».[٤٤]

وهذا يؤكد بشكل واضح قوة الموقف الايراني في القضية ويدعم موقفها في الدعوى امام المحكمة[٤٥]، ويشير الى ضعف موقف الولايات المتحدة القانوني .

الا انه على الرغم من ذلك فإن هذا القرار لا يعد الا ان يكون مجرد انتصار معنوي لإيران على الولايات المتحدة ،وذلك لان تنفيذ هذه الاجراءات والتدابير التحفظية مرهون بالقبول الطوعي للدول الاطراف، وهو ما لا يمكن تحقيقه من جانب الولايات المتحدة بحكم طبيعة العلاقات المتوترة بين البلدين هذا من جانب، ومن جانب اخر لو عرض الموضوع على مجلس الامن باعتباره الجهة المعنية بتنفيذ قرارات المحكمة سيصطدم من دون ادنى شك بالفيتو الامريكي ، باعتبار الولايات المتحدة احد الدول دائمة العضوية في عضوية مجلس الامن .

ولاشك ان الطريق لازال طويلاً امام تسوية النزاع الامريكي الايراني (من الناحية القانونية على الاقل)، اذ إن صدور القرارات النهائية عن محكمة العدل الدولية بالقضايا العالقة بين البلدين لا يبدو قريباً.

الخاتمة

من خلال ما تقدم من موضوع البحث يتضح لنا ما يأتي:

1-ان محكمة العدل الدولية وسيلة قضائية تلعب دوراً مهماً في تسوية النزاعات الدولية، إذ تبين لنا من خلال البحث كيف عملت المحكمة على النظر في القضايا العالقة بين إيران والولايات المتحدة، بطريقة مهنية دون أي اعتبارات اخرى.

2-انه على الرغم من كون الولايات المتحدة أول من لجأ الى محكمة العدل الدولية وذلك في القضية المتعلقة بموظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين والقنصليين في طهران، إلا ان إيران كانت اكثر من استعمل هذا الطريق في العديد من القضايا الاخرى في النزاع بينها وبين الولايات المتحدة .

3-بينت العديد من الاحكام التي اصدرتها محكمة العدل الدولية بخصوص القضايا المختلفة، والتي كانت تميل الى كفة إيران في عدد كبير منها، الى التفوق الايراني على الجانب الامريكي في النزاع القضائي ،وهو يشير بما لا يقبل الشك بالخبرة القانونية الواسعةالتي تتمتع بها إيران في هذا المجال.

4- إن المشكلة التي تقف في طريق الحل للنزاع القانوني الايراني الامريكي، هي التي تتعلق بتنفيذ الاحكام التي تصدر عن المحكمة، التي لا تجد سبيلها الى التنفيذ على الرغم من صفتها الالزامية، لأنه عند رفض الولايات المتحدة تنفيذ هذه الاحكام لا تجد طريقاً الى التنفيذ الا باللجوء الى مجلس الامن والذي سيقف الفيتو الامريكي

له بالمرصاد ليمنع تنفيذها.

هوامش البحث:-

١. تنص المادة الاولى فقرة (1) من ميثاق الأمم المتحدة على إن (مقاصد الأمم المتحدة هي:

حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

٢. د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، ط4، دار النهضة العربية ، 1978،ص244.

٣. تنص الفقرة الاولى من المادة (36) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية على (تشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها).

٤. د. مفيد شهاب ، مصدر سابق، ص 349.

٥. د. عصام العطية، القانون الدولي العام،،شركة العاتك لصناعة الكتاب ، ط1، بغداد، 2008،ص616.

٦. انظر الفقرتين (ثالثاً ورابعاً) من المادة 36 من النظام الاساسي للمحكمة.

٧. د. عصام العطية، مصدر سابق ص616.

٨. يذكر ان محكمة العدل الدولية قد رفضت الفصل في قضية شركة النفط البريطانية الايرانية بين بريطانيا وايران في 22/ تموز/ عام 1952، بعدم الاختصاص.

٩. ان هذه الشروط هي ذات الشروط التي أعدت من قبل لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن، التي تبنتها الجمعية العامة بدون أي تبديل بموجب قرارها رقم 91/ 1 الصادر في 11 كانون الأول/نوفمبر من العام 1946، بشأن قبول سويسرا طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة.

١٠ ينظر: عز الدين الطيب آدم ،اختصاص محكمة العدل الدولية في النزاعات الدولية ومشكلة الرقابة على قرارات مجلس الأمن الدولي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد / كلية القانون ،2003، ص14.

١١. د. مفيد شهاب، مصدر سابق، ص 346.

١٢. د. عصام العطية، مصدر سابق، ص618 .

١٣. للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985،ص395.

١٤. د. صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة– الامم المتحدة ووكالتها المتخصصة– الهيئات الدولية خارج إطار الامم المتحدة، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة 2002، 394.

١٥. ينظر في ذلك : د. احمد ابو الوفا، القانون الدولي العام ، دار النهضة ، ط5، 2007 ، ص و د. صلاح الدين عامر ، مصدر السابق ، ص395.

١٦. تنص هذه المادة على ما يأتي:-

1. تُطبق المحكمة، التي تتمثل مهمتها في الفصل وفقًا للقانون الدولي، في النزاعات المعروضة عليها:

–الاتفاقيات الدولية، سواء كانت عامة أو خاصة، التي تحدد القواعد المعترف بها صراحة من قبل الدول المتنازعة؛

–العرف الدولي، كدليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون ؛

–المبادئ العامة للقانون المعترف به من قبل الدول المتحضرة؛

–مع مراعاة أحكام المادة 59 والقرارات القضائية وتعاليم أمهر الدعاة من الدول المختلفة كوسائل فرعية لتقرير أحكام القانون.

2. لا يخل هذا الحكم بسلطة المحكمة في الفصل في قضية حسب الإنصاف والحسنى، إذا اتفق الأطراف على ذلك.

١٧. د. محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،1985 ، ص 396.

١٨. د. مفيد شهاب، مصدر سابق، ص 360.

١٩. ينظر : موجز الاحكام الفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، 1948–1991 ، منشورات الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، 1992، ص 140.

٢٠. المصدر السابق نفسه، ص143 وما بعدها.

٢١. لمزيد من التفاصيل ينظر: د. عبد الله الأشعل، قضية الرهائن الأمريكيين في طهران امام محكمة العدل الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد36 لسنة 1980.

٢٢. إذ اشترطت إيران على الولايات المتحدة أعادة ثروة شاه الراحل، وإسقاط الدعوى الأمريكية ضد إيران، والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة، وضمانات الولايات المتحدة بعدم التدخل في الشؤون الإيرانية، الامر الذي تطلب تدخل الجزائر كوسيط بين الطرفين ، لتنفيذ الاتفاق بينهما بخصوص الافراج عن الرهائن الامريكان مقابل حصول إيران على 7٪ من الأموال المجمدة في الولايات المتحدة الامريكية والتي تم أيداعها لدى الجزائر والمقدر ب(24 مليار دولار) نقداً ينظر: د. شعاشعية لخضر، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، العدد الثاني، 2017.

٢٣. ينظر في ذلك الموقع الالكتروني الرسمي لمحكمة العدل الدولية: https://www.icj-cij.org/en/case/79 تاريخ الزيارة 2020/4/1

٢٤. ينظر نص القرار:-

INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE REPORTS OF JUDGMENTS،ADVISORY OPINIONS AND ORDERS 3 CASE CONCERNING THE AERIAL INCIDENT OF ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN v. UNITED) 1988 JULY FEBRUARY 22 STATES OF AMERICA) ORDER OF 1996. https://www.icj-cij.org/public/files/case-related/79-079-19960222-ORD-01-00-EN.pdf .

٢٥. ينظر في ذلك الموقع الالكتروني الرسمي لمحكمة العدل الدولية: https://www.icj-cij.org/en/case/90 تاريخ الزيارة 2020/4/2

٢٦. ينظر : موجز الاحكام الفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، 1992-1996، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك ، 1998، ص 132.

٢٧. موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، 2007 – 2003، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2011، ص 20.

٢٨. يعود أصل هذا النزاع الى صدور قانون في الولايات المتحدة الامريكية عام 2012 يتضمن النص على مصادرة الأصول الإيرانية المجمدة لدى بنك أمريكي لدفع تعويضات قانونية بسبب اتهام إيران في تفجير لثكنات تابعة لمشاة البحرية الأمريكية في العاصمة اللبنانية بيروت عام 1983 وغيرها من الهجمات الأخرى.

٢٩. ينظر طلب اقامة الدعوى:

INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE APPLICATION INSTITUTING PROCEEDINGS filed in the Registry CERTAIN IRANIAN 2016 June 14 of the Court on ASSETS (ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN v. UNITED STATES OF AMERICA).

٣٠. المصدر السابق نفسه.

٣١. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول الاعتراضات الامريكية مراجعة الوثيقة الاتية:-

INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE CERTAIN IRANIAN ASSETS (ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN v. UNITED STATES OF AMERICA)PRELIMINARY OBJECTIONS SUBMITTED BY THE UNITED STATES OF AMERICA MAY 1. 2017.

٣٢. ينظر:-

الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الرابعة والسبعون، الملحق رقم 4،(تقرير محكمة العدل الدولية 1 آب/أغسطس 2018 – 31 تموز/يوليه 2019) الأمم المتحدة ، نيويورك، 2019،ص 40.

٣٣. ينظر:

الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 9،(تقرير محكمة العدل الدولية 1 آب/أغسطس 2019 – 31 تموز/يوليه 2020) الأمم المتحدة ، نيويورك، 2020، ص33.

٣٤. ينظر:

INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE APPLICATION INSTITUTING PROCEEDINGS filed in the Registry ALLEGED VIOLATIONS 2018 July 16 of the Court on TREATY OF AMITY. ECONOMIC 1955 OF THE RELATIONS. AND CONSULAR RIGHTS (ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN v. UNITED STATES OF AMERICA). https://www.icj-cij.org/public/files/EN.-00-01-APP-20180716-175/175/case-related pdf

٣٥. تنص هذه المادة على (ان أي نزاع قد ينشأ بين الاطراف السامية المتعاقدة ، فيما يتعلق بتفسير او تطبيق المعاهدة، والذي لم يتم تسويته بشكل مرض من خلال القنوات الدبلوماسية، يرفع امام محكمة العدل الدولية، مالم توافق الطراف على تسويته بالوسائل السلمية الاخرى).

٣٦. ينظر:

INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE APPLICATION INSTITUTING PROCEEDINGS filed in the Registry ALLEGED VIOLATIONS 2018 July 16 of the Court on TREATY OF AMITY. ECONOMIC 1955 OF THE RELATIONS. AND CONSULAR RIGHTS (ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN v. UNITED STATES OF AMERICA). https://www.icj-cij.org/public/files/EN.-00-01-APP-20180716-175/175/case-related pdf

٣٧. للاطلاع على نص الطلب مراجعة الوثيقة الاتية

https://www.icj-cij.org/public/files/case-EN.pdf-00-01-REQ-20180716-175/175/related

٣٨. للاطلاع على التفاصيل ينظر:

INTERNATIONAL COURT OF JUSTICEk Alleged Treaty of Amity. Economic 1955 Violations of the Relations. and Consular Rights (Islamic Republic of Iran v. United States of America) The Court indicates provisional measures in order to preserve certain rights claimed by Iran and asks the Parties to refrain from any action which might aggravate or extend the dispute.

٣٩. للاطلاع على تفاصيل الامر ينظر:

INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE REPORTS OF JUDGMENTS. ADVISORY OPINIONS AND 1955 ORDERS ALLEGED VIOLATIONS OF THE TREATY OF AMITY. ECONOMIC RELATIONS. AND CONSULAR RIGHTS (ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN v. UNITED STATES OF AMERICA) REQUEST FOR THE INDICATION OF PROVISIONAL MEASURES https://www.icj-cij. .2018 OCTOBER 3 ORDER OF -20181003-175/175/org/public/files/case-related EN.pdf-00-01-ORD

٤٠. إذ تنص المادة (41) على ما يأتي:-

(1- يكون للمحكمة سلطة أن تبين، إذا رأت أن الظروف تتطلب ذلك، أي تدابير مؤقتة ينبغي اتخاذها للحفاظ على الحقوق الخاصة بأي من الطرفين.

2 - ريثما يتم اتخاذ القرار النهائي، يجب على الفور إبلاغ الأطراف ومجلس الأمن بالتدابير المقترحة).

٤١. تم اقرار هذه اللائحة في 1978/4/14.

٤٢. أعلن ذلك وزير الخارجية الامريكي بومبيو وقال «إنه قرار كان ينبغي، بصراحة، اتخاذه قبل 39 عاماً» خلال الثورة الإسلامية في 1979 والتي أفضت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ينظر:- -c725-037209c8/https://www.ft.com/content ba8f-ee390057b8c9-11e8 تاريخ الزيارة2021/3/21

٤٣. للاطلاع على تفاصيل الاعتراضات المقدمة من الولايات المتحدة

ينظر:

INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE. ALLEGED TREATY OF AMITY. 1955 VIOLATIONS OF THE ECONOMIC RELATIONS. AND CONSULAR RELATIONS (ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN V. UNITED STATES OF AMERICA) PRELIMINARY OBJECTIONS SUBMITTED BY THE UNITED STATES OF AMERICA 23 AUGUST 2019. https://www.icj-cij.org/public/files/case-related/175-20190823-WRI-01-00-EN.pdf

٤٤. للاطلاع على تفاصيل الامر مراجعة الوثيقة الآتية:

https://www.icj-cij.org/public/files/case-related/175-20210203-JUD-01-00-EN.pdf

٤٥. قال الناطق باسم الخارجية الإيرانية، سعد خطيب زاده، في بيان عقب قرار المحكمة «على الرغم من أن الحكم الصادر اليوم عن محكمة لاهاي يتعلق بمرحلة التحقيق، إلا أنه يظهر شرعية مطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذه المرحلة ، وبهذا النجاح ستدخل القضية المرحلة النهائية للبت فيها». فيما أكد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في تغريدة له على تويتر، أن الحكم «انتصار قانوني لإيران»، مضيفا أن «الوقت قد حان لأن تفي الولايات المتحدة بالتزاماتها الدولية»، ينظر الموقع الاتي:

https://arabic.sputniknews.com/world/

دور اللجان النيابية في تفعيل اداء مجلس النواب

د. علي محسن عاصي التميمي

المستخلص

تعد اللجان النيابية هي العمود الفقري للمجالس النيابية وتعتبر المطبخ السياسي والقانوني للقوانين والتشريعات التي تحال اليها من رئاسة المجلس كمشروعات قوانين أو قتراحات قوانين، فاللجان النيابية تقوم بفحص وتدقيق التشريع قبل عرضه للتصويت في الجلسات النيابية العامة بالإضافة الى ممارسة الوظيفة الرقابية وحسب تخصص كل لجنة من اللجان، من اجل مراقبة المؤسسات التنفيذية وان تفعيل أداء أي مجلس نيابي يكون من خلال تفعيل اللجان النيابية فكلما كانت اللجان النيابية فاعلة ويتمتع أعضائها بالكفاءة والمهنية أنعكس ذلك ايجاباً على الاداء النيابي.

The role of parliamentary committees in activating the performance of the House of Representatives

researcher

Ali Mohsen Assi Al-Tamimi

Supervised by

Prof.Dr.Ahmed Ghaleb Mohi Al-Shalah

Abstract

Parliamentary committees are the backbone of parliaments. and they consider the political and legal kitchen of laws and legislation referred to them by the presidency of the council as draft laws or law proposals. Parliamentary committees examine and scrutinize legislation before it is presented to vote in the general parliamentary sessions in addition to exercising the oversight function according to the specialization of each committee. In order to monitor the executive institutions. and that the activation of any parliament is through the activation of the representative committees. the more the parliamentary committees are effective and their members enjoy competence and professionalism. this is reflected positively on the parliamentary allegations.

المقدمة

تعد اللجان النيابية هي العمود الفقري للمجالس النيابية وتعتبر المطبخ السياسي والقانوني للقوانين والتشريعات التي تُحال إليها من رئاسة مجلس النواب وكمقترحات يقدمها عدد محدد من النواب يختلف العدد بأختلاف طبيعة النظام السياسي من دولة إلى دولة أخرى – أو ما تنتجه كل لجنة من مقترحات قوانين.

واللجان النيابية بصورة عامة تقوم بالعديد من الوظائف التشريعية والرقابية، فوظيفتها التشريعية تكون بفحص التشريع قبل عرضه للتصويت في الجلسة النيابية العامة، سواء أكان هذا التشريع مشروع قانون او مقترح قانون، فتتابع اللجان مدى مطابقة التشريع لمواد الدستور والقوانين النافذة، فضلاً عن قيامها بقياس أثر التشريع قبل وبعد أقراره كقانون، وتمارس اللجان الوظيفة الرقابية من خلال اللجان الدائمة، وحسب تخصص كل لجنة من خلال مراقبة المؤسسات التنفيذية التي تقع من ضمن أختصاصها، او من خلال اللجان المؤقتة من قبل لجان التحقيق ولجان تقصي الحقائق ولجان الاستماع، فضلاً عن قيام اللجان النيابية بمتابعة البرنامج الحكومي ومحاسبة الحكومة في حال تقصيرها في الإدارة.

ولايوجد ضابطة مُعينة على نوع وعدد اللجان النيابية في النظام البرلماني او الرئاسي، أنما تشكيل وتخصص اللجان يكون بحسب كل مجلس تشريعي، وحسب اللوائح الداخلية التي يشرعها المجلس النيابي.

فإذا كان الدور الاهم للبرلمان يكون في الرقابة والتشريع فإن اللجان البرلمانية ستكون الممهد والمنظم لهذا الدور التشريعي والرقابي، فقلة اعداد اعضاء اللجان البرلمانية مقارنة باعداد اعضاء مجلس النواب بشكل عام سيسهم بسرعة الانجاز بلحاظ كلما كثرة الاعداد أزداد عدد الاراء وكثرة المناكفات السياسية بين اعضاء وحسب الانتماء الحزبي والكتلوي او المذهبي، فاللجان النيابية بأعتبارها المطبخ التشريعي لها آلاثرالكبير في تقويم العمل التشريعي او الرقابي للبرلمان وزيادة تشريعاته اذا كانت اللجان النيابية قوية، ولأجل الاحاطة بدور اللجان النيابية في تفعيل اداء مجلس النواب سيتم تقسيم هذه المحبث الى مطلبين وكالاتي:

المطلب الاول: دور اللجان النيابية في التشريع

المطلب الثاني: دور اللجان النيابية في الرقابة

المطلب الأول: دور اللجان النيابية في التشريع

يعني التشريع من بين ما يعنيه سن قوانين مُلزمة، وهذه القوانين تشترك في أعدادها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لكن تُعتبر المراحل التشريعية هي من صميم عمل وظيفة البرلمان بالمعنى الصحيح. والمراحل التي تمر بها العملية التشريعية تنحصر في اقتراح التشريع ومن ثم الموافقة والتصديق عليه.[١]

وأن سن القوانين واقتراحها وإقرارها من أهم اختصاصات البرلمان وأن اقتراح الحكومة لمشروعات القوانين مشروطة بموافقة البرلمان عليها، ومن ثم إرسالها لرئيس الجمهورية لأجل التصديق عليها وإقرارها.[٢]

وتمر عملية اقتراح القوانين بعده مراحل، حسب طبيعة النظام السياسي المعمول به في كل دولة وحسب الدستور واللوائح الداخلية للهيئات التشريعية فمرة يتم تقديم مقترح القانون عن طريق عدد معين من الأعضاء ومرة اخرى يصبح تقديمه عن طريق أحدى اللجان في المجلس التشريعي، فاللجان النيابية لها الحق بتقديم مقترح قانون ومناقشته وإنضاجه من خلال الاستعانة بالخبراء والاكاديميين سواء من داخل اللجنة أو من خارجها عن طريق استضافتهم عند الحاجة، ومن ثم تقوم اللجان

بالتصويت عليه داخل اللجنة بعد الدراسة المستفيضة لمقترح القانون ومن ثم ترفع مقترح القانون إلى اللجنة القانونية التي تقوم بصياغته صياغة قانونية لأجل طرحه وتقديمه الى رئاسة الهيئة التشريعية لأدراجه على جدول الأعمال لمناقشته ومن ثم التصويت عليه، وتستقبل اللجنة أيضا مشاريع القوانين القادمة من السلطة التنفيذية والمحولة للجنة من رئاسة السلطة التشريعية لأجل مناقشتها ودراستها ومن ثم يجري عليها ما جرى على مقترح القانون.

وقد تضمنت اللوائح الداخلية للمجالس التشريعية عمل اللجان البرلمانية، والأصل في العمل البرلماني إن البرلمان لا يتناول أي مقترح او مشروع قانون بالبحث والمناقشة إلا بعد أن تقوم إحدى اللجان البرلمانية وحسب تخصصها ببحثه ودراسته ومن ثم الانتهاء إلى رأي تعرضه، فاللجان النيابية تُعد المحطة الاولى التي يقف عندها وفيها قطار التشريع، فأي اقتراح يطرحه المجلس التشريعي تتم مُناقشته في اللجان المختصة، وهذا الحق هو في الحقيقة حقاً مساواً للحق الذي أعطاه المشرع الدستوري للحكومة او السلطة التنفيذية.[٣] وللجان النيابية أهمية كبيرة كونها تقدم وتضع مقترحات القوانين وكذلك وضع مقترحات تعديل مقترحات القوانين او مشاريع القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية.

ويمكن القول أنه كلما كانت اللجان النيابية قوية أنعكس ذلك إيجاباً على قوة البرلمان، أي يكون برلماناً قوياً في ممارسة وظيفته التشريعية.[٤]

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفقه الفرنسي يرى أن عمل اللجان البرلمانية هو في الحقيقة عمل مكمل ومعاون للبرلمان، فاللجان النيابية تمارس أعمالها وفق الآليات القانونية والفنية والتقنية وبإشراف رؤساء أو رئاسة البرلمان وفي المملكة المتحدة (بريطانيا) التي تُعتبر مهد للنظام البرلماني، نجد هنالك عدة أنواع من اللجان البرلمانية التي تختص بالتشريع وتسمى باللجان الدائمة وعدد هذه اللجان غير مُحدد ولا يوجد قيد على عددها في كل دورة برلمانية، لكن عندما تشكل اللجان البرلمانية الدائمة يُراعى تخصص الأعضاء واهتماماتهم ورغباتهم مع مراعاة التوازنات السياسية والحزبية داخل المجلس[٥] وبعد أن تدرس اللجان الدائمة مشروع القانون أو مقترح القانون ترفعه الى رئاسة البرلمان مع تقرير اللجنة المختصة، وبعد أن يتم الانتهاء من القراءة الثانية لمشروع أو مقترح قانون يأتي دور اللجنة النيابية ويمكن أن تعارض المقترح بشدة في حال أثارة جدل حول داخل قبة البرلمان في المرحلة السابقة، وبعد أن تنظر اللجنة في القانون تقدم تقريرها بخصوص المشروع أو مقترح القانون ويخصص مجلس العموم ستة أيام من ايام الجُمع لمناقشة تقرير اللجنة النيابية حول مقترحات الأعضاء، ومن ثم يبدأ النقاش حول التقرير وقد تنتهي بالتصويت أو عدم التصويت في حال عدم الوصول لقرار حول المقترح المعدل داخل «قبة البرلمان».[٦]

وتباشر اللجان في بريطانيا عملها بطريقة المناقشات، سواء أكان دائمة أو لجنة عامة للمجلس، مثلما يحدث في الجلسات العامة للبرلمان، ويستطيع أي عضو أن يقدم أي اقتراح تعديل لمشروع القانون محل الدراسة، ولرئيس اللجنة القرار باختيار التعديلات التي تطرحها اللجنة، فيستبعد التعديلات غير مناسبة وبعد أن يحدد التعديلات المقبولة التي تدرج على جدول الاعمال.[٧]

أما في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتمد النظام الرئاسي فالسلطة التشريعية تسمى الكونغرس، ويتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، فمجلس الشيوخ يتألف من شيخين عن كل ولاية وعددهم (100) سيناتور، ويتم انتخابهم عن طريق ناخبي الولايات المتحدة

الأمريكية البالغ عددهم (52) ولاية لمدة ستة سنوات، ويتم التجديد ثلث مجلس الشيوخ كل سنتين، أما مجلس النواب فهو يمثل الشعب الأمريكي ويتم انتخابهم لمدة سنتين فقط، ويرأس مجلس النواب سبيكر (speaker) يتم انتخابه من قبل المجلس نفسه.[٨]

من خلال استعراض دور اللجان البرلمانية في التشريع نجد أن دور اللجان البرلمانية يختلف بحسب نوع وطبيعة النظام السياسي المعمول به في الدول التي تم ذكرها وهي (أمريكا وبريطانيا وفرنسا ولبنان)، وتختلف أيضا في نفس نوع النظام السياسي المعمول به من دولة إلى أخرى، حسب الدستور وحسب اللائحة الداخلية الموضوعة من قبل المجلس التشريعي من دولة إلى أخرى، لكنها تتوحد – الدول – في تبيان أهمية اللجان النيابية في التشريع، فاللجان النيابية تختصر الوقت وتنظم مشروع أو مقترح القانون بعد دراسته وبحثه ومن ثم صياغته وضمان عدم مخالفته للدستور والقوانين المعمول بها.

فالتحضير والأعداد والدراسة و تقديم التوجيهات والتوصيات من أهم الأعمال التي تقوم بها اللجان البرلمانية، لأجل أن يتم أتخاذ القرار المناسب من قبل المجالس التشريعية، وهذا هو جوهر وأساس العمل البرلماني، وهذا الامر يقي المجالس التشريعية من إطالة المداولات والمناقشات بدون فائدة – كما ذكرنا سابقاً –، ويؤدي إلى حماية المجالس التشريعية من أن تتخذ قرارات مُتسرعة.[٩]

وأغلب اللجان البرلمانية التي تم استعراضها في امريكا وبريطانيا وفرنسا تعتمد على الأساليب الحديثة والجديدة في التحضير لمشروعات ومقترحات القوانين وتستعين بالكفاءات والخبرات، وكلما أتصفت اللجان النيابية بذلك كلما أثر ذلك إيجاباً بنوعيه التشريع وقلل من كثرة المناقشات داخل «قبة البرلمان»، ومن ثم سهولة مرور التشريع من خلال التصويت.

واللجان النيابية الفعالة والناجحة هي تلك اللجان التي يمكن أن تعكس ما يهم المواطنين، ويمكن لها أن تتحدث بلسانهم،[١٠] ولابد من الإشارة إلى أن «الخبرة والاختصاص اللذان يتمتع بهما أعضاء/ عضوات اللجان هما من الشروط الضرورية لنجاح عملها، ولكنهما لا يكفيان، فأعضاء اللجان يحتاجون في الديمقراطيات المتقدمة إلى شروط أخرى منها التمتع بمقدار معقول من الاستقلالية تجاه الأحزاب وبصورة خاصة أتجاه حزب الأكثرية».[١١]

وتشجع اللجان النيابية – بدورها المهم – أعضاء البرلمان على زيادة وتطوير خبراتهم ومهاراتهم في حيز سياسي مُعين، مما يتيح لهؤلاء الأعضاء مواجهة الوزراء والحكومة على قدم المساواة أكثر من ذي قبل.[١٢]

المطلب الثاني: دور اللجان النيابية في الرقابة

يمارس العضو دوراً رقابياً مهماً من خلال تواجده وعمله في اللجان النيابية التي تعد من أهم المنافذ للرقابة على السلطة التنفيذية بشكل عام[١٣] فاللجان النيابية بالنسبة للبرلمان هي بمثابة القلب إلى الجسم، فهي ومن خلال عملها تحدد دور البرلمان الحقيقي، ومدى قدرته وفاعليته ودوره الرقابي بالإضافة إلى الحفاظ على استقلالية عمله، فاللجان النيابية تراقب جميع أعمال الحكومة وتراقب الموازنة المالية وآلية صرفها بل تراقب جميع مراحل أعدادها وتنفيذها، وكثيراً ما وصفت اللجان بأنها هي البرلمان نفسه.[١٤]

فالمبدأ الأساس لعمل اللجان البرلمانية هو مراجعة ومتابعة التقارير الحكومية وعلى أساس دوري، وعملية المراجعة لهذه التقارير تتم عن طريق وجود ممثل للحكومة في اللجنة أو بدون وجود أي ممثل للحكومة، ولكن في

الأعم الأغلب تطلب اللجان من الحكومة حضور ممثلين عنها إلى الاجتماعات التي تعقدها اللجنة بُغية الحصول على معلومات أو إيضاحات حول التقارير الحكومية وخاصة المواضيع والقضايا التي لا تتطرق اليها التقارير الحكومية.[١٥]

واللجان النيابية تؤدي دوراً قيماً في متابعة ومراجعة أداء الوزارات ومن ثم تقييمها وليس من الضروري أن تكون العلاقة بين اللجان النيابية والوزارات عدوانية أو تتسم بالعداوة، بل لابد أن توصف العلاقة فيما بينهما – اللجان والوزارات – بأنها نظام لأجل تبادل المعلومات حول المسائل الإدارية والسياسية التي تتبعها الوزارات أو المؤسسات التنفيذية.[١٦]

فاللجان النيابية تقوم بممارسة دورها في الرقابة على السلطة التنفيذية عن طريق الأسئلة المكتوبة وطلب الإيضاحات من الممثلين الحكوميين والمسؤولين، وحضور ممثلي الحكومة في اجتماعات اللجان النيابية يُساهم في تجنب سوء الفهم الذي ينجم عن قلة المعلومات أو سوء الظن او التفسير لنوايا الحكومة، وكذلك يُسهم في الإسراع في عملية المراجعة للأداء والسياسات الحكومية أو اعتماد تشريعات جديدة تتقدم بها الحكومة.[١٧]

وفي بريطانيا يعتمد مجلس العموم البريطاني على نظام لجان مُعقد منها ما تم ذكره، وهي اللجان النيابية الدائمة لكن هنالك لجان أخرى تسمى باللجان المختارة مهمتها الأشراف والتحقيق والمراقبة، وعمر هذه اللجان مئات السنين إلا أن مسؤولياتها ووظائفها تبلورت خلال هذه المدة الطويلة[١٨] وأن ظهور اللجان المختارة الوزارية، بصورة اوضح كان خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين إلا أنها كانت لا تتسم بالتخصص أو الشمولية في التغطية لكافة عمل الحكومة، وتعتبر هذه اللجان بمثابة وزارات الظل ولها تأثير كبير[١٩] وهذه اللجان يمكن لها وضمن حدود عملها واختصاصها القيام بالأشراف والمراقبة والتحقيق ولها صلاحيات تشمل الادارة والسياسات الحكومية والأنفاق الحكومي، ما عدى النشاطات والخدمات الاستخباراتية.[٢٠]

وعدد اللجان المختارة في مجلس العموم البريطاني منذ عام 1998 (16) ستة عشر لجنة، وتقوم هذه اللجان بمراقبة أعمال وزارات الحكومة ويمكن لهذه اللجان أن تشكل أو تنشئ لجان فرعيه يُعهد إليها التحقيق أو دراسة موضوع معين، وهذا النوع من اللجان غير موجود في مجلس الواردات.[٢١]

واللجان المختارة في مجلس العموم يُعهد إليها التحقيق والاستجواب في الوقت الحالي وهذه اللجان تركز على أعمال ومجالات خاصة من أعمال الحكومة، فهي تقوم بإعداد تقارير منتظمة ومختصرة من خلال مراقبتها لأعمال الحكومة نيابة عن المجلس، وبعض هذه اللجان يتمتع بقدرات قضائية[٢٢] فهي تتمتع بسلطات تحقيقية مُطلقه، كحق الاطلاع على جميع الملفات والأوراق والبيانات، في مختلف أجهزة ودوائر الدولة، ولها الحق بطلب نسخ عنها وأن تسمع الشهود ولها حق الانتقال إلى جميع المواقع الخارجية وتطلب جميع الإيضاحات التي تخص التحقيق الذي تُباشره، ولها الحق أيضاً، الاستماع لشهادة الخبراء والشهود بعد أن يؤدوا حلف اليمين ومن يمتنع منهم عن الأدلاء بالشهادة أو لا يحضر، يتعرض لعقوبة جزائية.[٢٣]

وترفع اللجان المختارة تقريرها بعد أن تُنجز عملها إلى المجلس مع التوصيات، وللحكومة الرد على هذا التقرير وما جاء فيه خلال (60) ستون يوماً[٢٤] وقد لا تنتهي جميع التحقيقات بتقرير تعده اللجنة المختارة، فقد يكون تقديم الأدلة كافياً، فتقوم اللجنة بنشر الأدلة الشفوية والمكتوبة من غير تعليق على هذه الأدلة.[٢٥]

أما في فرنسا فإن الدستور الفرنسي أشار في المادة(24/ أولاً) إلى دور البرلمان في الرقابة على أعمال الحكومة، لكنه لم يشير إلى لجان المراقبة إطلاقاً، إلا أن الأمر رقم (58–1100) المعدل، والذي يتعلق بعمل البرلمان قد نص في مادتهِ الخامسة (5) بأن للجان الخاصة والدائمة الحق باستدعاء أي شخص للاستماع إليه إذا تطلب الأمر مع التحفظ على القضايا ذات الطابع الأمني والمتعلقة بالدفاع الوطني أو الأمن الداخلي والخارجي، القضايا الخارجية، مع لزوم أن تحترم اللجان النيابية قواعد الفصل بين السلطات، وكل من لا يحضر للجنة بعد استدعائه يتعرض لغرامه مالية، وفي عام 1996 تم تعديل هذه المادة، وقد أعطت للجان النيابية الدائمة والمؤقتة حق استدعاء أي شخص، واذا لم يحضر فأنه يُغرم مبلغ 7500 يورور.[٢٦]

وحسب النظام الداخلي للبرلمان الفرنسي فأن من حق اللجان أن تقوم بعقد جلسات في غير موعد الجلسات التشريعية لأجل الاستماع، وجالسات الاستماع يمكن أن تكون مفتوحة للجمهور كافة حسب المادة (40/ثالثاً) من النظام الداخلي للجمعية الوطنية. فاللجان الدائمة والخاصة في مجال تخصصها هي من تزود البرلمان بالمعلومات لأجل أن يمارس دوره في الرقابة على أعمال وسياسات الحكومة، لمعرفة مدى تطبيق التشريعات والنصوص التي أقرها البرلمان وكذلك لأجل التزود بالمعلومات والحقائق والمعطيات حول موضوع مُعين فاللجان الدائمة والخاصة دورها رقابي الغاية والهدف منه جمع المعلومات لأجل تنوير البرلمان.

وجمع المعلومات بالنسبة للجان الدائمة والمؤقتة تارة يكون عن طريق الاستماع لأفراد تنظر اللجنة إليهم على أنهم يفيدونها في موضوع معين، فتستدعي اللجنة وزراء وموظفون، وتارة أخرى تجمع المعلومات عن طريق المهام الاستطلاعية، ومرة ثالثة عن طريق متابعة تطبيق القانون أو التشريع الذي أقره البرلمان.[٢٧]

ووسيلة تشكيل لجان برلمانية للتحقيق عرفتها فرنسا على نطاق محدود في أعوام (1875–1940) أي في الدستور الفرنسي في عهد الجمهورية الثالثة، فقد كانت اللجان الدائمة تمنح صلاحيات التحقيق من خلال الرقابة على الادارة والحكومة بالإضافة إلى الأعمال التشريعية.[٢٨]

أما أهم وسائل الرقابة التي تقوم بها اللجان النيابية فهي:–

أولاً: التحقيق البرلماني

عندما يُريد البرلمان أن يقف بنفسهِ على حقيقة مُعينة، أو يتأكد من صحة ما يتم تقديمهُ من معلومات وبيانات من قبل الحكومة نظراً لتشككه من حسن نيتها – الحكومة – فأنه لا يعتمد على ما يقدمهُ الوزراء او يذكرونهُ ويصورونهُ، بل يقوم البرلمان بنفسه مباشرة باستسقاء المعلومات عن طريق الاتصال بالأفراد أو الموظفين لأجل الاطلاع على الوثائق المستندات والملفات الحكومية، ويتبع البرلمان وسائل مختلفة يرى بأنها كفيلة بتحقيق الهدف والغرض في الحصول على الحقائق.[٢٩]

وقد عرف التحقيق البرلماني بأنه «وسيلة لرقابة البرلمان على الحكومة، تمارسها عنهُ لجنه منهُ، لتستظهر ما قد يهم البرلمان من حقائق في موضوع يدخل في اختصاصه ويكون لها في سبيل ذلك كل السلطات التي تخولها النصوص، وتنتهي مهمتها بتقرير ترفعه للبرلمان صاحب القرار النهائي»[٣٠] وهذه اللجنة التحقيقية أما من اللجان النيابية الدائمة أو المؤقتة.

فالبرلمان من خلال هذه اللجان التحقيقية يهدف الوقوف على الخلل في الأداء الحكومي أو شُبهات فساد قد تحوم حول أي مفصل من مفاصل الدولة أو المسؤولين فيها، فيلجأ مجلس النواب الى تشكيل لجان تحقيقية نيابية

هدفها الوقوف على حقيقة الأمر، أو لأجل معرفة المزيد من المعلومات والتفاصيل بشأن القضية أو الموضوع المُحقق فيه، وهذا النوع من اللجان لا تشكل الا عندما تعلن او تتضح مؤشرات عن تقصير أو هدر مال عام او فساد مالي[٣١] ويختلف هذا النوع من اللجان عن باقي الأنواع من التحقيقات الإدارية أو الجنائية كما أن لجان التحقيق النيابية لا تتدخل بما هو مطروح أو معروض على السلطة القضائية من ملفات وتحقيقات تتعلق بنفس الموضوع، فلا يمكن للسلطة التشريعية التدخل بعمل السلطة القضائية مراعاة لمبدأ الفصل ما بين السلطات لكن للجان التحقيق النيابية أن تقوم بتناول الموضوع المراد التحقيق فيه من جانب آخر شريطة أن يكون مُختلف عن الجانب المعروض أو الذي تناولته السلطة القضائية [٣٢] وأن التحقيق الذي يقوم به أعضاء البرلمان يكون خاص بأعمال وإداء السلطة التنفيذية، ولا يمتد إلى الأجهزة القضائية.

وللجان التحقيق النيابية أن تستعين بالمتخصصين والخبراء والمستشارين في موضوع ومجال معين ترغب اللجنة التحقيق فيه، ولا يعتبر هذا الشي قدح بطبيعة العمل البرلماني، لان هؤلاء المستشارين أو الأكاديميين والخبراء ليست لهم صفة العضوية بهكذا نوع من اللجان التحقيق النيابية، فدورهم يقتصر على أبداء الرأي والمشورة وتقديم المعلومات في الأمور التخصصية والتي لا يمكن لأعضاء البرلمان أن تكون لديهم معرفة بها لأنها خارج تخصصهم، وهؤلاء الخبراء والأكاديميين لا يحق لهم المشاركة في المناقشة أو التصويت أو وضع التوجيهات النهائية من غير اقتناع اللجنة التحقيقية.[٣٣]

أن لجان التحقيق النيابية عموماً هي لجان ذات سمة خاصة فبالإضافة إلى كونها تنسب إلى البرلمان، فإن تشكيلها هو لغرض تقصي الحقائق، ولأجل مساعدة الهيئة التشريعية والرقابية على حسن الأداء للوظيفة الرقابية، والمقصود بكونها لجان خاصة ليس لكون تشكيلها تم من خلال أعضاء البرلمان، بل أن المقصود هو أن تشكيلها تم لأجل مهمة خاصة، سواء أكان البرلمان قد عهد بمهمة التحقيق إلى أحد اللجان الدائمة او المؤقتة او قد يوكل مهمة التحقيق لجميع الأعضاء وهذا الامر نادراً ما يحدث.[٣٤]

والبرلمانات عموماً عند تشكيل لجان التحقيق تُراعي تخصص أعضاء البرلمان [٣٥] فمع تعدد وتنوع المجالات الحكومية سواء أكانت إدارية أو فنية أو أمنية فأن اختيار الأعضاء للجان التحقيقية يكون عبر مراعاة التخصص لكي تكون التقارير والتوصيات التي يتم رفعها من اللجان التحقيقية تتصف بالمهنية.

ولجان التحقيق النيابية تنتهي بانتهاء الهدف والغرض الذي تم تشكيل اللجنة من أجلهِ، والانتهاء يكون اما عبر رفع التقرير النهائي للجنة التحقيقية بخصوص الموضوع الذي شُكلت لأجلهِ اللجنة، أو تنتهي هذه اللجنة إذا باشرت السلطة القضائية التحقيق بنفس القضية والموضوع، لأن الاصل البرلماني يقول: يتوقف أي تحقيق برلماني ببد التحقيق القضائي.[٣٦]

وقد تتجاوز لجان التحقيق النيابية القيد الزمني إذا كانت هنالك ظروف قد طرئت أو حدثت لم تكن بالحسبان، ومثل هذه الظروف قد تؤدي إلى عدم استطاعة لجان التحقيق النيابية من مباشرة أعمالها ومهمتها او إكمال التحقيق في المدة المُحددة أو قد تكون عدم القُدرة في الحصول على المعلومات والبيانات لكثرة مصادرها أو لأجل زيادة الوقت للتأكد والتحقق من صحتها، ومثل هذه الظروف هي في الحقيقة ظروف إدارية بيروقراطية خارجة عن الإرادة وتؤثر على عمل اللجنة التحقيقية وتؤخرها.[٣٧]

ومن خلال هذه اللجان التحقيقية يُمكن للبرلمان أن يتعرف على الانحرافات والمساوئ والخروقات التي قد

ترافق الادارة الحكومية. ومن ثم يستطيع البرلمان معالجة الزلل ويمحو الخلل، وهكذا نوعٍ من اللجان ينبغي أن تكون منصوص عليها دستورياً أو من خلال اللوائح الداخلية للبرلمانات، فاللجان التحقيقية تمثل الأداة المهمة والرئيسية للبرلمان لممارسة الدور الرقابي على جميع أعمال الجهاز الحكومي[٣٨] وللجان التحقيقية دور كبير في تفعيل أداء البرلمان من خلال تزويدهُ بكافة المعلومات وأسباب المشكلة وسبل مواجهتها ومن خلال ذلك يمكن للبرلمان اتخاذ القرار المناسب او إصدار التشريع الذي يعالج المشكلة.

ثانياً: لجان تقصي الحقائق

أن لجان التحقيق النيابية قد لا تكتفي بطلب المعلومات والمستندات والوثائق بكتب رسمية، أو تطلب الحضور لبعض الأشخاص والذين يمكن أن ينفع حضورهم للجنة، بالموضوع المراد التحقيق فيهِ، فتقوم بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق يكون من ضمن مهامها زيارة المؤسسات التنفيذية والأطلاع على كل مايخص الموضوع المعني بالتحقيق.

فلجنة تقصي الحقائق لها الحق بالوصول إلى أي مؤسسة أو مكان تعتبرهُ مناسباً لعملها الرقابي في الموضوع المراد التحقيق فيهِ، أي أن من حق لجنة تقصي الحقائق الأنتقال إلى الأماكن التابعة للجهة محل التحقيق أو الوحدات الأدارية لأجل أجراء المعاينة المطلوبة والقيام بالزيارات الميدانية لأجل أتمام التحقيق.[٣٩]

أما عدد لجنة تقصي الحقائق فيحددهُ طبيعة الموضوع، لكن بشرط أن يُراعى التخصص وأن يتسم كل عضو بالتخصص والخبرة في الموضوع المراد تقصي الحقائق بخصوصهِ، أذ أن أنتفاء شرطي التخصص والخبرة من أعضاء اللجنة يؤدي إلى إفراغها من مضمونها، فكثرة الأعضاء لا جدوى لها من غير خبرة ودراية بالموضوع المراد تقصي الحقائق عنه.[٤٠]

أن لجنة تقصي الحقائق من اللجان المهمة، كونها لا تكتفي بطلب الوثائق والكتب الرسمية والمستندات ونسخ من العقود، فطلب هذه الوثائق قد يتأخر، بسبب السرية والكتمان الذي يتبعهّ بعض المسؤولين التنفيذين، لكن الزيارة الميدانية لأعضاء اللجنة يسهم بشكل كبير في تحقيق اهداف اللجنة.

ثالثاً: لجان الاستماع الرقابية

تُعد لجان الاستماع الرقابية من اللجان الخاصة التي يُشكلها البرلمان لأجل غرض خاص أو مؤقت بطبيعتهِ، وتحل هذه اللجنة بانتهاء أعمالها فيه، فلجان الاستماع تُشكل من أجل الاستماع إلى آراء مُختلفة وأطراف متعددة يدلون بآرائهم وخبراتهم أمام اللجنة، في الموضوع الذي شُكلت اللجنة لأجله، والذي يشترط أن يكون من ضمن اختصاص البرلمان.[٤١]

إضافة إلى ذلك، فهنالك قاعدة مُستقرة في الفقه البرلماني، وهي أن الأصل يحتوي الفروع، وبالتالي فاللجان النيابية الدائمة تستطيع أن تمارس مهام او القيام بجميع وظائف اللجان النيابية المؤقتة، في حين أن اللجان المؤقتة لا تستطيع ذلك، وبعبارة أخرى أن اللجان النوعية أو الدائمة يمكن أن تؤدي وظيفة لجان الاستماع، في حين أن اللجان المؤقتة لا يمكن أن تتحول إلى لجان دائمة ولا يمكن لها ممارسة دور اللجان الدائمة.[٤٢]

تعقد اللجان النيابية جلسات أستماع وكلاً حسب تخصصها لأجل مراقبة وتفحص أعمال الحكومة ومؤسساتها في تنفيذ القوانين، وكذلك لتفحص الأداء الذي يقوم به المسؤولين في السلطة التنفيذية في تنفيذ القوانين والتشريعات عموماً التي يصدرها البرلمان حيث

يقوم أعضاء اللجان البرلمانية من التأكيد من تنفيذ الحكومة أو السلطة التنفيذية للقانون النافذ أو روح القانون ونص التشريع الذي بسببه أو من أجله تم إصدار وتشريع ذلك القانون، وبعبارة أدق وأوضح مراعاة المصلحة العامة عند تنفيذه.[٤٣]

وفي جلسات الاستماع الرقابية التي تعقدها اللجان النيابية يتم استدعاء أي شخصية تنفيذية من وزراء ووكلاء ومدراء عامون وغيرهم من الموظفين المتخصصين لأجل الاطلاع عن كثب عما يجري من أعمال تقوم بها السلطة التنفيذية أو استضافة الخبراء والاكاديميين والقانونيين للاستفادة من آرائهم وخبراتهم.

فمن خلال جلسات الاستماع التي تقوم بها اللجان النيابية يحصل أعضاء اللجنة النيابية على المعلومات بصورة مباشرة وسلسة، وحصول الأعضاء على المعلومات يعتبر هو السلاح الأهم والرئيسي الذي يتزود ويتسلح به العضو البرلماني، وأن وصول الأعضاء إلى هذه المعلومات بكل سهولة ويسر يمثل أحد الأركان الأساسية والمهمة لممارسة عضو البرلمان دوره الرقابي بمهنية وكفاءة عالية.[٤٤]

وتؤدي جلسات الاستماع وظائف عديدة، فهي وسيلة مُهمة تمكن البرلمان من الاستعانة بخبرات وآراء الشخصيات التنفيذية من قطاعات مختلفة، ففي مثل هذه الجلسات يصغي أعضاء اللجنة النيابية إلى العديد من وجهات النظر

وآراء مسؤولي السلطة التنفيذية، أو القانونيين المستقلين والخبراء الأكاديميين وممثلي المصالح المهنية، والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية، أو المواطنين بصورة عامة الذين قد يتأثرون بالموضوع او المسألة الخاضعة للمناقشة، وبعض البرلمانات تمنح اللجان النيابية سلطة إجبار الافراد من القطاعين العام والخاص، على الحضور للجان لأجل الأداء بشهاداتهم[٤٥] «وعلى اللجان البرلمانية أن تعتاد الاتصال بالمنظمات والوزارات والأشخاص المتمتعين بالدراية التقنية... – فضلاً عن ذلك – تدعو الحاجة إلى توعية الناس حول حق إيصال صوتهم من خلال التربية المدنية وجلسات الاستماع».[٤٦]

وهنالك ثلاثة صور أو طُرق للقيام بآلية الاستماع، فأما عن طريق اللجان النيابية الدائمة أو من خلال لجان تقوم بالزيارات الميدانية لأجل تقصي الحقائق، اما الصورة الثالثة فهي تشكل لجنة خاصة للاستماع ويكون هدف البرلمان منها القيام بالبحث الدقيق وعرض مختلف الآراء ووجهات النظر المتعلقة الخاصة بموضوع اللجنة، ولجان الاستماع تُعتبر من أهم آليات الرقابة البرلمانية المفتوحة، فالمناقشات هي الأصل في فعالية لجنة الاستماع، وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة التي تعد البرلمان مؤسسة للمناقشات والمداولات الشفهية، لأجل أن لا يتحول العمل البرلماني إلى عمل بيروقراطي أو جهة إدارية يكون عملها وفق مذكرات تُكتب مُسبقاً وقد تُكتب من غير أعضاء البرلمان.[٤٧]

ولابد من تزويد لجان الاستماع الرقابية بجميع الوسائل الفنية للقيام بوظيفتها الرقابية، لكي يؤدي ذلك إلى أثراء عملها ويمكنها من أثراء عملها على اكمل وجه، ولابد من تزويد هذا النوع من اللجان بالمُوظفين والباحثين المتخصصين.[٤٨]

وأن ضبط أعمال لجان الاستماع البرلمانية لكي تكون أكثر نجاحاً وإنتاجاً ينبغي ان يكون عبر آليتين، فالآلية الأولى هي عقد اجتماع بين أعضاء اللجنة لأجل التنسيق فيما بينهم وينظم هذا النوع من الاجتماع الأمانة العامة للبرلمان، لأجل أن يتم وضع استراتيجية وخطة عمل لإنجاز ما كلفت به اللجنة من أعمال، وتحديد الإطار الزماني والمكاني للجنة كذلك، اما الآلية الثانية، فيتم من خلالها تقسيم أعمال اللجنة إلى دوائر فرعيه، لأجل التعمق في الموضوع، ومن جانب آخر لأجل عدم الخروج عن الموضوع الذي شُكلت اللجنة لأجله تمهيداً لعقد الاجتماع العام للجنة ومن ثم كتابة تقرير عام وشامل بناء على تقارير اللجان الفرعية لأجل عرض التقرير النهائي على البرلمان.[٤٩]

الخاتمة

ونستنتج من هذا المبحث ان اللجان النيابية اصغر وحده داخل المجلس النيابي تضم عدداً من الأعضاء يمارسون الأدوار والقضايا التشريعية والرقابية داخل اللجنة ليتم تنظيمها وتحضيرها بشكل ملخص الى المجلس النيابي لمساعدتهِ وتسهيل وتيسير ادائه لوظائفه، فاللجان النيابية تعد سمع وبصر وقلب المجلس في العصر الحديث فهي أداة مهمة وفاعلة وضرورية ولايمكن تجاهلها أو ألاستغناء عنها.

وأن نجاح اللجان النيابية منوط بكفاءة ومهنية أعضاء اللجان النيابية ومهارات العاملين في اللجان من موظفين ومستشارين وخبراء، واللجان النيابية تندرج ضمن فئتين وهما اللجان النيابية الدائمة واللجان النيابية المؤقتة أو الخاصة، فاللجان الدائمة لها صلاحيات وأختصاصات كبيرة في التشريع والرقابة أما اللجان النيابية المؤقتة فأنها تشكل لغرض معين وتنتهي بأنتهاء الغرض الذي تشكلت من أجله او من خلال تصويت المجلس النيابي

على أنهاء عملها.

ولطبيعة النظام السياسي والحزبي دور كبير في طبيعة وتشكيل اللجان النيابية الدائمة، فالدول التي تتمتع بتماسك حزبي قوي تواجه اللجان فيها صعوبة في عملها، فالحكومة لاتريد أن تصبح اللجان النيابية هي مركز صنع القرار.

وأخيراً اتحاد معايير الكفاءة والمهنية ورغبة العضو في أختيار اللجنة النيابية بالأضافة الى وجود كوادر فنية وأدارية داخل اللجنة النيابية يجعل اللجنة فاعلة ومؤثرة في ممارسة وظائفها الرقابية والتشريعية مما يؤدي ذلك الى تفعيل أداء مجلس النواب التشريعي والرقابي.

الهوامش:

١. إبراهيم درويش، النظام السياسي ((دراسة فلسفية تحليلية)) ج1، ط2، دار النهضة العربية، 1969، القاهرة، ص136

٢. ملفي رشيد مرزوق الرشيدي، التحقيق البرلماني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، العدد 49، 2011، ص317

٣. علي الصاوي، دليل النائب في البرلمان، الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني، 2007، ص47

٤. هاتف المحسن، تشريع القوانين.. مصدر سبق ذكره، ص352، وكذلك ينظر: جلال بنداري، حق العضو في مجلس الشعب في اقتراح مشروعات القوانين، مجلة النهضة، القاهرة، 2005، ص329

٥. يحياوي حمزة، دور اللجان البرلمانية في تفعيل الأداء البرلماني في الجزائر، مصدر سبق ذكره، ص16

٦. بول سيلك، رودي والتز، كيف يعمل البرلمان، تعريب د. علي الصاوي، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص178–179

٧. المصدر نفسه، ص196

٨. يحياوي حمزة، مصدر سبق ذكره، ص16

٩. عبد المجيد محجوب السقعان محمد، مصدر سبق ذكره، ص55

١٠. اللجان البرلمانية المعايير الدولية، مصدر سبق ذكره، ص7

١١. سلسلة الدراسات والمعلوماتية، الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، مصدر سبق ذكرة، ص44

١٢. المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، تعزيز القدرات التشريعية في العلاقات التشريعية والتنفيذية، سلسلة الأبحاث، ترجمة نور الأسعد، مراجعة وتحقيق مي الأحمر، المعهد الديمقراطي الوطني، لبنان، 2004، ص6

١٣. دائرة البحوث، مجلس النواب العراقي، واقع المرأة البرلمانية ودورها الرقابي في مجلس النواب العراقي من 2006–2018، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، العدد45 2018، ص82

١٤. سلسلة الدراسات والمعلوماتية، الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، مصدر سبق ذكره، ص45

١٥. اللجان البرلمانية، المعهد الديمقراطي لشؤون الدولية، مصدر سبق ذكره، ص3

١٦. اللجان في الهيئات التشريعية، تقسيم العمل، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، مصدر سبق ذكره، ص9

١٧. اللجنة البرلمانية، المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، المصدر السابق، ص3

١٨. يحياوي حمزة، مصدر سبق ذكره، ص13

١٩. بول سيلك، رودي والتز، كيف يعمل البرلمان، مصدر سبق ذكره، ص331

٢٠ يحياوي حمزة، مصدر المصدر السابق، ص13

٢١. المصدر نفسه، ص13

٢٢. بول سيك، رودي والتز، المصدر السابق، ص325

٢٣. وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص84

٢٤. يحياوي حمزة، مصدر سبق ذكره، ص14

٢٥. بول سيلك، ردوي والتز، مصدر سبق ذكره، ص342

٢٦. يحياوي حمزة، مصدر سبق ذكره، ص28

٢٧. المصدر نفسه، ص29

٢٨. وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة على أعمال الادارة في النظام البرلماني والرئاسي، مصدر سبق ذكره، ص245–246

٢٩. رمزي طه الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ص513

٣٠. محمد طه الحسيني، اختصاص البرلمان في المسألة الجزائية «دراسة مقارنة»، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2016، ص45

٣١. علي يوسف الشكري، الحياة النيابية في العراق تاريخ وتجربة، مؤسسة الصادق الثقافية، العراق 2017، ص230–313

٣٢. سامي عبد الصادق، أصول الممارسة البرلمانية، ط1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1982، ص405–406

٣٣. فارس محمد عمران، التحقيق البرلماني (لجان تقصي الحقائق البرلمانية في الدول العربية والأمريكية والأوروبية) «دراسة مقارنة»، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2008، ص185

٣٤. المصدر نفسه، ص188–189

٣٥. عامر عياش الجبوري، تكوين اللجان البرلمانية واختصاصاتها ،بحث منشور في مجلة الرافدين الحقوقية، كلية القانون– جامعة الموصل، المجلد2، السنة العاشرة، العدد 25، ايلول، 2005، ص275

٣٦. محمد باهي أبو يونس، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص136

٣٧. خضر نوري عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص55

٣٨. خضر نوري عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص233

٣٩. محمد باهي أبو يونس، مصدر سبق ذكره، ص131

٤٠. خضر نوري عبد الله، المصدر السابق، ص133

٤١. علي الصاوي، نحو خطة لتطوير المجالس النيابية، نحو تطوير العمل البرلماني العربي، اوراق الندوة البرلمانية العربية (ندوة)، مصدر سبق ذكره، ص304

٤٢. المصدر نفسه، ص304

٤٣. اللجان البرلمانية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، مصدر سبق ذكره، ص7

٤٤. جلال بنداري، تفعيل دور البرلمان وحاجته لبيوت الخبرة،، مكتبة مجلس النواب، دار البحوث، 2008 ص37

٤٥. اللجان في الهيئة التشريعية «تقسيم العمل»، سلسلة من الأبحاث التشريعية، المعهد الديمقراطي الوطني لشؤون الدولية، مصدر سبق ذكره، ص13

٤٦. المصدر نفسه، ص14

٤٧. علي الصاوي، نحو خطة لتطوير المجالس النيابية، «نحو تطوير العمل البرلماني العربي»، مصدر سبق ذكره، ص306–307

٤٨. المصدر نفسه، ص306

٤٩. ينظر: على سبيل المثال:

Malcolm shaw. «parliamentary Committees: A Global perspective.» in: Longley and Davidson ceda.. The New Roles of parliamen tary Committees. p.240–247

المصادر والمراجع

1.إبراهيم درويش، النظام السياسي ((دراسة فلسفية تحليلية)) ج1، ط2، دار النهضة العربية، 1969، القاهرة.

2.بول سيلك، رودي والتز، كيف يعمل البرلمان، تعريب د. علي الصاوي، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.

3.دائرة البحوث، مجلس النواب العراقي، واقع المرأة البرلمانية ودورها الرقابي في مجلس النواب العراقي من 2006–2018، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، العدد45 2018.

4.رمزي طه الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

5.سامي عبد الصادق، أصول الممارسة البرلمانية، ط1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1982.

6.عامر عياش الجبوري، تكوين اللجان البرلمانية واختصاصاتها، بحث منشور في مجلة الرافدين الحقوقية، كلية القانون– جامعة الموصل،

المجلد2، السنة العاشرة، العدد 25، ايلول، 2005.
7.علي الصاوي، دليل النائب في البرلمان، الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني، 2007.
8.علي يوسف الشكري، الحياة النيابية في العراق تاريخ وتجربة، مؤسسة الصادق الثقافية، العراق 2017.
9.فارس محمد عمران، التحقيق البرلماني (لجان تقصي الحقائق البرلمانية في الدول العربية والأمريكية والأوروبية) «دراسة مقارنة»، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2008.
10.محمد باهي أبو يونس، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.
11.محمد طه الحسيني، اختصاص البرلمان في المسألة الجزائية «دراسة مقارنة»، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2016.
12.المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، تعزيز القدرات التشريعية في العلاقات التشريعية والتنفيذية، سلسلة الأبحاث، ترجمة نور الأسعد، مراجعة وتحقيق مي الأحمر، المعهد الديمقراطي الوطني، لبنان، 2004.
13.ملفي رشيد مرزوق الرشيدي، التحقيق البرلماني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، العدد 49، 2011.
14.هاتف المحسن، تشريع القوانين.. مصدر سبق ذكره، ص352، وكذلك ينظر: جلال بنداري، حق العضو في مجلس الشعب في اقتراح مشروعات القوانين، مجلة النهضة، القاهرة، 2005.
15.وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
16.وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة على الادارة في النظام البرلماني والرئاسي، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

« اللعبة الطويلة : استراتيجية الصين العظمى لإزاحة النظام الأمريكي

روش دوشي Rush Doshi

كتاب جديد يناقش المقاربة الاستراتيجية للرئيس بايدن إزاء الصين

قامت عدة مواقع ومعاهد دراسات بالحديث عن هذا الكتاب وما يحتويه من تحليل لمسار العلاقات الأمريكية – الصينية والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة في احتواء المارد الصيني بعد أن أصبح لدى الصين استراتيجية كبرى هدفها هو إزاحة الولايات المتحدة من موقعها الراهن كأكبر قوة في الكون .

وقد نشر موقع ناشونال انتريست The National Interest مقالة يوم ٧ تموز ٢٠٢١ للكاتب بول هير عرض من خلالها تصوراته عن هذا الكتاب والأفكار التي طرحها مؤلفه عن العلاقات الأمريكية –الصينية .

وفيما يلي ترجمة لأهم النقاط التي وردت في مقالة الكاتب هير .

« مع الأخذ بنظر الاعتبار « تعويذة « ادارة بايدن ، والتي اعلنها وزير الخارجية انتوني بلينكن ، وهي أن العلاقة الأمريكية –الصينية « سوف تكون تنافسية حيث يجب أن يكون ، وتعاونية قدر ما يكون ذلك ممكنا ، وخصومية حيث يجب أن تكون « ، فإن مناقشة دوشي لمجالات التعاون الثنائي تستحق الاهتمام .

بالعادة ، فإن تسليط كتاب أكاديمي الضوء على تفسير أحاديث قادة الحزب الشيوعي الصيني (وبقية الوثائق الخاصة بالحزب) ، سوف لن يجلب الا اهتماما محدودا لدى الجمهور الأمريكي ، لكن كتاب روش دوشي « اللعبة الطويلة : استراتيجية الصين العظمى لإزاحة النظام الأمريكي» يثير الاهتمام لأن دوشي الحائز على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد ، والمدير المؤسس « لمبادرة استراتيجية الصين « في معهد بروكينغ ، انضم مؤخرا الى ادارة بايدن كمسؤول لملف الصين في مجلس الأمن الوطني ، حيث يعمل مع منسق السياسات في الهند والمحيط الهادئ كورت كامبيل (المعلم الذي ذكره في فقرة إهداء الكتاب) .

وبالرغم من أنه قد ورد في مقدمة الكتاب « بأنه لايعكس بالضرورة وجهات نظر الحكومة الأمريكية أو مجلس الأمن الوطني «، سيكون من الإنصاف الافتراض أن محتوياته سوف تنبئ عن تقييم ادارة بايدن ، وتعطي إجابات عن التحدي الاستراتيجي الذي تمثله الصين للولايات المتحدة .

ويشخص دوشي من خلال خبرته طبيعة ونطاق ذلك التحدي ، ويقتفي تطوره وتوسعه خلال العقود الثلاثة الأخيرة . والأطروحة المركزية للمؤلف دوشي هي « أن بكين لديها استراتيجية عظمى « مفندا أولئك الذين يعتقدون أن الصين ليس لديها مثل هذه الاستراتيجية لإزاحة النظام الأمريكي ، سواء كان ذلك في شرق اسيا

او على نطاق العالم من خلال تقويض وتضعيف قاعدة الدعم للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة ، وتقوية صيغ وأشكال السيطرة التي تدعم البديل الصيني .

وقد مرت الاستراتيجية الصينية بمراحل من التغير والتطور مع مرور الوقت ، انطلاقاً من حسابات بكين لتغير ميزان القوى بين الولايات المتحدة والصين .

ومنذ سقوط جدار برلين في العام ١٩٨٩ وحتى الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ ركزت الاستراتيجية الصينية على « اضعاف « القوة الأمريكية وقدرة واشنطن على تهديد المصالح الصينية ، بسبب أن الصين كانت ترى نفسها ضعيفة جدا للعمل أكثر من ذلك . إن هذا التقييم حسب ما يراه دوشي هو نتاج ما يطلق عليه ثلاثية « أزمة ميدان تيانانمن عام ١٩٨٩ ، والحرب الأمريكية الأولى في الخليج عام ١٩٩١، وانهيار الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١ « ، كل ذلك قد ترك الصين في حالة مهزوزة ومدركة تماما لنقاط ضعفها ، وضعفها النسبي .

وكان ذلك هو الأصل في التوجه المشهور للرئيس دينغ شو بينغ وهو « أن بكين يجب أن تخفي قدراتها ، وتبقى منتظرة « ويشير دوشي بالتفصيل الى الاستراتيجيات والتكتيكات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي اعتمدتها بكين خلال تلك الفترة في مسعى منها لتحجيم النفوذ الذي تمارسه الولايات المتحدة على الصين ، ولكن ذلك قد تغير بعد أن شجعت الأزمة المالية العالمية القادة الصينين على إعادة تقييم وضعهم ، وتوصلوا الى نتيجة مفادها أن ميزان القوة كان يتجه لصالحهم.ومن وجهة نظر بكين ، فقد كشفت الأزمة المالية عن ضعف النظام الأمريكي ، وكشفت تلك الأزمة عن تناقص نسبي في استراتيجية الولايات المتحدة .

وتأسيسا على ذلك ، انتقل القادة الصينيون الى تبني استراتيجية اكثر « استباقية « لبناء قدرة الصين الذاتية، وتقوية نفوذها لاحتواء وصد الولايات المتحدة. ويشير دوشي الى ان ذلك التحول الاستراتيجي قد ركز على محيط الصين الجغرافي ، لأن الصين أدركت أن الحاجة والفرصة كلاهما موجودتين على نحو اكبر في شرق آسيا ، بالنظر الى التحديات المتصورة لسيادة الأراضي الصينية ، ولهدفها الرئيس في تضخيم أمنها ونفوذها الإقليمي .

وقد كان هذا التحول مهما لدرجة كبيرة لانه مثل تراجعا من نظرية « الاختفاء والانتظار « ، والانتقال الى مرحلة جديدة تركز بشكل اكبر على إنجاز بعض الأشياء بفعالية ، وهو الهدف الذي وضعه دينغ على الموقد الخلفي .وبهذا الخصوص ، فإن من أكثر العناصر أهمية في كتاب دوشي هي انه لم ينسب هذا التحول الى الرئيس شي جين بينغ ، وإنما لسلفه هو جين تاو الذي أعلن ذلك بالأساس في العام ٢٠٠٩ ، ثلاث سنوات قبل أن يستلم شي الحكم .ويقول دوشي ضمنا بأن فكرة أن التوجه الصيني الأخير هو نتاج لشخصية شي جين بينغ هي « خاطئة «وتتجاهل الإجماع الحزبي الطويل الأمد الذي يتجذر فيه سلوك الصين بالفعل .

ويرى أيضا بأن هدف التجديد العظيم للامة الصينية والذي تم نسبته الى شي ، هو في الحقيقة يرجع الى فترة (عهد) دينيغ ، وحتى قبل ذلك .

وهنا أيضا يعطي دوشي نظرة مفصلة عن مكونات تلك الاستراتيجية الاستباقية ، والتي تضمنت انهماك الصين الأوسع مع التعددية ، ودبلوماسية الاقتصاد الموسع ، وبالخصوص مبادرة الحزام والطريق ، ودفاع أكثر حيوية عن المزاعم الإقليمية للصين ، وتاكيد اكبر على تطوير القدرات العسكرية .

وربما أن دوشي قد بالغ بشكل هامشي في أهمية عام ٢٠٠٨ كنقطة انعطاف ، او أن الأزمة المالية العالمية كانت

هي المحفز الحصري في التحول بالاستراتيجية الصينية . ويمكن القول أن العديد من استراتيجيات البناء في الصين بدأت بالتداخل مع استراتيجيتها « المتعثرة» في وقت أبكر من ذلك .

وقد تكون التطورات الإقليمية الأخرى التي يقوم بها الآخرون والذين لديهم مزاعم ومطامح في بحار الصين الجنوبية والشرقية ، وكذلك قرار ادارة اوباما بإعادة التوازن الى شرق آسيا ، قد دفعت الصين لتأكيد الحاجة لأن تكون أكثر حزما في المنطقة ، وفي هذا الإطار ، كان العام ٢٠٠٨ ، بقدر ما كان معجلا في الاتجاهات المستمرة ، فقد كان أيضا نقطة تحول .

وطبقا لما يراه دوشي ، فإن المرحلة الثالثة (الحالية) لاستراتيجية بكين قد بدأت في العام ٢٠١٦ ، وفي هذه المرحلة قامت الصين بنقل استراتيجياتها الإقليمية « المتعثرة» والبناء الى المستوى العالمي ، لأنها قد أدركت أن التحولات في ميزان القوى قد أوجدت فرصا جديدة للقيام بذلك .

ويرى دوشي إن ذلك كان جواب بكين على ال « بريكست « Brexit ، وعلى انتخاب الرئيس ترامب ، والذي فسره القادة الصينيون بأنه علامة قوية على التراجع النسبي للغرب ، والانسحاب من العالمية .

وهذا قد أدى الى تأجيج شعار صيني جديد مفاده أن « التغييرات غير المرئية في قرن من الزمان « ، والتي يقول دوشي أنها قد حلت محل سياسة « الاختباء والانتظار « ، والقيام بإنجاز بعض الأمور بفعالية أصبحت المبدأ العام الموجه لطموحات الصين العالمية .

ومع ذلك ، فإن مفهوم « التغييرات غير المرئية خلال قرن من الزمان « ، ليس مفهوما أوليا ، وأنه يشير الى التحديات وكذلك الى الفرص المتاحة أمام الصين .

ويضاف الى ذلك القول بأن العديد من « استراتيجيات الصين المتعثرة والبناء « قد دخلت مسبقا مرحلة العالمية ، ولكن دوشي كان صائبا حين قال أن بكين قد عجلت ووسعت تلك الاستراتيجيات منذ ذلك الحين ، وإنها على وجه الخصوص أكثر فعالية على المستوى العالمي ، معززة من « شرعية نظامها الخاص « بالمقارنة مع الولايات المتحدة .

المعهد العراقي للحوار
بغداد / الجادرية / شارع الوزراء
07905400123
Head@hewariraq.com

شروط النشر

• تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية ، السياسية، الامنية، العسكرية، الاقتصادية .. والتي تتصف بالبعد التحليلي والستراتيجي وباللغتين العربية والانجليزية.
• يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر لجهات أخرى.
•يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
• ان لا يزيد البحث عن ٣٠ صفحة مطبوعة (A٤)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع ، والملاحق.
• يقدم البحث بنسخة الكترونية مصححة طباعياً.
• يرسل الباحث موجزاً بسيرته العلمية ، ورقم الهاتف والبريد الالكتروني.
• تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة ، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
• تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة ، مع تحديد مصادرها ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
• تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية ، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

إجراءات النشر:

• يتم الاعلان عن ملف العدد والموضوعات الاخرى عبر موقع المعهد وصفحته على الفيس بوك ويعمم كتاب على الوزارات والجامعات والكليات ذات العلاقة وينشر في مواقع التواصل الاجتماعي .
• تعنون المراسلات والبحوث والدراسات باسم رئيس تحرير .
• يتم إخطار الباحث بتسلم بحثه.
• يقوم المحرر المختص براجعة وتحرير البحث بعد إجازته من هيئة التحرير.
• يخبر الباحث بصلاحية البحث للنشر من عدمه.
• يتم النقاش مع الباحثفيما اذا وجدت ملاحظات على البحث.
• تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً للمعهد العراقي لحوار الفكر ومجلة حوار الفكر ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان اخر دون الحصول على موافقة تحريرية من المعهد.

المعهد العراقي للحوار

- مركز تفكير وابحاث مستقل، مشروعه بناء الدولة على أسس صحيحة
- يتيح مساحة حرية واسعة للباحثين والمفكرين دون قيود
- ليس له اتجاه سياسي محدد ولا يؤمن بآحادية المسار للبناء
- غير حكومي يسعى لوضع تصورات صحيحة لصانع القرار
- غير ربحي ويعتمد على الشراكة مع المؤسسات والشركات لتنفيذ برامجه